مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني - العدد الثالث

رجب - رمضان ١٤٢١هـ
(أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠ م)

رفع
المسبهم
عز الله لطي الدين

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Lingustic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

المجلد الثاني - العدد الثالث - رجب - رمضان ١٤٢١هـ / أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

ضوابط النشر:

١- ان يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- الا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣- الا يكون البحث منشوراً، او مقدماً للنشر في مجلة اخرى.

٤- ان يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥- دقة التوثيق والتخريج، وان تكون هوامش كل صفحة اسفلها.

٦- ان يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧- ان يكون البحث باللغة العربية.

٨- ان يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩- ان يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠- لا تعاد البحوث إلى اصحابها سواء اقبلت ام لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن راي كاتبه




بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم

الفُصْحَى والعامية في حياتنا

الحديث عن صلة اللهجات العامية أو لغة العامية بالفصحى ليس وليد العصر، بل تطرّق له بعض من كتب في التاريخ والأدب في العصور الخالية، من أمثال ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) الذي سَمَّى لُغَةَ عصره لغة الجيل، وقارن بينها وبين اللغة المضريّة، وقد أفرد في مقدمته فصولاً للبحث في هذا الشأن، منها فصلٌ عنوانه «لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير»، وآخر عنوانه «لغة أهل الحضر والأمصار لغة قائمة بنفسها مخالفة للغة مضر» عالج فيها ابن خلدون مميزات لهجة عصرة أو لغة جيله، كزوال الإعراب، ولزوم علامة الوقف في أواخر الكلام(١).

وتتفاوت العاميات في قربها من الفصحى. صحيح أن العاميات بجملتها قريبة من الفصحى، لكنّ هذا غير مانع من أن يوجد في العامية ما يعيق إتقان الفصحى، خاصة ما يتلقنه الإنسان في أيامه الأولى من بعض الانحرافات الصوتية، التي تجعل من العسير عليه أن يتقن أصوات الفصحى بمخارجها وصفاتها.

إننا لا نستطيع أن نسم ما يجري بين الفصحى والعاميّات بأنه صراعٌ، وإنما هو شذوذٌ، وخروجٌ عن الأصل، لا يصعب على الناظر معرفته، ولا مقاومته، ولا إصلاحه، ولا رَدُّه إلى وجه الصواب والجادة؛ لأن اللغة الموحّدة مازالت حَيَّة في حياتنا الثقافية، وفي كتابتنا، وفي مظاهر الرقي والتقدم، وهي عنوان الثقافة والعلم، والحاجة إليها قائمة؛ لأنها من أهم أسس تحقيق هويتنا، غير أننا بحاجةٍ إلى شيءٍ من الجهد، ودعم القرار بقرارٍ سياسي، تتمثله قدوة حَيَّة ذات تأثير على الجماهير الشعبية.

ونحن إن سلمنا بوجود خصومةٍ أو صراعٍ بين العامية والفصحى فالعامية تتخذ الجهلة بالفصحى، وقليلي الخبرة بها لسانها المهاجم؛ لأنهم دعاتها، والفصحى تتخذ لسانها

(١) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية (الدورة الثامنة عشرة) ص ٤٥٢-٤٥٣، مقالة للأستاذ محمد الشبيبي.



المدافع من الأدباء، والبلغاء، وذوي البيان، وأصحاب العلم والوجاهة؛ لأنهم حماتها، وكراهية من يكره الفصحى لا ترجع إلى نقصٍ فيها، أو قصورٍ فيها، وإنما ترجع إلى قِلة العلم بها، وسوء الفهم لها[1].

«ومعنى ذلك تغلب العامية لا لأنها أفصل، ولكن لأنها أسهل، فإنّ تحصيلها لا يحتاج إلى كتابٍ ومعلم ومدرسة، وإنما يحتاج إلى بواب وخادم وشارع! ومعنى تغلب العاميَّة فصل الأدب عن الدين، وقطع الحاضر عن الماضي»[2].

إننا لو نظرنا إلى واقع العرب، وكيفية أدائهم للعربية لوجدنا أن الخلاف بينهم ليس اختلاف تراكب، أو ألفاظ (مفردات). صحيح أنه قد يقع خلاف في استعمال المفردات من بيئة لأخرى، لكن هل يؤثر هذا في الوحدة اللغوية؟ إنه منذ القدم مايزال العرب يختلفون في طريقة الأداء بين إمالةٍ وتفخيم، وإشباعٍ وقصر، وتفخيم وترقيق، غير أن هذا لم يكن حائلاً أبداً بين العرب والوحدة اللغوية، إننا نعدُّهم رغم ذلك متحدّي اللغة.

إننا في عاميات الجزيرة قد تجاوزنا أو علونا فوق أكبر مظهر للخلاف، وهو الخلاف في نطق حروف العربية، فنحن أقرب البيئات إلى نطقها الصحيح المتمثل في أداء القرآن. وإن وجد بعد ذلك خلاف فهو في حدود المألوف المقبول، السائغ، الذي لا يطعن وحدتنا.

من المعروف المسلم أنه لم تكن في بلاد العرب لغة واحدة هي المسماة الفصحى، بل كان إلى جانبها لُغات، حكى أهل العربية، وجامعو اللغة شيئاً من أفرادها، وبعضاً من خصائصها، وطرفاً من ظواهرها، وهذه اللغاتُ لم تَمُتْ كما يخيل إلى البعض، بل بقيت لها بقية، ارتحلت إلى أطراف البلاد التي فتحها الفاتحون العرب، وتلقفها أهل تلك الأقاليم، كما بقيَتْ منها بقيَّةٌ مع من بقي في بلاد العرب، مهد العربية، وهذا أمر

(١) أحمد حسن الزيات/ من وحي الرسالة/ ط الثانية، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م، دار نهضة مصر، القاهرة ٤/ ١٢١.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٢١.



طبيعي، وهو ظاهر لكل من يقف متأملاً لغة العامة ولغة الشارع، ولغة الخطاب اليومي، ولغة كبار السِّنِّ، بل كانت هناك ظواهر قال عنها الأقدمون: إنها خاصة بقبائل معينة، واتَّسَعَ نطاقُ هذه الظواهر، وذاعت وشاعت حتى غدت غالبة على لسان العرب في جزيرتهم، من مثل الإتباع في نحو «شِعِير وبِعِير وبِعِيد» وكانت في الأصل لغة تميم من العرب، ومن مثل كسر حرف المضارعة المسمَّى تلتلة بهراء، والأمثلة ظاهرة مشتهرة، وبظهورها نستغني عن تتبعها وسردها.

قضية اختلاف العرب ليست محل جدل أو خلاف، وكان هذا مدعاة لبعض العرب أن يقرأ القرآن على لغته، كما حكي عن رؤبة أنه قرأ «جفالا» باللام بدل الهمزة، من قوله: «جفلت الريحُ السحاب؛ إذا حملته وفرقته، وعن أبي حاتم: لا يُقرأ بقراءة رؤبة؛ لأنه كان يأكل الفأر، بمعنى أنه كان أعرابياً جافياً. وعن أبي حاتم أيضاً لا تعتبر قراءة الأعراب في القرآن[1].

وقد شاهد حذيفة بن اليمان الناس يختلفون في القرآن بحسب لحونهم ولغاتهم، فأفزعه ما سمعَ ـ كما في البخاري ـ من اختلاف ألفاظ القرآن؛ إذ كان أبيحَ للعرب أن يقرأ كل حي بلغتهم[2]. وهذا كان في مبدأ الإسلام من باب التيسير: «اقرؤوا القرآن على سبعة أحرف». وفي هذا مصلحة برفع الحرج عن الأمة التي لا يطوع لسانها بأداء القرآن على غير ما تعودت عليه، ثم صارت المصلحة بعد إمكان التعليم، واختلاط الناس والقبائل، وسماعهم كلامَ بعضهم، صارت المصلحة في جمعهم على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السبعة، وتلقت الأمة هذا الصنيع بالقبول، ثم كان الأمر إلى القُراء، فكانوا يختارون أجود القراءات، قال اليزيدي: «كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءةٍ بأحسنها، وبما يختار العربُ، ومما بلغه من لغة النبي ﷺ وجاء تصديقه في

(١) أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) أخبار النحويين البصريين؛ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص ٩١.

(٢) محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) التنقيح؛ تحقيق د. يحيى حكمي (رسالة دكتوراه) ص ١٠٢٦.



كتاب الله عز وجل[1].

هذه أشبه بمقدمةٍ لموضوع كبير هو الحوار بين الفصحى والعامية، لا نُحبُّ أن نَلِجَ في تفاصيله الآن، ولا أن نقتحم بعض مصاعبه، مكتفين بالإشارة إلى أنَّ هناك مناشط تضعف الفصحى، ومكانتها في النفوس، نشير إلى بعضٍ منها:

ـ ما تقدِّمه بعض أقسام اللغة العربية من مواد علمية تؤصِّل لدراسة العامية، وتدعو إليها، شعر بذلك أساتيذها أم لم يشعروا. مع الخلل الذي تقدِّمه عن تصوُّر الفصحى.

ـ النشاط الملحوظ أَخَرَةً من إقامة المهرجانات الشعرية، والاحتفالات العامية، بل قيام بعض أساتذة العربية بتحليل بعض النصوص العامية ودرسها شعراً كانت أو نثراً، وكأنه يغفل عن أن العامية ضرورة. فرضها عجزنا عن الفصحى.

ـ ما تمارسه القنوات الإعلامية، وما تشغف به من العاميات، حتى صارت كل قناة ذات لغة خاصة، تحاول تأكيد انتمائها الوطني بنشر عاميتها، غير مقدرة لما يترتب عليه من آثارِ تضارُّ الوحدة الكبرى والوحدة اللغوية.

ـ تكلُّف كثيرٍ من الإعلاميين للعاميات، وبإمكانهم أو بوسعهم الأداء العربي الفصيح الصحيح. نحن لو قبلنا الأداء أو اللهجة العامية غير المتكلفة لا ينبغي لنا أن نقبل العامية المتكلفة المتعسِّفة.

وهناك أشياء كثيرة لا يتسع هذا المقام لذكرها، غير أننا ندعو هنا إلى مراجعة تصوُّرنا عن الفصحى، وأن نجعلها درجات ومستويات، لا تخرج عن الفصيح، وإن تفاوتت درجاتها، وعلى متحدِّث الفصحى أن يفيد من عفوية متكلمي العامية، وأن يطرح التكلف جانباً، ، وأن يسمو إلى العالي من أساليب الفصحى بحسب المقامات، وصدق من قال «لكل مقام مقال».

سليمان بن إبراهيم العايد

عضو الهيئة الاستشارية

(١) محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) معرفة القراء الكبار؛ تحقيق محمد سيد جاد الحق، ط الأولى، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٦٩م، ١/ ٤.



أولاً : البحوث والدراسات



المثنى التغليبي وتراث العربية فيه

عبدالرزاق بن فراج الصاعدي

استاذ علم اللغة المشارك ـ كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة



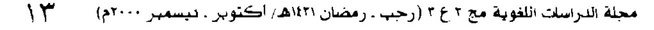
المقدمـــة

الحمـد لله فاتحـة كلّ خيـر، وتمام كلّ نعمـة، والصّلاة والسّـلام على سيـدنا محـمّد؛ أفـصح العرب لـساناً، وأبينهم حـجّة، وعلى آله الطّاهريـن وصحابـته أجمعين:

أمّا بعد؛ فـإنّ العرب إذا أرادت أن تعبّر عن اسـمين متصاحبين أو مـتقاربين أو متـقابلين غلّبت أحـدهما على الآخر، كـقولهم: العُمَـران، وهم يعنون: أبا بكر الصّـديق وعُمَـر بن الخطّاب، رضي الله عنهمـا، والمَشْرقـان: المشرق والمـغرب، والقمران: الشّمس والقمر.

ويسمى هـذا النّوع: المثنّى التّغليـبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو شـائع عند العرب، كثير في اللغة، ومع ذلك لم يدرس دراسة علمـيّة خاصّة -فـيما أعلم- على الرّغم من كـثرة وروده في كتب المتـقـدّمين، وبعض المتأخّـرين من علمـاء العربيّـة، فالنّحاة يعـرضون إلى نتف منه في كتـبهم، في إشارات مـوجزة، عند كلامهم عن إعـراب المثنّى، واللّغويّون يعنون بجمع ألفاظه جـمعاً معجـمياً. ولا يغني هذا أو ذاك عن دراسة هذه الظّاهرة اللّغـويّة دراسة وصفيّـة تفصيليّة جـامعة تأتي على أنواع المثنّى التّغليـبيّ وأقسامه، وشروطه وأحكامـه، وعلله، وضوابطه، ومسوّغاته، وموقف العلماء منه، من حيث القياس.

وهأنذا أحاول أن أضطلع بهذه الدّراسة اللّغويّـة التّفصيليّة، ثم آتي على تراث علمائـنا في المثنّى اللّغويّ بعـامّة، والمثنّى التّـغليـبيّ بخاصّـة، رغبة في اسـتيـفاء الموضوع من جـميع جوانبه، فـأحصي ما خلّفوه لنا من مـؤلفات في هذه الظّاهرة





اللّغويّة من قـديم وحديث، وأقلّب صفـحاته، وأقف عند أبوابه وفصـوله، وأنبّه على المخطوط منه أو المفقـود؛ لنتبيّن جهـودهم في المثنّى، ونقرّ بسبقـهم بالكتابة فيه.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدّراسة أن تكون في فصلين، وَفْقَ الخُطّة التّالية:

الفصل الأوّل: المثنّى التّغليبيّ في اللّغة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المثنّى: شروطه وأنواعه.

المبحث الثّاني: المثنّى التّغليبيّ.

المبحث الثّالث: ضوابط التّغليب في المثنّى.

المبحث الرّابع: المثنّى التّغليبيّ بين السّماع والقياس.

الفصل الثّاني: تراث العربيّة في مصنّفات المثنّى، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: التّراث القديم.

المبحث الثّاني: التّراث الحديث.

ويعقب ذلك خاتمة.

وأرجو من الله العلي القدير أن ييسّر لي الكتابة فيه، ويعينني على إتمامه، وألاّ يحرمني أجره، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.



الفصل الأوّل
المثنّى التّغليبيّ

المبحث الأوّل: المثنّى شروطه وأنواعه

مدخل: المثنّى في اللّغة والاصطلاح:

التّثنية في اللّغة مصدر على زنة التّفعلة، من قولك ثنّيتُ الشّيء تثنية إذا عطفتَهُ فجعلتَهُ اثنين(١).

وقال الفيروزآباديّ: «ثَنَّاه تَثْنِيَةً: جَعَلَهُ اثنين. وهذا واحدٌ، فاثنه: كُنْ ثانِيَهُ»(٢).

والمثنّى اسم مفعول على زنة (المُفعّل) بمعنى المجعول اثنين، من قولهم: ثَنَّى الشّيءَ يُثنّيه.

ومن هذه المادّة اللّغويّة وضعت العرب اسماً للعدد الّذي هو ضعف الواحد، فقالت: اثنان للمذكر، واثنتان للمؤنّث، أو ثِنتان، من غير همزة الوصل(٣).

والمثنّى في اصطلاح اللّغويّين والنّحاة: اسم دالّ على اثنين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره، صالح للتجرّد منهما، وعطف مثله عليه، دون اختلاف المعنى(٤).

فإذا قلت: «قلمان» -مثلاً- فقد دلّ هذا اللّفظ على اثنين، بزيادة في آخره، وهي: «ان» وهو يصلح للتجرّد منها، فيعود إلى أصله، وهو «قلم».

(١) ينظر: اللّسان (ثنى) ١٤/ ١١٥.

(٢) القاموس (ثنى) ١٦٣٦.

(٣) وهذه الأخيرة لغة تميم. ينظر: المصباح (ثنى) ٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٤١، ولغة تميم ٤٠٤.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦، والمقرب ٣٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٠.



ويعني قولنا: «قلمان»: قلم وقلم، بعطف الثّاني على الأوّل، فالقلم مثل القلم لفظاً ومعنى.

قلمان = قلم + قلم

أو: قلم + ان = قلم + قلم

وهذا يعني أنّ المثنّى: اسم دالّ على اثنين متّفقين في الحروف والحركات والمعنى، بزيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف، وهي الألف والنّون المكسورة في حال الرّفع أو الياء السّاكنة المفتوح ما قبلها والنّون المكسورة بعدها في حالي النّصب والجرّ، وهذا هو المثنّى الحقيقيّ الّذي يُعنى به النّحاة في كتبهم.

وقولهم في الحدّ: «صالح للتّجريد» يخرج «اثنين واثنتين».

وثمّة نوع من المثنّى لا يعطف مثل مفرده عليه، ومنه «القمران» مثنّى: الشّمس والقمر؛ لأنّه لا يغني عنه: قمر وقمر، وكذلك «العُمَران»: أبو بكر الصّدّيق وعمر ابن الخطّاب، رضي الله عنهما، و«الأبوان»: الأب والأمّ.

وهذا النّوع ملحق بالمثنّى، ويسمّى: المثنّى التّغليبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي.

وإن دلّ اللّفظ على معنى التّثنية من غير زيادة ألف ونون في آخره كقولهم: «شفع» وهو ضدّ الوتر، و«زوج» بمعنى شفع، فليس بمثنّى على اصطلاح النّحاة، وإن دلّ على الاثنين من طريق الوضع اللّغويّ للكلمة.

علة التّثنية في اللّغة:

أصل التّثنية العطف، تقول قام الرّجلان، وجاء الزّيدان، والأصل في ذلك: قام الرّجل والرّجل، وجاء زيد وزيد، فحذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التّثنية للإيجاز والاختصار[1]، وكذلك في الجمع.

(١) ينظر: أسرار العربيّة ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/١٣.



قال عبدالقاهر الجرجانيّ: «اعلم أنّ التّثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال: جاء زيد وزيد، إلاّ أنّهم رأوا ذلك يطول، إذ التّثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جداً، فقالوا: الزّيدان والزّيدون، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضمّ الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى، مع اختصار اللّفظ.

وقريب من هذا ما حكي من أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون، ونحن أمراؤكم، فخوطب بأمير المؤمنين، وإنّما اختار ذلك كراهية التّكرير؛ إذ كان يجب أن يقال بعده: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، إلى ما لا نهاية له، كما كان يجب أن يقال: زيد وزيد، فالمُتَجَنَّب هو التكرير في الموضعين»[1].

والّذي يدلّ على أنّ الأصل العطف أنّهم يفكّون التّثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التّكرار، كقول الرّاجز:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ ... فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[2]

وقال الآخر:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِها والخَلْفِ ... كَشَّةَ أَفْعَى في يَبِيسٍ قفِّ[3]

أراد الأول: بين فكّيها، وأراد الثاني: بين خلفيها.

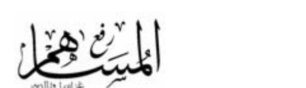
فهذا عدول إلى التكرار في حالة الاضطرار، سوّغه أنّه الأصل في التّثنية.

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٨٣، ١٨٤.

(2) ينظر: إصلاح المنطق ٧، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٣٤، وأسرار العربيّة ٤٧، وضرائر الشعر ٢٥٧، والمخصص ١١/ ٢٠٠، والخزانة ٧/ ٤٦٨.

(3) ينظر: أسرار العربيّة ٤٨، والدرر اللوامع ١/ ١٨.



شروط التّثنية:

اشترط علماء العربيّة في المثنّى شروطاً أوجزها ابن أبي الرّبيع[1] فيما يلي:

أحدها: اتّفاق اللّفظين، نحو «الكتابين» في الكتاب والكتاب، وإنما جاز قولهم: «القمران»: في الشّمس والقمر؛ لأنّ العرب لا تفعل هذا في المختلفين حتّى تقدّر فيهما الاتّفاق، فكأنّ اسم كلّ واحد منهما: قمر، مسامحة، لشبه كلّ منهما بصاحبه، وكذلك في «العُمَرين» وجميع ما جاء في المثنّى التّغليبيّ.

الثّاني: اتّفاق الدّلالة، فتقول: عينان، إذا أردت عينين باصرتين، فإذا أردت عيناً باصرة وعين الماء لم تقل: عينان، فلا بدّ من العطف هنا[2].

وأجاز هذا بعض النّحاة، ولم يعدّه شرطاً من شروط التّثنية[3].

وجرى عليه قول الحريريّ (ت ٥١٦هـ) في المقامات، وإن كان لا يستشهد به:

جادَ بالعينِ حين أعْمَى هَواهُ عَيْنَهُ فانثنى بلا عَيْنَيْنِ[4]

أراد العين الباصرة والدّرهم، ومن لم يُجز ذلك عدّه لحناً[5].

الثالث: الإفراد، فلا تجوز تثنية المركّب الإسناديّ، نحو «تأبّط شرّاً» و«شاب قرناها» و«برق نحره».

واختلف في تثنية المركّب المزجي، نحو: بعلبك، وسيبويه، وصَحّح أكثرهم

(١) ينظر: الملخص ١/١١٥، والبسيط ١/٢٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٥٩، وتوضيح المقاصد ١/٨٣، وهمع الهوامع ١/٤٣، وحاشية الشمني ٢/٢٧٩.

(٤) البيت في المقامات ٨٥، وشرح المقامات للشريشي ١/٤٣٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٨، والبسيط ١/٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/٢٣١ وهمع الهوامع ١/٤٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٨، والبسيط ١/٢٤٦، ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/٢٣١.



المنع لشبهه بالمحكيّ (أي المركب الإسناديّ) ولعدم السّماع، كما قال المرادي[1].

الرّابع: الإعـراب، أمّا قـولهم «هذان» و«اللّذان» فجـاءا على طريقـة التّثنيـة، وليست بتثنية، كما قال ابن أبي الرّبيع[2].

الخامس: التّنـكير، فإذا ثُنِّيَ العَلَم نُـكِّر؛ بدليل دخول الألف واللاّم عليـه بعد التّثنية نحـو: الزّيدين، وامتناعهما ـ أي الألف واللام ـ قبل التّـثنية، نحو: زيد. ولهذا إن أردت التّنكير قلت: زيدان، وإن أردت التّعريف قلت: الزّيدان.

وجعل بعضـهم الشّروط ثمانية، وهي: الإفراد، والإعـراب، والتّنكير، واتفاق اللّفظ، واتفاق المعنى، وقبول معنى التّثنية، وعدم التّركيب، وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته[3]، نحو «سواء» فإنّ أكثرهم لا يثنيه اسـتغناء بتثنية «سِي» فقالوا: هما سِـيّان، ولم يقولوا: سواءان، إلاّ في حكايـة أوردها بعض النّحاة عن بعض العرب[4].

ومعنى هذه الثّمانية يؤول إلى الخمسة المذكورة.

أنواع المثنّى:

يمكن القول: إنّ المـثنّى في جملته قـسمـان، أو نوعان: ما يفـرد، وهو المثنى النحوي، وما لا يفرد، وهو المثنى اللغوي، وهما على النّحو التّالي[5]:

النّوع الأوّل: المثنى النحوي:

وهو المثنّى الحقيقيّ الّذي ينصـرف إليه الذّهن عند إطلاق مصطلح «المثنّى» وهو

(١) توضيح المقاصد ١/٨٢.

(٢) ينظر: البسيط ١/٢٤٦، والملخّص ١١٥، ١١٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/٨٢، وحاشية الصبان ١/٧٦، وحاشية الخضري ١/٤٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/٨٣.

(٥) ينظر: المثنّى ١٠ (مقدمة المحقق).



الّذي يكثر في الاستعمال اللّغويّ، وينطبق عليـه التّعريف السّابق، ومثاله «قلمان» و«كتابان» و«رجلان» ويمكن أن يسمّى: المثنّى النّحويّ، إذ يدرس في كتب النّحو، وله فيها تفصيلات من حيث الإعـراب، أو من حيث البنية كصحّة الكلمة المثنّاة أو اعتـلالها أو تركـيبهـا، وما يتّـصل بذلك من أحكام متنوّعـة، وهو قسـيم المفرد والجمع، ويتوسّط بينهما من حيث مدلول العدد.

ويسمّى هذا النّوع: المثنّى لفظاً ومعنًى[1]، ويسمّى أيضاً: المثـنّى القياسيّ. ولا يعنينا الخوض في أحكامه النّحويّة في هذا البحث.

النّوع الثّاني: المثنى اللغوي:

وينقسم هذا النّوع قسمين أو نوعين:

أحدهما: المثنّى التّغليـبيّ.

والآخر: المثنّى التّلقيـبيّ.

فالأوّل هو المثنّى الجـاري على التّغليب، وهو الّذي إذا أفـرد صحّ إطلاقه على أحد المفردين، وهو المغلّب منهـما، ومثاله «العُمَران» لأبي بكر الصّـدّيق وعمر بن الخطّاب رضي الله عنهمـا، مفردهمـا «عُمَر» وهو يصحّ أن يطلق على أحـدهما، وهو عـمر بن الخطّاب، ومـثله: «الأذانان» للأذان والإقـامـة. وهو موضـوع هذا البحث، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في المباحث التّالية.

أمّا الثّاني: وهو التّلقيـبيّ ـ وفق تسمية التّنوخيّ[2] ـ فهو ما لم يُفد عند إفراده المعنى الموضـوع له في التّثنية، ولـذلك لا يصحّ ـ في الغالب ـ إطلاقـه على أحد

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٧، والتهذيب الوسيط ٣٠٣، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المثنّى ١١ (مقدمة المحقق) ولعله أخذ هذه التسمية من قول أبي الطيب اللّغويّ: ((باب الاثنين يجمعهما لقب واحد)). (ينظر: المثنّى ٣٧).



المسمّيين، ومثاله: «الأصغران» وهما: اللسان والقلب، ويُقال: إنما المرء بأصغريه؛ أي بلسانه وقلبه[1]، فإنّ هذا المثنّى إذا أفرد بحذف الألف والنّون لم يصحّ إطلاقه على أحد منهما، فلا يقال: إنّ «الأصغر» هو اللسان، أو هو «القلب»، ومثله «العصران» اللّيل والنّهار، و«الرّافدان» دجلة والفرات، و«الأمرّان» الجوعُ والعُرْيُ، و«الأسمران» الخبز والماء.

وبتحليل أمثلته يكون على الصورة التالية:

الأصغران = اللسان + القلب

العصران = الليل + النهار

الرافدان = دجلة + الفرات

الأمرّان = الجوع + العُرْي

الأسمران = الخبز + الماء

وإنّما جازت التّثنية في هذا ونحوه لأنّ كلّ واحد من معنييه من جنس الآخر، لاشتراكهما في معنى واحد، أو صفة واحدة، وهي «البياض» -مثلاً- في قولنا: «الأبيضان» للماء واللبن، فقد تحلّ صفة الاسمين محلهما وتغلب عليهما كما في الأصغرين، وتحليله كما يلي:

اللسان الأصغر + القلب الأصغر = الأصغران

وقد تحلّ صفة الاسم محله، وتغلب عليه وعلى الاسم الآخر وصفته، نحو «الأسمرين» وتحليله كما يلي:

الخبز الأسمر + الماء الأبيض = الأسمران

بحذف الخبز والماء والأبيض، وتثنية الأسمر.

(١) ينظر: فصل المقال ١٣٧.



فإن أمكن إفراد المثنّى وإطلاقه على الاثنين، كقولهم: «الجبلان» جبلا طيّء أجا وسلمى؛ فـهو لاحق بالنّوع الأوّل من المثنّى الحـقيـقيّ النّحويّ، لأنّ كـلاً منهـما جبل، ومـثله قولهم: «الحاجبـان» وهما العظمان البارزان فـوق العينين بلحمـهما وشعرهما، وكلّ منهما حاجب.

ومنه ـ أيضاً ـ «الكعـبان» كعب بن كلاب وكعب بن ربـيعة، و«الذُّهلان» ذُهْل ابن ثعلبة وذُهْل بن شيبان.

ومع أنّ هذا مثـنّى حقيـقيّ بمفهـوم النّحاة فـقد عُني به اللّغـويّون وذكروه في مؤلّفاتهم مع المثنّى التّغليـبيّ والتّلقيـبيّ، وعلة ذلك ـ فيما أرى ـ دلالة أكثر ما جاء من ألفاظه على أعلام، أو أشياء كالأعلام، من الأجناس والنّعوت، ولهذا أفرد له ابن السكّيت باباً سماه «ما أتى مثنّى من أسماء النّاس لاتّفاق الاسمين»(١).

وأفرد له أبو الطّيّب اللّغويّ ثلاثة أبواب، وهي:

«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق اسميهما»(٢).

و«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق نعتيهما»(٣).

و«باب الاثنين يجمعهما لقب واحد»(٤).

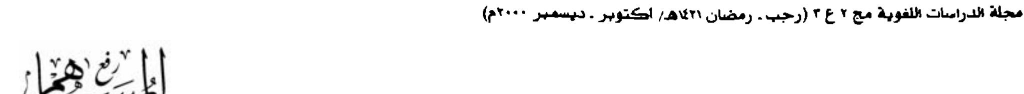
ويمكن أن يسمّى هذا النّوع الّذي يمكن إفراده: المثنّى المتّفق؛ أي: المتّفق مفرداه، وهو في حقيقة الأمر، كالمثنى النحوي، ولا بأس من إدراجه ضمن المثنّى اللّغويّ؛ لعناية اللّغويّـين به في كتبهـم، على الرّغم من أنّه مثنّى حقـيقيّ بمقتـضى تعريف المثنّى، فيجـوز لنا ـ وفق نظرة اللغويين من خلال كتـبهم في المثنى ـ أن نقول: إن

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٣.

(٢) المثنّى ١٧.

(٣) المصدر السابق ٢٩.

(٤) المصدر السابق ٣٧.



المثنّى نوعان: نحويّ ولغويّ، وإنّ المثنّى اللّغويّ عندهم ثلاثة أنواع:

١ـ مثنّى تغليبيّ.

٢ـ مثنّى تلقيبيّ.

٣ـ مثنّى متَّفق.

وثمة تقسيم آخر، فمن العلماء من يجعل التّثنية ـ في الجملة ـ ثلاثة أقسام (أنواع)[1]:

الأوّل: تثنية في اللّفظ والمعنى ـ وهو الكثير الغالب في كلام العرب ـ كالرّجلين والزّيدين والكاتبين، وما أشبه ذلك من المثنّى الحقيقيّ، ويلحق بهذا المثنّى الّذي لا يفرد بنوعيه التّغليبيّ والتّلقيبيّ.

الثاني: تثنية في اللّفظ دون المعنى، نحو «لَبَّيك» و«سَعْدَيكَ» و«حنانيك» وفي التّنزيل: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، فكلّمة «كَرَّتَيْن» هنا مثنى لا يراد به حقيقته، بل يراد به التّكثير، بدليل قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: مزدجراً وهو كليل «وهذان الوصفان لا يأتيان بنظرتين ولا ثلاثٍ، وإنّما المعنى كرّات»[2].

وحمله بعض المفسّرين على ظاهره، وهو التّثنية الحقيقية، قالوا: كَرَّتين، أي: مرتين، الأولى ليرى حسن السّماء، والثّانية ليبصر كواكبها[3].

ومنه قول الراجز:

ومَهمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ[4]

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧.

(٢) الدرّ المصون ١٠/ ٣٧٩.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، والخزانة ٢/ ٣١٤، والدرر اللوامع ١/ ١٥.



قال ابن مالك نقلاً عن الفرّاء: أراد: ومهـمهٍ بعد مهمه[1]، والّذي في «معاني القرآن» للفرّاء: «يريد: مهمهاً وسمتاً واحداً»[2] وروايته للرجز[3]:

وَمَـهْمَهَينِ قَـذَفَينِ مَرْتَينْ

قطعته بالأمِّ لا بالسَّمْتَين

الثـالث: تثنيـة في المـعنى دون اللّفظ، وهي في كلّ اسم لـفظه لفظ الجـمع، وهومضاف إلى ضمير التّثنيـة، ومعناه مثنّى، كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[4] فقال: قلوبكما، وليس بهما إلا قلبان.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[5]، فقوله: «أيديهما» جـمع واقع مـوقع التّـثنيـة، لأمن اللبس؛ لأنّـه معلـوم أنّه يقطع من كلّ سـارق يمينه[6].

ولابن يعيش الـصّنعاني[7] تقسـيم قريب من هذا، ولكـنه جعل القســم الثّاني خاصاً بتثنية التغليب، فالأقسام الثلاثة عنده، كما يلي:

١- تثنية في اللفظ والمعنى، مثل الزيدين والرّجلين.

٢- تثنيـة في اللفظ دون المعنى، وهي تثنية الـتغليب، كالـقمرين في الـشمس والقمر.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤.

(٢) معاني القرآن ٣/١١٨.

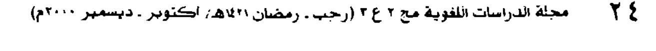
(٣) المصدر السابق ٣/١١٨.

(٤) سورة التحريم: الآية ٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/ ٢٦٢.

(٧) ينظر: التهذيب الوسيط ٣٠٣.





٣- تثنية في المعنى دون اللفظ، وهي في كل اسم لفظُهُ لفظ الجمع وهو مضاف إلى ضمير التثنية نحو: ﴿إن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١).

وشيء من ذلك عند ابن الشجري، في أماليه(٢).

وفي ختـام هذا المبحث يمكن القول: إنّ أكـثر الأسماء المُعْـرَبَة تجوز تثنيتـها إلا أسماء محصورة، وهي «كلّ» و«بعض» و«أجمع» و«جمعاء» و«أفعل من» والأسماء المحكيّة، نحـو: «تَأَبَّطَ شرّاً» و« بَرَقَ نَحْـرُهُ» والأسماء المخـتصة بالـنفي، نحو: «أَحَد» و«عَرِيب» وأسماء العدد ما عدا مـائة وألفاً، والأسماء غير المتمكنة، نحو: «عندك» وأسمـاء الأفعال، نحـو: «حَذارِ» و«نَزال»، والمثنّى وجمع المذكّـر السّالم وجمع التكسير واسم الجمع نحو «قوم» و«رهط».

ولا يثنّى جمع التكسير واسم الجمع إلاّ في ضرورة الشّعر(٣).

وأمّا اسم الجنس فقد نصّـوا على أنّه لا يجوز فيه التّثنية مـا دام على جنسيته، نحو لبن وماء، إلاّ أن يتجوّز في شيء من ذلك؛ فيخرج عن الجنسية، ويُوقع على بعض الجنس، فيجوز حينئذ تثنيته، فيقال: لَبنَان وماءان(٤).

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو «المثنى التغليبيّ».

---

(١) سورة التحريم: الآية ٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/١٨، ١٩.

(٣) ينظر: شـرح المقدمة الجـزولية الكبـير ١/٣٠١-٣٠٩، وشرح الجـمل لابن عصـفور ١/١٣٧، ١٣٨، والمقرب ٣٩٥، ٣٩٦، والبسيط ١/٢٤٥-٢٤٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٢٢.



المبحث الثّاني: المثنّى التّغليبيّ

تعريف المثنّى التّغليبيّ:

تقدّم ـ في المبحث السّابق ـ تعريف «المثنّى» في اللغة والاصطلاح.

أما «التغليبيّ» فهو منسوب إلى التّغليب، وهو في اللغة من مادّة (غ ل ب) وهو أصل يدل على قُوَّة وقَهْر وشِدّة، كما يقول ابن فارس(١)، وهو مصدر على زنة (التفعيل) وقياس فعله «غَلَّبَ» يقال: تغلّب على بلد كذا: استولى عليه قهراً.

ويقال في المجرد منه: غَلَبَهُ غَلَبَة وغَلْباً وغَلَباً: قهره، قال تعالى: ﴿وَهُم مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾(٢).

وفي «الصّحاح»: «غَلَّبْتُهُ أنا عليه تغليباً. والغَلاَّب: الكثير الغَلَبة، والمُغَلَّب: المغلوب مراراً، والمغلَّب ـ أيضاً ـ من الشّعراء: المحكوم له بالغلبة على قِرْنِهِ، كأنه غُلِّب عليه، وهو من الأضداد»(٣).

والتّغليب في الاصطلاح اللّغويّ بعامّة: أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، أو أن يغلب على الشّيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط(٤).

ويكون التّغليب في مسائل مختلفة، في النّحو والصّرف، ذكرها النّحاة(٥)، وهي لا تعنينا في هذا البحث.

ويكون التّغليب في اللّغة ـ أيضاً ـ في أبواب منها المثنّى، فقد يغلّب أحد

(١) ينظر: المقاييس (غلب) ٣٨٨/٤.

(٢) سورة الروم: الآية ٣.

(٣) الصحاح (غلب) ١/ ١٩٥، وينظر: الأضداد للصغاني ١١٠.

(٤) ينظر: الكلّيات ٢٨١، وحاشية الصبان ١/ ٧٦.

(٥) ينظر: ظاهرة التّغليب في اللسان العربي، بحث منشور في (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى ع٦، سنة ١٤٠٣هـ، ص ١٢٢-١٣٣).



المفردين عند التّثنية، كتغليب القمر على الشّمس، فيقال: القمران، وتغليب الأب على الأم، فيقال: الأبوان، وتغليب مكّة على المدينة فيقال: المكّتان.

وقد ظهر مصطلح التّغليب في المثنّى منذ وقت مبكّر، وأقدم نصّ وقفت عليه جاء في كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكّيت (ت ٢٤٠هـ) في باب عقده لهذا النّوع من المثنّيات سماه «باب الاسمين يُغلّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفّته»(١).

ولعلّ ابن السكّيت هو صاحب هذا المصطلح، أو هو من أوائل العلماء الّذين استخدموه، ويرجّح هذا أن مصطلح التّغليب في باب المثنّى لا وجود له في الكتب التي ظهرت قبل «إصلاح المنطق» فهذا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) يقول في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ ﴾(٢): «أراد المشرق والمغرب، فقال: المشرقين، وهو أشبه الوجهين بالصّواب، لأنّ العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما، فيقال: قد جاءك الزَّهْدَمان، وإنما أحدهما زَهْدَم»(٣).

فسمّاه ـ كما ترى ـ «جمع الاسمين على تسمية أشهرهما».

ويسميه أبو عبيد القاسم بن سَلاّم (ت ٢٢٤هـ) «ضمّاً» وورد ذلك في قوله: «باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به»(٤).

وهذا محمّد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) معاصر ابن السكّيت يخصّ هذا النّوع من المثنّى برسالة مستقلّة، ويجعل عنوانها: «ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه فسمّيا به»(٥). ولكنّه يقول في أثناء الرّسالة: إن العرب: «إذا اجتمع

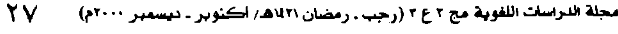
(١) إصلاح المنطق ٤٠٠.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٣٨.

(٣) معاني القرآن / ٣٣٣.

(٤) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤.

(٥) الرسالة منشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، الجزء الأول ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، وسيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني -إن شاء الله تعالى.





اسمان أحدهما أشهر من صاحبه غلّبوا المشهور منهما»[1].

ولعلّه تأثر بمصطلح ابن السكّيت.

ويمكن القول: إن مصطلح التّغليب في باب المثنّى هو من المصطلحات اللّغويّة التي نشأت في القرن الثّالث الهجريّ، ثم انتشرت فيما بعد عند علماء العربيّة[2].

ويرى أكثر النّحاة أنّ المثنى التّغليبيّ ليس بمثنّى[3]، لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثّنى من جهة الإعراب[4].

يقول ابن مالك بعد أن فرغ من تعريف المثنى النحوي: «. . . وما أعرب إعراب المثنى . . . غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه؛ فملحق به»[5].

وقال: «ومما ينبغي أن يكون ملحقاً بالمثنى نحو: القمرين في الشمس والقمر، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مباينه عليه. فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع» [6].

وجزم بذلك الخُضري[7]، لأنّ حدّ المثنّى لا ينطبق عليه تمام الانطباق، كما تقدّم.

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، الجزء الأول ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، ص ٣٧.

(٢) ينظر: المثّنى ٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠٢، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ١٥، والمقرب ٣٩٣، والتهذيب الوسيط ٣٠٣، والبحر المحيط ٦/ ١٥٥، والدر المصون ٦/ ٥٥٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٤١.

(٣) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، ٦٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٩٠، همع الهوامع ١/ ٤١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/ ٤١، والنحو الوافي ١/ ١١٨، ١١٩.

(٥) التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٧) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٣٩.



أمّا اللّغويّون فيطلقون عليه مصطلح المثنّى، من باب التّوسّع في مدلول المصطلح، ولا ضير في ذلك، ولا مشاحّة في الاصطلاح، بشرط مراعاة الأحكام الخاصّة بكلّ من النّوعين عند الاستعمال.

وقد أشار ابن هشام إلى شيء من هذا في قوله: «وزاد ابن مالك[1] في الحدّ. (وعطف مثله عليه) بعد قوله: [غير][2] صالح للتجريد، ورأى أنّ نحو: القمرين والعُمرين، في الشّمس والقمر، وفي أبي بكر وعمر ليس بمثنى؛ لأنّه إذا استعمل بالعطف فإنما يقال: شمس وقمر، وأبو بكر وعمر، فيعطف عليه مباينه مغايرةً لا مماثلةً.

والّذي أراه أنّ النّحويين يسمّون هذا النّوع مثنّى، وإلا لذكروه فيما حمل على المثنّى، وإنما غايته أنّ هذا مثنّى في أصله تجوّز»[3].

وبعد هذا يمكن أن أقول: إن تعريف المثنى التغليبيّ في الاصطلاح:

«هو: اسم دال على اثنين، بزيادة ألف ونون مكسورة في آخر أحد مفرديه، غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه».

ومثاله القمران، في تثنية: القمر والشمس؛ لأن:

القمران = القمر + الشمس

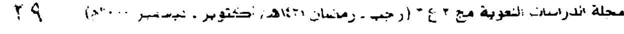
أو: القمر + ان = القمر + الشمس

فإن زيادة الألف والنون جاءت في آخر أحد المفردين المُغَلّب على صاحبه، وهذا المثنى غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، أي: للتجريد والعطف معاً، فيمكن التجريد ولكن بدون عطف مثله عليه.

(١) ينظر: التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٢) زيادة من التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٣، ٢١٤.





أما المثنى النحوي فإنه صالح للتجريد مع عطف مثله عليه، ومثاله الذي ينطبق عليه حَدُّهُ الذي تقدم ذكره في المبحث الأول هو: قلمان، لأنّ:

قلمان = قلم + قلم (أي قلم وقلم)

وبالجملة فإن المثنيان النحوي والتغليبي يَتَّفقان في البنية في زيادة الألف والنون ويختلفان في التجريد منها مع عطف المثل على المثل. أما في الإعراب فلا اختلاف بينهما.

أقسام المثنّى التّغليبيّ:

بتأمّل المادّة اللّغويّة من المثنّى التّغليبيّ التي وقفت عليها في كتب التّراث اللّغويّ المختلفة يمكن القول: إنّ المثنّى التّغليبيّ -في الجملة- ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون لفظ المثنّى مفرداً، أي ليس مضافاً أو مضافاً إليه.

والآخر: أن يكون مضافاً إليه، ولا يأتي مضافاً إلا نادراً.

وهما على النّحو التّالي:

أوّلاً: المثنّى التّغليبيّ المفرد

يمكن القول: إنّ المثنّى التّغليبيّ المفرد (أي غير المضاف أو المضاف إليه) كقولهم: القمران، والعُمَران، هو الكثير الغالب فيما ورد عن العرب من تثنية التّغليب.

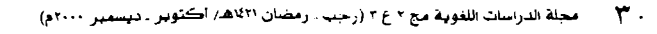
ولا يخلو هذا المثنّى ـ في الجملة ـ من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون علماً.

والآخر: أن يكون غير علم، وهما على النّحو التّالي:

أ ـ المثنّى من الأعلام:

تكثر التّثنية في الأعلام في التّغليب، وتقل في غير التّغليب في عموم اللّغة،





لأنّ العلم إنما يكون معـرفة على تقدير إفراده لموضوعـه؛ لأنّه لم يوضع علماً إلاّ لكونه مفرداً[1]، فإذا ثنّي منه شيء صار نكرة[2].

قال سـيبويه: «فإن قلـت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمـران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة، من قِبَل أنّك جعلته من أمّةٍ كلّ رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من الآخر.

وعلى هذا الحـدّ تقـول: هذا زيد منطـلق، ألا ترى أنّك تقـول: هذا زيد من الزّيدِينَ، أي هذا واحد من الزّيدِينَ، فصار كقولك: هذا رجل من الرّجال»[3].

ومما يدلّ على أنهما صـارا نكرة دخول الألف واللاّم عليهما، فتـقول في تثنية عُمَر: العُمَـران. قال سيبويه: «وأمّا قولهم: أُعطيكم سُـنَّة العُمَرَين، فإنما أدخلت الألف واللاّم على «عُمَرين» وهمـا نكرة، فصارا معرفة بالألف والـلاّم، كما صار الصَّعِقُ معرفة بهما، واختُصَّا به كما اختُصّ النّجم بهذا الاسم، فكأنّهما جعلا من أمّـة كلّ واحد منهم عُـمَـرُ، ثم عرّفـا بالألف واللاّم، فـصارا بمنزلة الغـرِيَّين[4] المشهورين بالكوفة، وبمنزلة النَّسْرين، إذا كنت تعني النّجمين»[5].

ومثل هذا القول في «المقتضب»[6] للمبرّد.

وعلّة ذلك -أعني تثنية الأعلام- أنّ «العـرب لما وضعت الاسم المثنّى والمجموع

(١) ينظر: جنى الجنتين ص ١١٨.

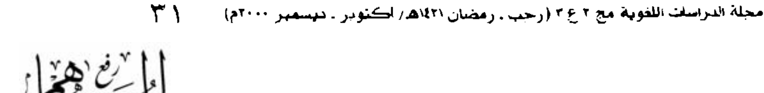
(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٢٣.

(٣) الكتاب ٢/ ١٠٣.

(٤) وهما بناءان طويلان في الكوفة، يقال: هما قبرا مالك وعَقيل نديمي جَذيمة الأبرش، وسُمّيا الغريّين؛ لأن النعمـان بن المنذر كان يُغرِّيهمـا بدم من يقتله في يوم بؤسه، في قصـة مشهورة. ينظر: اللسـان (غرا) ١٥/ ١٢٢.

(٥) الكتاب ٢/ ١٠٤، ١٠٥.

(٦) ٤/ ٣٢٣-٣٢٦.



للإيجاز والاختصار، كراهة تكرار اللّفظ مراراً متعدّدة؛ رأوا أنّ العَلَم أحقّ بذلك، لكونه أخفّ اغتفروا أمر خروجه بالوجهين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود بالتّثنية والجمع، ثم التزموا إدخال اللاّم فيه تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مفرديه، وهذه اللام هي لام العهد؛ لأنّ العلم بالحقيقة موضوع لمعهود، إلاّ أنّه لما كان موضوعاً بأصل وضعه لم يحتج إلى زيادة بجعله له، ولما كان نحو: رجل وغلام موضوعاً لواحد من أجناسه احتاج عند جعله لمعهود أن يزاد فيه ما يجعله له، ولما فقدت خصوصية الإفراد عند تثنية العلم -وبه كانت دلالته على ذلك المعهود- أدخلوا لام العهد باعتبارها جمعاً، ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلا كذلك؛ لئلا يؤدّي إلى إخراجه عن وضعه من كلّ وجه»[1].

وقد ندر مجيء المثنى التغليبيّ منكراً مثل ثبيران، مثنى: ثَبِير وحِراء، جبلان.

وتثنية التّغليب في الأعلام ـ في الجملة ـ أربعة أنواع؛ أعلام الأناسيّ، وأعلام المواضع، وأعلام الأزمنة، وأعلام الأفلاك. وفيما يلي أمثلة لكلّ نوع منها:

أعلام الأناسيّ:

ومن هذا النّوع ما يجمعها في التّثنية نسب أو قرابة، كأن يكونا أخوين فيجتمعان في الأخوّة، كقولهم:

١ـ الأقرعان: الأقرع بن حابس وأخوه مَرْثَد[2].

٢ـ الأقعسان: الأقعس وهُبيرة ابنا ضَمْضَم المُجاشِعيّان[3].

٣ـ البُريكان: أَخَوان من فُرسان العرب، وهما بارك وبريك[4].

(١) جنى الجنتين ١١٨.

(٢) ينظر: المنخل ٢٨٢.

(٣) ينظر: المثنى ٩.

(٤) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.



٤ـ النّافعان: نافع ونُفَيع أخوا زياد بن أبيه[١]، من أُمِّه سُمَيَّة.

أو يكون أحدهما ابن الآخر، كقولهم:

١ـ الأشتران: الأشتر النّخعيّ وابنه إبراهيم.

٢ـ العجّاجان: العَجّاج وابنه رؤبة[٢].

٣ـ المُصعبان: مُصعب بن الزّبير وابنه عيسى[٣].

وقد لا يجتمعان في النّسب، ولكن تثنيهما العرب على التّغليب لارتباط بينهما أو تلازم، أو نحو ذلك، كقولهم:

١ـ الحِرْجان: رجلان، اسم أحدهما حِرْج، ولم يُذكر اسم الآخر[٤].

٢ـ العبدان: عبد بن جشم بن بكر، ومالك بن حبيب[٥].

٣ـ العَمْران: عمرو بن جابر بن هلال بن عقيل، وبدر بن عمرو بن جُؤَيَّة بن لوذان[٦].

أعلام المواضع:

ورد عن العرب التّغليب في المواضع، للالتقاء الجغرافيّ، أو التّاريخيّ، وقد تكون هذه المواضع مدناً، أو تكون جبالاً، أو أودية، أو مياهاً، فمن المدن قولهم:

١ـ البصرتان: البصرة والكوفة[٧].

(١) ينظر: المثنّى ٨.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٣) ينظر: الصحاح (صعب) ١/١٦٣.

(٤) ينظر: القاموس (حرج) ٢٣٥.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٦) ينظر: المنخل ٢٨٠.

(٧) ينظر: المثنّى ١٢.



٢ـ الحيرتان: الحيرة والكوفة[١].

٣ـ المكّتان: مكة والمدينة[٢].

ومن الجبال قولهم:

١ـ الأخرجان: الأخرج وسُواج، جبلان[٣].

٢ـ ثبيران: ثَبير وحِراء، جبلان[٤].

٣ـ الضُّمْران[٥]: الضُّمر والضّائن[٦]، جبلان.

ومن الأودية قولهم:

١ـ الأنعمان: الأنعم وعاقل، واديان[٧].

٢ـ البَدِيّان: البَدِيّ والكلاب، واديان[٨].

٣ـ البِرْكان: بِرْك ونعام واديان[٩].

ومن المياه قولهم:

١ـ الدُّخْرُضان: وَسيع ودُخْرُض، ماءان[١٠].

٢ـ الشُّرَيفان: الشَّرَف والشُّرَيف ـ مُصغراً ـ وهما ماءان لعَبْسٍ[١١].

---

(١) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٣) ينظر: المزهر ٢/ ١٨٣.

(٤) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.

(٥) ينظر: المثنّى ١٣، ومعجم البلدان ٣/ ٤٦٣ مادة (ضُمْر)، وفي المزهر ٢/ ١٨٦: (الضَّمران) بالفتح.

(٦) هكذا بالنون، كما في المثنّى ١٣، ومعجم البلدان ٣/ ٤٦٣، وفي المزهر ٢/ ١٨٦: (الضائر) ولعله تحريف.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٣٠، ومعجم البلدان ١/ ٢٧١.

(٨) ينظر: المزهر ٢/ ١٨٦.

(٩) ينظر: معجم البلدان ١/ ١ ٤.



أعلام الأزمنة:

ويكون ذلك في أسماء الشّهور المتلازمة، كقول العرب:

١ـ الصَّفَران: المحرّم وصفر[١].

٢ـ المُحَرَّمان: المحرّم وصفر[٢].

٣ـ الرَّجَبَان: رجب وشعبان[٣].

ويكون أيضاً في اللّيل والنّهار، كقولهم:

١ـ الليلان: الليل والنهار[٤].

٢ـ النّهاران: النّهار والليل[٥].

٣ـ الصّباحان: الصّباح والمساء[٦].

أعلام الأفلاك:

وهذا ـ أيضاً ـ يقع في بعض الكواكب أو النّجوم، ومنه قول العرب:

١ـ الجَدْيان: الجَدْيُ والحُوت[٧].

٢ـ القمران: القمر والشّمس[٨].

ب ـ المثنّى من غير الأعلام:

وهذا ـ في الجملة ـ ثلاثة أنواع: أوصاف (نعـوت)، وأجناس، وألفاظ أقارب،

(١) ينظر: الجمهرة ٢/ ٧٤٠.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٢٣.

(٤) ينظر: المثنّى ١٦.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٨.

(٦) ينظر: المثنّى ١٦.

(٧) ينظر: اللسان (جدا) ١٤/ ١٣٥.

(٨) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٣.

وهي على النّحو التّالي:

الأوصاف (النّعوت):

وقد أفـرد له أبو الطّيّب اللّغويّ باباً سـمّاه: «باب الاثنين غلّب أحـدهما على نعت صاحبه»[1] ومنه قولهم:

١ـ الأسمران: الخبز والماء، والماء ليس بأسمر[2].

٢ـ الأصمـعان: القلب الذّكيّ والرّأي الحـازم، والأصمع المفـرد وصف للقلب الذّكي[3].

٣ـ الباكران: الصّبح والمساء، وإنما الباكر في الحقيقة هو الصّبح[4].

٤ـ الرّائحان: المساء والصّبح، والرّائح المساء[5].

الأجناس:

وهو ما دلّ على شيء من الأجناس المختلفة، ومنها قولهم:

١ـ الدّرهمان: الدّينار والدّرهم[6].

٢ـ المطران: المطر والرّيح[7].

٣ـ الأنفان: الأنف والفم[8].

(١) ينظر: المثنّى ٢٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٧.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ٣٩٦.

(٤) ينظر: المثنّى ٢٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٨.

(٦) ينظر: جنى الجنتين ١٢٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٢٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق ١٢٠.

ألفاظ الأقارب:

ومما جاء مثنّى على التّغليب من هذا:

١ـ الأبوان: الأب والأم[١]، ويقال أيضاً للأب والجدّ.

٢ـ الأخوان: الأخ والأخت[٢].

٣ـ الأمّان: الأمّ والجدّة[٣].

ثانياً: المثنى التّغليبيّ المضاف إليه:

ندر أن يأتي المثنّى التّغليبيّ مـضافاً، وقد يأتي مضافاً إليـه، وهو القسم الثاني من تثنية التّـغليب، غير أنّه قليل قيـاساً بالمثنّى المفرد، إذ لم تتجـاوز الألفاظ المثنّاة التي وقفت عليها فيه الثلاثين، أورد بعضها القالي في «الأمالي»[٤]، وأفرد المحـبّيّ التّـتمة الثّانية في كـتابه «جنى الجنّتين»[٥] لما أضيف إليه مِن المثنّى اللّغـويّ بعامة، وأورد شيئـاً من المثنّى التّغليبيّ المضـاف إليه في هذه التتمـة. ومن أمثلة هذا النّوع قولهم:

١ـ اللّبن: أحد اللّحمين[٦].

٢ـ الدّعاء: أحد العطاءين، وروي: الصّدقة: أحد العطاءين[٧].

٣ـ اليأس: إحدى الرّاحتين[٨].

(١) ينظر: المثنّى ٧.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١١٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٢٨.

(٤) ٢/ ٥٦.

(٥) ١٤٩-١٧٠.

(٦) ينظر: أمالي القالي ٢/ ٥٦.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٥٠.

(٨) ينظر: ما يعوّل عليه ٣٧ أ.

٤ـ القلم: أحد اللّسانين[١].

٥ـ المرق: أحد اللّحمين[٢].

وقال محمّد بن عرفه (نفطويه) فيما رواه القالي: «من كلام العرب: خِفّةُ الظَّهْر أحدُ اليَسَارين، والغُرْبة أحد السِّبَاءين، واللَّبن أحد اللّحمين، وتعجيل اليَأس أحد اليُسْرين، والشَّعْرُ أحد الوجهين، والرَّاوية أحد الهاجيين، والحِمْيَة إحدى الميتتين»[٣].

وزاد ابن مالك: و«القلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين»[٤].

ويلاحظ في هذه الأمثلة المتقدّمة أنّ العرب ثنّت اللّحم واللّبن، فغلّبت اللّحم، وثنّت العطاء والدّعاء، فغلّبت العطاء، وثنّت الرّاحة واليأس فغلّبت الراحة، وثنّت اللّسان والقلم فغلّبت اللسان، وهكذا، وقد أجرت ذلك كلّه مجرى الأمثال.

ويلاحظ ـ أيضاً ـ أنّ المضاف في مثل هذا التّركيب اللّغويّ هو كلّمة «أحد» أو «إحدى» لأنّهم يشيرون بهما إلى واحد من لفظي المثنّى قبل التّثنية فقد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً، وهذا اللّفظ المشار إليه هو دائماً اللّفظ المذكور في اللفظ، وهو المغلوب وليس المغلّب، لأنهما خبر عنه، وهما نفسه من حيث المعنى.

وندر أن يكون المضاف في هذا النّوع غير كلمة «أحد» أو «إحدى» كقولهم: «ذو النّصلين» في قول المتنخّل اليشكريّ:

أَقُولُ لَمَّا أَتَاني النَّاعِيَان بِه
لا يَبْعَدِ الرُّمْحُ ذُو النَّصْلَينِ والرَّجُلُ[٥]

(١) ينظر: جنى الجنتين ١٥٠.

(٢) ينظر: الجامع الصغير ح٤٤٥ ص٣٣.

(٣) أمال القالي ٢/ ٥٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٦٠.

(٥) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٤.



قال ابــن الشّجـريّ: «وقوله: ذو النّصلين، شَـبَّهـه بالرّمح الّذي له نصل وزُجّ فســمَّى الزُجَّ نصلا، وإنما الزُجُّ الّذي يكون في أسفل الرمـح، فغلّب النّصل على الزُّجّ؛ لأنّ العمل للنّصل، وإن كان للرمح زُجّ، كان أمكن للطّعن به»[1].

ويمكن تقسيم المثنّى التّغليـبيّ بحسب شواهده ونـصوصه والأزمنة التي قيل فيها إلى أربعة: جاهليّ وقرآنيّ ونبويّ وإسلاميّ[2]، وأمثلتها على النّحو التّالي:

أ ـ المثنّى التّغليبيّ الجاهليّ:

ومن أمثلته وشواهده من شعر الجاهليين:

١ـ الدُّحْـرُضان، وهمـا ماءان[3] أو موضـعان[4]، يقـال لأحدهمـا: دُحْرُض والآخر وَسيع، قال عنترة:

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضين فأَصْبَحَت زورَاء تَنفِرُ عَن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ[5]

ثنّاهما بلفظ أحدهما، والديلم في هذا البيت يقال: هم ضَبّة؛ لأنهم أوعامتهم دُلم، والأدلم: شديد السّواد.

٢ـ الحُرّان: أَخَوان، يقال لأحدهمـا: الحُرُّ، وللآخر أُبَيّ، وإياهما عنى المُتَنخِّل اليشكريّ، وهو شاعر جاهليّ:

أَلاَ مَن مُبْلِغُ الحُرَّين عَنّي مُغَلْغَلَةً وخُصَّ بها أُبَيَّا[6]

٣ـ الضُّمران: جبـلان، يقال لأحدهما الضُّمر وللآخـر الضّائن، وهما في بلاد

(١) أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: المثنّى ١١ (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر: المثنّى ١٤.

(٤) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٨.

(٥) ينظر: ديوان عنترة ٢٠١.

(٦) ينظر: المثنّى ٩.

عُليا قيس، قال لبيد:

جَلَبْنا الخَيْلَ سائلةً عِجَافا　　　مِنَ الضُّمْرَيْنِ يَخْبِطُهَا الضَّرِيبُ[1]

ب ـ المثنّى التّغليبيّ القرآنيّ:

ومن أمثلته:

١ـ الأبوان: الأب والأمّ، قال: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [2].

قال أبو حيّان: «غلّب لفظ الأب في التّثنية كما قيل: القمران، فغلّب القمر»[3].

ويحتمل أن يكون هذا تثنية: أبٍ وأبةٍ، قال المبرّد: «هذان أبواك، تعني: الأب والأمّ، وإنّما أخرجه مخرج قولك: أبٌ وأبةٌ، كما تقول: صاحب وصاحبة»[4].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ [5].

وقال عز وجل: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [6].

وقد اختلف في هذا المفسّرون، فقيل: «أبويه» في الآيتين: أبوه وخالته؛ لأنّ أمّه «شراحيل»[7] قد ماتت في ولادة أخيه «بنيامين».

(١) ينظر: ديوان لبيد ٣٧.

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٨٢، وينظر: الدر المصون ٣/ ٦٠١.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٦٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٩٩.

(٦) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٧) ينظر: ليس في كلام العرب ٣٤٢.



وجاز ذلك؛ لأنّ الخالة كالأمّ، والعمّ كالأب [1]، والعرب تطلق ذلك عليهما فتقول للعمّ: أب، وللخالة: أم[2].

وقيل: أبوه وأمّه؛ أحيا الله له أمّه تحقيقاً للرؤيا[3].

٢ـ الوالدان، وهما: الوالد والوالدة (الأب والأم) قال تعالى: ﴿**لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾[4]. غلّب الوالد على الوالدة، مع أنّ الولادة من خصائص الأمومة، ولكن جاء في اللّسان العربيّ لفظ «الوالد» للأب، فغلّب المذكّر على المؤنّث.

٣ـ البَحْران، وهما البحر والنهر، قال تعالى: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ**﴾[5].

قال الرّاغب: «إنما سُمّي العذب بحراً لكونه مع الملح، كما يقال للشّمس والقمر: قمران»[6].

٤ـ المشرقان، وهما: المشرق والمغرب، قال عز وجل: ﴿**قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ**﴾[7].

قال المفسّرون: أراد: المشرق والمغرب فثنّاهما تغليباً، كما قالوا: القمران، في الشّمس والقمر[8].

والمراد ببُعْدِ المشرقين: تباعدهما، والأصل: بُعْدُ المشرق من المغرب، والمغرب من المشرق، فلمّا غلّب وجمع المفترقين بالتّثنية أضاف البعد إليهما.

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٠٥.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٢/ ١١٤.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٦٣.

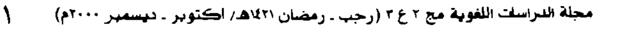
(٤) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٥) سورة فاطر: الآية ١٢.

(٦) المفردات ١٠٩.

(٧) سورة الزخرف: الآية ٣٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٣٣، والكشاف ٤/ ٢٥٢، البحر المحيط ٨/ ١٦، ١٧، والدر المصون ٩/ ١٩.





وقيل: المراد بالمشرقين: مشرق الشّتاء ومشرق الصّيف(١).

وقيل: مشرقا الشّمس والقمر.

وقيل المشرقان: مطلع الفجر ومطلع الشّمس(٢).

وعلى هذه الأقوال فلا تغليب.

والرّأي الأوّل ـ القائل بالتّغليب ـ هو الرّاجح عند المفسّرين(٣).

ج ـ المثنّى التّغليبيّ النّبويّ:

وقع التّغليب في المثنّى في جملة من ألفاظ الحديث، منها:

١ـ الأسودان، وهما الحيّة والعقرب، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اقتلوا الأسودين في الصّلاة» قيل: يا رسول الله، ما «الأسودين»؟ قال: «الحيّة والعقرب»(٤).

والعقرب صفراء في الغالب، والحيّة سوداء، فغلب وصف الحيّة.

والأسودان ـ أيضاً ـ هما التّمر والماء، وقد جاء ذلك في الحديث ـ أيضاً ـ فقد روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنّها قالت: «توفيّ النبي ﷺ حين شبعنا من الأسودين: التّمر والماء»(٥).

وفي رواية: «... لم يكن طعامنا إلاّ أسودان الماء والتمر»(٦).

قال ابن حجر: «وإطلاق الأسود على الماء من باب التّغليب»(٧).

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٣٣.

(٢) ينظر: حاشية الشمنّي ٢/ ٢٨٠.

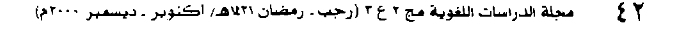
(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٣٣، والكشاف ٤/ ٢٥٢، وأنوار التّنزيل ٢/ ٣٧٣.

(٤) أخرجه أبوداود في سننه ١/ ٥٦٦، والترمذي في سننه ٢/ ٢٣٣، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٩٤، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٤٨، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٢/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) فتح الباري ٩/ ٥٢٧ ح٥٣٨٣ و٥٤٤٢.

(٦) موطأ مالك: صفة النبي ٣١، ومسند أحمد ٢/ ٢٩٨، ٣٥٥، ٤٠٥.

(٧) فتح الباري ٩/ ٥٦٧.





وقال المحبّيّ: «أمّا التّمر فأسود، وهو الغالب على تمر المدينة، فأضيف الماء إليه، ونعت بنعته إتباعاً، والعرب تفعل ذلك في الشّيئين يصطحبان فيسمّيان معاً باسم الأشهر منهما، كالقمرين»[١].

٢ـ البيّعان، وهما البائع والمشتري، وجاء في الحديث الصّحيح أنّ رسول الله ﷺ قال: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا»[٢].

قال ابن حبيب: «يريد البيّع والمشتري»[٣] والبيّع هو البائع.

ومثل هذا ما قاله الخطّابي[٤]، وابن الأثير[٥]، وابن حجر[٦]، والمحبّي[٧]، غير أنّ ابن مالك جعله من المثنّى لفظاً، ولكنّه في المعنى جمع[٨].

ومعنى الحديث لا يؤيّد ما ذهب إليه ابن مالك لأنّ التّخيير المذكور في الحديث هو تخيير البيع الّذي يكون في العادة بين طرفين هما بائع السّلعة ومشتريها.

٤ـ العُمَران، وهما: عمر بن الخطّاب وعمرو بن هشام، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اللّهم أعزّ الإسلام بأحبّ العُمَرين إليك»[٩]. وروي بقوله: «اللهم أيّد الإسلام بأحد العمرين»[١٠].

(١) جنى الجنتين ١٢٠.

(٢) صحيح البخاري (بيوع) ١٩، وصحيح مسلم (البيوع) ٣/١١٦٣، وسنن أبي داود (البيوع) ٣/ ٢٧٤، وفتح الباري ٤/٣٠٩ ح٢٠٧٩، والجامع الصغير ١٩٣ ح٣٢٢٤.

(٣) ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٤) ينظر: غريب الحديث ٢/٢٠٧.

(٥) ينظر: النهاية ١/١٧٣.

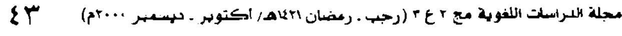
(٦) ينظر: فتح الباري ٤/٣١٠.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، ٦٥.

(٩) ينظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ٥١.

(١٠) الأسرار المرفوعة ١٣٢.





قال ملاّ عليّ القاري: «العُمَران تغليب عُـمَر على عَمْرو بن هشام، الملقّب في الجاهلية بأبي الحكم، فغيّره النّبيّ بأبي جهل»[1].

ومـعنى الحديث صـحـيح ثابت، إلاّ أن لفظ «العُـمَرين» لم يـثبت في كـتب الصّحاح، وقـد روي في بعض الصّحاح بلفظ: «اللّهم أعـزّ الإسلام بأحبّ هذين الرّجلين إليك»[2]. وفي بعضها: «اللّهم أعزّ الإسلام بعمر خاصّة»[3].

٥ـ الأذانان، وهما الأذان والإقامة[4]، وجاء في الحديث الصّـحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «بين كلّ أذانين صلاة . . . لمن شاء»[5].

قال ابن حجر: «قوله: بين كلّ أذانين؛ أي: أذان وإقامة، ولا يصحّ حمله على ظاهره؛ لأنّ الصّلاة بين الأذانين مـفروضة، والخبـر ناطق بالتّخييـر، لقوله: «لمن شاء» . . . وتـوارد الشّواهد على أنّ هذا من باب التّـغليب كقـولهم: القمـرين، للشّمس والقمر»[6].

د ـ المثنّى التّغليبيّ الإسلاميّ:

والمراد بهذا النّوع ما نشأ من المثنّى التّغليبيّ في صدر الإسلام مما ليس في القرآن أو في الحديث، ومنه:

١ـ العُمَران: وهما أبو بكر الصّدّيق وعمر بن الخطّاب رضي الله عنهما[7].

وقيل: العُمَران: عُـمَر بن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعـزيز. قال الجوهري: «زعم الأصمعيّ، عن أبي هلال الراسبيّ، عن قتادة، أنّه سئل عن عِتق أمهات الأولاد،

(١) المصدر السابق ١٣٢.

(٢) ينظر: صحيح سنن الترمذي ٣/ ٣٠٤ ح٢٩٠٧.

(٣) ينظر: سنن ابن ماجه ١/ ٣٩ (المقدمة) ح١٠٥، ومسند أحمد ٢/ ٩٥، وصحيح ابن حبان ١٥/ ٣١٥.

(٤) ينظر: ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٥) ينظر: صحيح البخاري (أذان) ١٤ (ج١/ ١٦١)، وفتح الباري ٢/ ١٠٦ ح٦٢٤، و ح٦٢٧.



فقال: أعتقَ العُمَران فما بينهما من الخلفاء أمّهات الأولاد.

ففي قول قتادة أنّه عمر بـن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعزيز، لأنَّه لم يكن بين أبي بكر وعمر خليفة»[1].

وروي عن معاذ الهرّاء أنه قال: لقد قيل: سـيرة العُمَرين قبل أن يولد عمر بن عبدالعزيز؛ لأنّهم قالوا لعثمان يوم الدار: نسألك سيرة العُمَرين[2].

٢ـ البصرتان، وهما: البصرة والكوفة، وأنشد أبو عبيد:

فقُرَى العِراقِ مَقيلُ يَوْمٍ وَاحِدٍ ... والبَصْرَتانِ وَوَاسِطٌ تكْمِيلُهُ[3]

٣ـ العَجَّاجان، وهما: عبـدالله بن رؤبة التميـميّ المعروف بالعجّاج، الشّاعر المشـهور المتـوفّى سنة (٩٠هـ) وابنه رؤبـة بن العجّـاج[4]. يقـال: أشعـر الناس العَجّاجان[5]، وهما راجزان مشهوران.

٤ـ المُصعبان، وهما: مُصعب بن الزّبير بن العوام بن خويلد الأسديّ القرشيّ، وابنه عيسى بن مصعب[6]، وكانا من الأشراف الأبطال في صدر الإسلام، وتوفيا سنة ٧١هـ[7].

وقيل: هما مُصعب وأخوه عبدالله بن الزبير[8].

وأختم هذا المبحث بالإشارة إلى ملحوظتين مهمتين:

(١) الصحاح (عمر) ٢/ ٧٥٩.

(٢) ينظر: الغريب المصنف ٣/ ٦٧٦، وإصلاح المنطق ٤٠٢، والمثنّى ٤، والصحاح (عمر) ٢/ ٧٥٨، ٧٥٩، والمشوف المعلم ١/ ٥٠٧، وراحة المعنى ٢٥٥ أ.

(٣) ينظر: الغريب المصنف ٣/ ٦٧٥، والمخصص ١٣/ ٢٢٥، ٢٢٨، وجنى الجنتين ١٢١.

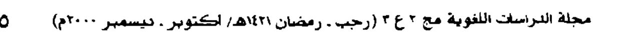
(٤) ينظر: الاشتقاق ٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١، والمخصص ١٣/ ٢٢٨.

(٧) ينظر: تاريخ الطبري (أحداث سنة ٧١هـ) والطبقات الكبرى ٥/ ١٣٥.

(٨) ينظر: جنى الجنتين ١٢٨.





الأولى: ثمة ألفاظ مثناة تحتمل التّغليب وغيره، بناء على ما يحتمله معنى المفردين أو أحدهما، ومن هذه الألفاظ المثناة:

١ـ العُمَران، وهما: عُمَر بن الخطّاب وأبو بكر، وهذا من التّغليب، وروي أنهما عُمَر بن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعزيز، فيما روي عن قتادة، كما تقدّم ذكره، وعلى هذا القول الأخير فلا تغليب، وإنما هي تثنية حقيقية.

٢ـ الخافقان، وهما: المشرق والمغرب «وإنما الخافق المغرب، ثمّ إنما سمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه»[١] وهذا من التّغليب.

وقيل: «لا تغليب، وإنّه من خَفَقَ: اضطربَ؛ لاضطراب الأرياح، أو الكواكب، أو الليل والنّهار فيهما»[٢].

٣ـ المَشْرِقان، وهما: المَشرِق والمَغْرِب، وهذا من التّغليب، وقيل: «لا تغليب، والمراد مشرق الصَّيف ومشرق الشّتاء . . . وقيل مشرق الشّمس ومشرق الفجر»[٣].

والثانية: ثمة ألفاظ من المثنى التغليبي تحتمل أكثر من معنى، ومنها: « الأَبَوَان» وهما الأب والأم[٤]، وقيل: الأب والخال[٥]، و«الأَبْيَضَان» وهما الشحم والشباب، وقيل: الخبز والماء[٦]، و«الزَّهْدَمَان» وهما زَهْدَمٌ وقَيْسٌ، ابنا حَزْن بن وَهْب بن رَوَاحة[٧]، وروي عن أبي عبيدة أنهما: زَهْدَمٌ وكَرْدَمٌ[٨].

(١) مغني اللبيب ٩٠٠.

(٢) حاشية الأمير ٢/ ١٩٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٩٤.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١.

(٥) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٢٢.

(٦) ينظر: اللسان (بيض) ٧/ ١٢٣.

(٧) ينظر: المثنى ٧.

(٨) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١، والمزهر ٢/ ١٨٥.



المبحث الثّالث: ضوابط التّغليب في المثنّى

تتلخّص قواعد التّغليب في المثنّى في عناصر، من أهمها: أساس التّغليب، ومسوّغاته (شروطه) وضوابطه، وفيما يأتي تبيينها:

أ ـ أساس التّغليب

تقدّم أنّ من شروط التّثنية أن تكون الكلمتان المفردتان متّفقتين لفظاً، ولهذا وَجب في تثنية التّغليب أنْ يقدّر فيهما الاتّفاق على اللّفظ المغلّب، فالقمران للشّمس والقمر، كأنّ كلّ واحد منهما قمر[1]، تقديراً أو توهّماً للتّساوي فيهما[2]، أو كما قال المحبّيّ: «بأن يجعل الآخر مسمّى باسمه، ادّعاء، ثم يثنى ذلك الاسم قصداً إليهما جميعاً»[3].

وبهذا يمكن أن يقال: إن تقدير الاتفاق في اللّفظين هو الأساس في تثنية التّغليب.

ب ـ مسوّغات التّغليب (شروطه):

ليست تثنية التّغليب كالتّثنية الحقيقيّة، من حيث إطلاقها في الاستعمال، فيما يصحّ تثنيته من الأسماء في اللّغة، بل هي مقيّدة، وقيدها أن يكون ثمة مسوّغ معنويّ يجعل التّغليب ظاهرة لغويّة مقبولة، مرغوباً فيها في كثير من الأحيان، إذا تهيأت لها الأسباب الصالحة.

ويمكن إيجاز تلك المسوّغات فيما يلي:

١ ـ التّناسب بين صاحبي اللّفظين، كأبي بكر وعمر، فقالوا: العُمَران.

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٦.

(٣) جنى الجنتين ١١٧



٢ ـ الاختلاط بينهما، كالأب والأمّ، فقالوا: الأبوان.

٣ ـ التّجاور بينهما، كالصّفا والمروة، فقالوا: المروتان.

٤ ـ التّشابه بينهما، كالقمر والشّمس، فقالوا: القمران.

٥ ـ التّصاحب بينهما، كالأذان والإقامة، فقالوا: الأذانان.

٦ ـ القرابة بينهما بالنّسب، كالحسن والحسين، ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقالوا: الحسنان، والأقرع بن حابس وأخيه مرثد، فقالوا: الأقرعان.

٧ ـ التّقابل بينهما في المكان، كالمشرق والمغرب، فقالوا: المشرقان.

٨ ـ التّقابل بينهما في الزمان، كالصباح والمساء، فقالوا: الصّباحان.

وأوجزها ابن هشام في الأوّل والثّاني، وهما التّناسب والاختلاط، قال: إنّ العرب «يغلّبون على الشّيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا: الأبوين في الأب والأمّ... والمشرقين والمغربين... في المشرق والمغرب...»(١).

ج ـ ضوابط التّغليب:

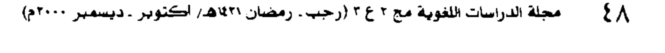
بعد أن تتهيّأ الأسباب الصّالحة لتثنية التّغليب، بأن يكون ثمّة ما يسوّغ به المثنّى التّغليبيّ مما ذكرت ـ آنفاً ـ تأتي الخطوة الحاسمة، وهي اختيار أحد اللّفظين المفردين لتغليبه على الآخر في التّثنية.

وهنا يرد السّؤال التّالي:

هل يخضع هذا الاختيار لضوابط لغويّة معيّنة؟ أو هو أمر اعتباطيّ يسير وفق هوى المتكلّم، لا تحكمه قاعدة، ولا تضبطه ضوابط أو حدود؟

لقد أجاب علماؤنا ـ رحمهم الله ـ عن هذا السّؤال، وذكروا أنّ ثمّة ما يغلّب في التّثنية على غيره، لمزية فيه تؤهّله للاختيار. ولكنّ ما ورد عنهم في هذا الشّأن

(١) مغني اللبيب ٩٠٠.





لم يكن وافياً، فهو إشارات متناثرة هنا وهناك[1]، يعوزها الجمع والبسط والتّنظيم، ومن أحسن من كتب في هذه الضّوابط السّيوطيّ في «الهمع» إذ قال بعد أن أورد بعض الأمثلة: «ثم تارة يُغلّب الأشرف، كالمثال الأوّل، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ وتارة المذكّر، كالثّاني، وتارة الأخفّ، كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ و ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾[2]».

وبتأمّل ما وقفت عليه من ألفاظ المثنّى التّغليبيّ، وبالنّظر إلى ما قاله علماؤنا يمكنني القول: إنّ العرب تغلب أحد اللّفظين في تثنية التّغليب لاعتبارات أو أسباب مختلفة؛ كالخفّة، والتّذكير، والشّهرة، والشّرف، والسّبق الزّمانيّ، والأفضليّة، والعلوّ، والدّنوّ، وقرب المعنى، والقوّة، والقدرة، والعقل، وهي جميعاً تؤول إلى ضابطين رئيسين، أحدهما لغويّ والآخر معنويّ، وتفصيلهما ما يأتي:

أولاً: الضّابط اللّغويّ:

ومداره على «الخفّة» لأنّ اللّغة تميل في أصل من أصولها إلى الخفّة والسّهولة، ومن ثمّ تحدث بعض الظّواهر الصّوتية والصّرفية، كالإعلال والإبدال والتّسهيل والإدغام.

ويتدخّل هذا القانون عند اختيار أحد اللّفظين لتغليبه في التّثنية، فالأخفّ هو الأولى في التّغليب، ما لم يعارضه أمر آخر، كالتّذكير، كما سيأتي.

(1) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢، وما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧، المقتضب ٢/ ١٨٢، والكامل ١/ ١٨٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠١، وأسرار العربية ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٤، والبسيط ١/ ٢٤٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧١، ٢٧٢، والمقرب ٣٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦، وتعليق الفرائد ١/ ٢٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٢، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠، وهمع الهوامع ١/ ٤١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٩، وطراز المجالس ١٦٠، والكليات ٢٨١، وجنى الجنتين ١١٧، وحاشية الصبان ١/ ٧٥.

(2) همع الهوامع ١/ ٤١.



وتغليب الأخفّ واجب عند كثير من علماء العربيّة، لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف والاختصار. وفي هذا يقول الرّضيّ: «وينبغي أن يغلب الأخفّ لفظاً ... لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخفّة»(١).

ويقول المراديّ: «ويجب تغليب الأخفّ»(٢).

ومثل هذا ما قاله الدّمامينيّ(٣) والتّفتازانيّ(٤).

ومن أمثلة ذلك: قولهم في تثنية أبي بكر وعمر: «العُمَران» فغلّبوا عُمَر مع كون أبي بكر أسبق من عمر في الخلافة والإسلام، وأفضل منه، ولكنّهم اختاروا لفظ عمر؛ لأنّه أخفّ في التّثنية، فهو مفرد، والآخر مركّب؛ أي: مضاف ومضاف إليه، وهو ما يسمّى كنية، ولو غلبوه لقالوا: «أبوا بكر»(٥) على المشهور، وهو ثقيل، أو يقال: «أبوابكرين» وفقاً لما أجازه الكوفيون في تثنية مثل هذا اللّفظ(٦)، وهذا أثقل من سابقه.

ومن ذلك قولهم «الحسنان» بتغليب الحسن على الحسين؛ لأنّه أخفّ في الحروف والحركات، فـ «الحسين» مضموم الأوّل و«الحسن» مفتوح الأوّل، والفتحة أخفّ من الضّمّة، وفي «الحسين» زيادة حرف قبل آخره، بخلاف الحسن، فهو أخفّ، ولهذا غُلّب.

(١) شرح الكافية ٤/ ٤١٤.

(٢) جنى الجنتين ١١٧.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ١/ ١٩٠.

(٤) ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠٢

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٢.



ثانياً: الضابط المعنوي

قد لا ينظرون إلى الخفّة، فيغلّبون أحد اللّفظين، لأسباب معنوية مختلفة، ومن أبرزها:

١ ـ التّذكير:

وهو أقوى من عنصر الخفّة، إذ لا يُنظر إلى خفـة اللّفظ إن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، فيغلّب المذكّر، وفي هذا يقول الرّضيّ:

«وينبغي تغليب الأخـفّ . . . وإن كان أحدهما مـذكراً والآخر مـؤنّثاً لم ينظر إلى الخفّة، بل يغلّب المذكّر، كالقمرين في الشّمس والقمر»[١].

ونقله عنه الدّمامينيّ في «تعليق الفرائد»[٢].

وفي هذا المعنى يقـول ابن الشّـجـريّ: «والتّذكـيـر أبداً يُغلّب على التـأنيث، كتغليب القمر على الشّمس في قول الفرزدق:

لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطَّوَالِعُ[٣]

أراد: لنا شمسها وقمرها»[٤].

ومن ذلك قولهم «الأخوان» للأخ والأخت.

و«الأبوان» للأب والأمّ.

و«الأقعسان» للأقعس وهُبيرة ابني ضمضم المجاشعي[٥]، مع أنّ «هُبيرة» مذكّر، إلا أنّه مؤنّث تأنيثاً لفظياً، فروعي اللّفظ، فغُلّب الاسم الآخر المذكّر.

(١) شرح الكافية ٢/ ١٧٢.

(٢) ١/ ١٩٠.

(٣) ديوان الفرزدق ٣٦١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥.

(٥) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٣١.

وعلّة تغليب المذكّـر على المؤنّث فـي التّثنيـة أنّ المذكّـر هو الأصل، والتّـأنيث فرع[١]، وهو أشدّ تمكّناً[٢]، ولهذا جُعل تغليـبه هو القاعدة في عـموم التّغليب، فإذا اجتـمع مذكّر ومؤنّث جعل الكلام على التّـذكير[٣]، في تثنية، أو جمع، أو إضمار، أو نحو ذلك.

ولا يكاد يقع في القرآن اشتراك بين ذكور وإناث إلاّ غُلّب فيه الذّكور[٤]، وفاقاً لقاعـدة العرب في تغليب التّذكيـر على التّأنيث، ولو كان المذكّـر واحداً والمؤنّث جماعة.

وليس تغليب المذكّـر ظاهرة لغويّة فحـسب، وإنما هو سُنّة ربّانية تسير عليـها الحيـاة في كثيـر من مظاهرها الحسّـيّة أو المعنويّة. وقد قـال عز وجل: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [٥] و ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[٦].

وزيادة درجة الرجلِ تكـون بالفضيلةِ والنفـقةِ والعـقل والقوّة في أمر الجـهاد، والميراث، والأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر[٧].

وقد اسـتثنى علماء اللغـة ثلاث حالات يغلّب فيـها المؤنّث على المذكّر خـلافاً للقاعدة العامّة، وهي:

---

(١) ينظر: البصائر والذخائر ١/ ١٧٥، والبسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ١٨٢، وأسرار العربية ٧٥.

(٤) ينظر: ظاهرة التّغليب (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد السادس ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ ص ١٢٠).

(٥) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٢٥، ١٦٩.



الأولى: قولهم: ضَبُعانِ[1]، في تثنية «ضَبُع» و «ضِبْعان» الأول للأنثى، والثاني فَحلُها، فغلّبوا اللّفظ الخاصّ بالأنثى، وهو «ضَبُع» وثنّوه، وأطلقوه عليهما معاً، ولو غلّبوا لفظ المذكّر لقالوا في التّثنية «ضِبْعانانِ» فكأنّهم كرهوا تكرار الألف والنّون. وقد قيل فيهما: ضِبْعانان على الأصل، ولكن ذلك قليل، كما يقول ابن عصفور[2].

الثّانية: تغليبهم اللّيالي على الأيّام في التّاريخ[3]. ومنه قولك:

«صمت عشراً، يردّ على اللّيالي، لئلا ينقص الشّهر يوماً، ولا تقل عشرة، ومعلوم أنّ الصّوم لا يكون إلاّ بالنّهار.

وتقول: سرت عشراً بين يوم وليلة»[4].

وقيل في علّة ذلك: إنّ الليلة سابقة يومها[5].

وقد غلّبوا في المثالين السّابقين التّأنيث على التّذكير، بدليل أنّ اسم العدد «عشراً» خال من علامة التأنيث، ولو غلّبوا المذكّر لقالوا: عشرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[6] أي: عشرة أيّام بلياليهن، فأنّث العدد لتغليب اللّيالي[7].

الثّالثة: قولهم: المروتان[8]، للصّفا والمروة، فغلّبوا «المروة» وهي مؤنّثة.

---

(1) ينظر: ليس في كلام العرب ١٩٤، والمحكم ١/٢٥٧، والمخصص ٨/٦٩، وحاشية الصبان ١/٥٧، والنحو الوافي ١/١١٨، وفي اللسان (ضبع) ٨/٢١٧: «ضَبْعان» وهو خطأ في الضبط.

(2) ينظر: المقرب ٣٩٥.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٢٨٩.

(4) ليس في كلام العرب ١٩٤.

(5) ينظر: الشماريخ في علم التاريخ ٣٩٧.

(6) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥، وحاشية الصبان ١/٧٥.

(8) ينظر: المثنى ٧.



٢ ـ الشّهرة:

يغلّب الاسم المشهور على الاسم المغمور، وفي هذا يقول ابن حبيب: «إذا اجتمع اسمان أحدهما أشهر من صاحبه غلّبوا المشهور منهما»(١).

ويقول الزّجاجيّ: «من شأن العرب إذا اجتمع شيئان من جنس واحد، فكان أحدهما أشهر سُمي الآخر باسمه»(٢).

وهو يعلّل تغليب القمر على الشّمس في قولهم: القمران، بهذا، أي: بشهرة القمر، يقول: «ولما كان القمر أشهر عند العرب، وأكثر في أوقات المشاهدة، وتدركه ليلاً ونهاراً سموا الشّمس باسمه»(٣).

ويعلّل تغليب عمر على أبي بكر بالشّهرة ـ أيضاً ـ يقول: «إذ كانت خلافة عمر أكثر وأشهر في الإسلام، للفتوح وطول المدّة»(٤).

وبالشّهرة والنّباهة والخفّة علّل أبو عبيدة تغليب «عمر» فقال: «والعرب إذا جمعوا بين اسمين، أحدهما أنبه من الآخر، وأخفّ في اللّفظ جمعوهما به، فقالوا: سُنَّة العُمَرين، يريد: أبا بكر وعمر، وقالوا: الأحوصان، يريد: الأحوص ابن جعفر وابنه»(٥).

ومن هذا قولهم: الدُّحْرُضان، لدحرض ووسيع، ماءان، وردا في شعر عنترة ـ كما تقدّم ـ ودُحْرُض أشهر من وَسِيع.

وكذلك «الزَّهْدَمان» أخوان من بني عبس، هما زَهْدَم وقيس ابنا حَزْن بن وَهْب

---

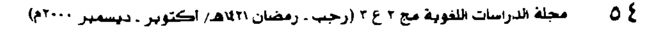
(١) ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧.

(٢) مجالس العلماء ٣١.

(٣) المصدر السابق ٣١.

(٤) المصدر السابق ٣١، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٦.

(٥) النقائض ٢/٧٨٩.





ابن رواحة، قال قيس بن زهير:

جَزَاني الزَّهْدَمانِ جزاءَ سَوْءٍ وكُنْتُ المَرْءَ أُجْزَى بالكَرَامَهْ[1]

وقيل: هما: زَهْدَم وكَرْدَم[2]، ولهما حديث في يوم جبلة[3]، وقد وقعت التّثنية تغليباً على الأشهر من الاثنين.

٣ ـ الشّرف:

الشّرف قريب من الشّهرة، ولهذا يرى بعض العلماء أنّه أحد الحالات التي يُغلّب فيها اللّفظ في التّثنية، ومثاله: الأبوان، للأب والأمّ، يقول السّيوطيّ: «ثمّ تارة يُغَلَّب الأشرف . . . قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾[4].

وجعل الكفويّ «الشرف» إحدى حالتين يكثر فيهما التّغليب، وهما: الخفّة والشّرف، قال: « . . . لكن غالب أمره دائر على الخفّة والشّرف»[5].

وذكر الزّركشيّ أنّ الغالب في التّغليب مراعاة الأشرف[6].

٤ ـ الفضل:

وهو قريب من الشّرف، وذكر السّيوطيّ ـ فيما نقله المحبّي[7] ـ أن اللّفظ يغلّب لفضله، ومثّل له بالأبوين، للأب والأمّ. وإلى مثل هذا ذهب الكفويّ في «الكلّيّات»[8].

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٠، والاشتقاق ٢٨٠، والمثنّى ٦، والمحتسب ٢/١٨٩، والمخصص ١٣/٢٢٧.

(٢) ينظر: المثنّى ٦.

(٣) ينظر: الاشتقاق ٢٨٠، ٢٨١.

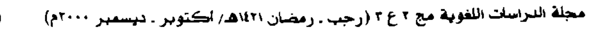
(٤) همع الهوامع ١/٤١.

(٥) الكليات ٢٨٢.

(٦) ينظر: البرهان ٣/٣١٢.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١١٧.

(٨) ٢٨١.





٥ ـ القِدَم:

لقِدَم اللّفظ وسبقه الزّمانّي شأن في تغليب التّثنية، فيغلّب الأسبق زماناً على غيره، ومن ذلك قولهم: «البصرتان» للبصرة والكوفة، وعلّل السّيوطيّ التّغليب بقوله: «لأنّ البصرة أقدم من الكوفة»[١].

ومن ذلك قولهم: «الحيرتان» للحيرة والكوفة، قال الشاعر:

نَحْنُ سَبَيْنَا أُمَّكُم مُقْرِبا   يَوْمَ صَبَحْنَا الحِيرَتَينِ المَنُون[٢]

قال أبو الطّيّب اللّغويّ: «إنما غَلَبَ اسمُ الحيرة؛ لأنّها أقدم»[٣].

ويمكن أن يقال مثل ذلك في قولهم: المكّتان، لمكّة والمدينة، لسبق مكة.

٦ ـ العِظَم:

ذكره السّيوطيّ في الحالات التي يغلّب فيها الاسم على غيره[٤]، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[٥] و ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[٦] وهما: البحر والنهر، والبحر أعظم من النهر فغلّب الأعظم[٧].

٧ ـ الدّنوّ والقرب:

ذكر بعض العلماء أنّ العرب تغلّب الأدنى على الأعلى، والأقرب على

(١) المزهر ٢/١٨٦.

(٢) ينظر: المثنّى ١١، والمخصص ١٣/٢٢٥ وفيه: «مُقْرِضا» بالضاد.

(٣) المثنّى ١١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٤١.

(٥) سورة الفرقان: الآية ٥٣.

(٦) سورة فاطر: الآية ١٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/٤١، والنحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

الأبعد[١]، لأنّ القمر في «القمرين» دون الشّمس[٢].

ونقل السّيوطيّ عن ابن فلاح قوله: «العرب تغلّب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلّم على المخاطب، وهما على الغائب في الأسماء، نحو أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما، واستدلّ بذلك على أنّ المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ لأنّ الحال أقرب، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد»[٣].

وقريب من هذا ما ذكره ابن السكّيت في «الإصلاح» [٤] نقلاً عن أبي عبيدة في «المجاز»[٥] في تعليله تغليبهم عمر على أبي بكر إذ قال: «فإن قيل: كيف بدئ بعمر قبل أبي بكر، وهو قبله، وهو أفضل منه؟ فقيل: إنّ العرب تفعل هذا، يبدؤون بالأخسّ، يقولون: ربيعة ومضر، وسليم وعامر، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً»[٦].

ونقله عن ابن السكّيت الأزهريُّ في «التّهذيب» [٧] فحمل عليه ابن منظور لعبارة «الأخسّ» قال: «هذا الكلام من الأزهريّ فيه افتئات على عمر رضي الله عنه وهو قوله: إنّ العرب يبدؤون بالأخسّ، ولقد كان له غنية عن إطلاق هذا اللّفظ الذي لا يليق بجلالة هذا الموضع المتشرّف بهذين الاسمين الكريمين، في مثالٍ مضروب لعمر رضي الله عنه»[٨].

(١) ينظر: الأشباه والنظائر١/ ٢٩٠، وشرح أدب الكاتب ١١١، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١١٧، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٠.

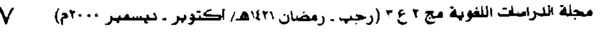
(٤) ٤٠٢.

(٥) ٢/ ١٧٣، ١٧٤.

(٦) إصلاح المنطق ٤٠٢.

(٧) ٢/ ٣٨٧.

(٨) اللسان (عمر) ٤/ ٦٠٨





ولعلّ أبا عبيدة ومن بعده ابن السكّيت والأزهري لم يقصدوا إلى شيء مما أغضب ابن منظور، ومع ذلك فقد خانهم التّعبير، وقد وُفّق الخطيب التّبريزيّ الذي نقل بعض النص في «تهذيب إصلاح المنطق» فاستبدل عبارة «الأدنى» بعبارة «الأخس»[1]، فأصاب المعنى المراد بكلمة دقيقة في دلالتها، وهي «الأدنى».

أمّا العكبريّ فقد غيرها، فقال: «بالأخفّ»[2]، فلم يوفق في هذا التّعبير من حيث المراد اللّغويّ في سياق كلام ابن السكّيت، لأنّه أورد كلمة «الأخفّ» في أحد التعليلين اللذين ذكرهما، وهو أوّلهما، فوقع في التّكرار، أي تكرار كلمة «الأخفّ» في التعليلين، فانتفى التّغاير بينهما، ويضاف إلى هذا أنّ الأمثلة المذكورة بعدها لا تناسبها البتّة، فـ «الأخفّ» لا تؤدّي معنى «الأدنى» أو «الأخسّ» وقد يكون ثمة تحريف في كلمة «الأخس» فجاءت في نص العكبريّ - المطبوع - «الأخفّ» تحريفاً أو سهواً.

٨ ـ العُلُوّ:

تقدّم أن العرب تغلّب الأدنى على الأعلى، إلاّ أنّ الطّيبيّ عكس ذلك، فشَرَطَ تغليب الأعلى[3]، لكن الشّواهد اللغويّة في تغليب المثنّى لا تؤيد ما ذهب إليه الطّيبيّ إن كان يريد الأعلى الذي هو ضدّ الأدنى، وهذا هو الظّاهر من قوله، فإن أراد العلوّ بمعنى الشّهرة والنباهة والشّرف فهذا أمر آخر، وهو يصحّ.

٩ ـ القوة:

أشار الكفويّ فيما نقله عن الحكيم التّرمذيّ (ت ٣٢٠هـ) إلى أنّ الاسم قد يغلّب على صاحبه في التّثنية لقوّته، ومثل له بـ «الأبوين» للأب والأمّ[4].

(١) ينظر: تهذيب إصلاح المنطق ٢/٣١٦.

(٢) ينظر: المشوف المعلم ١/٥٠٧.

(٣) ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠، وجنى الجنتين ١١٧

(٤) ينظر: الكليات ٢٨١.



وقال الأستاذ عبّاس حسن: «الشّائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر في التّثنية، كالأبوين للأب والأمّ»[1].

١٠ ـ العقل:

يغلّب العقل في العربية على غيره، فيطلق اللّفظ المختصّ بالعاقل على الجميع[2] كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[3]. والمراد عموم من يعقل ومن لا يعقل، فغلّب من يعقل.

ويقع هذا في المثنّى ـ أيضاً ـ فيغلّب العاقل على غيره، وفي هذا يقول عبّاس حسن يُغلّب: «العاقل على غيره، ففي مثل صالح والعصفور: الصّالحان يغرّدان»[4].

وقد يُثنّى اللّفظ لتلاقي المفردين في كثير من الخصائص مع صعوبة المفاضلة والتّمييز بينهما، بحيث لا تكون لأحدهما مزية ظاهرة، أو تكون له مزية فلا يعتدّ بها، وقد تحار العرب في اختيار اللّفظ المغلّب فيرد عنهم تغليب أحد المفردين تارة، وتغليب الآخر عليه تارة أخرى، كقولهم: الصَّفَران والمُحَرَّمان لشهري محرّم وصفر، قال أبو الطّيّب اللّغويّ: «وكانت العرب في الجاهلية تسمي المحرم وصفر: المحرّمين والصّفرين»[5].

والنّصلان والزُّجّان لنصل الرمح وزجّه[6].

(١) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٢) ينظر: البرهان ٣/٣٠٥.

(٣) سورة النور: الآية ٤٥.

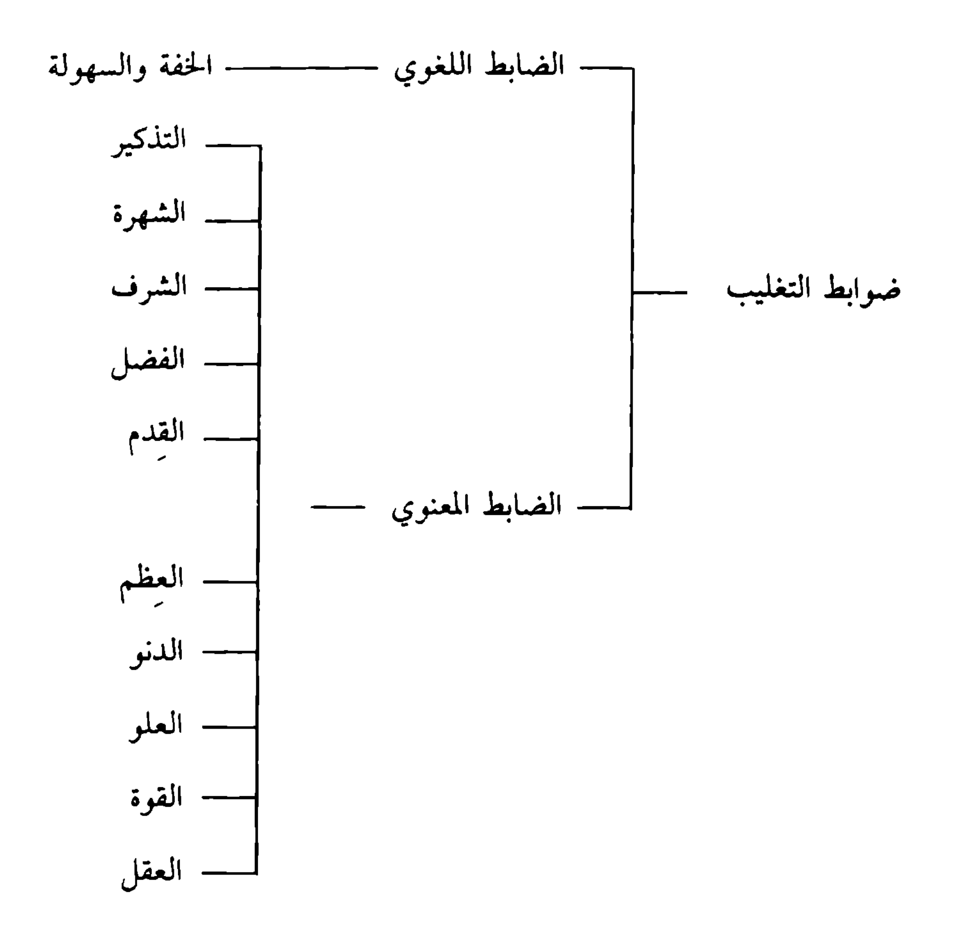
(٤) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٥) المثنى ١٧.

(٦) ينظر: المزهر ٢/١٨٦.

والخَزيمتان والزِّبينتان من باهلة، وهما: خَزيمة وزَبينة[1].

والليلان والنهاران، للنهار والليل[2].



(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٢، والمزهر ٢/١٨٦.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٧، ١٢٨.

المبحث الرّابع: المثنى التّغليبيّ بين السّماع والقياس

يرى كثير من علماء العربية أنّ المثنّى التّغليبيّ سماعيّ، يحفظ ما جاء منه عن العرب، ولا يقاس عليه. ونصوصهم في ذلك صريحة، كقول المبرد:

«وهذا سماعيّ، فلا يقال للنّاقة والجمل: جملان»[1].

وقول ابن عصفور: «وذلك موقوف على السّماع»[2].

وقول أبي حيّان: «وهي تثنية لا تنقاس»[3] «وما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه»[4].

وقول المرادي: «فإنّه يحفظ، ولا يقاس عليه»[5].

ومثل هذا ما قاله السّلسيلي[6]، والسّيوطي[7]، والخضري[8].

ومن المعاصرين: الشّيخ مصطفى الغلاييني[9] والشّيخ محمّد عبدالخالق عضيمة[10] والأستاذ عبدالله أمين[11].

ويبدو أنّ هؤلاء المانعين لقياسيّة المثنّى التّغليبيّ نظروا إلى تقسيم المثنّى إلى مثنّى حقيقيّ وملحق بالمثنّى، فالأوّل هو القياسيّ بالإجماع، والثّاني سماعيّ عندهم،

(١) الكامل ١/٣٦٦.

(٢) شرح الجمل ١/١٣٦، والمقرب ٣٩٣.

(٣) البحر المحيط ٣/١٨٢، ٦/١٥٥.

(٤) التذييل والتكميل ١/٢٢٧.

(٥) شرح التسهيل ١/١٠٨.

(٦) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/١٣٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/٤١.

(٨) ينظر: حاشية الخضري ١/٤٠.

(٩) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/١٢.

(١٠) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ٤/٢٨٧.

(١١) ينظر: الاشتقاق ٢٧٩.





ومنه مثنى التّغليب، جعلوه مثل كِلا وكلتا واثنين واثنتين ونحو ذلك. ولعلّهم منعوا ذلك لخوفهم من اللبس؛ لأنّ مثنّى التّغليب قد يحمل على ظاهره، فيوهم بأنّه مثنّى حقيقيّ.

غير أنّ القول بسماعيته لم تكن محلّ إجماع، فيرى بعض العلماء أنّه لا ضرر من تثنية التّغليب، ومن جَعْلِه قياسياً؛ لأنّ فيه توسيعاً للأساليب، واختصاراً للكلام، بشرط أن يبقى المعنى ظاهراً دالاً على مراد المتكلّم بغير لبس.

وبهذا الرّأي الحَسَن يقول بعض العلماء من القدامى والمعاصرين، ممن يراه من القدامى: الكفويّ، في قوله: «اعلم أنّ التّغليب أمر قياسيّ يجري في كلّ متناسبين ومختلفين بحسب المقامات، لكن غالب أمره دائر على الخفّة والشّرف»[1].

ويراه من المعاصرين الأستاذ عبّاس حسن في قوله: «والخير أنّ يكون التّغليب قياسياً عند وجود قرينة تدلّ على المراد بغير لبس، كما لو أقبل شخصان، واسم أحدهما محمّد والآخر عليّ، فقلت جاء العليّان، أو المحمّدان، لكثرة تلازمهما أو شِدّة تشابههما في أمر واضح»[2].

ويرى الدكتور السّيد رزق الطّويل أن التّغليب في عمومه أمر قياسيّ، وهو «أكبر من أن يكون مجرد قاعدة يقبلها قياس النّحاة، ويستسيغها . . . وإنما هو ظاهرة عميقة وشاملة وأصيلة في اللسان العربيّ، وكلما كان اللسان أصيلاً في عروبته، نقياً في سليقته، لم يتأثر بغيره يصبح التّغليب عنده أمراً ميسوراً»[3].

والنّفس تميل إلى هذا الرّأي القائل بقياسية المثنّى التّغليبيّ؛ لأنّ التّمسك بالسّماع وحده من غير موجب يعدّ تضييقاً لواسع، ومنعاً للغة من النّموّ في جانب من

(١) الكليات ٢٨٢.

(٢) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٣) ظاهرة التّغليب ١٣٩.

جوانبـها، وهو التّغليب في التّـثنية، وهي ظاهرة لغـويّة شائعة، وقـعت في كلام العـرب بكثرة، وقـد ذكرت في هذا البـحث أنّ ما أورده العلمـاء في مصنفـاتهم اللغـويّة ـ ممّا أتيح لي الاطلاع عليـه ـ يزيد على أربعين ومـائة كلمة مـثنّاة على التّغليب، منها الجاهليّ، ومنها الإسلاميّ، ومنها ما وقع في القرآن الكريم، ومنها ما وقع في الحديث النّبويّ الشّريف، ومنها ما جرى على ألسنة الصّحابة، رضوان الله عليـهم، ومنها ما وقع في الـشعر والنثـر والأمثال، وكـلّ ذلك كان في زمن الفصـاحة والاحتـجاج اللّغويّ الذي أقـره العلماء. وقـد غدت هذه التّثنيـة شأناً مشـهوراً عند العـرب، حتّى قال بـعض علمائنا: إنّ ذلك «من شـأن العرب»[1]، وهو ضرب من التّوسع[2].

أفلا يقـاس مثل هذا؟ مع إقرار الجـمهور من علـمائنا بأنّ «ما قـيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[3] ؟ ولهذا قيل في العَجّاج ورؤبه: إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما[4].

إنّ القول بقـياسـيّة تثنيـة التّغليب لا يخـالف الأصول التي وضـعها عـلماؤنا للقيـاس، ومنها الكثرة وعـدم الشّذوذ[5]، وليس في المثنّى التّغليـبيّ ندرة وشذوذ حتّى يقـال: إنّه لا يقاس عليه كـما لا يقاس على تصحـيح المعتلّ في «استـحوذ» و«استنوق الجمل» وهي كلمات محصورة نادرة.

ثمّ ألا ترى إلى قول الـعلماء: إن تثنية الـتّغليب هي من شأن الـعرب؟ فكيف يكون ذلك من شأنهم ولا يصحّ القياس عليه؟

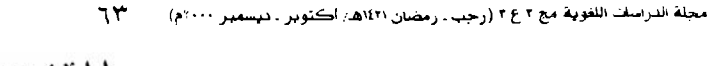
(١) ينظر: ماجاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧، ومجالس العلماء ٣١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: المثنّى ٣.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٧، ٣٦٠.

(٤) ينظر: الاقتراح ٢٣٧، والإصباح ٢١٣.

(٥) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٧-٣٦٩، ولمع الأدلة ٩٣-٩٥، والاقتراح ١٨١-٢٢٢.





ثمّ إنّ القول بالقياس في تثنية التّغليب يوافق ما قرره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة في إجازة «الأخذ بمبدأ القياس» وفق الضّوابط التي قرّرها المجمع[1].

وبعد هذا يرد السّؤال التّالي: ألا يجوز للّغويّ المعاصر أو المتحدّث الفصيح أن يقدم لنا ألفاظاً جديدة من تثنية التّغليب؟

فأقول: إذا تهيأت أسباب التّغليب، وروعيت الضّوابط والأسس المذكورة في المبحث الثّالث من هذه الدّراسة، كالتّلازم أو المصاحبة أو التّشابه ونحوها، مع تهيؤ ظروف الموقف اللّغويّ جاز ذلك، من دون سماع.

فلو قال أديب أو ناقد: العميدان هما أبرز كُتّاب العصر العبّاسيّ، وهو يعني ابن العميد والصّاحب بن عبّاد، أو قال: الصّاحبان، وهو يعنيهما، لقبل ذلك منه.

ولو قال آخر: الشّوقيّان أبرز شعراء هذا العصر وهو يعني الشاعرين: شوقياً وحافظاً، لاستحسن ذلك منه.

ولو قال كاتب إعلاميّ: فلان من أبرز رجال الإذاعتين، يعني أنّه يعمل في الإذاعة والتّلفاز، لصح ذلك واستسيغ منه، وإنما غُلِّبت «الإذاعة» ـ وهي مؤنثة ـ لأنها عربية، و «التلفاز» مُعَرّب.

ولو قال كاتب سياسيّ: اجتمع المَلِكَان، وهو يعني ملكاً ورئيس دولة، لما عُدَّ مخطئاً.

وذلك ونحوه مشروط بأن يبقى المعنى ظاهراً دالاً على المراد من غير لَبْسٍ، مع تهيّؤ أسباب التّغليب، ومراعاة أسسه وضوابطه، كما أسلفت.

(١) ينظر: قرار مجمع اللغة العربية في جلسته الرابعة لمؤتمر مجمع اللغة في دورته المجمعية السنوية الخامسة عشرة. وانظر: بحث الأستاذ أحمد أمين «مدرسة القياس في اللغة» مجلة مجمع اللغة العربية ج٧ ص٣٥١-٣٥٨، والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ٣٠٨، وأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٨٤، ومن أسرار اللغة ٣١-٣٤.



الفصل الثّاني
تراث العربيّة من مصنفات المثنّى

مدخل:

تقدّم أن المثنّى في اللّغة نوعان:

أحدهما: ما يفرد من لفظه، وهو المثنّى الحقيقيّ، أو المثنّى النّحويّ.

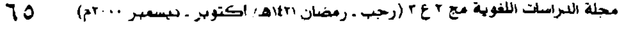
والآخر: ما لا يفرد من لفظه، وهو المثنّى اللّغويّ، الذي يعنى به اللّغويّون، وهو ينقسم ـ في عمومه ـ قسمين: أحدهما: المثنّى التّغليبيّ، والآخر: المثنّى التّلقيبيّ.

وتقدّم أن اللّغويّين يعنون ـ إلى جانب عنايتهم بالمثنّى التّغليبيّ والمثنّى التّلقيبي ـ بنوع ثالث من المثنّى، وهو المثنّى المتّفق (أي المتفق مفرداه) وأنّه يرد في كتبهم للعلّة التي ذكرتها في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل، على الرّغم من أنّه من المثنّى الحقيقيّ بمقتضى تعريف المثنّى.

ولهذا ساغ القول: إنّ المثنّى اللّغويّ عند اللّغويّين ثلاثة أنواع: تغليبيّ، وتلقيبيّ، ومتّفق.

فأمّا النّوع الأوّل وهو المثنّى الحقيقيّ فهذا يعنى به النّحاة، وله باب في مؤلّفاتهم، وندر أن يخلو منه كتاب نحويّ، ولا سبيل إليه في هذه الدّراسة الخاصّة، ولن نلتفت إلى ما ألف فيه.

أمّا النّوع الثّاني ـ وهو المثنّى اللّغويّ ـ فإنّ الملاحظ فيه أنّ كثيراً من علمائنا يخلطون في مصنّفاتهم اللّغويّة أنواعه الثّلاثة التّغليبيّ والتّلقيبيّ والمتفق، وينظرون إليها على أنّها نوع واحد، هو المثنّى اللّغويّ قسيم المثنّى النّحويّ، وميّز بعضهم





المثنّى التّغليـبيّ من غيره، فجـعل له باباً أو أبواباً خاصّـة، كابن السكّيت، وأبي الطّيب اللّغويّ، وابن سيده، والمحبّيّ.

وتراث العـربيّـة في المـثنّى اللّغـويّ بالنظر إلى الـزّمـان على نوعين: قـديم، وحديث، وأعني بالحديـث ما ألّفه المعاصرون بعـد ما يسمّى بعصـر النّهضة الذي يؤرّخ له باتّصال العرب بالحـضارة الغربية وانفتـاحهم عليها وإرسال البـعثات إبان حكم محمّد علي باشا (ت ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م) وكان ذلك في النّصف الثّاني من القرن الثّالث عشر الهجريّ، والنّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر الميلاديّ.

أمّا القديم فما كان قبل ذلك.

وبهذا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين:

أحدهما للتراث القديم.

والآخر للتراث الحديث، وهما ما يأتي:

المبحث الأوّل: التّراث القديم

من هذا التّراث ما أفرد فـيه المثنّى اللّغويّ بمصنّف مستقلّ عـلى طريقة معاجم المعـاني والموضـوعات ذات الموضـوع الواحـد، كـ«المثنّى» لأبي الطّيّب اللّغـويّ، و«راحة المُعَنّى» للشّيـبيّ، و«جنى الجنّتين» للمحبّي، ومنه ما جعل فيه المثنّى باباً أو فصلاً في كتاب لغويّ جامع، كـ «الغريب المصنّف» لأبي عبيد، و«إصلاح المنطق» لابن السكّيت، و«المخصّص» لابن سيـده. وفيما يأتي تفصيل ذلك مـرتّباً بحسب وفيات المؤلّفين:

أوّلاً: المصنّفات المخصوصة:

ألّف في المثنّى اللّغويّ جماعة من العلماء، ومنهم:

١ـ أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعيّ (ت ٢١٣ أو ٢١٦هـ).



نقل عنه أبو عبيد في «الغريب المصنّف» في «باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به»[1] وهو المثنّى التّغليبيّ كما يظهر من العنوان.

ونقل ابن فارس هذا الباب بسنده عن أبي عبيد عن الأصمعيّ[2].

وتدلّ عبارات أبي عبيد على أنّ أصل هذا الباب الذي أورده في كتابه هو للأصمعيّ، ومن تلك العبارات قوله:

«الأصمعيّ: قال: ومن هذا الباب: الأسودان ...»[3].

و«الأصمعيّ: قال: ومن هذا قولهم: سيرة العمرين ...»[4].

ورجّح الدكتور عبدالحميد الشّلقانيّ أن يكون الأصمعيّ ألّف شيئاً في المثنّى اللّغوي[5]. ولكن لا يمكن الجزم بأنه كان كتاباً أو رسالة مستقلة في المثنّى. وقد تكشف لنا الأيام عن ذلك.

٢ـ أبو جعفر محمّد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)

له رسالة صغيرة في المثنّى نشرت بعنوان «ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه فسميا به» نشرها محمّد حميد الله في مجلة المجمع العلميّ العراقي[6].

(١) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤.

(٢) ينظر: الصاحبي ١٢، ١٢١.

(٣) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٥.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٦٧٦.

(٥) ينظر: الأصمعي اللغوي ١٠٩.

(٦) في الجزء الأول من المجلد الرابع لسنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م ص ٣٥-٤١. وقد ذكر محققها الفاضل أنه لم يجد ذكراً لهذه الرسالة في كتب التراث، ولعلّه لم يستقص في البحث، فقد ذكرها العلامة عبدالقادر البغدادي في شرح أبيات المغني، فقال في أثناء كلامه عن جبل «أبانين»: «... ولمحمد بن حبيب تأليف في (المثنى على التغليب) وغيره لم يذكر هذا فيه» (ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٧٦).
وهو يشير بقوله: «وغيره» إلى النوعين الآخرين من المثنى اللغوي، وهما المثنى التلقيبي والمثنى المتفق.



وتشتمل هذه الرّسالة على تسع وأربعين كلمة مثنّاة من الأنواع الثلاثة: التّغليبيّ والتّلقيبي والمتفق، وتكمن أهميتها في أمرين:

أحدهما: قدمها، فهي أقدم مصنّف مستقلّ في المثنّى اللّغويّ يصل إلينا سالماً من عاديات الزمن.

والآخر: اشتمالها على ألفاظ مثنّاة خلت منها الكتب المشهورة التي أولَت المثنّى اللّغويّ عناية خاصة كـ «الإصلاح» و«المخصص» و «المزهر».

وليس لرسالة ابن حبيب هذه منهج محدّد في عرض الألفاظ المثنّاة، وقد افتتحها مؤلّفها بمقدّمة وجيزة، ذكر فيها أنّ التغليب في المثنّى شأن من شؤون العرب، وأشار إلى بعض ما يغلّب على غيره.

٣ـ أبو الطّيّب عبدالواحد بن عليّ اللّغويّ (ت ٣٥١هـ)

له كتاب «المثنّى» وهو من أقدم مصنّفات المثنّى، وقد توفّر على تحقيقه الأستاذ عزّالدّين التنوخيّ، ونشره المجمع العلميّ العربيّ بدمشق سنة (١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م).

ويعدّ هذا الكتاب من أحسن ما ألّف في المثنّيات اللّغويّة وألطفها، وهو يأتي على رأس المصادر التي استقى منها علماء اللّغة المتأخّرون مادتهم من المثنّيات، وأودعوها مصنّفاتهم من معاجم وغيرها، وتبلغ مادّته اللّغويّة إحدى وتسعين ومائة كلمة مثنّاة مع شروحها، جعلها في عشرة أبواب، أربعة منها للتّغليب، وهي الأبواب: الأوّل، والثّالث، والخامس، والسّابع، وهي ما يلي:

الاثنان غَلَب اسم أحدهما على اسم صاحبه.

والاثنان غَلَب نعت أحدهما على نعت صاحبه.

والاثنان غَلَب عليهما لقبُ واحد منهما.



والاثنان ثنّيا باسم أبٍ أو جدٍّ، أو أحدهما ابن الآخر فغَلَب اسم الأب.

وأمّا الأبواب السّتّة الباقية فهي للمثنّى التّلقيبيّ وما لا يفرد من لفظه، وما يراد به الواحد، ونحو ذلك.

٤ـ الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

أشار ابن خالويه في كتابه «ليس في كلام العرب» إلى كتاب له في المثنّى، وقد جاء ذلك في قوله بعد أن ذكر بعض الألفاظ المثنّاة على التّغليب كالعمرين والقمرين: «وهو كثير وقد أفردنا له كتاباً»(١).

ولم يشر أحد ممن ترجم لابن خالويه ـ فيما أعلم ـ إلى هذا الكتاب، وفات الأستاذ العطّار الإشارة إليه، وهو محقّق «ليس».

٥ـ أبو المحاسن محمّد بن عليّ الشّيبيّ (ت ٨٣٧هـ).

له رسالة صغيرة مخطوطة بعنوان: «راحة المُعَنَّى في محاسن الكلام المثنّى»(٢).

ولم يتبع فيها منهجاً معيناً، فليس ثمة مقدّمة؛ فهو يبدأ ـ بعد حمد الله والثناء عليه ـ بالمادّة الأولى من المثنّيات، وهي «الأبيضان» شأنه في ذلك شأن كثير من السّلف.

وليس ثمة منهج في عرض المادّة اللّغويّة، وإنما يوردها من غير ترتيب أو تصنيف في أبوابٍ، شأنه في ذلك شأن ابن حبيب في رسالته.

(١) ليس في كلام العرب ٣٤٢.

(٢) لها نسختان خطيتان إحداهما في مكتبة السليمانية باستنبول، وهي الرسالة الأخيرة في مجموع تحت رقم (١٣٨٧) جاءت في ثلاث لوحات، من اللوحة ٢٢٤ أ إلى ٢٢٦ ب.

والأخرى في مكتبة عارف حكمت بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ضمن مجموع تحت رقم (٣٦/ ٤١٠ لغة) يشتمل على أربعة كتب في اللغة آخرها هذه الرسالة، وهي في خمس لوحات، ولم يذكر هذه الرسالة أحد ـ فيما أعلم ـ.



ولم يتجاوز ما في هذه الرّسالة من المثنيات أربعاً وثلاثين كلمة مثنّاة من الأنواع الثّلاثة مع شروحها وشواهدها.

٦ـ محمّد الأمين بن فضل الله المحبيّ (ت ١١١١هـ)

في كتابه «جنى الجنتين في تمييزنوعي المثنّيين» وهو كتاب زاخر جمع فيه المحبّي فأوعى، ورتّبه على مقدّمة وفصلين وتتمّتين في المضاف والمضاف إليه من المثنّى اللّغويّ بأنواعه الثّلاثة.

وجاءت مقدّمته لتعريف المثنّى وذكر بعض الفوائد المتّصلة به.

وجعل أوّل الفصلين للمثنّى الحقيقيّ، وخلط فيه النّوعين: التّلقيبيّ والمتّفق، وأورد فيه أربعاً وأربعين وتسعمائة مادّة مثنّاة مع شروحها، وتوسّع فيه كثيراً.

وأفرد ثاني الفصلين للمثنى الجاري على التّغليب، وذكر فيه سبعاً وسبعين مادّة مع شروحها.

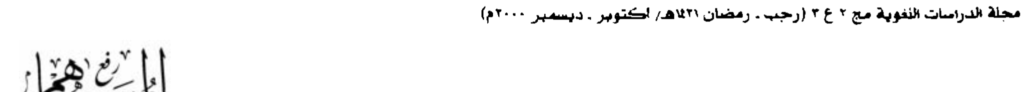
وخصّ ما أضيف من المثنّى ـ كقولهم: فرسي رهان ـ بالتتمّة الأولى، وفيها ثلاث وعشرون ومائة كلمة مثنّاة. أمّا ما أضيف إليه من المثنّى مثل: ذي الجناحين، فله موضع خاصّ وهو التتمّة الثانية، وفيها سبع ومائتا كلمة مثنّاة.

فيكون جملة ما في كتاب «جنى الجنتين» إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف كلمة مثناة مع شروحها، وهي مادّة غزيرة فاق بها من سبقه.

وأراد المحبّي أن يقرّب كتابه للقارئ وييسره له، فرتّب موادّه في كلّ نوع (فصل) على حروف المعجم ناظراً إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها من غير تجريد للزوائد.

تنبيه:

هذا ما وقفت عليه من مصنفات في تراثنا اللّغويّ القديم، وأودّ أن أنبّه إلى أمرين:



أ ـ ثمة كتاب لابن جني بعنوان «علل التّثنية»[1] وهو في العلل النّحويّة للتثنية، ومداره على وظيفة حرفي التثنية (الألف والنّون) مع استعراض لآراء علماء البصرة والكوفة فيهما، ومناقشتهـا، واختيار الأقوى منها. وليس في هذا الكتاب من تثنية التّغليب شيء.

ب ـ ثمة مـصنفات بعنوان: «التّثنيـة والجمع» أو «الجمع والتّثنيـة» للفرّاء وأبي عبيدة والجرميّ والأخفش الأصغر، سيأتي الحديث عنها في ذيل هذا المبحث.

ثانياً: المصنّفات غير المخصوصة:

من العلماء من جعل المثنّى باباً أو فصلاً (أو أكثر) مع غيره من الموضوعات في كتاب متنوّع الموضوعات، ومن هؤلاء:

١ـ أبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت ٢٠٩هـ)

ذكـر في «كتـاب الدّيبـاج» طائفـة من ألفـاظ المثنّى اللّغـويّ التّغليـبيّ وغيـر التّغليبيّ، مع شـروحها، بلغت اثنـتي عشرة كلمة، أوردها أبـو عبيدة في فـقرة مستقلّة، ولم يذكر لها عنواناً[2].

٢ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)

عـقد باباً للمـثنّى في كـتابه «الغـريب المصنّف» سـماه: «باب الاسـمين يضمّ أحدهما إلى صاحـبه فيسمّيان جـميعاً به»[3] أورد فيه أربع عشرة كلمة مثنّاة على التّغليب أو على غيره، مع شروحها وشواهدها من أشعار العرب.

ويلاحظ أنّ أكثر ما فـي هذا الباب منقول عن الأصمعيّ، كمـا أشرت سابقاً، وبعضه عن أبي زيد، والكسائيّ، وابن الكلبيّ.

(١) نشر في القاهرة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م بتحقيق الدكتور صبحي التميمي.

(٢) ينظر: الديباج ١٢٣-١٢٦.

(٣) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤-٦٧٧.



٣ـ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)

عقد للمثنّى في كتابه «إصلاح المنطق» أربعة أبواب، أحدها للمثنى التّغليبيّ، وهو: «باب الاسمين يغلّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفته»[١] وفيه أربع عشرة كلمة.

وثلاثة من هذه الأبواب للمثنّى غير التّغليبيّ، وهي:

«باب ما جاء مثنّى»[٢] وفيه إحدى وستون كلمة مثناة.

و«باب ما أتى مثنّى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين»[٣] وفيه أربع عشرة كلمة مثناة.

و«باب ما جاء مثنّى مما هو لقب وليس باسم»[٤] وفيه ثماني كلمات مثناة.

فيكون مجموع ما في هذه الأبواب من الألفاظ المثناة سبعاً وتسعين كلمة مع شروحها.

ولابن السكّيت كتاب آخر أورد فيه من ألفاظ المثنّى قدراً صالحاً، وهو «المثنّى والمكنّى» كذا سماه السّيوطيّ[٥]، وسمّاه في موضع آخر: «المثنّى والمكنّى والمؤاخَى والمشبَّه والمَنَخَّل»[٦] وسماه ابن النّديم: «المثنّى والمُبنّى والمُكنّى»[٧] وعدّه ابن سيده في مقدّمة «المخصّص» ضمن مصادره، وسماه: «المَكْنِيّ والمَبْنِيّ»[٨] وذكره

(١) إصلاح المنطق ٤٠٠-٤٠٢.

(٢) المصدر السابق ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق ٤٠٣.

(٤) المصدر السابق ٤٠٤، ٤٠٥.

(٥) ينظر: المزهر ٢/١٧٣.

(٦) المصدر السابق ٢/١٩١.

(٧) الفهرست ٧٩.

(٨) المخصص ١/١٢.



بروكلمان، وضبطه النّجّار في التّرجمة كما يلي: «كتاب المثنّى والمُكنّى والمُبنّى والمؤاخى وما ضُمّ إليه»(١).

ويبدو أنّ هذا الكتاب كان غزير المادّة، ولعلّه من أوسع ما ألّف في المثنّيات اللّغويّة وغيرها في القرون الثلاثة الأولى، إن لم يكن أوسعها على الإطلاق.

ويمكن التعرّف على ما في الكتاب من مادّة من خلال ما نقله السّيوطيّ في «المزهر»(٢) من مادّة وافرة بلغت اثنتين وخمسين ومائتي كلمة مثنّاة مع شروحها، ختمها السيوطي بقوله: «هذا ما أورده ابن السكّيت في هذا الباب، وقد جمع فأوعى، ومع ذلك فقد فاته ألفاظ»(٣).

٤ـ أبو محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)

خصّ المثنّى اللّغويّ بباب في كتابه «أدب الكاتب» وهو «باب تأويل ما جاء مُثنّى في مستعمل الكلام»(٤) وأورد فيه ثلاث عشرة كلمة مثنّاة مع شروحها.

٥ـ أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)

تعرّض للمثنّى التّغليبيّ في ذيل أحد الأبواب في كتابه «الكامل»(٥) وذكر أنّه من سنن العرب في كلامها يلجؤون إليه طلباً للخفّة، وذكر بعض الشّواهد الشّعريّة لهذا النّوع، مع بضعة ألفاظ منه.

٦ـ أبو القاسم عبدالرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ (ت ٣٤٠هـ)

أفرد باباً في أماليه، وجعله لنوع من أنواع المثنّى، وهو: «باب ما جاء مثنّى ولم

---

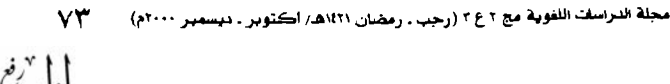
(١) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٠٨.

(٢) ٢/١٧٣-١٧٢.

(٣) المزهر ٢/١٨٢.

(٤) أدب الكاتب ٤١-٤٣.

(٥) ١/١٨٦-١٨٩.



ينطق له بواحد»[1] وأورد فيه تسع كلمات مع شروحها وشواهدها الشّعريّة.

وذكر الزّجاجيّ ـ أيضاً ـ التغليب في المثنّى في المجلس السّادس عشر من كتابه «مجالس العلماء» وأتى فيه على بعض ألفاظه[2].

٧ـ الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)

خصّص للمثنّى باباً في كتابه «ليس في كلام العرب» سمّاه: «باب استقصاء التثنية»[3] أتى فيه على مسائل لغويّة وصرفية ونحويّة، وتعرّض للمثنّى التّغليبيّ فقال: «ومنها: ما يجمع لفظين مختلفين فيجعلان على لفظ واحد، نحو قولهم: سُنّة العُمَرين . . .

والخبيبان . . .

وكذلك الزهدمان . . .

والقمران . . .

وهو كثير، وقد أفردنا له كتاباً»[4].

٨ـ أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)

أورد في كتابه «الصّاحبي» باباً بعنوان: «باب الاسمين المصطحبين»[5] روى فيه مادّة قليلة لم تتجاوز خمس كلمات من المثنّى نقلاً عن شيخه عليّ بن إبراهيم القَطّان، عن أبي عبيد، عن الأصمعيّ.

(١) أمالي الزجاجي ١٢٩-١٣٢.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٣٠، ٣١.

(٣) ليس في كلام العرب ٣٣٣-٣٤٣.

(٤) ليس في كلام العرب ٣٤١-٣٤٢.

(٥) الصاحبي ١٢٠، ١٢١.



٩ـ الوزير الحسين بن علي المغربيّ (ت ٤١٨هـ)

له كتاب «المُنَخَّل» وهو اختصار لكتاب «إصلاح المنطق» لابن السكّيت، وقد أورد الوزير المغربيّ في هذا الكتاب ما أورده ابن السكّيت من أبواب للمثنّى، وما فيها من ألفاظ مثنّاة، فالأبواب أربعة[١]، وفيها سبع وتسعون كلمة مثنّاة على التّغليب أو غيره، ولكنّه اختصر في الشّرح، وحذف الشّواهد، وفاقاً لمنهجه في الكتاب.

١٠ـ أبو الحسين علي بن سيده (ت ٥٤٨هـ)

خصّ المثنّى بكتاب (باب) في كتابه الجامع «المخصّص» سمّاه:

«كتاب المثنّيات» واشتمل على أربعة أبواب[٢] وهي:

«باب ما جاء مثنّى من أسماء الأجناس وصفاتها» وفيه ستّ وستّون كلمة مثناة.

و«باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به» وفيه إحدى عشرة كلمة، وألحق به ما يجري هذا المجرى من أسماء المواضع، وفيه كلمتان.

و«باب ما جاء مثنّى من النّاس لاتفاق الاسمين» وفيه أربع عشرة كلمة، وألحق به «ما جاء مثنّى مما هو صفة لقب ليس باسم» وفيه ثماني كلمات، وألحق به ـ أيضاً ـ أسماء المواضع التي جاءت مثنّاة، وفيه أربع عشرة كلمة.

و«باب ما جاء مثنّى من المصادر»، وفيه تسع كلمات مثناة.

وجملة ما في هذه الأبواب أربع وعشرون ومائة كلمة مثناة.

١١ـ أبو زكريا الخطيب التّبريزيّ (ت ٥٠٢هـ)

في كتابه «تهذيب إصلاح المنطق» وذكر فيه ما أورده ابن السكّيت في «الإصلاح» وزاد في الشّرح[٣].

(١) ينظر: المنخل ٢٧٥-٢٨٤.

(٢) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٣-٢٣٤.

(٣) ينظر: تهذيب صلاح المنطق ٢/ ٢٩٨-٣٢١.



١٢ـ أبو الفضل الميدانيّ (ت ٥٣١هـ)

عقد باباً للمثنّى في كتابه «السّامي في الأسامي» وهو الباب الرّابع والعشرون في الكتاب، سمّاه: «فيما جاء مثنّى من الأسماء»[١] أورد فيه خمسة وخمسين كلمة مثنّاة على التّغليب أو غيره، واكتفى بتفسير معانيها، من غير ذكر للشّواهد.

١٣ـ أبو منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠هـ)

ذكر باباً للمثنّى في كتابه «شرح أدب الكاتب» بعنوان: «باب ما جاء مثنّى في مستعمل الكلام»[٢] شرح فيه بعض الألفاظ التي أوردها ابن قتيبة في «أدب الكاتب» وعلّل فيه التّغليب في المثنّى عند العرب.

١٤ـ أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)

فرّق الألفاظ المثنّاة التي أوردها ابن السكّيت، وأعاد ترتيبها على حروف المعجم في كتابه: «المشوف المعلم» واتّبع في النّظام المعجميّ طريقة ابن فارس في «المقاييس» فجاءت المثنّيات مبثوثة في الكتاب من أوّله إلى آخره.

١٥ـ أبو القاسم محمّد الشّريف السّبتيّ (ت ٧٦٠هـ)

عقد فصلاً قصيراً للألفاظ المثنّاة في كتابه «رفع الحجب المستورة» أتى فيه على طائفة مختصرة منها[٣]، مع شروحها.

١٦ـ جمال الدّين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

جعل القاعدة الرّابعة من الباب الثّامن في كتابه «مغني اللبيب» للتّغليب في المثنّى وغيره، وذكر فيه سبعة ألفاظ مثنّاة، ووجه التغليب فيها[٤].

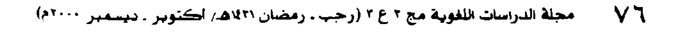
---

(١) ينظر: السامي في الأسامي ٣١٣.

(٢) ينظر: شرح أدب الكاتب ١١١، ١١٢.

(٣) ينظر: رفع الحجب المستورة ١/ ١٢٦-١٢٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٩٠٠-٩٠٢.





١٧ـ بدر الدّين الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ)

عقد فصلاً للتّغليب في كتابه «البرهان في علوم القرآن» سمّاه: «التّغليب»[١] أتى فيه على عشرة مباحث لغويّة ونحويّة، جعل العاشر منها للمثنّى التّغليبيّ وسمّاه: «تغليب الأشهر»[٢] وذيّله بفائدتين:

أحدهما: أنّ التّغليب من المجاز.

والأخرى: أنّ الغالب في التّغليب مراعاة الأشرف.

١٨ـ جلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١هـ)

أورد في كتابه الجامع: «المزهر» ثلاثة أبواب في النّوع الأربعين المسمّى: «معرفة الأشباه والنّظائر» وهذه الأبواب هي[٣]:

أ ـ ذكر الألفاظ التي وردت مثنّاة، وفيه عشرون وثلثمائة كلمة مثنّاة منقولة عن أئمّة اللّغة، وبخاصّة ابن السكّيت.

ب ـ ذكر المثنّى على التّغليب، وفيه إحدى وسبعون كلمة مثنّاة.

ج ـ ذكر المثنّى الذي لا يعرف له واحد، وفيه ستّ عشرة كلمة مثنّاة. وجملة ما في الأبواب الثلاثة سبع وأربعمائة كلمة مثنّاة.

وذكر السّيوطيّ في الفنّ الأوّل من كتابه: «الأشباه والنظائر» بعض القواعد والأصول العامة، ومنها «التّغليب» وأتى فيه على شيء يسير من الألفاظ المثنّاة[٤].

تنبيه:

ثمة مصنّفات في تراثنا اللّغويّ تحمل في عنواناتها كلمة «التّثنية» أو «المثنّى»

(١) ينظر: البرهان ٣/ ٣٠٢-٣١٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣١٢.

(٣) ينظر: المزهر ٢/ ١٧٣-١٩٦.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨-٢٩٠.





لعلّها ليست مما نحن فيه في هذه الدّراسة؛ لأنها ـ كما يبدو من عنواناتها ـ من المؤلّفات النّحويّة والصّرفية أو في مسائل لغويّة خلاف التّغليب، ومن هذه المصنفات:

أ ـ «الجمع والتثنية» للفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ذكره الحاج خليفة[1]، ويظهر من عنوانه أنه في المسائل النّحويّة والصّرفية للجمع والتثنية الحقيقيّة، وإن كان الباحث لا يستطيع أن يقطع بشيء؛ لأنّ الكتاب مفقود.

ب ـ «الجمع والتثنية» لأبي عبيدة معمر بن المثنّى (ت ٢٠٩هـ) ذكره ابن النديم[2]، والقفطي[3]، وهو كسابقه.

ج ـ «التثنية والجمع» للجرميّ (ت ٢٢٥هـ) ذكره ابن النديم[4]، وياقوت[5]. ولا ندري هل تعرض الكتاب لتثنية التّغليب أوْ لا، ولعلّ قسم التثنية فيه مفردٌ للمثنّى الحقيقيّ النّحويّ وما فيه من مسائل نحوية وتصريفيّة.

د ـ «التثنية والجمع» للأخفش الأصغر عليّ بن سليمان (ت ٣١٥هـ) ذكره ابن النّديم[6]، وياقوت[7]، ولعلّ هذا الكتاب كسابقه، وهو مفقود.

هـ ـ «رسالة المثنّى والمثلّث في اللّغة» لمحمّد بدر الدّين المنشي (ت ١٠٠١هـ) ذكره البغدادي[8]، واطلع الأستاذ الدكتور سليمان العايد على نسخة خطيّة لهذه

---

(١) ينظر: كشف الظنون ١/ ٦٠٠.

(٢) ينظر: الفهرست ٦٠.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٣/٢٨٦.

(٤) ينظر: الفهرست ٦٢.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٠٣٥.

(٦) انظر: الفهرست ٩١.

(٧) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١.

(٨) ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٦٠.



الرّسالة، ونقل قطعة من مقدّمتها تدلّ على أنها ليست في المثنّى، ثم قال معقّباً: «وواضح أنّه لا يقصد المثنّى المعروف في كتب النحو، بل يقصد بالمثنّى ما فيه وجهان في النّطق، مثل المثلث، وهو ما فيه ثلاثة أوجه، أو حركات»[١].

المبحث الثّاني: التّراث الحديث

عُني بعض المعاصرين بموضوع المثنّى اللّغويّ والكتابة فيه، فمنهم من أفرده ببحث مستقلّ، ومنهم من جعله فصلاً في كتاب، إلاّ أنّ جهودهم فيه ـ بالجملة ـ لا تناسب إمكاناتهم البحثية والمنهجيّة، فكتاباتهم في هذه الظّاهرة اللّغويّة قليلة، وعنايتهم بها باردة، وجهودهم فيها لا تقاس بجهود سلفهم من اللّغويّين القدامى، وقد حاولت أن أحصي ما كتبوه في المثنّى فلم أجد إلاّ القليل، وهو كما يلي:

أوّلاً: الأبحاث أو المقالات المخصوصة:

ومن كُتّابها:

١ـ سليم عنحوري (ت ١٣٥٢هـ)

وله مقال قصير منشور في مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق[٢]، وعنوانه: «المثنّيات التي لا تفرد» أتى فيه على ذكر عدد من الألفاظ المثنّاة في نوعين من المثنّى اللّغويّ، وهما: التّغليبيّ والتّلقيبيّ، فذكر من التّلقيبيّ تسعاً وثلاثين كلمة مثنّاة مع تفسيرها وشواهدها.

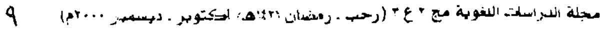
وذكر من النّوع الآخر التّغليبيّ تسع كلمات مثنّاة مع تفسيرها وشواهدها.

ولا يعدّ هذا المقال من الأبحاث العلميّة، فليس ثمّة منهج في عرض الألفاظ في النّوعين، وليس ثمة إضافة تذكر.

---

(١) رسالتان في المعرب ٧٠

(٢) المجلد الرابع سنة ١٩٢٤م ص ٢٤-٢٦





وذيّل عنحوري مقاله بدعوة موجّهة للباحثين يحثهم على استكمال ما فاته من ألفاظ، ولولا هذه الدّعوة لقلت: إنّ صاحب المقال قد اكتفى بانتخاب ألفاظه قاصداً التّعريف الموجز بهذه الظّاهرة اللغويّة.

٢ـ أحمد تيمور (ت ١٣٤٨هـ)(*)

وله مقال وجيز بعنوان «المثنّيات» نشره في مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق(١)، استجابة لدعوة الأستاذ سليم عنحوري المشار إليها آنفاً، وهو كسابقه في الاختصار، أتى فيه تيمور على أمثلة من النّوعين من المثنّى اللّغويّ اللذين ذكرهما عنحوري، مبتدئا بالمثنّى التّلقيبيّ، وذكر فيه ستاً وأربعين كلمة مثنّاة مع شروحها، وبعض الشّواهد، ثم ذكر في المثنّى التّغليبيّ إحدى وعشرين كلمة مع شروحها، وذيّل ذلك بما يلحق بالمثنّى التّغليبيّ ولا يعدّ منه، وأورد فيه ثماني كلمات.

وما قلته عن مقال عنحوري يصحّ أن يقال هنا باستثناء الترتيب، فإنّ الألفاظ في نوعي المثنّى في مقال تيمور مرتبة على حروف الهجاء بالنظر إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها ومن غير تجريد من الزّوائد.

٣ـ شريف يحيى الأمين:

وله كتاب بعنوان: «معجم الألفاظ المثنّاة» خلط فيه المثنّيات بأنواعها المختلفة ما يفرد منها وما لا يفرد، والتّلقيبيّ منها والتّغليبيّ(٢)، ورتّبها على حروف المعجم بالنّظر إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها من غير تجريد من الزّوائد، وجمع فيه مادّة زاخرة منتقاة من تراث العربيّة قديمه وحديثه، فأربى ما فيه على ستّمائة وألفي

(*) أخرته؛ لأن مقاله هذا استجابة لدعوة سليم عنحوري في مقاله السابق.

(١) المجلد الرابع لسنة ١٩٢٤م، الجزء الرابع ص ١٤٧-١٥١.

(٢) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٥، ٦.



كلمة مثنّاة، خلاف الكلمات المكرّرة، وهي كثيرة[١].

ويمكن القول: إنّ هذا الكتاب أوسع معجم للمثنّى، وقد أفاد من التّراث اللّغويّ في المثنّيات، وفي مقدمتها كتاب المحبّيّ «جنى الجنّتين» وأضاف إلى ذلك إضافات كثيرة، مما استخلصه من معاجم وتراجم وأشعار ونحو ذلك.

ويؤخذ على المؤلّف توسّعه في مفهوم المثنّى، فأسلمه ذلك إلى إدخال كلّ لفظ مثنّى وصل إليه علمه، ومنه ما يعرف بـ «التّوشيع»[٢] وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنّى مُفَسَّر باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل، نحو: يشيب ابن آدم، ويشيب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل[٣]، ومنه في الحديث الصّحيح: «خصلتان لا يجتمعان في مؤمن: البخل وسوء الخلق»[٤].

تنبيه:

ثمّة أبحاث نحويّة في ظاهرة التّثنية تعرضت لشيء يسير من مسائل المثنّى التّغليبيّ، فأذكرها ـ هنا ـ تنبيهاً عليها، ومن أبرزها:

أ ـ «ظاهرة التثنية في اللّغة العربيّة»

وهو بحث نحويّ للدكتور عدنان سلمان، منشور في مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ[٥]، أتى فيه على جملة من مسائل المثنّى النّحويّة والصّرفيّة، وأشار فيه

(١) ينظر: المصدر السابق ١٢، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٨، ٤٤، ٥٤، ٦٦. ولاتكاد تجد صفحة خالية من التكرار، ولو عُدّت الألفاظ المثناة المكررة في هذا المعجم لأربى مجموع ما فيه من المكرر وغير المكرر على خمسمائة وثلاثة آلاف كلمة مثناة.

(٢) ويقال له التوسيع، بالسين المهملة. ينظر: الطراز ٣/ ٨٩.

(٣) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٥، ٦.

(٤) الحديث في صحيح سنن الترمذي ح ٢١١٠، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٧٨.

(٥) المجلد الثاني والثلاثين سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م الجزءان الأول والثاني ص ٣٦٣-٤٠١.



للمثنّى التّغليبيّ، وذكر بعضاً من ألفاظه لا تتجاوز السّبعة[1].

ب ـ «ظاهرة التّغليب في اللسان العربيّ ومواقعها في القرآن الكريم»

وهو بحث نحويّ للدّكتور السّيد رزق الطّويل منشور في مجلّة البحث العلميّ والتّراث الإسلاميّ[2] بجامعة أمّ القرى، ويدرس ظاهرة التّغليب في النّحو والصّرف، في أبواب منها: العَلَم، والنّداء، والفاعل، والأسماء الموصولة، والتّعريف والتّنكير، والعدد، والأدوات النّحويّة، ودلالة الفعل على الزّمن، والاشتقاق، والتّذكير والتّأنيث، والجمع والتثنية، وشيء من المثنّى التّغليبيّ، وبعض أمثلته في القرآن[3].

ج ـ «التّجلية عن أحكام التثنية»

وهو دراسة نحويّة للدكتور محمّد بن عوض السّهليّ أتى فيها على أحكام المثنّى في النّحو والتّصريف، وأشار للمثنّى التّغليبيّ إشارة في تعريفه للمثنّى في صدر البحث، وذكر أنّه سماعيّ لا يقاس عليه[4].

ثانياً: الأبحاث غير المخصوصة

ثمّة باحثون معاصرون تعرضوا للمثنّى التّغليبيّ وغير التّغليبيّ في باب أو فصل في بعض مصنّفاتهم، وقد وقفت على خمسة من هؤلاء، وهم:

١ـ صِدِّيق حسن خان القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)

في كتابه «البلغة في أصول اللّغة» وخصّ المثنّى فيه بثلاثة أبواب قصيرة

---

(١) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة (مجلة المجمع العلمي العراقي م٣٢ سنة ١٤٠١هـ المجلد ١، ص ٣٦٧).

(٢) العدد السادس، سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ ص ١٠٩-١٤٢.

(٣) ظاهرة التغليب (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد السادس، سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ ص ١٢٨-١٢٩).

(٤) ينظر التجلية عن أحكام التثنية ٧.



ملخّصة مما جاء في «المزهر» للسّيوطيّ في أبواب المثنّى، مما تقدّم ذكره. وقد اكتفى القنّوجي من ذلك في الأبواب الثلاثة بإحدى وأربعين كلمة مثنّاة[١].

٢ـ الشّيخ محمّد عبدالخالق عضيمة (١٤٠٤هـ).

في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» الذي عقد فيه فصلاً للمثنّى بعنوان: «لمحات عن دراسة المثنّى»[٢] تحدّث فيه عن أحكام المثنّى النّحويّة والصّرفيّة واللغويّة، وعقد فيه مبحثاً قصيراً للتّغليب في المثنّى وغيره كالجمع والإضمار والتّذكير والتأنيث، وأورد فيه ما جاء في القرآن الكريم من المثنّى التّغليبي[٣] وهي أربعة ألفاظ: الأبوان، والمشرقان، والمغربان، والوالدان، موجزاً ما ذكره بعض علماء العربيّة في توجيهها من خلال ما أورده الزّمخشريّ في «الكشّاف» وأبو حيّان في «البحر المحيط». وفات عضيمة ـ رحمه الله ـ أن يذكر «البحرين» وهو من المثنّى التّغليبيّ كما تقدّم[٤].

٣ـ رفائيل نخلة اليسوعيّ:

عقد فصلاً للمثنّى في كتابه «غرائب اللّغة العربيّة» وجعل عنوانه: «المثنّى الدّال على كائنين غير متشابهين»[٥] أتى فيه على طائفة من الألفاظ المثنّاة على التّغليب وغيره بلغت سبعاً وثمانين كلمة مع شروحها.

وليس فيما ذكره هذا الباحث جديد، وما قيل عن مقال «سليم عنحوري» يمكن أن يقال هنا.

---

(١) ينظر: البلغة في أصول اللغة ٢٤٦-٢٤٨.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ٤/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق القسم الثاني ٤/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٥) ينظر: غرائب اللغة العربية ٦٤-٦٦.



٤ـ د/ إبراهيم السّامرّائيّ:

عقد فصلاً للتثنية في كتابه «فقه اللّغة المقارن» تحت عنوان: «بحث مقارن في التّثنية»(١) أتى فيه على مسائل نحويّة وصرفيّة ولغويّة متفرّقة درسها وفق المنهج المقارن فعرضها على اللغات السّاميّة، وبعض اللغات القديمة كالسّنسكريتية، وتعرّض في آخره للمثنّى التّغليبيّ، وأورد طائفة من ألفاظه(٢).

٥ـ عباس أبو السعود:

عقد فصلاً قصيراً يعدل نصف صفحة للمثنى التّغليبيّ في كتابه «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» ذكر فيه معنى التغليب في المثنى، وأورد طائفة من الألفاظ المثناة على التغليب لم تتجاوز عشر كلمات(٣).

الخـــاتمة

وقفنا في هذه الدّراسة على المثـنّى التّغليبيّ في اللّغة، وعلى تراث العربيّة فيه من مؤلّفات، وأتى البحث على الموضوع مفصّلاً في جوانبه المختلفة من خلال فصليه ومباحثه المتنوّعة، وما تفرّع منها من جزئيّات، ويمكن إيجاز أبرز ما جاء فيه من نتائج فيما يلي:

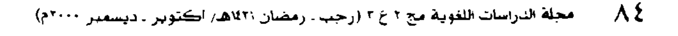
أ ـ ينقسم المثنّى قسمين: أحدهما: ما يفرد من لفظه، وهو المثنّى الحقيقيّ أو المثنّى النّحويّ، وتعنى به كتب النّحو.

والآخر: ما لا يفرد من لفظه، وهو المثنى اللغوي، وهو نوعان:

(٣) ينظر: فقه اللغة المقارن ٧٥-٩٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٠-٩٢.

(١) ينظر: أزاهير الفصحى ٢٨٧، ٢٨٨.





١ـ المثنّى التّغليبيّ (وهو الذي عنيت به هذه الدراسة).

٢ـ المثنّى التّلقيبيّ.

ويعنى بهذين النّوعين ـ التّغليبيّ والتّلقيبي ـ اللّغويّون، ويحرصون على جمع ألفاظه، وحصرها في مؤلّفاتهم، ولهذا يمكن أن يسمّى ما لا يفرد من لفظه المثنّى اللّغويّ، تمييزاً له من المثنّى الحقيقيّ أو النّحويّ، الذي يعنى به النّحاة، ويجعلونه باباً من أبواب النّحو.

ب ـ يعنى اللّغويّون ـ إلى جانب عنايتهم بالنّوعين المذكورين في الفقرة السّابقة ـ بنوع ثالث من المثنّى، وهو المثنّى المتفق، على الرّغم من أنه مثنّى حقيقيّ، بمقتضى تعريف المثنّى، كما تقدّم في هذه الدّراسة.

ومن أمثلته قولهم: الجبلان، لجبلي أجا وسلمى.

والكعبان، وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة.

والحاجبان، وهما العظمان البارزان فوق العين بلحمهما وشعرهما.

والسِّماكان، وهما السِّماك الرامح والسماك الأعزل.

وعلة ذلك هي دلالة كثير مما جاء من ألفاظ هذا النّوع على أعلام، أو دلالته على ما يجري مجرى الأعلام، كالنعوت والأجناس.

ويجوز لنا وفق نظرة اللّغويّين إلى هذا النّوع وعنايتهم به في مؤلفاتهم أن نقول: إن المثنّى اللّغويّ ثلاثة أنواع:

١ـ مثنّى تغليبيّ.

٢ـ مثنّى تلقيبيّ.

٣ـ مثنّى متّفق.

ولا تعارض بين هذا وما جاء في الفقرة السّابقة، لاختلاف النّظرة، فالجهة



منفكّة، كما يقول علماء الوضع.

ج ـ ينقسم المثنّى التّغليبيّ قسمين:

أحدهما: المثنّى التّغليبيّ المفرد (أي غير المضاف أو المضاف إليه).

والآخر: المثنّى التّغليبيّ غير المفرد (وهو المضاف إليه).

د ـ لا يخلو المثنّى التّغليبيّ المفرد من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون علماً.

والآخر: أن يكون غير علم.

والأوّل أربعة أنواع: أعلام الأناسيّ، وأعلام المواضع، وأعلام الأزمنة، وأعلام الأفلاك.

والثّاني ثلاثة أنواع: أوصاف (نعوت)، وأجناس، وألفاظ الأقارب.

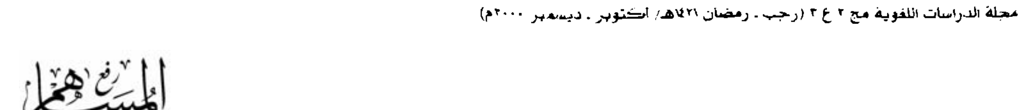
هـ ـ يلاحظ في المثنى التغليبي كثرة اقترانه بـ «أل» كقولهم: القمران والعمران والأسودان، وقلة مجيئه مجرداً منها؛ كقولهم: ثبيران، وهما: ثَبِير وحِراء، جبلان. وعلة ذلك أنهم التزموا إدخال اللام فيه تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مفرديه.

و ـ قد تحلّ صفة الاسمين محلهما، وتغلّب عليهما، كما في الأصغرين: اللسان والقلب، وقد تحلّ صفة الاسم محلّه، وتغلّب عليه وعلى الاسم الآخر وصفته، كما في «الأسمرين» وهما: الخبز والماء، فالخبز أسمر، والماء أبيض.

ز ـ ثمة مسوّغ معنوي يجعل التّغليب في المثنّى ظاهرة لغويّة مقبولة مرغوب فيها في كثير من الأحيان، ومن أبرز مسوّغات التّغليب في المثنّى:

١ـ التّناسب بين اللّفظين.

٢ـ الاختلاط بينهما.



٣ـ التّجاور.

٤ـ التّشابه.

٥ـ التّصاحب.

٦ـ القرابة بالنّسب.

٧ـ التّقابل في المكان.

٨ـ التّقابل في الزّمان.

ح ـ تُغلّب العرب أحد اللّفظين في تثنية التّغليب لاعتبارات مختلفة، كالخفّة، والتّذكير، والشّهرة، والشّرف، والفضل، والسّبق الزّمنيّ، والعِظم، والدنوّ أو القرب، والعلوّ، والقوّة، والعقل.

ط ـ قد يثنّى اللفظ لتلاقي المفردين في بعض الخصائص مع صعوبة المفاضلة والتّمييز بينهما، بحيث لا تكون لأحدهما مزية ظاهرة على صاحبه، أو يكون له مزية فلا يعتدّ بها، فيرد عنهم تغليب أحد المفردين، أو يغلّب أحدهما تارة، ويغلّب الآخر تارة أخرى.

ي ـ من شروط التّثنية أن تكون الكلمتان المفردتان متّفقتين لفظاً، ولهذا وجب في تثنية التّغليب أن يقدر فيهما الاتّفاق على اللّفظ المغلّب، فيقال في تثنية الشّمس والقمر: القمران، كأنّ كلّ واحد منهما قمر، تقديراً أو توهّماً للتّساوي فيهما.

ك ـ يرى كثير من علماء العربيّة أنّ المثنّى التّغليبيّ سماعيّ، يحفظ ما جاء فيه، ولا يقاس عليه، ويرى بعضهم أنّه قياسيّ.

وقد توصل هذا البحث إلى ترجيح القول الثّاني القائل بقياسيّة التّغليب في المثنّى، لكثرة وقوعه في كلام العرب، الجاهليين والإسلاميين، ووروده في القرآن الكريم، والحديث النّبويّ، والشّعر، والأمثال، وكلّ ذلك في زمن الفصاحة



والاحتجاج اللّغويّ الذي أقرّه العلماء.

ويرى أنّ في التّمسك بالسّماع وحده من غير موجب تضييقاً لواسع، ومنعاً للغة من النمو في جانب من جوانبها، وهو التّغليب في التّثنية.

ل ـ خلط كثير من علمائنا في مصنّفاتهم قسمي المثنّى اللّغويّ: التّغليبيّ والتّلقيبيّ، ونظروا إليهما نظرتهم للنّوع الواحد، الذي يقابل المثنّى النّحويّ ومصنّفاتهم فيه نوعان:

١ـ مصنّفات مخصوصة، أي مستقلّة به، كـ «المثنّى» لأبي الطّيب، و«راحة المُعَنَّى» للشّيبيّ، و«جَنَى الجنّتين» للمحبّيّ.

٢ـ مصنّفات غير مخصوصة، كما في «الغريب المصنّف» لأبي عبيد، و«إصلاح المنطق» لابن السكّيت و«المخصّص» لابن سيده.

م ـ أشرت في هذه الدّراسة إلى بعض المصنّفات التي لم تكن معروفة عند قرّاء العربيّة، ومن أبرزها «المثنّى» لابن خالوية، الذي لم يذكره مترجموه ـ فيما أعلم ـ وهو مفقود، و«راحة المُعَنَّى في محاسن الكلام المثنّى» للشيبي، وهو مخطوط، ولم تشر إليه المصادر ـ أيضاً ـ فيما وقفت عليه.

ن ـ وقفت في أثناء جمعي مادّة هذه الدّراسة على قدر وافر من ألفاظ المثنّى التّلقيبيّ، قسيم المثنّى التّغليبيّ، وأرى أنّه يمكن إفرادها بالدّراسة الخاصّة.





المصادر والمراجع

١ ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور محمّد أحمد الداليّ، مؤسّسة الرسّالة، بيروت ١٤٠٢.

٢ ـ أزاهير الفصحى في دقائق العربية، لعباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.

٣ ـ أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ، بتحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ، دمشق ١٣٧٧هـ.

٤ ـ الأسرار المرفوعة، لملا عليّ القاري، تحقيق محمّد الصبّاغ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٤٠٦هـ (الطّبعة الثّانية).

٥ ـ الأشباه والنظائر، للسّيوطيّ، بتحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق ١٤٠٦.

٦ ـ الاشتقاق، لابن دريد، بتحقيق عبد السّلام هارون، الخانجي، القاهرة ١٣٧٨هـ.

٧ ـ الاشتقاق، لعبد الله أمين، لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة ١٣٧٦هـ.

٨ ـ الإصباح في شرح الاقتراح، للدّكتور محمود فجّال، دار القلم، دمشق ١٤٠٩هـ.

٩ ـ إصلاح المنطق، لابن السكّيت، بتحقيق أحمد شاكر وعبدالسّلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٩هـ (الطّبعة الثّانية).

١٠ ـ الأصمعيّ اللّغويّ، للدّكتور عبدالحميد الشّلقانيّ، دار المعارف (بدون تاريخ).

١١ ـ الأضداد، للصّغانيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد عبدالقادر أحمد، مكتبة النّهضة المصريّة ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، للدّكتور محمّد رشاد الحمزاويّ، دار الغرب الإسلاميّ ١٩٨٨م.

١٣ ـ الاقتراح، للسّيوطيّ، بتحقيق الدّكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جدة ١٤٠٩هـ.

١٤ ـ أمالي ابن الشّجريّ، بتحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، الخانجي، القاهرة ١٩٩٢هـ.

١٥ ـ أمالي الزّجّاجي، بتحقيق عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ، (الطّبعة الثّانية).

١٦ ـ أمالي القالي، بتحقيق محمّد عبدالجواد الأصمعيّ، دار الكتب المصريّة ١٩٢٦م.

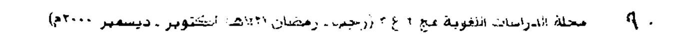
١٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النّحاة، للقفطيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاويّ، مؤسّسة شعبان للنشر والتّوزيع، المطبعة الميمنيّة، القاهرة ١٣٣٠هـ.

١٩ ـ البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ (الطّبعة الثّانية).

٢٠ ـ البرهان في علوم القرآن، للزّركشيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ١٣٩١هـ.

٢١ ـ البسيط في شرح جمل الزّجّاجي، لابن أبي الرّبيع، بتحقيق الدّكتور عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، دار الغرب، بيروت ١٤٠٧هـ.





٢٢ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، بتحقيق محمّد عليّ النّجار، القاهرة ١٩٦٤م.

٢٣ ـ البصائر والذّخائر، لأبي حيّان التّوحيديّ، بتحقيق الدّكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت ١٩٨٤م.

٢٤ ـ البلغة في أصول اللّغة، للقنّوجيّ، بتحقيق نذير محمّد مكتبيّ، دار البشائر، بيروت ١٤٠٨هـ.

٢٥ ـ تاريخ الأدب العربيّ، لبروكلمان، ترجمة عبدالحليم النّجّار، دار المعارف، القاهرة (الطّبعة الخامسة).

٢٦ ـ تاريخ الأمم والملوك، للطّبريّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.

ـ تاريخ الطّبريّ = تاريخ الأمم والملوك.

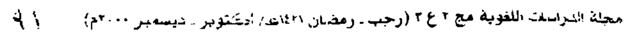
٢٧ ـ التّجلية عن أحكام التّثنية، للدّكتور محمّد بن عوض السّهليّ، المدينة المنورة ١٤١٨هـ.

٢٨ ـ التّذييل والتكميل في شرح التّسهيل، لأبي حيّان، بتحقيق الدّكتور حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق ١٤١٨هـ.

٢٩ ـ التّسهيل (تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد) لابن مالك، بتحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة ١٣٨٧هـ.

٣٠ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّمامينيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد بن عبدالرحمن المفدّى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣١ ـ التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّي، بتحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.





٣٢ ـ تهذيب إصلاح المنطق، للتّبريزيّ، بتحقيق الدّكتور فوزي مسعود، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.

٣٣ ـ التّهذيب الوسيط في النّحو، لابن يعيش الصّنعانيّ، بتحقيق الدّكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٤ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، بتحقيق الدّكتور عبدالرّحمن عليّ سليمان، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة.

٣٥ ـ جامع الدّروس العربيّة، للشيخ مصطفى الغلايينيّ، المكتبة العصريّة، صيدا ١٤٠٦هـ (الطّبعة الثامنة عشر).

٣٦ ـ الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير، للسّيوطيّ، المكتبة العلميّة، بيروت ١٤١٠هـ.

٣٧ ـ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبيّ، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٣٧٢هـ.

٣٨ ـ جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنين، للمحبّيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٩ ـ حاشية الأمير على مغني اللّبيب، طبع مع المغني بمطبعة عيسى البابي الحلبيّ بمصر (بدون تاريخ).

٤٠ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

٤١ ـ حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٥٩هـ.

٤٢ ـ حاشية الشّمنّي على مغني اللبيب لابن هشام، المطبعة البهيّة بمصر (بدون تاريخ).

٤٣ ـ حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ (انظرها مع شرح الأشمونيّ).





٤٤ ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، بتحقيق عبدالسّلام هارون، الخانجي، القاهرة ١٤٠٩هـ، (الطّبعة الثّالثة).

٤٥ ـ الخصائص، لابن جنّيّ، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٣٧١هـ.

٤٦ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمّد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٤٧ ـ الدّرر اللّوامع على همع الهوامع، للشّنقيطيّ، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٣هـ.

٤٨ ـ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، بتحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ.

٤٩ ـ الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسّيوطيّ، بتحقيق خليل الميس، بيروت ١٤٠٤هـ.

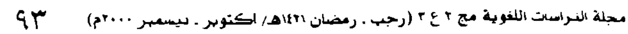
٥٠ ـ الدّيباج، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى، بتحقيق الدّكتور عبدالله الجربوع والدّكتور عبدالرّحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ.

٥١ ـ ديوان عنترة، بتحقيق محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ.

٥٢ ـ ديوان الفرزدق، بتحقيق عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، نشر مكتبة الباز، مكة المكرمة.

٥٣ ـ ديوان لبيد بن ربيعة، بتحقيق الدّكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٢م.

٥٤ ـ راحة المعنّى في محاسن الكلام المثنّى، للشّيبيّ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة السّليمانية بإستانبول ضمن مجموع تحت رقم (١٣٨٧).





٥٥ ـ رسالتان في المعرب، لابن كمال باشا والمنشي، بتحقيق الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات معهد اللغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٧هـ.

٥٦ ـ رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، لأبي القاسم السّبتيّ، بتحقيق محمّد الحجويّ، وزارة الأوقاف، المملكة المغربيّة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٧ ـ السّامي في الأسامي، للميدانيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد موسى هنداوي، القاهرة.

٥٨ ـ سلسلة الأحاديث الصّحيحة، للألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٣٩٢هـ.

٥٩ ـ سنن ابن ماجه، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ.

٦٠ ـ سنن أبي داود، بتحقيق عزّت عبيد، نشر وتوزيع محمّد عليّ السّيّد، ١٣٨٩هـ.

٦١ ـ سنن التّرمذيّ (الجامع الصّحيح)، بتحقيق أحمد شاكر ورفاقه، مطبعة البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٩٨هـ (الطّبعة الثّانية).

٦٢ ـ شرح أدب الكاتب، للجواليقيّ، قدّم له مصطفى صادق الرّافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٦٣ ـ شرح أشعار الهذليّين، للسكّريّ، بتحقيق عبدالسّتار فرّاج، ومراجعة محمود شاكر، دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤هـ.

٦٤ ـ شرح الأشمونيّ (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة.

٦٥ ـ شرح ألفية ابن معطي، القوّاس، بتحقيق الدكتور علي الشوملي، مكتبة



الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ.

٦٦ ـ شرح التّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور عبدالرّحمن السّيّد، والدّكتور محمّد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر، القاهرة ١٤١١هـ.

٦٧ ـ شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور، بتحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق.

٦٨ ـ شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بتحقيق محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان.

٦٩ ـ شرح الكافية، للرّضيّ، بتحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٩هـ.

٧٠ ـ شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٢هـ.

٧١ ـ شرح اللّمحة البدريّة، لابن هشام، بتحقيق الدّكتور صلاح رواي، القاهرة ١٤٠٤هـ (الطّبعة الثّانية).

٧٢ ـ شرح مقامات الحريريّ، للشّريشيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المؤسّسة العربيّة الحديثة، القاهرة ١٣٨٩هـ.

٧٣ ـ شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشّلوبين، بتحقيق الأستاذ الدّكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م (الطّبعة الثّانية).

٧٤ ـ شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، للسّلسيلي، بتحقيق الدّكتور عبدالله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦





٧٥ ـ الشّماريخ في علم التّاريخ، للسّيوطيّ، مطبوع ضمن كتاب: رسائل ونصوص في اللّغة والأدب والتّاريخ، بتحقيق الدّكتور إبراهم السّامرائيّ، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن ١٤٠٨هـ.

٧٦ ـ الصّاحبي في فقه اللّغة، لابن فارس، بتحقيق السّيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٩٧٧م.

٧٧ ـ الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، للجوهريّ بتحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٤هـ (الطّبعة الثّالثة).

٧٨ ـ صحيح ابن حبّان، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، مؤسّسة الرّسالة ١٤٠٤هـ.

٧٩ ـ صحيح البخاريّ، دار الفكر، بيروت.

٨٠ ـ صحيح سنن التّرمذيّ، تأليف الألبانيّ، النّاشر: مكتب التربية العربيّ لدول الخليج، ١٤٠٨هـ.

٨١ ـ صحيح مسلم، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ.

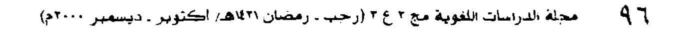
٨٢ ـ ضرائر الشّعر، لابن عصفور، بتحقيق السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠م.

٨٣ ـ الطّبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.

٨٤ ـ الطّراز، للعلويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٠٢هـ.

٨٥ ـ طراز المجالس، للخفاجيّ، المطبعة الوهبية، القاهرة ١٢٨٤هـ.

٨٦ ـ ظاهرة التثنية في اللّغة العربيّة، للدّكتور عدنان سلمان، بحث منشور في مجلة المجمع العلميّ العراقيّ م٣٢ سنة ١٤٠١هـ المجلد ١، ٢.





٨٧ ـ ظاهرة التّغليب في اللسان العربيّ ومواقعها في القرآن الكريم، للدّكتور السّيّد رزق الطّويل، بحث منشور في مجلة البحث العلميّ والتّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، العدد السّادس، سنة ١٤٠٣ـ ١٤٠٤هـ.

٨٨ ـ علل التّثنية، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور صبحي التّميميّ، مكتبة الثّقافة الدينية، القاهرة ١٤١٣هـ.

٨٩ ـ العيد الذّهبيّ لمجمع اللّغة العربيّة، للدّكتور عدنان الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٤٠٦هـ.

٩٠ ـ غرائب اللّغة العربيّة، لرفائيل نخلة اليسوعيّ، دار المشرق، بيروت.

٩١ ـ غريب الحديث، للخطّابيّ، بتحقيق عبدالكريم العزباويّ، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٢هـ.

٩٢ ـ الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، بتحقيق الدّكتور محمّد المختار العبيديّ، نشر المجمّع التّونسيّ للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس ١٤١٦هـ.

٩٣ ـ الغيلانيّات، لأبي بكر الشّافعيّ، بتحقيق الدّكتور مرزوق بن هيّاس الزّهرانيّ، دار المأمون للتّراث ١٤١٧هـ.

٩٤ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، بتحقيق الشّيخ عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٩٥ ـ فصل المقال، لأبي عبيد البكري، بتحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٩٦ ـ فقه اللّغة المقارن، للدّكتور إبراهيم السّامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٣م.



٩٧ ـ الفهرست، لابن النّديم، بتحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٨م.

٩٨ ـ القاموس المحيط، للفيروزآباديّ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ١٤٠٧هـ.

٩٩ ـ الكامل في اللّغة والأدب، للمبرّد، بتحقيق محمّد الدّاليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٠٠ ـ الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبدالسّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٠١ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، للزّمخشريّ، بتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الرّيّان للتّراث، القاهرة، ودار الكتاب العربيّ، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٠٢ ـ كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاجّ خليفة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٠٣ ـ الكلّيّات، لأبي البقاء الكفويّ، بتحقيق الدّكتور عدنان درويش، مؤسّسة الرّسالة ١٤١٢هـ.

١٠٤ ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٠٥ ـ لغة تميم؛ دراسة تاريخية وصفية، للدّكتور ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ.

١٠٦ ـ لمع الأدلّة في أصول النّحو، لابن الأنباريّ (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب)، بتحقيق سعيد الأفغانيّ، دار الفكر ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م (الطّبعة الثّانية).

١٠٧ ـ ليس في كلام العرب، لابن خالوية، بتحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٠٨ ـ ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه، (رسالتان لابن حبيب) مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد الرابع، الجزء الأوّل ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

١٠٩ ـ ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه، للمحبّيّ، نسخة خطّيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنّورة، تحت رقم (٩٠/ ٤١٠).

١١٠ ـ المثنّى، لأبي الطّيّب اللّغويّ، بتحقيق عزّالدّين التّنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

١١١ ـ المثنّيات، لأحمد تيمور، بحث منشور في مجلة المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، المجلّد الرابع سنة ١٩٢٤مـ ١٩٢٥م.

١١٢ ـ المثنّيات التى لا تفرد، لسليم عنحوري، بحث منشور في مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، المجلّد الرّابع سنة ١٩٢٤مـ ١٩٢٥م.

١١٣ ـ مجالس العلماء، للزّجّاجي، بتحقيق عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرّفاعيّ، الرياض ١٤٠٣هـ.

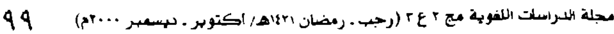
١١٤ ـ مجلة مجمع اللّغة العربيّة، بالقاهرة.

١١٥ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، بتحقيق عبدالحليم النّجّار وعليّ النّجديّ ناصف والدّكتور عبدالفتّاح شلبي، دار سزكين للطّباعة ١٤٠٦هـ.

١١٦ ـ المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، المجلس العلميّ، فاس ١٣٩٥هـ.

١١٧ ـ المخصّص لابن سيده، بعناية محمّد محمود التّركزيّ الشّنقيطيّ ومعاونة عبدالغني محمود، مطبعة بولاق، القاهرة ١٣٢١هـ.

١١٨ ـ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، للسّيوطيّ، بتحقيق محمّد جاد المولى وعليّ البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.





١١٩ ـ المسند، للإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٣٩٨هـ (الطّبعة الثّانية).

١٢٠ ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبريّ، بتحقيق ياسين السّوّاس، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ١٤٠٣هـ.

١٢١ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيّوميّ، بتحقيق عبدالعظيم الشّناويّ، المكتبة العلميّة، بيروت (بدون تاريخ).

١٢٢ ـ معاني القرآن، للفرّاء، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار وأحمد يوسف والدّكتور عبدالفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٢٣ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحمويّ، بتحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، درا الغرب الإسلاميّ، بيروت ١٩٩٣م.

١٢٤ ـ معجم الألفاظ المثناة، لشريف يحيى الأمين، دار العلم للملايين ١٩٩٠م (الطّبعة الثّانية).

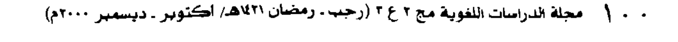
١٢٥ ـ معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، دار صادر، بيروت ١٤٠٤هـ.

١٢٦ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكريّ، بتحقيق مصطفى السّقّا، لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة ١٣٦٤هـ.

١٢٧ ـ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، بتحقيق مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.

١٢٨ ـ مفردات ألفاظ القرآن، للرّاغب الأصفهانيّ، بتحقيق صفوان الدّاوديّ، دار القلم، دمشق ١٤١٢هـ.

١٢٩ ـ المقامات، للحريريّ، مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٦٩هـ (الطّبعة الثالثة).





١٣٠ ـ مقاييس اللّغة، لابن فارس، بتحقيق عبدالسّلام هارون، دار الكتب العلميّة، إيران، قم (بدون تاريخ).

١٣١ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجانيّ، بتحقيق الدّكتور كاظم بحر مرجان.

١٣٢ ـ المقتضب، للمبرّد، بتحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٣٣ ـ المقرب، لابن عصفور، بتحقيق أحمد عبدالسّتّار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ.

١٣٤ ـ الملخّص في ضبط قوانين العربيّة، لابن أبي الرّبيع، بتحقيق الدّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ، كراتشي ١٤٠٨هـ.

١٣٥ ـ المنخّل (مختصر إصلاح المنطق)، للوزير المغربيّ، بتحقيق الدّكتور جمال طلبة، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٦ ـ الموطأ، للإمام مالك، بتحقيق عبدالوهّاب عبداللّطيف، دار القلم، بيروت.

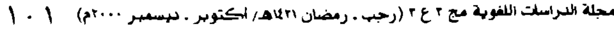
١٣٧ ـ النّحو الوافي، لعبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة (الطّبعة الرّابعة).

١٣٨ ـ النقائض (نقائض جرير والفرزدق)، مطبعة بريل، ليدن ١٩٠٥م.

١٣٩ ـ النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، بتحقيق طاهر الزّاوي والدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت.

١٤٠ ـ هديّة العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون)، لإسماعيل باشا البغداديّ، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٤١ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسّيوطيّ، بتصحيح محمّد بدر الدّين النّعسانيّ الخانجي، القاهرة ١٣٢٧هـ.





الدلالـــة اللغويّـــة

عمر شاع الدين

السودان



إنَّ الكلمة ليست هي الفاصلة النهائية (الأخيرة) في الدلالة، فهناك تفرعات صوتية صغيرة داخلها، هي البداية (السليقية) للمعاني، وهذا ما يفرضه منطق التطور الدلالي، وما تؤيده الثنائية.

إنَّ منطق التغير الدلالي سواء في الزمن أو البيئة (التحول) يجعلنا نقبل كثيراً جعل الأثل المشترك السامي الأول ثنائياً أو ما دون ذلك، فما اتفق في ثنائيته يمكن حسبه من المشترك فيهما. هذا يتيح مساحة مقبولة (للتحول) وللتأثير عبر الزمن. ثم نحسب أنَّنا بهذا ربما لا نحتاج كثيراً للاستعانة بالدلالات السياقية التي تفسح اعتبارات لملكات البلاغة ومنعطفات وسائل الإيضاح للمعنى.

إنَّ الاتفاق على التحليل يقودنا لعنصر اللغة (الأثل) الذي لا يخرج عن دائرة الرموز التي تنجم بالإحساس البسيط، ومن ثمة يقودنا هذا التحليل لحدود التعريف.

ولذا نحسب أنَّ حدود المعنى في اللفظة نسبية، وذلك لتمددها، وقد ذهب الدكتور زكي نجيب محمود إلى أنَّ الكلمات التي تدل على مسميات محسوسة مثل كلمة أحمر لا يمكن أنْ يكون هناك خلاف حول مدلولها طالما هناك اتفاق بين العلماء على معناها[1].

هو بهذا يضع (أحمر) في دائرة المصطلح العلمي، مثل الأعداد، فالثمانية لا نستطيع بحال أنْ نجعلها تزيد أو تنقص ولو قليلاً عما تعورف عليه قدرها (حدّ) ومن ثمة لا نستطيع لغوياً استخلاص الرأي الخالص الذي نعرف به كيفية بلوغها هذا الحدّ.

---

(١) انظر: نحو فلسفة علميّة: زكي نجيب محمود: ١٣.



لكنّا في (أحمر) لا نستطيع حرمان جهد التحليل من نتائج يبدو احتمالها أو قبولها، تُرينا قدراً من الاتساع في المفردة محسوسة المعنى، وذلك لما يحمله اللفظ من ذرات معاني أولية، ويتم لنا هذا بالمراجعة المعجمية الثنائية.

حمر = (حم+ر). فانتقال (حمّ) بما تحمله من معاني النار والحرارة يؤسس للعلاقة الوثيقة التي ينجم أثرها ويطلب موقعاً يقع عليه، مثل الماء: (العين الحارة الماء) وعندي أن انتقال الحرارة جاء للقرب من (الموقع). وهذا يدفعني لجعل معنى قَرُب في: حُمَّ الشيء، سابقاً، وكذا: الأحم: الأقرب، والحميم القريب. ربما يراد بالقرب تحديداً من موقع الشمس كبداية معهودة بالعبادة[1] عند قوم ضلوا ثم لعل معنى السواد في حمّ يأتي بأثر الشمس (قريب)، وهذا الأثر بتفاوته ربما لا يصل درجة اللزوم، ما دام: (الشمس= نور= بياض): (بعيد). وبهذا نجد تبريراً مقبولاً كذا أنّ: الأحمّ من الأضداد للسواد والبياض، ذلك بضدّية (قريب= بعيد). نرى بهذا من ثَمة أنَّ التحديد المراد بالاستحمام لغة كان بداية بالماء الساخن ثم اتسع المعنى لغيره. وبهذا نرى أنَّ المحتوم أنْ يكون المراد بمعنى (حمر) كان بداية معنى السخونة زائداً معنى اللون الذي نراه لصيقاً بالشمس والنار انظر: (الحرّة: الأرض ذات حجارة سود كأنها أحرقت بالنار). هذا مدخل آخر: حمر= (ح+ر) +(م).

إنَّ التحليل هنا يرينا أنَّ (حمر) تحمل في ذراتها معاني لا يمكن إغفالها في المسعى الدلالي هي موجودة في طيات تاريخها، فالتوظيف الدلالي يحتم مراعاة: معنى السخونة+ اللون في الدائرة.

ثم نرى أنَّنا نفلح كثيراً في استخلاص فكرة تاريخية بالتحليل الدلالي، نعرف

(١) حمّ: قرب من المعبود (الشمس). أحادية الحميم: القرب من المعبود يتيح لي هذا أن أجعل (ح) في أحاديّة اللغة بداية بمعنى سخن رمزاً للشمس ـ للمقارنة انظر: في لغة الأطفال: حيّا: للتحذير من النار.



بها قدر ما انتهت إليه حضارة الناطقين، نحصل على هذا بتجريد اللفظة، ومعرفة العلاقة بين ذراتها.

إنَّ ما وصل إليه الشيخ عبدالله العلايلي في المقدمة يشكل عندي أضخم جهود علماء العربية لمعرفة الأثل اللغوي، ونعتبر جدوله فتحاً يذهب باللغة للفكر الذي يبرر التطور. إنّ معطيات العلايلي قد أسدت لدرس اللغة منهجاً جديداً سهل مسلك المشتغلين باللغة وأزاح كثيراً من غلالات الغموض التي أسدلت على جسم اللغة. فالمسعى القديم لدرس تطور الدلالة عبر النقد وشروح الشعر والنثر، لا يجعلنا في يقين بنتائجه، هذا مع تأكدنا أنّه لا يخلو من دفعات نحو ذلك اليقين.

إنّ ابن جني وقد بدأ المسعى، استطاع بجهوده في درس بنية المفردة أنْ يحصل على نتيجة طيبة، هي التي فتحت المغاليق وسهلت للعلايلي كثيراً أنْ يصل إلى ما وصل إليه.

لقد فطن ابن جني في الخصائص إلى أن وحدة المعنى هي ما يجمع التقلبات ومن ثمة رجح وجود علاقة بين الصوت والمدلول. قد سلك منهج الاستقراء للمفردات عبر تطورها الزمني، وكانت النتيجة، أنّ اللغة نشأت في أوقات متلاحقة، وفي بنيات وبيئات متباعدة، ولذا نستطيع أنْ نرجح شكنا في نظرية (أسرة اللغات السامية) فنظام العربية يختلف عن غيره، ويتصف بتفرد لا تعرفه الساميات، ثم في هذا إغفال لحقيقة تطور اللغة بتطور نمط الحياة. ولكنا نرى لو كان محتوماً أنْ نجعله في البدايات الأحادية والثنائية.

في منحى التحليل الدلالي لابدّ من مراعاة الترتيب التاريخي للمعاني، الذي يخضع لمنطق البداءات والضرورة، فوجود معنيين لمفردة واحدة يحتم: أنّ أحد المعنيين سابق، ثم يحتم أن المعاني (المادّية) المحسوسة: أسبق من معاني الذهن. فمفردة (شكر) معناها: مقابلة النعمة بالقول، وهو معنى رفيع في أخلاقيته، لا



يناسب منطق الغلب الأول. وهذا يدفعنا للبحث عن معنى نطمئن لسبقه في مجمل معاني الكلمة، ولا نلبث أنْ نعثر على معنى يناسب بيئة الحياة العربية الأولى (الرعي): شكرت الإبل تشكر: إذا أصابت مرعى فسمنت عليه [١] وهو معنى يتولد عنه مثل: الحمد ومقابلة النعمة، فسمنها عليه هو حمدٌ له أو ارتضاءٌ به. فالمقابلة هنا بين الشكر القول، والشكر الفعل، ولذا لا نجد مشقة في تغليب المعنى المحسوس على الذهني.

وفي حالات نرى ضرورة تغليب معنى محسوس على محسوس، مثل: الدُّعاع: بقلة يستخرج منها حب أسود، والدُّعاعة نملة سوداء شبهت بتلك الحبه. [٢] هنا نحار في ترجيح تشبيه الحبة بالنملة أو تشبيه النملة بالحبة، فوجود أسماء أخرى للنملة السوداء وعدم وجود أسماء للحبة يجعل اسمها أصلاً، ويدفعنا لقبول الرأي الأخير، بينما الأول يرينا أنّ العناية في المعنى تذهب للنملة وهو أمر مقبول كذا.

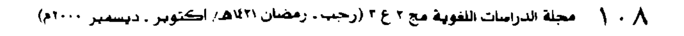
في حالة أخرى: نقلت لنا المعاجم أن النُّكع: اللون الأحمر[٣] ونرى أن منطق التطور الدلالي يفرض حداثة هذا المعنى، وبتقليب المعاني: ثمر أحمر، صمغة القتاد، ثم كذا وبوضوح أكثر معنى: الضرب: ضربه بظهر قدمه، ضرب ضرع الماشية لتدرّ، وفي قولهم: أين نكع: أين ذهب. ونرى العلاقة ما بين معنى الضرب والذهاب في مثل قولنا: ضرب في الأرض: ذهب، وصعق في الأرض: ذهب.

ثم في معاني: رد، دفع، صرف، أسكت، شرب فأنكعه: نغض عليه: نرى اعتباراً للمعنى الأثل (ضرب).

(١) اللسان: ٦/ ٩٢.

(٢) اللسان: ٩/ ٤٤٠.

(٣) اللسان: مادة ن ك ع.





ربما إن معنى (صمغة القتاد) يجد دلالة أولى في معنى الضرب، ربما لوسيلة جنيها بالضرب، وربما للونها الأحمر، وهذا يجعلنا نبحث عن مدخل للحمرة في معاني اللفظة، ولا نعثر على شيء نتيقن منه، ولكنا نرجح أخيراً أنه ربما كان لمعنى الضربة بظهر القدم (أثر أحمر). وربما جاء من ضربة الصمغة (الحمراء) فاكتسب فعل الضرب صفة الحمرة من صفة المضروب.

في المثل الذي سقناه (صقع) وجدنا: الصقعة: بياض في وسط رؤوس الخيل، والذي نراه أن اللون جاء عن معنى ضرب الرأس خاصة، فاعتبار الرأس مرهون بمعنى الضرب، وهذا ما نجده في (الصقيع): الجليد لأنه يضرب الرؤوس (الجبال) فتصبح (بيضاء) ومن هذه الصورة يجيء اسم العمامة: (الصوقعة). ويجيء معنى: (الصقع): ذهاب الشعر في الرأس، فهو صورة ذهاب سواده وبقاء بياض الجلد.

لهذا نذهب لجعل معنى الضرب أصل المعاني في (صقع) ونرجح أنه جاء من صوت الفعل(صع) ثم تحدد بموضع الرأس بزيادة القاف، مثلما تحدد في (صفع) بضرب القفا والكف مبسوطة بزيادة الفاء، ثم انظرالضرب في (صمع).

وعندى أن (صنع) لا تخلو من هذا المعنى، فقد كانت صناعة الشيء تعتمد على ضربه، انظر مثل قولنا في النقود: ضربت في كذا، ما يفيد معنى صنعت، ونرجح كذا أن في (صنع: صرع) شيء من الضرب.

إننا بهذا نصل لاعتبار أن اللغة بدأت بالمعاني (المادية) في تاريخها الطويل. وهذا يجعل التفاوت داخل ماديتها يتدرج حسب الضرورة الأولى، فاللون مادة ولكن اعتباريته ليست كالطعام مثلاً. وهذا يدفعنا لجعل مفردات الألوان تجيء مرحلة ثانية لا تجد حيزاً في الثنائي، فمساحة الثنائي الصوتية (استهلكتها) الضرورات. وهكذا كانت اللغة استجابة لهذه الضرورة.



نرى أنّ من المهم الإشارة إلى أنَّ استجابة (فوق الثنائي) نرجح أنَّها لم تكن مواضعة اعتباطيّة، جاءت، عفو خاطر، فهناك مؤشرات ترينا قدر التعادل الفكري بين الدال والمدلول ثم قدر الإضافة يحتم وجود إضافة أخرى فوق الأثل، وهذا ما يتدرج بتدرج الأشياء ثم هذا يعني ترجيح اعتباطيّة الثنائي:[(١)]

حمّ: لون: غير اعتباطيّة، لأنّ دلالتها مبنية على مدلول سابق (حمّ: سخن) وتجد (الحُمرة) معناها لصيقاً بمعنى (سخن)، فالدلالة الجديدة تساعدنا في معرفة الأثل ثم معرفة الدال المتطور.

في الأثل: غمّ، نجد معنى الستر، وهنا نفترض أنّ كل تفرعات هذا الأثل تجد حظاً من معنى الغطاء، انظر: غمر، غمت، غمد، غمض، غمط، غمل، غمن، غمو، فكل هذه الألفاظ تعني: ستر وغطى. إنّ هذا الاتفاق يجعلنا نعتمد الأثل (غمّ) ونحتم منه ثمّة وجود معنى الستر في كل تطورات الدال، فغمص النعمة: لم يشكرها، يعني كفرها، وهو معنى الستر، والغمص: ما سال من وسخ في العين، وهذا يقلل قدرة رؤيتها أو يحجبها، فالوسخ يستر الرؤية.

في مادة (غمجر) نرى المعنى الأثل (غمّ) ونرى (+ ر= غمر) وهو معنى غطى كذا، ثم نرى: (+ ج ر= غمجر): جاد المطر الروضة حتى غمجرها: ملأها. ونعلم معنى الغطاء هنا (حتى غطاها).

إنّ مما يرجح عدم جعلنا الأصل: (غمج) هو أنّ معناه لا يجد سبيلاً في (غطى=ستر) انظر: (غمج= جرع). فالثلاثي: (غمر) هو الأصل في (غمجر) لتسلسل الدلالة وبهذا نحصل على: (غمر+ج)= غمجر= غطى، ملأ.

---

(١) مبدأ الاعتباط هنا نسبي، إذ نعوّل على قيام بناء الثنائية بزيادة على الأحادية، ما يقرّه معنى التطور اللفظي والدلالي هنا وينجم الصراع حول أيهما أسبق (ح) أم (م) وهو أمر يطول ولكن المهم هو أننا نبني رأينا على فرضية أن الجدول الهجائي كان هو البداية للغة الإنسان الأول.



ثم للتيقن نذهب مذهباً آخر، نبـحث عن (+ج) ونفترضه (+د) مثلاً، فنحصل على (غمدر) ونجد ما يزيد تيقننا في المعنى: ممتلئ سِمْناً وهو معنى يحمل (غطى) كأنما غطى السمنُ جسمه (ملأ= غطى). وهذا يؤكد أنّ الراء أصل. هذا مع وجود معنى الغطاء في (غـمد) مما يتيح جعل الدال أصـلاً كذا، ولكنّا لاعتبـار (غمذر) الممتلئ سمناً كالغميدر نرى أنّ الراء الأصـل، ما دامت لم تنحرف معانيها، ثم لم تتغير ذلك أن (عمذ) لا تعطينا معنى الستر الذي وجدناه في (غمد) ثم نجد صورة ترجح هذا في لفظة أخرى: (طم= غمر).

التوافق: غمّ= طمّ= غمر= ستر= ملأ.

غمّ+ر= غمر= ستر= ملأ

طمّ+ ر= غمر= ستر= ملأ

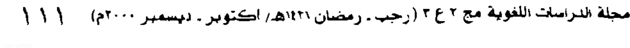
غمر+ ج= غمجر= ملأ.

طمر+ خ طمخر= ملأ.

إنّ المعنى يذهب في توسعه الصوتي نحو حصـر الدلالة أو اختصاصها بينما هو في حصره الصوتي (الثنائي وما قبله) كان يذهب نحو الوسع.

إنّنا باعتـماد الأثل ومراجعـة المعاني المتولدة بالزيادات فـيه، نصل لدائرة المعنى الوسـيعـة وبمراجعـة هذه الدائرة المتولدة بالزيـادات نصل للمعنى الدقـيق المتفـرع تخصيصاً في الأثل فمثلها كثرة الفروع في الشجرة تقودنا في نهايتها للجذع، فهي في الكلمة تقودنا للجذر.

ونحسب أنّ العلايلي في مقدمته، قد جرب مثل هذا ثم اهتدى لنتائج جدوله، فالميم يدل على الانجماع، ونعلم أن في معنى: الغمر انجماعاً مثلما في معنى الستر والمليء.





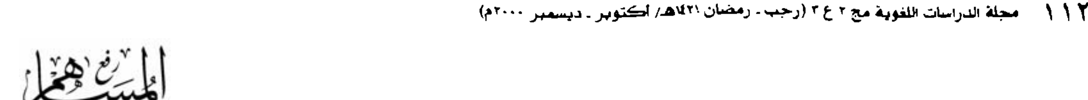
إنّ مبدأ تحليل اللغة هنا لا ينظر كثيراً لجهود سابقة، بل يفترع مسلكاً جاء بالاستقراء والتأمل ومقارنة الصورة المغطاة بصورة سابقة مألوفة مما يوعز وكأنما اللغة بمعانيها تشبيهات: صورة جديدة بصورة قديمة، وهذا عندي مما يجعل للمفردات دوائر معنى نفترض ثباتها، ومن ثمة مراجعتها والاهتداء بها في تحديد المعاني، فلا نقبل ما يندّ عن (طبع) الدائرة.

إن الاعتقاد بثبات معنى محدود ودقيق في الكلمات كقيمة الأعداد، يبدو مجانباً للصواب فالكلمة تحمل داخل بنيتها ذرات تحفظ لنا معاني سابقة لها تطورت عنها غالباً إلى ما يبدو ثباته لحين. ونحن بتفتيت بنيتها نستطيع أن نستخلص بعض المعاني الموغلة في قدمها (المدلول) من علامات جاءت بالمواضعة (الدال).

وبهذا تكون الدلالة سابقة على اللفظ، أو الأشياء سابقة على أسمائها. فالألفاظ (خامة) تشكلت هي نفسها بتكوينة خاصة تحمل ذرات الأثل.

إنّ من المهم في دراسة تطور الدلالة، النظر إلى تاريخ الألفاظ ومقارنة ذلك بوظيفتها المتلائمة مع نسق حياتها (الظاهر)، فالدلالة خاصة، وليس معنى تطورها اطراده (فاللغة أقل النظم الاجتماعية خضوعاً لبادرة التطور فهي تمتزج بحياة المجتمع والمجتمع خامل بطبعه فهي أشد القوى محافظة)[1]. ثم إن ثبات الحقيقة يتم بوضع الدال الأول إزاء المدلول الأول، هكذا يصبح في الكلمة أكثر من دال ومدلول، هذا قبل تشكلها في النسق الخطابي الذي يفتح الباب أكثر، وتصعب القضية بصنعة البلاغة (المجاز)، فماعون الدال هنا يتسع لغير المدلول، فالمجاز (انحراف) يسير عن ثبات الحقيقة أو هو تقليد مصور لها.

(١) علم اللغة العام: دي سوسور: ٩٢.



هذا يتيح لـي أنْ أفترض أنَّ الحـقيقـة في البنية الأولى هي مـا تحمله الصـوتية الثنائية أو ما قبـلها، وهذا يفرض أن ما بعدها بداية للمجـاز وهو ما يجعل المجاز ضرورة مقـابلة للمتولد، وليس هذا افتقار اللـغة لإيجاد المعنى. إنّ هذا يذهب بنا للقول: إنّ اللغة تحمل في جوفها أرتالاً من مجاز صار حقيقة دون إشارة لهذا، أو دون أنْ نفطن لهذا.

إذا افترضنا أنّ دائرة المعنى الوسيع (أحمر) نسـتطيع أنْ نحصل بها على النتيجة التالية: حمر= (حم+ر) أو (هـ= و+ى) وهذا ما يفيدنا أنّ: (ى= هـ- و) أو (+ر= حمر - حم).

وهذا يفيد معنى شيوع الوصف الذي وجدنا في جدول العلايلي إفادة الراء له: (دائرة المعنى= المعنى بالثنائي+ معنى شيوع الوصف).

اللّون= حمر - سخن.

ونرجح أنَّ العلايلي قـد مارس ضرباً من المنطق الرمـزي حصل به على بدايات جدوله، فتجريد الزيادة يرينا الثنائي معزولاً، ومـا يتم بإضافتها هو مسلك وصفي نحو التحـديد أو التدقيق، إنّ هذا يتيـح لي أنَّ المفردات فوق الثلاثي تتـسم بثبات نسبـي في معناها، هو مـا قادنا للوصـول لدائرة المعنى، فكثرة المعـاني في الدائرة تساعدنا في استـخلاص معنى أقوى هو ما يجب ألا تتعارض المعـاني الوسيعة في الدائرة معه.

فالثنائي باعتبـاره (أساس) نستطيع بالإضافة الصوتيـة (الألفبائية) أنْ نكسب به معنى أوثق يحيط بمساحة المعنى في يسر، ذلك لاتساع صوته أو حبله.

وبعزل الإضافة أو تجـردها ثم تجريبها في أكثر من ثنائي نستطيع أنْ نحـدد قيمة الإضافة كمعني، ومن ثمة نحصل على ما حصل عليه العلايلي في مقدمته.



في جمعنا لمفردات اللون الأبيض، لفت نظرنا وجـود ألفاظ بعينها يطبق حرف القاف عليهـا مثل: اللهق، القهب، المهق، اليقق، البلق، الـبهق، اليلق، المهرق، الأمقـة... الخ وكلهـا لا تخرج عن دائرة دلالة البـياض، هنا بدا لـي أنّ حرف القاف لابد أنْ تكون له دلالة قديمة لسمة بيضاء مـحددة انتقلت منها لغيرها توسعاً في المعاني بإضافة الحروف، كسباً لتنوع المعنى.

وبمراجعـتي لجدول العـلايلي وجدت أنّ القـاف يدل على المفاجـأة التي تحدث صوتاً [١] ثُمَّ بحثت عن هذا في مضاهر الكون فتمثل لي في معنى البرق: (مفاجأة + صـوت). انظر للتقـوية كذا دلالة القـاف في برق نفـسهـا فهي لا تخـرج عن مرادنا. ثم بدا لي أن العلايلي قد فاته التنبه لمثل هذا الاكتناف، والاستفادة منه في دائرة المعنى الوسيـعة، وبدا لي أنّ دلالة البياض قـد جاءت من المعنى (برق) كنور يخطف الأبصار إذ لا نجد فيما ذكرنا من مفردات (القاف) ما يجيئها (الصوت) غير ما وجـدناه في البرق وما في البـوق، ورجح هذا عندي تعميـد معنى النور الذي يذهب للبياض، انظر: البارقة: السيوف لبياضها.

في ثنائي (برق): (بق) وجـدت مـعنى: طلع وهو معنى يـقودنا لمعنى القـذف بشدة الذي يقودنا لمعنى السرعة الذي يقودنا لمعنى الفجأة، الذي وجدناه في برق: ونعلم معنى السرعـة فيها، انظر: البراق اسم دابة الرسول الكريم ﷺ الـتي ركبها ليلة المعراج قيل لنصوع لونها وقيل لسرعة حركتها تشبيهاً بالبرق: (لون+سرعة) ثم وجدت مـعنى الصوت وهو واضح في مـثل: بقبق الرجل: كـثر كلامـه. وبقبق الكوز صوّت. ثم بدا لي للتـوثق مراجعـة الأمر في الثلاثي: (بق+). بحـثا عن رسوخ المعنيين، فوجدت مثل: البعق: شـدة الصوت، وانبعق الشيء اندرأ مفاجأة

(١) انظر تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي: ٦٤.



وأنت لا تشعر من حيث لم تحتسبه، وهو الانبعاق (صوت+ فجأة) بثق: هجم من غير أنْ يشعروا به، بثق السيل: انفجر، انظر: التلازم (الصوت+ الفجأة) معاً. وهذا يجعل معنى (باق= ظهر) يذهب للظهور فجأة، وهو ما نجده في صوت البوق (صوت + فجأة) = (دفعة منكرة).

بعد هذا أريد أن أضيف معنى أراه مطموراً وسط المعنيين وهو معنى الظهور والتلألؤ، الذي يقودنا للبياض، وهو ما وجدته في مثل: بزقت الشمس، وبصاقة القمر، والبطق: الورقة، والبهق، والبنيقة، ويشبه الصبح بالبنائق لبياضها[1] هذا إضافة لما ذكرنا من مفردات تفيد معنى البياض.

كل هذا قوى عندي كون القاف يكتنف مفردات تكون معانيها في دائرة (صوت+ فجأة + بياض). وأجد ملاءمة ما بينهما في مثال: (البرق)، وليس وجود هذه المعاني في دائرة القاف، ضرورة لازمة فقد نجد واحداً وربما اثنين. ولكنّا نعزو لتمام الدائرة معنى (الفجأة والبياض) مقرونين معاً، لمعنى الظهور، وهذا يعود بنا واثقاً لدائرة جدول العلايلي.

ثم في مجموع المعاني (المقه)[2] لا نجد إشارة (للصوت): سراب أمقه، فَيْف أمقه، وامرأة مقهاء. فالمعنى يذهب للبياض هنا ونجد مدخلاً للبياض في (الفجأة) كما ذكرنا في مثل: (النّهار) وشدّته، ونعلم قدر ما تكتسبه الأشياء من بياض فيه، مثل الأمقه: المكان الذي اشتدّت الشمس عليه حتى كُره النظر إلى أرضه، وهذا ما يقود لمعنى القبح: الأمقه: الأبيض القبيح (يكره النظر إليه) كذا.

ونرجح أنّ حركة النهار (الشمس) وسطوعها أو وقعوها على الأشياء يجيء

(١) انظر: اللسان: ١١/ ٢٩٣- ٣١٠.

(٢) اللسان: ١٧/ ٤٣٧.

...جأة لامعاً، ذلك لموقع الناظر والمنظـور مثلما المرآة لا تعكس ضـوء الشمس إلا بوضع محـدد فيجيء (فـجأة). هذا ما أجـده مدخلاً مقبولاً لمعنى (الفـجأة) في البياض، أو لمعنى البيـاض في (الفجأة) وبهـذا نقبل تأسـيس غلبة البـياض على المعنى، وبه نجد تفسيراً مقبولاً أنّ أشهر آلهة اليمن (المقه) هو اسم إله القمر، ذلك لبياضه، ونعلم قدر إجلالهم للمتلألئ[1].

إنّنا لا نستطيع حقيقة تحليل مفردات اللغة كلها بمثلما فعلنا، ثم إنّنا إنْ استطعنا فلن نصل لنتائج واحدة متفقة ـ نعزو ذلك لاضطراب القاعدة في تطبيقها، أو عدم اطرادها، ذلك لأنّها (مواضـعة) ولكنّها مع هذا جاءت مطابقـة لمنهج عاقل، نفلح به في استخراج دلالات تبدو غريبة عن فحوى المفردة ودائرتها، قدر ما هي قريبة، وهي في مجملها إشارات تاريخية (صورت) المعنى وقـربته للأفهام بمشهد يشابهه، لصيقاً بحياتهم البعيدة.

إنّ هذا المشهـد البعيد، كـان قريباً من فـهمهم، بل هو (هام) يرجع إليـه مثل الاعتبار والاعتقاد، وهو مألوف، لدرجـة أن يُشبه به والمشبه به أقوى في الصفة من المشبه كحقيقة.

إن منهج مـعاجم مـدرسة القافـية لا يسـاعدنا في مـعرفـة التسلسل الصـوتي ومدلوله، إلاّ إذا انبنى عملنا على فرضية زيادة (عين الكلمة) أو (فاء الكلمة) وهو أمر محتمل كذا، إذ هي تبتدئ بما وقف عنده التسلسل، وبذلك لا يعول عليها في المنحى التاريخي كثيراً.

لكنّا في الألفبـائية نبتـدئ بما يوافق التسلسل أو يقاربه، فـالباب مفتـوح لهذا، فنسق التسلسل هو نسق التداول أو التاريخ (١+٢=٣).

في (جذر) مـدرسة القافـيـة: الراء (ارتكاز) نلم بالتطورات في باب الراء فصل



الحاء، بتجريب بدائل الميم، وما يتفق هو معنى الدائرة.

للتأكد نقارن معنى الدائرة في الثلاثي مع معنى دائرة الثنائي: (حمر =حر) وهنا نجد الاتفاق الذي وجدناه في (حمّ)+ سخن.

ونراجع البدائل: (ح(+)ر)+ حبر، حجر، حدر، حذر، حزر، حرر، حسر، حشر، حصر، حضر، حظر، حفر، حفر، حور، حير.

لانجد ما رمناه، إلا قليلاً لا يرضى اتفاق الدائرة وبإجهاد.

في الألفبائية (الارتكاز)= (ح+م) ثم (+ البدائل الألفبائية)= معنى الدائرة: حمأ، حمد، حمر، حمز[1] حمس، حمش، حمل، حمم، حمى.

إنَّ معنى الدائرة (عموماً) متفق، ولا نخرج عنها إلا بمعنى: حمد حمل. وقد تم ذلك دون إجهاد. هذا يؤشر أن الأثل في (حمر) هو (حم) وليس (حرًّ). إننا بمثل هذا يمكننا معرفة تطور الدلالة، وعندي أن هذا النهج أكثر يقيناً من دائرة الاشتقاق الكبير: حمر، حرم، محر، مرح، رحم، رمح.

نحن هنا لا نجد دائرة المعنى الوسيعة إلا بمماحكة لا نرضاها، وهي متنافرة لهذا. ثم إننا نحصل على الثنائي بيسر يدفعنا باتساق المعنى أو تساوقه لثلاثيه.

إن من نمط (المماحكة) ما ذهب إليه الدكتور فايز الداية في تحليله لدلالة المفردة (السور) قال: السور: جمع سورة وكأنها والله أعلم سميت سورة لارتفاع قدرها لأنها كلام الله تعالى، وفيها معرفة الحلال والحرام، ومنه قيل: رجل سوار: أي معربد، وإنما قيل له سوار لأنه يغلو في فعله ويشتط، ومنه قيل: السورة: لأنها ترفع من يتلوها، ومنه قيل: سور المدينة لأنه بناء مرتفع، ويجوز أن يكون سوار المرأة من هذا لارتفاع قدره، والسورة: الشرف وارتفاع الذكر...

(١) انظر: العقلية الصوفية ونفسانية التصرف: ١٧٦.



الدلالة الحسية السابقة هي المتعلقة بالسور المحيط بالمدينة والمتميز بالعلو ومن ثم أطلقت تسميات فرعية عديدة مستمدة منها: السوار، إلى أن بلغت المجال الذهني: القيمة الرفيعة والتشريف في السورة القرآنية والمرتبة عامة.[1] إن في هذا إجهاد المفردة وإخضاعاً لمعناها، كيما يناسب ما يذهب إليه الدكتور. وهو أمر غير مقبول ذلك أنه انبنى على خطأ، هو جعل معنى الارتفاع هو الأصل في (السور)، فسورة القرآن: لارتفاع قدرها أو لأنها ترفع من يتلوها. والسور: المعربد لأنه يغلو ويشتط. وسور المدينة لارتفاعه. ثم سوار المرأة لارتفاع قدره كذا، وهو أمر جد طريف. إن ما نذهب إليه وما نبني عليه تحليلنا هو وجود معنى الستر في السور، ولا إخال شططاً إن جعلت سورة القرآن ذلك لوقايتها وحمايتها (سترها) للمؤمن، أو هي من معنى: إحاطتها، وفي الإحاطة ستر: أحاطك الله بعنايته، ولمثل هذا يذهب الدين ثم ما نجده في سوار المعصم فهو لإحاطته به، لا لارتفاعه عنه الذي لا نجده.

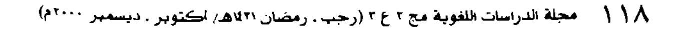
إننا بالمراجعة الثنائية لمادة (سور) نذهب لتجريد (الواو) مباشرة ما دامت من حروف العلة (سر) ونعلم قدر ما في السر من كتمان. ونعلم ما في الكتمان من إحاطة وحبس: كتم أنفاسه: حبسها.

فالسر في حصن أو داخل (سور) يمنع (الجهر) به (سور= حائط). في دائرة ثلاثي الثنائي (سر) نرى اكتناف معنى الحجب للمفردات:

سور، ستر، سكر، سبر، سفر، سير، سهر.

فهي معاني نجد الاحتجاب فيها ميسوراً، ما عدا (سهر)، فهي تحتاج لمراجعة التحليل، نرى أن (سهر): احتجاب عن (مألوف) النوم في وقت مألوف النوم:

(١) حمز: اشتدّ وصار متيناً. وهو معنى يجد صفته بالنار.





الليل. ولذا نحن لا نقول: سهرت نهاراً.

ففي هذا تخصيص لها بزمن الليل (حجاب) وهو ما يجعلها داخل الدائرة.

انظر الافتراض: نار: نور= نهار= بياض.

سر: سور+ سهر+ سواد

ثم إننا نجد مخرجاً لمعنى رجل سوار: مـعربد: بمعنى خروجه عن دائرة السور: الحدّ، وكأنه تسور الساتر (الحدود).

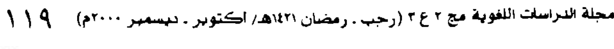
ثم نجـد مخـرجاً لمعنى السـورة: لأنها تقي عن المحـرمات: تحـجب وتسـتر. ولمعنى: السور: البناء: لحجبه من بداخله وسـتره له. ومجيء معنى الارتفاع ليس ضرورة، ولكنه لتمام الستر.

ثم نجد مخرجاً لمعنى الشرف: لاحتجاب صاحبه عن الصغار والعيوب. وهو ما يؤرث ارتفاع الذكر.

أمّا معنى السوار فهو من مـعنى الإحاطة اللازم في تمام الستر. وليس بالضرورة أنْ يكون السوار رفيع القدر كما ذهب الدكتور فقد يكون من حديد أو من خشب. فالساتر هو ما يحميك أو يحيطك= (حائط) وما يحميه هو (السر). ثم فوق هذا، فنحن لا نعرف سبباً يمنع مجيء المعنى المناسب كـالرفعة: (الرفيع) من مادة (سور) ما دامت تعنـي (الارتفاع). هذا ما يفـترض وجـوده لو وافقنا على مـا ذهب إليه تحليل الدكتور.

إننا في بحثنا عن الدلالة نتوخى كل السبل التي تقـودنا لدائرة المعنى الوسيعة، ثم نتريث هنا في بحثنا، إذ تتـشابه المعاني أو تتشابك.. ومهـمة التحليل هنا هي فك هذا الاشتباك= (حل = فك).

(١) الجوانب الدلالية: ٢٧٠.





إننا وفي أثناء تحليلنا لمفردات اللون ندرك بيسر ذلك المنحى المنطقي الذي تتساوق معانيه في عقلانية، فكلما وجدنا هذا تكشفت لنا علاقات المعنى المنطقية الدقيقة التي تدفعنا لوصف ذلك العقل بالعبقرية. ثم من الظلم عندي وصف اللغة العربية بأنها ليست لغة فكر، فهذا الزعم باطل. وقد وجد قبولاً عند الدراسين، وذلك نهجهم الغربي الذي اتبعوه، وهكذا صرنا تابعين نستورد الفكرة ولانصنعها. فمسلك النهج الذي قد يفلح في لغة ربما لا يثمر في غيرها.

لقد ذهب الأب مرمرجي الدومينيكي إلى عدم منطقية العقل العربي، لعدم منطقية المعجم العربي[1] وقد فاته أنّ هذا الرأي ناجم من فساد وسيلة المناهج في المعاجم، فهي لم تتطور. ونعترف بعدم اهتمامها بالمنحى التحليلي للدلالة. ذلك لأنّ شغلها الشاغل كان حركة جمع فحسب.

* * *

(١) انظر هل العربية منطقية: ٤.



إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل

بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن

الأستاذ المساعد للنحو والصرف

كلية التربية للبنات ـ مكة المكرمة



إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل
(بحث في أصول النحو)[1]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين، أما بعد:

فهذا باب من العربية لم أجد من خصه ببحث مستقل، وقد وجدت له في كتاب سيبويه شواهد معدودة، أردت أن أبرزها في بحث خاص، وأضم إليها ما يشبهها مما وجدته عند غيره، لعل الطريق يُمهَّد لمن أراد من الباحثين في قواعد أصول النحو أن يطبق هذه القاعدة على ما قد يمرّ به من شواهد مماثلة.

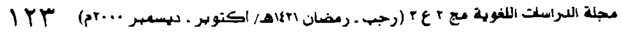
وهو باب أخص مما سمّاه ابن جني غلبة الفروع على الأصول، وذلك في نحو حمل (الحسن الوجه) على (الضارب الرجل)، فقد ذكر ابن جني في خصائصه[2] أن سيبويه أجاز الجرّ في (الحسن الوجه) من موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بـ(الضارب الرجل) مع أن الجر في (هذا الضارب الرجل) جاء من تشبيههم إياه بـ(الحسن الوجه) ، وذلك يدل على تمكّن الفروع عند العرب، حتى تصير بمثابة أصل يحمل عليه الأصل الذي لم يقوَ قوّة هذا الفرع.

وعلى هذا أجاز ابن جني تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول على المفعول

(١) إغفال تراجم النحويين المشهورين والاكتفاء بتوثيق الشواهد النحوية المعروفة من كتاب سيبويه وخزانة الأدب، إن كانت من شواهدهما منهج مقصود في بحوثي.

(٢) ذكره ابن جني في باب نقض المراتب وفي باب غلبة الفروع على الأصول ينظر الخصائص١/٢٩٧-٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤.

وللوقوف على رأي سيبويه ينظر الكتاب١/٢٠١.





في نحو: أطاع غلامُه زيداً، لأن المفعول لمّا كثر تقدمه على الفاعل في كلامهم، صار كأنّ رتبته قبل الفاعل، فكأنّ الضمير في المثال المذكور عائد إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة[1].

أما الباب الذي أعنيه، فهو أنّ العرب قد تستعمل جملة من الكلام أو كلمة ثم تحدث فيها تغييراً لغرض ما، فتكتسب بهذا التغيير حكماً معيناً، ثم تعود مرة أخرى إلى الأصل الذي غيّرته، فتستعمله مع إبقاء ذلك الحكم الذي حدث بسبب ذلك التغيير.

وهذا شبيه بالباب الذي ذكره ابن جني، وأورد فيه شاهدين من الشواهد التي سأذكرها، ولكنه أخضعهما لقاعدته العامة في غلبة الفروع على الأصول، ولم يفصل فيهما القول، فقال بعد الذي مرّ: (ونظيره قولهم: ياأميمةَ[2]، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا: أميمَ، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها، اعتياداً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعًا، وكذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، أصله: اجتمع أهل اليمامة، ثم حذف المضاف، فأنث الفعل، فصار: اجتمعت اليمامة، ثم أعيد المحذوف، فأقرّ التأنيث الذي هو الفرع بحاله، فقيل: اجتمعت أهل اليمامة.)[3]

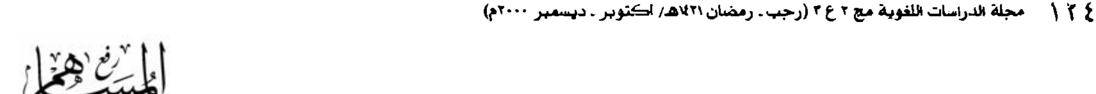
وسأبين الفرق بين توجيهي لهذين الشاهدين وبين توجيه ابن جني بعد عرض مسائل البحث، وتوجيهي مستمد من فهمي لعبارة سيبويه الذي أورد هذين الشاهدين وغيرهما وبيّن معنى الشبه بين الشواهد كلها، على ما سنفصل الحديث

(١) ينظر الخصائص١/ ٢٩٣-٢٩٧.

(٢) إشارة إلى قول النابغة: كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب.

ينظر ديوانه/٩، وسيأتي في كلام سيبويه أيضا.

(٣) الخصائص١/ ٣٠٨.



عنه إن شاء الله تعالى. فالفضل في هذه القاعدة يعود بعد توفيق الله إلى سيبويه رحمه الله، وبارك في كتابه، وأجزل له المثوبة، كما سأبين بإذن الله الفرق بين هذه القاعدة وبين مفهوم الإقحام الذي ورد في كلام لأبي علي الفارسي في أثناء تفسيره لعبارة سيبويه.

وقد وضعت لكل مسألة وشاهدها عنوانًا، وهي سبع مسائل نحوية، ومسألتان صرفيتان ونبدأ بالمسائل النحوية:

المسألة الأولى:

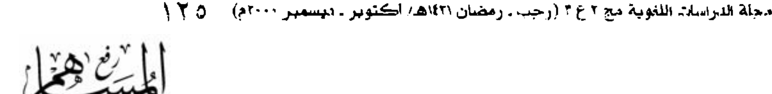
تأنيث المذكر المضاف إلى المؤنث

وليس المضاف بعضاً من المضاف إليه

قال سيبويه: (وسمعنا من العرب مَن يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ، إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام.)(1)

ومعنى كلامه أنّ هؤلاء العرب يقولون في الأصل: اجتمع أهل اليمامة، ثم إنهم يتسعون في كلامهم فيحذفون المضاف، وهو (أهل) ويقيمون المضاف إليه وهو (اليمامة) مقامه، ويغيّرون لأجل ذلك الفعل، ليكون له حكم جديد مع الفاعل الجديد (اليمامة) فيؤنّثونه، ويقولون: اجتمعت اليمامة، وعندما يعيدون الفاعل الذي كان في الأصل وهو (أهل) يبقون الحكم الذي طرأ، وهو تأنيث الفعل، فيقولون: اجتمعت أهل اليمامة، وهذا معنى قوله: (فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام) أي: ترك هذا العربي اللفظ مؤنثًا كما كان في سعة الكلام من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو قوله: اجتمعت اليمامة.

(1) الكتاب ١/ ٥٣.



قال السيرافي: (يعني ترك لفظ التأنيث في قوله اجتمعت أهل اليمامة على قوله: اجتمعت اليمامة)[١]

وعلة التأنيث في قولهم: (اجتمعت أهل اليمامة) مختلفة عن العلة في قولهم: (ذهبت بعض أصابعه)، فالعلة في تأنيث (البعض) عند سيبويه، (أنّه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمّك لم يحسن)[٢].

وهذا يعني أن المذكّر إذا أضيف إلى المؤنث وكان جزءًا منه جاز تأنيث الفعل معه، أما (الأهل) في (اجتمعت أهل اليمامة) فليس جزءًا من اليمامة، لذلك علل سيبويه التأنيث بأنه لما قال في حال الاتساع: اجتمعت اليمامة، ترك التأنيث بعد الرجوع إلى الأصل، وهو اجتمع أهل اليمامة، فقال: اجتمعت أهل اليمامة.

لذلك يمكن القول بحسب القاعدة التي وسمت بها هذا البحث: إن الأصل: (اجتمع أهل اليمامة)، والفرع هو: (اجتمعت اليمامة) والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو: (اجتمعت أهل اليمامة)، وهذا ينطبق على كل شاهد أنث فيه الفعل مع المذكر المضاف إلى مؤنث والمضاف ليس جزءًا من المضاف إليه، والله أعلم.

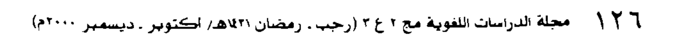
المسألة الثانية:

بناء المنادى العلم المختوم بالتاء على الفتح.

يبنى العَلَم في النداء على الضم ما لم يكن مضافاً أو موصوفاً بـ(ابن) سواءٌ أكان مختومًا بالتاء أم مجردًا عنها، كقولك: يا طلحةُ ويا زيدُ، والمختوم بالتاء

(١) شرح الكتاب١/ ١٦٢ب.

(٢) الكتاب١/ ٥١.





يُرخَّم بحذف التاء، فيقال: يا طلحَ، ويا طلحُ، وتقدير ثبوت المحذوف أعرف من تقدير التمام بدونه، أي: (يا طلحَ) بالفتح أعرف من (ياطلحُ) بالضم[1].

ونداء المختوم بالتاء مع الترخيم أكثر من ندائه بدون ترخيم على ما ذكر سيبويه رحمه الله، حيث قال: (اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسمًا خاصًا غالبًا أو اسمًا عامًا لكل واحد من أمة، فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب)[2].

ثم قال: (واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمةُ أقبل، وبعض من يثبت يقول: يا سلمةَ أقبل)[3]

فنداء المختوم بالتاء يجوز أن يكون بالضم ويجوز أن يكون بالفتح، أما الضم فهو الأصل، وأما الفتح فقد علله سيبويه ناقلاً عن الخليل بأنهم (قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء، وقال النابغة:

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب)[4]

وقال في موضع آخر مشبهاً هذا الشاهد بالشاهد السابق، وهو (اجتمعت أهل اليمامة): (ومثله في هذا: ياطلحةَ أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم، فترك الحاء على حالها.)[5]

يعني أن الحاء بقيت مفتوحة بعد رجوع التاء ووقوعها بين الحاء وفتحتها،

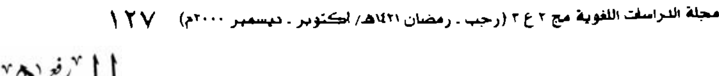
(١) ينظر شرح التسهيل٣/ ٤٢٣، وابن مالك تابع في ذلك لسيبويه في الكتاب٢/ ٢٥٠.

(٢) الكتاب٢/ ٢٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٠٧، وينظر البيت في ديوان النابغة/ ٩.

(٥) الكتاب١/ ٥٣.





فأخذت التاءُ فتحةَ الحاء، وفُتحت الحاءُ لوقوعها قبل تاء التأنيث، هكذا فسّر أبو عليّ الفارسي عبارة سيبويه، وبيّن وجه التشابه بين (اجتمعت أهل اليمامة) وقولهم: ياطلحةَ أقبل، بالفتح، فقال:

(كان يقول: اجتمعت اليمامة كثيراً، فيؤنث الفعل لأنّه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهل) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله (الأهل) في الكلام، وكذلك كان يدعو (طلحة) أكثر ما يدعوه مرخماً، وكذلك ما أشبه طلحة، ثم أدخل علامة التأنيث، وأجراه على ما كان يكون عليه في الكثرة، فأقحم الهاء بين الحاء والفتحة التي كانت تكون على الحاء [فانتقلت] إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء، فانفتحت الحاء، لأن هذه التاء إذا ألحقت اسماً فتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم: (يا طلحة) غير التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا.

قال أبو عليّ أيضًا: كأنه قال يا طلحْ، فسكّن الحاء، وأقحم الهاء بالحركة التي كانت في الحاء بالحركة التي تلحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في (شجرة)[1].

وهذا التفسير مختلف عما ذكره السيرافي، حيث قال: (وذلك أنه مفتوح ولم يلحقه ترخيم في اللفظ، وإنما جاز حذفها لأنّ أكثر ما تنادي العرب هذا الاسم بحذف الهاء وفتح الحاء، فإذا فعلوا ذلك ثم أدخلوا الهاء فتحوها على حسب ما تكون الحاء مفتوحة إتباعاً لها، فكان فتحهم آخر المنادى كفتحهم آخر يا طلح)[2]

وقد جعل ابن مالك أيضًا فتحة الهاء إتباعاً لفتحة الحاء، وإن نسب إلى سيبويه

(١) التعليقة ١/ ٨٧-٨٨. والعبارة الأخيرة فيها اضطراب، وحقها أن تكون كالآتي: كأنّه قال: يا طلحْ فسكن الحاء وألحق الهاء بالحركة التي كانت في الحاء، وصارت الحركة التي في الحاء كالحركة التي تلحق الحرف الذي يقع قبل الهاء في شجرة.

(٢) شرح الكتاب١/ ١٦٣أ.



تعليلاً يشبه تفسير الفارسي، فقال: (وعلل سيبويه الفتح في التاء بأنّه لما كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءه بحذفها، قدّر وهي ثابتة عاريًا منها، فحركت بالفتح، لأنها حركة ما وقعت موقعه، وهو الحرف الذي قبلها.)(١)

يعني بذلك قول سيبويه السابق: فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء(٢).

ثم قال ابن مالك: (وأسهل من هذا عندي أن تكون فتحة التاء إتباعًا لفتحة ما قبلها، كما كانت فتحة المنعوت في نحو: يا زيدَ بنَ عمرو، إتباعاً لفتحة ابن، وإتباع الثاني الأول أحق بالجواز، لا سيما من كلمة واحدة، ويرجح هذا الاعتبار على ما اعتبره سيبويه قوله: وبعض من يثبت يقول: يا سلمةَ، فنسب الفتح إلى بعض من يثبت، ولو كان الفتح على ما ادّعى من تقدير حذف التاء، لكان منسوبًا إلى من يحذف لا إلى من يثبت، وهذا بيّن والاعتراف به متعيّن.)(٣)

قلت: ليس مراد سيبويه أن الذين يثبتون التاء ليس عندهم ترخيم، حتى يصح اعتراض ابن مالك، وإنما يريد أن يقول: الترخيم في كلامهم بحذف التاء هو الغالب، وإثبات التاء بالضم عندهم قليل، وأقلّ منه إثبات التاء بالفتح، فهؤلاء الذين يثبتون التاء بالضم يجرون على الأصل في نداء العَلَم ببنائه على الضم، والذين يثبتون مع الفتح يريدون الترخيم مع إرجاع التاء، كما أنّ الذين قالوا: اجتمعت أهل اليمامة، يريدون (اجتمعت اليمامة) مع إرجاع (الأهل).

ويكون تخريج قوله (ياأميمةَ) بالفتح على القاعدة التي ذكرتها، وأعني بها: إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل كالآتي: الأصل: يا أميمةُ، بالضم، ثم

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٧.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٢٨.



يرخم الاسم فيقال: يا أميمَ، بالفتح، وهذا هو الفرع، ثم تُعاد التاء، مع إبقاء فتح الآخر فيقال: يا أميمةَ، بفتح التاء، وهذا هو إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل. والله أعلم.

المسألة الثالثة:

تكرير المنادى في نحو: يا تيم تيم عديّ

جعل سيبويه قول الشاعر:

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم　　　لا يلقينكمُ في سوءة عمر[1]

جعله شبيهاً بقولهم: (اجتمعت أهل اليمامة)، وبقولهم: (يا طلحةَ أقبل) بفتح التاء، من حيث إنّ الأصل: يا تيمُ تيمَ عديّ، ببناء (تيم) الأول على الضم، ونصب الثاني، ثمّ إنّه حذف (تيماً) الثاني، فنصب الأول لأنّه أصبح منادًى مضافاً، فقال: يا تيمَ عديّ، ثم أرجع (تيمًا) الثاني، وأبقى الأول منصوباً كما كان في حال الإضافة، وكأنّ الثاني غير موجود، قال سيبويه في نحو قولهم: يا زيدَ زيدَ عمرو: (زعم الخليل رحمه الله ويونس أنّ هذا كلّه سواء، وهي لغة للعرب جيدة، قال جرير:

ياتيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم　　　لا يلقينكمُ في سوءة عمر

وقال بعض ولد جرير:

يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبّل[2]

وذلك لأنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا

(١) البيت لجرير كما سيأتي، وهو في ديوانه ٢٨٥.

(٢) ذكر البغدادي أن هذا البيت للصحابي عبدالله بن رواحة رضي الله عنه لا لبعض ولد جرير كما ذهب إليه شارحو أبيات الكتاب. خزانة الأدب٢/ ٣٠٣-٣٠٧.



الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا)[١].

وقال السيرافيّ مفسّـرًا: (وأما قوله: يا تيم تيم عديّ، فإنما أراد: يا تيم عديّ، وزاد (تيماً) الثاني فأجراه على لفظ (تيم) الأول تأكـيدًا، ولـم تبطل الإضافة، كما قال: اجتمعت أهل اليمامة، فلم يبطل التأنيث)[٢].

وتوجيه قـول جريرعلى القاعدة التي أُريدُ إثبـاتَ اطّرادها هو أن يقال: الأصل قوله: يا تيمُ تيمَ عديّ، فالأول منادى مبنيّ على الضم، والثاني بدل منصوب لأنه تابع مضـاف، ولأنّ البدل على نيـة تكرير العامـل، والفرع قوله: يا تـيمَ عديّ، بحـذف الثاني، ونصب الأول على أنه منادًى مـضاف، والرجـوع إلى الأصل مع إبقـاء حكم الفرع هو: يـاتيمَ تيمَ عديّ، بنصـب الأول على أنّه منادًى مضـاف، وتكرير الثاني على أنّه توكيد لفظيّ مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

هذا على مذهب سيبويه، وقد ذكر ابن مالك إلى جانب مذهب سيبويه مذاهب أخرى، فـقال: (ولك أن تنصب الأول على نية الإضـافة إلى مثل ما أضـيف إليه الثاني، وتجعل الثاني توكيـدًا أو عطف بيان أو بدلاً، ولك أن تجعل الأول والثاني اسماً واحداً بالتركيب كما فُـعل في نحو: ألا ماءَ ماءَ باردًا، وكما فعل بالموصوف والصفـة في نحو: يا زيدَ بنَ عمـرو، وفي لا رجلَ ظريفَ فيـها، ولك أن تنوي إضافة الأول إلى الثالث، ويُجعل الثاني مقحمًا، وهو مذهب سيبويه)[٣].

المسألة الرابعة:

إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه

نقل سيبويه عن الخليل أنّه جـعل (يا تيمَ تيمَ عديّ) مثل (لا أبا لك)، فكما أنّ

(١) الكتاب٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) شرح الكتاب١/ ١٦٣أ.

(٣) شرح التسهيل٣/ ٤٠٥.





(تيماً) الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، كذلك أقحمت اللام هنا بين الأب والكاف، وكذلك قولهم: يا بؤسَ للحرب.

قال سيبويه بعد حديثه عن (يا تيم تيم عديّ):

(قال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبا لك، قد علم أنّه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يا بؤس للحرب[1]

إنما يريد: يا بؤس الحرب.)[2]

قال السيرافي شارحاً قول سيبويه: (قولهم: لا أبا لك، اللام زائدة، وأصله: لا أباك، لأنّ الألف والواو والياء لا يدخلن في الأب ونظائره إلا في الإضافة، واللام لا يضاف إليها، لأنها حرف جرّ، فعلم أنّ الإضافة إلى الكاف، وأنّ اللام دخلت توكيداً لمعنى الإضافة.)[3]

ويَرِدُ على القول بإضافة الأب إلى الكاف أنّه يصير عندئذ معرفة، و(لا) لا تعمل في المعارف، وقد أجاب ابن السرّاج عن هذا الاعتراض بقوله: (إنّ المعنى إذا قلت: لا أبا لك، الانفصال، كأنّك قلت: لا أباً لك، فتنوّن لطول الاسم، وجعلت (لك) من تمامه، وأضمرت الخبر، ثم حذفت التنوين استخفافاً، وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى، فهو منفصل بدخول اللام، وهو متصل

(١) البيت لسعد بن مالك البكري، كما في شرح الأعلم للحماسة ١/ ١٧٠، وهو بتمامه:

يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراهط فاستراحوا

وتنظر الخزانة ١/ ٤٦٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) شرح الكتاب ٣/ ١٤٧.



بالإضافة، وإنما فعلوا في هذا الباب وخصّوه كما خصّوا النداء بأشياء ليست في غيره، وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه، لأنّ معنى الإضافة معنى اللام، ألا ترى أنّك إذا قلت: غلام زيد، فمعناه: غلام لزيد، فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيم تيم عديّ، أكّد هذه الإضافة بإعادة الاسم كما أكّد ذلك بحرف الإضافة، فكأنّه أضافه مرتين.)[1]

وهذا الذي ذكره سيبويه، ووضحه ابن السرّاج والسيرافي هو مذهب أكثر النحويين على ما ذكره ابن مالك، ولم يرتضه، وجعل معنى قولهم: لا أبا لك، دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، أي: جعل (أبا) مصدراً[2].

والإشكال الذي أجاب عنه ابن السراج غير وارد على قول الشاعر: يا بؤس للحرب، لأنّه يجوز أن تكون الإضافة في (بؤس للحرب) محضة مفيدة للتعريف.

وهل الجرّ في الحرب بالإضافة أم بلام الجرّ؟ ظاهر قول سيبويه أنّه بالإضافة، لكنّ ابن جني قال: (إن الجرّ في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أنّ الحرف العامل وإن كان زائدًا فإنّه لا بدّ عامل.)[3]

وعلى قول الجمهور يكون تخريج قولهم: لا أبا لك، على القاعدة التي ذكرتها بأن يقال: الأصل هو قولهم: لا أبًا لك، بالتنوين وإثبات اللام، على أن يكون الجار والمجرور متعلقين بصفة (أب) لا بخبر محذوف ويكون اسم (لا) من الشبيه بالمضاف، وخبره محذوفًا، والفرع هو: لا أباك، بحذف اللام وإضافة الأب إلى الكاف، وإبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل هو: لا أبا لك، بإثبات اللام لفظاً وإضافة الأب إلى الكاف حكمًا، ومثله قول الشاعر فيما مضى: يا بؤس للحرب، وما شابه ذلك. والله أعلم.

(١) الأصول ١/ ٣٨٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٦-٦٤.

(٣) الخصائص ٣/ ٦



المسألة الخامسة:

ذكر الفاعل بعد إسناد الفعل للمفعول:

ذكر سيبويه في باب حذف الفعل قول الشاعر:

لِيُبكَ يزيدُ ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح[1]

وعلّق عليه بقوله: (لما قال: لِيُبك يزيدُ، كان فيه معنى لِيَبك يزيدَ... كأنّه قال: ليبكه ضارع.)[2] فجعل ضارعاً فاعلاً لفعل محذوف دلّ عليه المذكور.

وقال عبد القاهر: (فالأصل لِيَبك إنسان يزيدَ، ثم: لِيُبك يزيدُ، وقوله: لِيُبك يزيدُ، دليل على أنّ هناك باكياً، كأنّه قال: يبكيه ضارع لخصومة، أو ليبكه ضارع، فرفع بفعل مضمر يفسره ما قبله.)[3]

وهذا عندي يمكن أن يوجه بحسب قاعدة إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، وكذلك قراءة فتح الباء في قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ...﴾[4] التي علّق عليها أبو عليّ في حجته بقوله: (من قال: يُسَبَّح له فيها) ففتح الباء فعلى أنّه أقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسّر: من يسبِّح؟ فقال: رجال، أي: يسبِّح له فيها رجال، لأنّه إذا قال: يُسَبَّح، دلّ على فاعل التسبيح، ومثل هذا قول الشاعر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة

لما قال: ليبك يزيدُ، دلّ على فاعل البكاء، فكأنّه قيل: من يبكيه، فقيل: ضارع لخصومة.

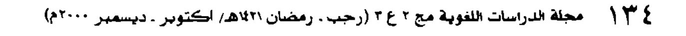
---

(١) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٢٨٨، وهو منسوب فيه للحارث بن نهيك، وذكر البغدادي نقلاً عن ابن خلف أنّه لنهشل بن حريّ. الخزانة ١/ ٣٠٩-٣١٣.

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٨.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٥٥.

(٤) من الآية ٣٦، والآية ٣٧من سورة النور. والقراءة المذكورة لابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٤٥٦.





والوجه يُسَبِّح، كما قرأه الجمهـور، فيكون فاعل (يسبِّح) (رجال)، الموصوفون بقوله (لا تلهيهم تجارة)[١].

وتوجيه البيت بحسب القاعدة المذكورة هو أن الأصل: لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة، والفرع هو: ليُبك يزيد، ببناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع هو: ليُبك يزيدُ ضارعٌ، بإبقاء الفعل مبنياً للمفعول، وإرجاع الفاعل، ولكن لما كان الفعل مسنداً للمفعول قُدِّر فعل للفاعل بعد رجوعه لئلا يسند الفعل إلى اسمين في آن واحد من جهة الصناعة، أما من حيث المعنى فضارع هو الفاعل ويزيد هو المفعول، وكذلك الأمر في الآية الكريمة. والله أعلم.

المسألة السادسة:

إسناد الفعل المبني للمفعول للجار والمجرور مع وجود المفعول

ذهب الكوفيون إلى جواز أن يقام الظرف أو الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به[٢]، وأجازه أيضًا الأخفش[٣]، وقال ابن مالك: (وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك، مع أنه وارد عن العرب، ومنه قراءة أبي جعفر[٤]: ﴿لِيُجْزَىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٥].

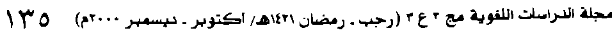
(١) الحجة للقراء السبعة ٥/٣٢٦.

(٢) ينظر التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين٢٦٨.

(٣) الأوسط سعيد بن مسعدة، حيث نقل عنه ابن مالك في شرح التسهيل٢/١٢٩ من كتابه المسائل ما يفيد بجواز إنابة الجار والمجرور والظرف والمصدر عن الفاعل مع وجود المفعول، وذكر البغدادي في الخزانة١/٣٣٧ أن المجيز هو علي بن سليمان الأخفش تلميذ المبرد، فهل وهم البغدادي أم أنّ الأخفش الصغير وافق الأخفش الأوسط؟

(٤) يزيد بن القعقاع المدني أحد القراء العشرة، توفي سنة ١٣٠هـ. معرفة القراء ١/٥٨.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الجاثية.





فأقـام الجار والمجرور مقـام الفاعل، وترك (قومـاً) منصوباً، وهو مفـعول به. ومثل هذه القراءة قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب　　　لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا[١]

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ونصب الكلاب وهو مفعول به...)[٢]

وتخريـج البيت وفق قاعـدة إبقاء حكم الفـرع بعد الرجـوع إلى الأصل يكون كالآتي:

الأصل: لسُبّت الكلابُ بذلك الجـرو، ثم حـذف نائب الفـاعل الذي هو في الأصل مفعول به، وأسند الفعل للجار والمجرور، فقيل: لسُبَّ بذلك الجرو، وهذا هو الفرع، ثم يعـاد نائب الفاعل للبيـان، أي: يكون الرجوع إلى الأصل، ولكي يبقى الفعل مسنداً إلى الجار والمجرور حفاظاً على إبقاء حكم الفرع نصب الكلاب باعتبار أنه في الأصل مفعول به، فقيل: لسب بذلك الجرو الكلابا. والله أعلم.

المسألة السابعة:

ذكر الفاعل بعد إضماره

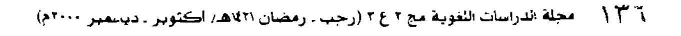
من المعلوم أن الفاعل إذا كان اسـماً ظاهراً امتنع أن يلحق ضميـره بالفعل، فلا يقـال مثـلا: أكرمـوني قومك، إلا في لغـة اشتـهـرت بين النحاة بلغـة: أكلوني البراغـيث، وجعل منـها ابن مالك قـوله ﷺ: (يتعـاقبـون فيكم مـلائكة بالليل وملائكة بالنهار..)[٣]، وتخريجها عند النحويين على أحد ثلاثة أوجه على ما هو مفصل في باب الفـاعل من كتب النحو[٤]: الأول أنّ الواو في (يتعاقـبون) ليست

(١) نسب البغدادي هذا البيت إلى جرير ولم أجده في ديوانه. تنظرالخزانة ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) شرح التسهيل٢/ ١٢٨.

(٣) صحيح البخاري، كتاب التوحيد الباب٢٣، ٣٣ ج٨/ ١٧٧، ١٩٥.

(٤) ينظر مثلاً شرح التسهيل٢/ ١١٦-١١٧





ضـميـراً، وإنما هو عـلامـة للجـمع، والثـاني أن (مـلائكة) مـبـتـدأ مـؤخـر وجملة(يتعاقبون) خبر مقدم، والثالث أن الملائكة بدل من واو الجماعة.

ويمكن توجيـه هذه اللغة بحسب القـاعدة المذكورة بأن يقال: الأصل: يتـعاقب فيكم ملائكة، ثم إن الملائكة يضمـرون بدلالة الحال، بأن كان الحديث في الأصل عنهم، فـقيل: يتـعاقـبون فـيكم، وهذا هو الفـرع، ثم أعيـد ذكر الملائكة بيـانًا وتوكيدًا، فـقيل: يتعاقـبون فيكم ملائكة، وهذا هو الرجـوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع، وهو إبقاء الفعل مسنداً إلى ضمير الملائكة. والله أعلم.

والملحـوظ في كل ما تقـدم أن الغاية مـن إبقاء حكم الفـرع بعد الرجـوع إلى الأصل هي البيان والتوكيد.

أما مسألتا الصرف اللتان يمكن توجيههما وفق هذه القاعدة فهما:

المسألة الأولى:

النسب إلى (شاة)

الأصل في (شاة) شَوْهة، بدليل أنها تصغّر على (شُوَيهة) فلمّا حذفت الهاء من (شوهة)، ووقعت الواو السـاكنة قبل تاء التأنيث انفتـحت، وهذا حكم كل حرف يقع قبل تاء التـأنيث، فصارت (شَوَة) فلمّـا تحركت الواو وكان ما قـبلها مفـتوحاً قلبت ألفًا، فصارة (شاة).

فإذا أردنا أن ننسب إلى (شاة) وجب ردّ المحذوف، وحذف تاء التأنيث، فيقال: (شاهـيّ)، وكان القـياس يقـتضي أن يقـال: (شَوْهيّ) بتـسكين الواو، لأن أصل الألف واو، والنسب يرد الأشياء إلى أصـولها مثل التصـغير، لكن لم ترجع الواو لسكونها الذي كـان لها في الأصل، وذلك (أنّ الحـركة لما ثبتت للواو في جـميع الكلام لسقوط اللام ثمّ رُدّ في النسب، كـان ذلك كالعارض، فلم يعدل عن الذي



ثبت له في أكثر الأحوال، ولم يقولوا: شَوْهي.)[1]

هكذا علل لنا عبدالقاهر الجرجاني عدم رجوع الألف في (شاة) إلى أصلها، وهو الواو في النسب.

ويكون توجيه هذه المسألة بحسب قاعدة إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، كالآتي:

الأصل (شَوْهة) بسكون الواو، والفرع (شَوَة) ثمّ (شاة) بحذف التاء وقلب الواو ألفًا، بعد تحركها بالفتح لوقوعها قبل تاء التأنيث، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع (شَوَهيّ) ثم تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصير (شاهيّ)، فحكم الفرع الذي بقي بعد الرجوع إلى الأصل هو تحرك الواو بالفتح، وهو الذي كان سببًا في قلب الواو ألفًا، ولو لم يبق حكم الفرع لقيل: شَوْهيّ. والله أعلم.

المسألة الثانية:

النسب إلى (يد)

أصل (يد) يَدْي) بسكون العين، والدليل على ذلك أن جمعه (أيد) و(أيد) على وزن (أفعُل) و(أفعُل) لا يكون جمعًا لـ(فَعَل) بفتح العين إلا قليلاً، وإنما يكون جمعًا لـ(فَعْل) بسكون العين، نحو: نفس وأنفُس، وعين وأعيُن، وكفّ وأكُفّ، (ثمّ إنهم لما نسبوا إلى (يد) ردّوا اللام فقالوا: (يَدَوِيّ) بتحريك الدال، لأنّ الحركة قد ثبتت للدال في جميع الكلام، فأجري على ذلك مع ردّ المحذوف.)[2]

وتوجيه هذه المسألة وفق القاعدة أن الأصل (يَدْي) بسكون الدال، والفرع (يدٌ)

(١) المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني ١/ ١٨٧.

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١/ ١٨٧-١٨٨.



بحذف الياء وتحريك الدال، وإبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل في النسب: يدَويّ، بتحريك الدال، وقلب الياء واو، ولو لم يراع حكم الفرع لقيل في النسب إلى (يد): يَدْيِيّ ، كما قيل في النسب إلى ظبي: ظبييّ، وبإثبات حكم الفرع يكونون كأنهم نسبوا إلى (يَدَي) ثمّ تقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير (يدَى) فينسب إليها فيقال: يدَويّ، بقلب الألف واوًا، كما قيل في النسب إلى (فتًى): فَتَويّ. والله أعلم.

وبعد فهذه هي المسائل التي وفقني الله ـ عزّ وجلّ ـ لجمعها ونظمها في سلك هذه القاعدة التي أخذتها من كلام سيبويه رحمه الله، وبقي أن أبين الفرق بين الباب الذي وسمه ابن جني في خصائصه بغلبة الفروع على الأصول، وبين ما ذكرته وهو إبقاء حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل فأقول:

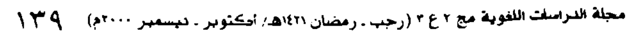
عقد ابن جني باباً بعنوان غلبة الفروع على الأصول ذكر فيه شواهد كثيرة كلها تختلف عن الشاهدين اللذين أوردهما هو على أنهما نظيران للشواهد التي ذكرها هو في الباب، وليست شبيهة بها في كل الوجوه، ولكنهما يشبهانها في الاعتداد بالفرع.

وسأذكر بعض شواهد ابن جني في بيان قاعدته التي سماها غلبة الفروع على الأصول، وأبين الفرق بينها وبين هذين الشاهدين وهما قولهم: يا أميمةَ بالفتح، و(اجتمعت أهل اليمامة):

الشاهد الأول كان في المعاني وهو قول ذي الرمة:

ورمل كأوراك العذارى قطعته

قال ابن جني: (أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء) اهـ.





فللقاعـدة هنا عنصران أصل وفـرع، وقد يحمل الفـرع على الأصل وهذا هو الكثير، ثم قد يحمل الأصل على الفرع.

والثاني أيضاً كان في المعاني وهو قول الشاعر:

نحن ركب ملجنّ في زي ناس

فجعل كـونهم جناً أصلاً وجعل كـونهم ناساً فرعاً، وهنا أيضـاً لدينا عنصران أصل وفرع، وقد حـمل الأصل على الفرع، وكذلك قولهم عن الناقة: جـمالية، وعن الجمل: جمالي.

ثم انتقل إلى غلبة الفروع على الأصول في الإعراب، فقال: (وهذا المعنى عينه قد استـعمله النحويون في صناعتـهم فشبهوا الأصل بالفـرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفـرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيـبويه أجـاز في قولك: هذا الحـسن الوجه، أن يكون الجر في الوجه من مـوضعين: أحدهما الإضافة والآخر تشـبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً بالحسن الوجه).

ثم ذكر ما يشهد لصحة مذهب سيـبويه فذكر أن العرب شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه ثم شـبهوا اسم الفاعل بالمضارع فـأعملوه، وشبهـوا الوقف بالوصل كما شبـهوا الوصل بالوقف، وكـما أجـروا غير اللازم مـجرى اللازم، كـذلك أجروا اللازم مجرى غيـر اللازم، وكما حمل النصب على الجر في التثـنية والجمع حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف إلى غير ذلك ثم قال: (فلما رأى سيبويه العرب إذا شبـهت شيئاً بشيء فـحملته على حكمـه، عادت فحـملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ثم قال: ونظير ذلك يا أميمةَ .... واجتمعت أهل اليمامة..)[1]

(١) الخصائص ١/ ٣٠٣-٣٠٨.



هذه خلاصة قاعدة ابن جني وهي غلبة الفروع على الأصول. وقد ذكر بعد ذلك أمثلة أخرى كلها من هذا القبيل، أي لدينا أصل يحمل عليه فرع، ثم يحمل الأصل نفسه على الفرع نفسه، وهي تختلف عن القاعدة التي ذكرتها وهي أن العرب قد تقول كلاماً ثم تحذف من هذا الكلام شيئاً اتساعاً ثم تعيد المحذوف مع إبقاء الحكم على ما كان عليه في حالة الاتساع أو الحذف ، فسميتُ الكلام الأول أصلاً والكلام في حال الاتساع فرعاً، والرجوعَ إلى الكلام الأول مع بقاء حكم الاتساع إبقاءَ حكم الفرع بعد الرجوع إلى الأصل، فللقاعدة عندي ثلاثة عناصر، أما ابن جني فقاعدته أعم ، وما خصصتُه بالبحث يعد قاعدة خاصة تطرد في الأمثلة التي ذكرتها في البحث، ولا تنطبق على غير شاهدين من الشواهد التي ذكرها ابن جني في الباب، على أن نظرتي لهذين الشاهدين تختلف عن نظرة ابن جني على ما سأوضحه .

قال ابن جني في الخصائص[1]: (فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشبه بينهما ـ حكم أيضاً لجر الوجه من قوله (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم (هذا الحسن الوجه) حملاً له منهم على (هذا الضارب الرجلَ) ونظيره قولهم: يا أميمةَ، ألا تراهم حذفوا الهاء، فلما أعادوا الهاء أقروا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة في الميم، وإن كان الحذف فرعاً، وكذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة، أصله: اجتمع أهل اليمامة، ثم أنث الفعل، فصار: اجتمعت اليمامة، ثم أعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله..)

---

(١) انظر السابق



أما أنا فأقول: الأصل: يا أميمةُ، بالضم، والفرع: يا أميمَ ، بالترخيم، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع: ياأميمةَ، بالفتح، فابن جني يرى أن الفتح في (يا أميمةَ) حملٌ على (يا أميمَ) أما أنا فأرى تبعاً لسيبويه أن الفتحة في (يا أميمةَ) هي الفتحة التي كانت على الميم في (يا أميمَ) فوقعت التاء بين الميم والفتحة، ثم فتحت الميم مرة أخرى لوقوعها قبل تاء التأنيث.

وأقول في الشاهد الثاني تبعاً لسيبويه: الأصل: اجتمع أهل اليمامة، والفرع : اجتمعت اليمامة على سبيل الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والرجوع إلى الأصل مع إبقاء حكم الفرع : اجتمعت أهل اليمامة، فابن جني يرى أن التأنيث فرع للتذكير، فحمل التذكير على التأنيث أي: أن تأنيث الفعل مع الفاعل المذكر في (اجتمعت أهل اليمامة) حملٌ على تأنيثه في (اجتمعت اليمامة)، وأنا أرى أن الفرع في هذه المسألة هو الاتساع بحذف المضاف، وقد أدى ذلك إلى أن يؤنث الفعل لمجيء الفاعل مؤنثاً في حال الاتساع، ثم رُجِع إلى الأصل مع إبقاء الحكم الذي كان في حال الاتساع، فقيل: اجتمعت أهل اليمامة، فليس الأمر حملاً للمذكر الذي هو الأصل على المؤنث الذي هو فرع كما يراه ابن جني، وإنما هو إبقاء حكم الاتساع الذي هو الفرع بعد الرجوع إلى الأصل قبل الاتساع.

فإن قيل: إن كثيراً من الأمثلة أو الشواهد التي أوردتَها ينطبق عليها ما يمكن أن يسمى قاعدة الإقحام، وبخاصة أنك ذكرت أن اللام في (لا أبا لك) مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وتيم الثانية مقحمة بين الأولى وعديّ، فأقول:

لم يستعمل سيبويه لفظة الإقحام في هذه المسائل أبداً، وإنما استعمل لفظة التكرير وعقد الباب على ذلك فقال: (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك يا زيدَ زيدَ عمرو. . . وذلك لأنهم قد



علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كـان الأول نصباً، فلما كـرروا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا)[1] وإنما استعمل الإقحام ابن السراج وأبو علي الفارسي لا على أنه قاعدة، وإنما استعمـلاه بمعنى الإدخال بين شيئين متلازمين في أثناء تفسير كلام سيبويه.

إن الإقحـام يعني إدخال شـيء بين شيئـين متلازمين ، فـالفصل بـين المضاف والمضاف إليـه إقحـام، والفصل بين الجـار والمجرور إقحـام، والاعتـراض بالجمل إقحـام، وإذا كان بعض المسـائل في البحث يصح أن يقـال: إن فيه إقـحامـاً فإن بعضها الآخر لا يصح فيه ذلك، ففي (اجتمعت أهلُ اليمامة) لا يصح أن يقال إن (أهل) مقـحمة بين الفـعل والفاعل، بل (أهل) فـاعل، واليمامـة مضاف إليـها، واستعمال أبي علي للفظ الإقحام هنا كان لتقريب المسألة لا غير.

إن مفهوم الإقـحام مثل مفهوم الفصل، والفـصل بين الشيئين المتلازمين يدرس في بعض الأبواب النحوية كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الصفة والموصوف، وبين المبتدأ والخبر، وغير ذلك من أبواب النحو.

وبعد فأدعوه سبحانه أن ينفع بما أنعم به عليّ، فالخير منه وإليه، والشر لا يعود إليه، والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على نبـيه وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

(١) الكتاب [٢/ ٢٠٥-٢٠٦].



المصادر

١- الأصول في النحو. محمد بن سهل ابن السراج، تحقيق حسين الفتلي. ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٢- التبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين. أبو البقاء العكبري، تحقيق عبدالرحمن سليمان العثيمين. ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

٣- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي، تحقيق عوض محمد القوزي. ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة: القاهرة.

٤- الحجة للقراء السبعة. أبو عليّ الفارسي، تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي. ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، دار المأمون: دمشق.

٥- خزانة الأدب. عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. ط٢، ١٩٧٩م، الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة.

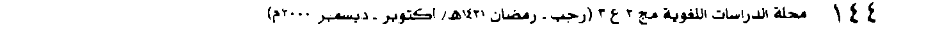
٦- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار. ط٢، دار الهدى: بيروت.

٧- ديوان جرير. جمع وشرح محمد إسماعيل عبدالله الصاوي.

٨- ديوان النابغة. تحقيق كرم البستاني. دار صادر: بيروت.

٩- شرح التسهيل. ابن مالك محمد بن عبدالله، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون. ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، دار هجر: القاهرة.

١٠- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. مخطوط مصور في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، الجزء الأول، رقمه في المركز ١٩٦، مصور عن مخطوط دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧ نحو.





١١- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل. المكتب الإسلامي: إستانبول.

١٢- كتاب السبعة في القراءات. ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف. ط٣، دار المعارف: القاهرة.

١٣- كتاب سيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة ودار الرفاعي: الرياض.

١٤- معرفة القراء الكبار. شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد سعيد جاد الحق. ط١، دار الكتب الحديثة: القاهرة.

١٥- المقتصد في شرح الإيضاح. عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق بحر كاظم المرجان. ط١، ١٩٨٢م، دار الرشيد: بغداد.

١٦- المقتصد في شرح التكملة. عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق أحمد عبدالله الدويش. رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٢هـ.

مختصر كتاب الفرق بين السين والصاد
لأبي الحسن محمد بن كيسان النحوي
المتوفى سنة ٣٢٠هـ

اختصره كاتبه
أبو عبدالله محمد بن أحمد القرشي الشافعي
المعروف بابن القماح (٦٥٦ - ٧٤١هـ)

درسه وحققه
تركي بن سهو بن نزال العتيبي
الأستاذ في كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض



الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ الأنبياءِ والمرسَلين، وعلى آله وصحبِه أجمعين. أمَّا بعدُ:

فإنَّ السِّينَ والصَّادَ حرفانِ من حروفِ الصَّفيرِ، عَرَضَ النحويُّون لوصفِهما وبيانِ مخرجِهما، وإبدالِ السِّينِ صَاداً، كما عرضَ اللغويُّون إلى التبادلِ بينهما في لهجاتٍ كثيرةٍ، بل وقعَ التَّبادلُ بينَهما في لهجةِ القبيلةِ الواحدةِ، ووقعَتْ إحداهما موقعَ الأخرى في عددٍ غيرِ قليلٍ من الكلماتِ، حتى إنَّ ابنَ السِّيدِ البطليوسيَّ أشارَ إلى كثرةِ هذه الكلماتِ التي يكونُ فيها إبدالُ السِّين صاداً، مع اتفاقِ المعنى أو مع اختلافِه، وفطنَ لذلك الأوائلُ، فذكروه ضمنَ مصنَّفاتِهم في الإعلال والإبدال، كأبي الطيِّبِ اللغويِّ وابنِ السيدِ والسيوطيِّ، وأفردَه ابنُ كيسان بمصنفٍ خاصٍّ، لم يصل، وإنما وصل ملخَّصُه الذي صنعَه ابنُ القمَّاحِ، وهو الذي أقدِّمُه اليومَ، لعلَّه يسدُّ فرجة، ويكون لبنة في التراث اللغوي.

وهذا الكتاب - على صغر حجمه - له أهمية في الدرس اللغوي والصرفي والصوتي، وتبرز أهميته في الأمور الآتية:

- أنَّه حَفِظَ أصلَه من الضَّياعِ، فهو وإن كانَ مختصراً منه فإنَّه يبيِّنُ قيمة أصله.

- أنَّه من أقدمِ المصنَّفاتِ التي تناولت هذا الفن، وهو إبدال السين صاداً.

- أنَّ ابنَ كيسان انمازَ عن غيرِه ممن عرضَ لهذا الإبدالِ؛ لأنه خصَّه بهذا المؤلفِ، ولم يكن كغيرِه ممن ذكرَه ضمنَ كتبِ أخرى.

ولهذا كلِّه عقدتُ العزمَ على دراستِه وتحقيقِه، وجعلته في مقدمة وأربعةِ مباحثَ هي على النحوِ الآتي:

المبحثُ الأوَّل: جعلتُـه خاصاً بالحديثِ عن ابنِ كيسان - رحـمه الله تعالى -، وتناولتُ فيه الأمورَ الآتيةَ:

اسمَه ونسبَه، مولدَه، شيوخَه، مصنفاته، تلاميذَه، وفاتَه.

المبحثُ الثـاني: تحدثْتُ فيـه عن ابنِ القمَّاحِ صاحـبِ المختصر، وتناولتُ فـيه الأمورَ الآتيةَ:

اسمَه ونسبَه، مولدَه، شيوخَه، تلاميذَه، وفاتَه.

المبحثُ الثَّالث: تحدثْتُ فيه عن السِّينِ والصَّادِ، وتناولتُ فيه الأمورَ الآتيةَ:

مخرجَ السِّينِ والصَّادِ وصفتَهما، إبدالَ السِّينِ صَاداً، مراتبَ إبدالِ السِّينِ صَاداً.

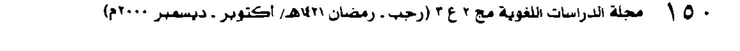
المبـحثُ الرَّابع: مخـتصـر الفرق بـين السين والصاد، وتناولت فـيه مـادة هذا المختصر بالعرض والدراسة.

ثمَّ التحـقيق، تناولت فيـه المنهج الذي سرت عليه في العـمل، وتحقيق نسـبة المخطوطِ إلى صاحبها، ووصف النسخة التي اعتمدت عليها.

وبعد هذا جـاءَ النصُّ المحقَّقُ، عـسى الله سبـحانه وتعالى أن ينـفعَ به، حتى يكتب لأصله أن يعثر عليه، ويخرج كما خرج مختصره.

كما أسأله - سـبحانه وتعالى - التوفيقَ والسَّـدَادَ، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، وصلِّ اللهُمَّ على محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلَّم.

والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته.





المبحث الأول:

ابن كيسان: أولاً - اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ كيسانَ النحوي اللغوي[1]، على خلاف بين كتب التراجم في زيادةِ بعضِ الأسماءِ في سلسلةِ نسبه، فقد زادَ بعضُها محمَّداً وزادَ بعضُها الآخرُ إبراهيم[2].

وابنُ كيسَان من النحويِّين اللغويِّين الذين سكنُوا بغداد، فأخذَ عن أئمةِ المدرستين البصريين والكوفيين، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - عند الحديث عن شيوخه الذين تلقَّى عنهم العلمَ، فخلطَ المذهبين، وكانَ - رحمَه الله تعالى - صاحبَ اختيارٍ وانتقاءٍ.

ثانياً: مولده:

لم تحدد كتب التراجم سنة لولادة ابن كيسان، ورجَّحَ د. محمد إبراهيم البنا ود. محمد بن حمود الدَّعجاني أنَّه ولدَ في أوائل العقد الرابع من القرن الثالث الهجري، مستندين في ذلك إلى العادة من تقارب أعمار الطبقة الواحدة، ووجود فاصل زمني بين طبقة التلاميذ وطبقة الأساتذة [3].

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحوين واللغويين ١٧٠ - ١٧١، تاريخ بغداد ١ / ٣٣٥، نزهة الألباء ٢٣٥، معجم الأدباء ٥ / ٢٣٠٦ - ٢٣٠٩، إنباه الرواة ٣/ ٥٧ - ٥٩، الوافي بالوفيات ٢/ ٣١ - ٣٢، بغية الوعاة ١ / ١٨ - ١٩، وتناولت ابن كيسان رسالتان هما: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة تقدم بها علي مزهر الياسري لنيل درجة الماجستير من جامعة بغداد عام ١٩٧٨م، وطبعت هذه الرسالة في دار الرشيد ببغداد ١٩٧٩م، وابن كيسان النحوي تقدم بها محمد بن حمود الدعجاني لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٣٩٧هـ، ولم تطبع إلى الآن، وتناول ابن كيسان أيضاً الدكتور محمد إبراهيم البنا بدراسة مفصلة ظهرت طبعتها الأولى عام ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م في مطبعة دار الاعتصام بمصر.

(٢) انظر: ابن كيسان النحوي للدكتور الدعجاني ٢٠ - ٣٠، فقد ناقش هذا باستفاضة.

(٣) انظر: ابن كيسان النحوي للدكتور البنا ١٦، وابن كيسان النحوي للدكتور الدعجاني ١٩.



ثالثاً: شيوخه:

ذكرت كتب التراجم ثلاثة شيوخ لابن كيسان، وهؤلاء هم الذين أشار إليهم الباحثون الذين تناولوا ابن كيسان بالدراسة[1]، وهؤلاء الشيوخ هم على النحو الآتي:

١- بندار الأصفهاني: "... - ٢٧٠هـ"

أبو عمرو بُنْدار بن عبد الحميد بن لرَّة الكرخيُّ الأصفهانيُّ، من علماء الجبل، لغويٌّ نحويٌّ، خلط المذهبين، أخذ عن عدد من العلماء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن السكيت،كان واحد زمانه في رواية دواوين الشعر، وصاحب فضل على المبرد وسبب غناه، له تصانيف منها كتاب معاني الشعر، وكتاب شرح معاني الباهلي، وكتاب جامع اللغة، وهو من الذين أخذ عنهم ابن السكيت[2].

٢- المبرد: " ٢١٠ هـ-٢٨٥هـ "

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، المعروف بالمبرِّد، أخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان بكر بن محمد المازني، وأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، والعباس بن الفرج الرياشي وغيرهم.

كان فصيحاً بليغاً مفوَّهاً ثقة أخبارياً علاّمة، صاحبَ نوادرَ وظرافة.

له مصنفاتٌ كثيرةٌ منها المقتضبُ والكاملُ والفاضلُ والمذكَّرُ والمؤنَّثُ والمقصورُ والممدودُ، وكانَ من تلاميذِه ابنُ كَيسَان[3].

(١) انظر: ابن كيسان النحوي للبنا ٢١ - ٣١، ابن كيسان النحوي للدعجاني ٤٤ - ٥٦، أبو الحسن بن كيسان للياسري ٤٢ - ٤٨.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢ / ٧٦٥ - ٧٦٧، إنباه الرواة ١ / ٢٥٧، الوافي بالوفيات ١٠ / ٢٩١- ٢٩٢، بغية الوعاة ١ / ٤٧٦- ٤٧٧.

(٣) انظر: ترجمة المبرد في: طبقات النحويين واللغويين ١٠٨ - ١٢٠، نزهة الألباء ٢١٧ - ٢٢٧، معجم الأدباء ٥ / ٢٦٧٨ - ٢٦٨٤، إنباه الرواة ٣ / ٢٤١ - ٢٥٣، بغية الوعاة ١ / ٢٦٩ -٢٧١.



٣- ثعلب: " ٢٠٠هـ- ٢٩١هـ "

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيَّار الشيبانيُّ ولاءً الكوفيُّ النحويُّ اللغوي، المعروف بثعلب، أخذ عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلام الجمحي ومحمد بن زياد الأعرابي وعلي بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم والزبير بن بكار وغيرهم.

ثقةٌ حجَّةٌ صالحٌ ديِّنٌ مشهورٌ بالحفظِ وصدقِ اللهجةِ والمعرفةِ بالغريبِ وروايةِ الشعرِ. له مصنفاتٌ منها مجالسُ ثعلب والفصيح ومعاني الشعر والهجاء وحد النحو وغيرها [1].

هؤلاء هم أبرز الشيوخ الذين تلقى ابن كيسان العلم عنهم، وكانوا يجلونه ويقدرونه - رحمهم الله تعالى أجمعين.

رابعاً: مصنفاته:

تركَ ابنُ كيسان عَدَداً من المصنَّفاتِ، قام بحصرها الذين كتبوا عنه، وصنفها بعضهم عدة أصنافٍ،على تباينٍ بينهم فيها، وجعلوا الصنفَ الأوَّلَ: في علومِ القرآنِ والحديثِ، والصنفَ الثاني: في النحوِ، والصنف الثالث: في التصريف، والصنف الرابع في اللغة، والصنف الخامس: مؤلفاته الأدبية[2]، وقد زادت هذه الكتب التي ذكروها على عشرين كتاباً، قال الياسري: "صنَّفَ ابنُ كيسان كتباً تربي فيما ذكرت المصادر التي ترجمت له على عشرين كتاباً، وقد تناول فيها ـ كما دلت عنواناتها ـ مختلف الدراسات اللغوية والنحوية من دراسات القرآن والحديث

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٥٥ - ١٦٧، نزهة الألباء ٢٢٨ - ٢٣٢، تاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ - ٢١٢، إنباه الرواة ١ / ١٣٨ - ١٥١، بغية الوعاة ١ / ٣٩٦ - ٣٩٨.

(٢) انظر: ابن كيسان النحوي للبنا ٥٤ - ٩٧، ابن كيسان النحوي للدعجاني ٩٦ - ١٧٤، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ٦٥ - ١٠٦.



إلى شروح الشعر، كما أفرد كتباً لأبواب عديدة من الموضوعات النحوية جرياً على عادة المؤلفين آنذاك، غير أنه لم يصل إلينا من هذه الكتب إلا ثلاثة هي: شرح القصائد السبع الطوال، والموفقي في النحو، وتلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، أما كتبه الأخرى فما تزال مفقودة، وقد تكون قابعة على رفوف المكتبات الخاصة"[1]، وقد تناول الباحثون هذه الكتب بالعرض لعنوان كل كتاب، وما يظهر من عنوانه أو من النقول التي وردت في الكتب عنه، وكانت دراستهم في هذا جادّة، وكان الرائد لهم فيها د. محمّد بن إبراهيم البنا، لكونه أول من طرق هذا الموضوع من هؤلاء الثلاثة، وقد تزامنت الرسالتان في وقت الإعداد، إحداهما في مكة المكرمة والأخرى في بغداد، لكني لن أساير من جعلها في أصناف، وإنما سوف أسوقها مرتبة كما صنع الياسري[2]:

١- البرهان:

وقد جعله د. البنا ود. الدعجاني من كتبه النحوية، ولم يزد الياسري على ذكره وذكر المصادر التي ذكرته[3].

وعندي أن هذا العنوان ليس فيه ما يدل على كونه كتاباً في النحو ولا في غيره من العلوم، بل يحتمل أن يكون في النحو أو في علوم القرآن أو غيرها من الفنون.

---

(٢) أبو الحسن بن كيسان ٦٥.

(٣) آثرت ترتيب الياسري لأمرين: أولاً: أنه رتبها على حروف الهجاء، على ما ظهر له من عنواناتها، وهذا أمر يقل فيه التباين.

ثانياً: أنني أختلف مع الأخوين الفاضلين د. البنا ود. الدعجاني في إدراج بعض الكتب تحت بعض الأصناف

(٣) انظر: ابن كيسان النحوي د. البنا ٧٠، ابن كيسان النحوي د. الدعجاني ١٠٩، أبو الحسن بن كيسان ٦٦.



٢- التصاريف:

وجعله د. البنا ود. الدعجاني من كتبه في التصريف، ونقل نصاً عنه من الارتشاف والهمع(١).

٣- تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها:

ذكر الباحثون أن هذا الكتاب نشر ثلاث مرات، وعولوا على تحقيق د. إبراهيم السامرائي له، المنشور في مجلة الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، ثم نشره مع رسائل أخرى في عمان.

٤- الحقائق:

وذكر د. البنا ود. الدعجاني أنه من كتبه النحوية، مستدلين ببعض النصوص النحوية المنقولة عن هذا الكتاب(٢)، ونبّه الدّعجاني و الياسري إلى أن السند المذكور لهذا الكتاب فيه سقط بين آخر رواته والمؤلف(٣).

٥- الشاذاني في النحو.

٦- شرح السبع الطوال.

وقد نشر بعض شرحه لبعض المعلقات، أشار لهذا الباحثون.

٧- غريب الحديث.

٨- غلط أدب الكاتب:

ويظهرُ من عنوانه أنَّه استدراكٌ على ابنِ قتيبةَ - رحمَه الله تعالى -.

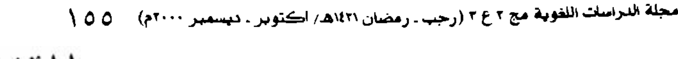
٩- الفاعل والمفعول، وسمّاه بعضهم حد الفاعل والمفعول.

واتفقَ الباحثون الثلاثة على أنَّه كتابٌ مستقلٌّ، متابعين في هذا كتب التراجم التي ذكرته، ولا يلزم من ذكر المترجمين له أنه يمثل كتاباً مستقلاً، وإنما يحتمل أن

(١) انظر: ابن كيسان النحوي د. البنا ٧٥ - ٧٦، ابن كيسان النحوي د. الدعجاني ١٤٢.

(٢) انظر: ابن كيسان النحوي د. البنا ٦٨ - ٦٩، ابن كيسان النحوي د. الدعجاني ١٠٩-١١١.

(٣) انظر: ابن كيسان النحوي للدعجاني ١١٠، وأبو الحسن بن كيسان ٦٧.





يكون مبحثاً من كتاب من كتب النحو التي صنفها ابن كيسان ـ رحمه الله تعالى ـ، أو أن يكون قطعة من كتـاب حدود، والأوائل لهم اهتمام بالحدود، فقـد ألف فيه الفراء وغيره من المتقدمين.

١٠- الفرق بين السين والصاد:

أشار لـه د. محمـد بن حمـود الدعجـاني معـتمـداً على: نوادر المخطوطات للدكتـور / رمضان ششـن، الذي أشار إلى مخطوطة هذا المخـتصر التي أقدمـها اليوم، وقد عرض لموضوعها د. الدعجاني وتحدث عن مادتها باختصار[١].

١١- القراءات.

١٢- الكافي في النحو.

١٣- اللامات.

ويظهر من عنوانه أنه كتاب في معاني اللامات، ومثله كتاب اللامات للزجاجي تلميذ ابن كيسان، وهو مطبوع محقق.

١٤- المختار في علل النحو:

وسماه بعضهم علل النحو، كما سماه آخرون: المختار، وسماه ياقوت الحموي المختار في علل النحو[٢]، فجمع ما ذكر من العنوانين السابقين.

١٥- مختصر في النحو.

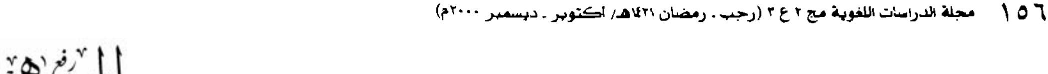
١٦- المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون.

ويظهر من عنوانه أنه كتاب من الكتب المتقدمة التي عنيت بالخلاف.

١٧- المقصور والممدود.

(١) انظر: ابن كيسان النحوي ١٤٥ - ١٤٦.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٥ / ٢٣٠٨، وفيه: كتاب المختار في علل النحو في ثلاثة مجلدات أو أكثر.





١٨- المهذب في النحو:

ولي تساؤل حول هذا الكتاب: ألا يمكن أن يكون هذا الكتاب هو المختصر، فالتهذيب عند المتقدمين والاختصار من بابة واحدة، فسماه بعض المتقدمين مهذَّباً، وسماه آخرون المختصر، وجاء بعدهم من ظنهما كتابين، وهما في حقيقتهما يمثلان كتاباً واحداً، ولن يكون هناك إجابة شافية إلا بخروج الكتاب، بإذن الله تعالى أو الوقوف عليه أو يعثر على من وقف عليه ووصفه.

١٩- المذكر والمؤنث.

٢٠- معاني القرآن:

وقد أجاد د. البنا في عرضه لهذا الكتاب[١]، ومناقشته عقيدة ابن كيسان من خلال بعض النصوص المنقولة عنه.

٢١- الموفقي في النحو:

نشر في مجلة المورد.

٢٢- الهجاء: وهذا الكتاب من الكتب التي تناولت الرسم الإملائي، وعرض لموضوع قواعد الكتابة كثيرون وسموه باسم الهجاء[٢].

٢٢- الوقف والابتداء:

وموضوعه دراسة مواضع الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

هذه هي أهمُّ مصنفاتِ ابنِ كيسان، وما أحسن قول د. البنا: " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها: هذا كتاب لم ينبه عليه القدماء، فقد ذهب ذكره فيما ذهب من ذكر صاحبه، ومن حقِّنا حينئذ أن نقولَ: إنَّ لابنِ كيسان كتباً أخرى غيرَ ما قدمنا لم يقف عليها القدماء ولا المحدثون "[٣]. نعم قد يكون لابن كيسان كتب أخرى لم يقف عليها المترجمون له، فعسى الله سبحانه وتعالى أن يهيء لها الظهور.

(١) انظر: ابن كيسان النحوي للبنا ٥٤ - ٦٢.

(٢) انظر: ما كتبته عن التصنيف في الخط في الفصل الثاني من الدراسة التي قمتها لكتاب الخط للزجاجي.

(٣) ابن كيسان النحوي ٧٨.



خامساً: تلاميذه:

نبغ عدد من تلامذة ابن كيسان، ومن أشهرهم:

١- النحاس: " ٠٠٠ - ٣٣٨هـ "

أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل بن يونس المرادي المعروف بالنحاس، إمام في النحو واللغة، أخذ عن المبرد والأخفش الصغير ونفطويه، وصرح في بعض كتبه بالأخذ عن ابن كيسان، له مصنفات متعددة: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وشرح السبع الطوال[1].

٢- القالي: " ٢٨٠ - ٣٥٦هـ "

أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون، المعروف بالقالي، من أحفظ أهل زمانه للغة، وأرواهم للشعر الجاهلي، وأحفظهم له، أخذ عن ابن دريد وأبي بكر بن الأنباري وابن السراج وابن شقير وغيرهم.

له مصنفات منها: الأمالي والبارع وغيرها[2].

٣- الزجاجي: " ٠٠٠- ٣٤٠هـ "

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي، أخذ عن عدد من العلماء منهم الزجاج ونفطويه والأخفش الصغير وابن كيسان وابن دريد.

له مصنفات منها مجالس العلماء، واشتقاق أسماء الله، وأمالي الزجاجي والجمل واللامات وتفسير رسالة أدب الكاتب والخط وغيرها[3].

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٣٩ - ٢٤٠، نزهة الألباء ٢٩١ - ٢٩٢، ابن كيسان النحوي د. الدعجاني ٦٠-٦٢.

(٢) انظر: طبقات النحويين ٢٠٢ - ٢٠٥، معجم الأدباء ٢ / ٧٢٧ - ٧٢٨، ابن كيسان النحوي للدعجاني ٦٣.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٢٩، نزهة الألباء ٣٠٦، إنباه الرواة ٣ / ١٦٠ - ١٦١، بغية الوعاة ٢/ ٧٧.



٤- غلام ثعلب: " ٢٦١ - ٣٤٥هـ "

أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، كان من أكابر أهل اللغة وأحفظهم لها، واسع الحفظ لها، يوثقه أهل الحديث ويصدقونه، ولسعة حفظه طعن عليه بعض أهل الأدب.

أخذ عن أبي العباس ثعلب، وابن كيسان[١].

٥- المرزباني: " ٢٩٦ - ٣٨٤هـ "

أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى بن سعيد المرزباني العلامة الكاتب، كان راوية صدوقاً واسع المعرفة بالروايات كثير السماع، حسن التصنيف والترتيب لما يجمعه.

أخذ عن أبي القاسم البغوي وأبي حامد محمد بن هارون الحضرمي وابن دريد و نفطويه وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم.

له مصنفات كثيرة منها المقتبس ومعجم الشعراء وأشعار النساء وأخبار البرامكة وغيرها[٢].

هؤلاء من أبرز تلامذة ابن كيسان ـ رحمه الله تعالى ـ، مما يدل على قدره ومكانته.

سادساً: وفاته:

اختلف في وفاة ابن كيسان على قولين:

الأول: قيل: إنه توفي يوم الجمعة لثمان خلون من شهر ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين من الهجرة النبوية.

الثاني: أنه توفي سنة عشرين وثلاثمائة.

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢٢٩، نزهة الألباء ٢٧٦ - ٢٨٠، بغية الوعاة ١ / ١٦٤.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٣ / ١٣٥ - ١٣٦، معجم الأدباء ٦ / ٢٥٨٢ - ٢٤٨٤، إنباه الرواة ٣ / ١٨٠ - ١٨٤.



ولعل الراجح هو القـول الثاني؛ للأدلة التي ذكرها د. الـدعجاني واليـاسري، ومنها الآتي:

نقل ياقوت عن ابن همام المغربي أن ابن كيسان توفي سنة ٣٢٠هـ.

وصف أبي حيان التـوحيدي مجلس ابن كيسـان، ولو كانت وفاته سنة ٢٩٩هـ لما أدركه أبو حيان ووصف مجلسه والكتابة التي على بابه.

رواية القالي عن ابن كيسان، والقالي دخل بغداد سنة ٣٠٥هـ، مما يدل على أن ابن كيسان توفي سنة ٢٩٩هـ.

رواية المرزباني المولود سنة ٢٩٦هـ عن ابن كيسان، فغير واردٍ أن يروي وهو ابن ثلاثٍ[١].

المبحث الثاني: ابن القماح:

أولاً: اسمه ونسبه:

أبو عبد الله محـمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة بن علي بـن عقيل القرشي المصري شمس الدين، المعروف بابن القماح الشافعي[٢].

قال عنه تلميذه الصفدي: "قـال: الشيخ شمس الدين كان آية في حفظ القرآن الكريم، وفي الذكاء مشكوراً في الفتـاوى، وناب عن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة في تدريس الكاملية مـدة غيبته في الحجاز، وجمع مجـاميع مفيدة، وعلى ذهنه وفيات وتواريخ وحكايات ونوادر"[٣] وأثنى عليه ـ رحمـه الله ـ جميع من عرض لترجمته.

(١) انظر مراجع ترجمة ابن كـيسان، وانظر أيضاً: ابن كيسان النحوي للبنا ١٧ - ٢٠، ابن كـيسان النحوي للدعجاني ٣٩ - ٤٣، أبو الحسن بن كيسان ٣٤ - ٣٦.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٠، طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢١٢ - ٢١٣، الدرر الكامنة ٣ / ٣٩١.

(٣) الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٠.



ثانياً: مولده:

ولد ابن القماح في ذي القعدة من سنة ست وخمسين وستمائة من الهجرة النبوية الشريفة، نصَّ على هذا ابن حجر العسقلاني، وذكر غيره السنة فقط[1].

ثالثاً: شيوخه:

أخذ ابن القماح العلم عن عدد من العلماء، وأبرز من ذكر منهم هم على النحو الآتي:

١- برهان الدين الجعبري: " ٦٤٠هـ- ٧٣٢هـ"

إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس أبو إسحاق برهان الدين الجعبري الشافعي، ابن مؤذن جعبر، حاذق ثقة كبير، تلا ببغداد على أبي الحسن علي الوجوهي، وقرأ أيضاً على حسين بن حسن التكريتي والشريف الداعي وعبدالله بن إبراهيم بن محمود بن الجزري، وغيرهم.

أعاد بالغزالية وباحث وناظر وولي مشيخة الحرم ببلد الخليل عليه السلام. له مصنفات منها تذكرة الحفاظ في مشتبه الألفاظ، ومناقب الشافعي، والشرعة في القراءات السبعة وشرح الشاطبية، وله مصنفات أخرى غيرها[2].

٢- ابن خطيب المزّة: " ٥٩٨ - ٦٨٧هـ "

عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى بن يوسف بن أحمد بن سليم شهاب الدين أبو الفضل، ابن خطيب المزة، سمع ابن طبرزد وغيره، كان يعاني الكتابة، سمع منه خلق، وروى عنه الحافظ زكي الدين في معجمه[3].

(١) انظر: مصادر الترجمة في هـ ٢ من الصفحة السابقة.

(٢) انظر ترجمته في: فوات الوفيات ١ / ٣٩ - ٤١، الوافي بالوفيات ٦ / ٧٣ - ٧٦، طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٨٢، غاية النهاية ١ / ٢١.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ١٨ / ٣٩٩



٣- أبو العز الحراني: " ٥٩٤ - ٦٨٦هـ "

عبد العزيز بن عبد المنعم بن علي بن الصيقل الحراني، مسند الديار بعد أخيه، أخذ عن يوسف بن كامل وضياء بن الخريف وابن طبرزد وأحمد بن الحسن العاقولي وغيرهم.

روى عنه ابن الخباز والدمياطي وأبومحمد الحارثي والمزي وابن سيد الناس وأبو حيان وغيرهم خلق كثير ممن رووا عن أبي العز الحراني[١].

٤- مجيب الدين عبد اللطيف الحراني: " ٥٨٧ - ٦٧٢هـ "

عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي بن نصر بن منصور بن هبة الله بن الصيقل الحراني، النجيب بن الصيقل.

سمع في بغداد من عبد المنعم بن كليب، وأبي الطاهر بن المعطوش، وابن الجوزي، وابن السبط وغيرهم.

أخذ عنه قاضي القضاة نجم الدين، وابن جماعة وخلق كثير من أهل مصر، انتهى إليه في مصر علو الإسناد، وكان صيِّناً صحيح السماع ولي مشيخة دار الحديث الكاملية. ونصَّ الصفديُّ على أنَّ ابن القماح أخذ عن النجيب عبداللطيف ابن عبد المنعم[٢].

٥- تقي الدين ابن رزين الحموي: " ٦٠٣- ٦٨٠ هـ "

محمَّد بن الحسين بن رزين بن موسى بن عيسى بن موسى بن نصر الله الشافعي.

تقي الدين قاضي القضاة، كان فقيهاً عارفاً بمذهب الشافعي اشتغل بالتدريس والفتوى، وتولَّى بيت المال بالشام في أيام الناصر صلاح الدين.

(١) انظر: الوافي بالوفيات ١٨ / ٥٢٣ - ٥٢٤.

(٢) انظر الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٠، وانظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٩ / ١١٥ - ١١٦.



روى عن السخاوي وابن الصلاح وموفق الدين بن يعيش، وأخذ عنه بدر الدين ابن جماعة وغيره[١].

هؤلاء هم أبرز شيوخ ابن القماح الذين ذكرهم تلاميذه، فرحم الله سبحانه وتعالى الجميع.

رابعاً: تلاميذه:

من أبرز تلاميذه:

١- خليل بن أيبك الصفدي، صرح بأن ابن القماح أجازه بالقاهرة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة[٢]، وهو ممن عرض لترجمة شيخه، ودون مولده.

٢- تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، صرَّح بمشيخةِ ابنِ القمَّاحِ له فقال: "محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة شيخنا في صحيح مسلم"[٣]، فهذا النص صريح بأن السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ أخذ صحيح مسلم عن ابن القماح ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقد عرض لترجمة شيخه في كتابه طبقات الشافعية الكبرى.

خامساً: وفاته:

توفي ـ رحمه الله تعالى ـ في العشرين من شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وسبعمائة للهجرة[٤].

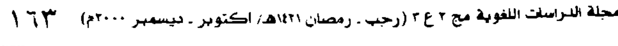
اشتهر ابن القماح ـ رحمه الله تعالى ـ بأنه صاحب مجاميع، وهذا المختصر

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٣ / ١٨ - ١٩، طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ١٩ - ٢٠.

(٢) انظر: الوافي بالوفيات ٢ / ١٥٠.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢١٢.

(٤) انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٢١٢، الدرر الكامنة ٣ / ٣٩١.





ضمن مجموع سجّل فيه عدداً من الكتب بخطه،وقد حققت من هذا المجموع كتابين: الأول كتاب الخط للزجاجي، والثاني هذا المختصر، أما الأول فليس لابن القماح فيه سوى النسخ، أما الثاني فله فيه مع النسخ الاختصار، وهو جهد له أجره ـ إن شاء الله تعالى ـ، فهذا هو مما جعلني أخصه بمبحث هنا، ولم أعرض له هناك إلا بالتعريف في موضعه من البحث، والله سبحانه وتعالى يغفر له ويرحمه.

المبحث الثالث: السِّين والصَّاد:

تشترك السين والصاد في أمور متعددة، ويختلفان في أمور، والأمور المشتركة بينهما هي على النحو الآتي:

١- اتحاد المخرج، فالسين والصاد والزاي من مخرج واحد، قال سيبويه ـ معدِّداً مخارج الحروف ـ: " ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد "[١].

٢- الاشتراك في صفة الهمسِ، والحرفُ المهموسُ هو:حرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس[٢].

السينُ والصادُ حرفانِ مهموسان؛ لجريانِ النَّفَسِ معهما[٣].

٣- الاشتراك في الرخاوةِ، والحرفُ الرخوُ: هو الذي يجري فيه الصوت[٤].

السين والصاد أيضاً هما حرفان رخوان؛ لجريان الصوت معهما لو قلت: مسّ ورص[٥].

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٥، وانظر أيضاً: المقتضب ١ / ٣٢٩،

(٢) انظر في تعريف الهمس: سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٤٠٥، المقتضب ١ / ٣٣١، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠.

(٤) انظر تعريف الرخاوة في: سر صناعة الإعراب ١ / ١٦.

(٥) انظر: الكتاب ٢ / ٤٠٦، المقتضب ١ / ٣٣١، سر صناعة الإعراب ١ / ٦١.



٤- الاشتراك في صفة الصفير، قالَ الصيمريُّ: "وحروف الصفير ثلاثة، وهي: الصَّادُ والزَّايُ والسِّينُ، وسمِّيت بذلك لأنَّها يسمعُ فيها شبيه بالصفير إذا خرجت من مواضعها"[(١)].

والحروفُ الثَّلاثَةُ تشتركُ في صفةِ الصَّفيرِ، فكلٌّ واحدٍ منها يسمع فيه شبه صفيرٍ عند النطقِ به من موضعِه.

٥- تشتركُ السينُ والصَّادُ في أنَّهما يكونانِ أصلين وبدلاً، أما كونُهما أصلين فهذا ظاهرٌ، أما البدلُ فإنَّ الصَّادَ تبدلُ من السِّينِ، كما في هذا الكتابِ الذي قامَ على إبدالِ السِّين صَاداً، والسِّينُ تبدلُ بقلة من الشين والتاء[(٢)].

وتختلف السينُ والصادُ في الأمور الآتية:

١- الاستعلاءِ والاستفال:

فالاستعلاءُ هو: أن تتصعَّدَ في الحنكِ الأعلى، انطبقَ اللِّسَانُ أو لم ينطبق[(٣)]، والاستفالُ خلافُ الاستعلاءِ.

السينُ من حروفِ الاستفالِ، والصَّادُ من حروفِ الاستعلاء[(٤)].

٢- الإطباق والانفتاح:

الإطباقُ: أن ترفعَ ظهرَ اللسانِ إلى الحنكِ الأعلى مطبقاً له[(٥)]، والانفتاحُ: حروفٌ ينفتحُ الحنكُ عندَ النطقِ بها عن اللسانِ، وهو خلافُ الإطباق.

(١) التبصرة والتذكرة ٢ / ٩٣٢.

(٢) ذكر ابن عصفور إبدال السين والشين. انظر: الممتع ١ / ٤١٠، وذكر الرضي إبدالها من الشين ومن التاء. انظر: شرح الشافية ٣ / ٢٠٣، وللفيروزآبادي: تحبير الموشين فيما يقال بالسين والشين.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٦٢، الممتع ٢ / ٦٧٥.

(٤) انظر: المقتضب ١ / ٣٦٠ - ٣٦١، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٢، الممتع ٢ / ٦٧٥.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠، الممتع ٢ / ٦٧٤.





السينُ حرفٌ منفتحٌ، والصَّادُ من حروفِ الإطباقِ[1].

٣- الأصالة والزيادة: السِّينُ تكونُ من حروفِ الزِّيَادَةِ والصَّادُ ليست من حروف الزيادة، قال ابن جني: "الصَّادُ: حرف مهموسٌ، يكون أصلاً وبدلاً لا زائداً"[2].

٤- الصاد تكون بدلاً من السين، وذلك كثير، بخلاف السين، فإن إبدالها إما محمول على الشذوذ أو القلة، كما تقدمت الإشارة إليه.

مراتبُ إبدالِ السِّينِ صاداً:

تحدَّثَ سيبويه والمبرِّدُ وابنُ السَّراج وغيرهم في باب مستقل عن إبدال السين صاداً[3]، وجعل سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ السين التي كالصاد من الحروف "غير المستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر"[4].

السِّين التي كالصَّادِ هي التي جعلها سيبويه غير مستحسنة، وجعلها غيره من الحروف المستجهنة، وهناك فرق بين السين التي كالصَّادِ وقلب السين صاداً، لأنَّ الأولى هو أن تميل بالسين إلى الصاد، فليست سيناً محضة وليست صاداً محضة، وإنما هي بينهما، أمَّا الثَّانية فهو خروجٌ بالحرفِ إلى حرفٍ آخرَ، وحينئذٍ لا يدخلُ في الحروفِ المستهجنةِ أو غيرِ المستحسنةِ، وقد قرئ به في القرآن في قراءة سبعية، كما سترى في المبحث التالي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وأردت بهذا أمرين:

الأول: التفريق بين وضعين مختلفين حكم سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ على

(١) انظر: الكتاب ٢ / ٤٠٦، سر صناعة الإعراب ١ / ٦١، الممتع ٢ / ٦٧٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٤٢٧ - ٤٢٨، والمقتضب ١ / ٣٦٠ - ٣٦١، الأصول ٣ / ٤٣١.

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠٤.



أحدهما أنه لا يستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وما لا يستحسن عربية لا يستحسن في القراءة[1]، ومن هنا فقد يهم واهم أن القراءة السبعية التي قلبت السين صاداً خرجت على وضع غير مستحسن، أو أن النحويين استقبحوا وجهاً قرئ به، وهذا غير مراد كما أن الأول غير مراد.

الثاني: أنَّ هذا الصنفَ من الحروفِ لا يدخلُ في مراتبِ إبدالِ السين صَاداً؛ لكونه لم يتجرد عن نوعه، وإنما داخله بعض صفات نوع آخر، فهو لا يعد قسماً مستقلاً بصفات تخصه.

على أن بني العنبر من تميم يقلبون السين صاداً إذا تركب معها (الخاء أو الغين أو القاف)، ولكن الأكثر الأجود ترك السين على حالها. قال سيبويه: "وذلك نحو: صالغ في سالغ وصلح في سلخ.... كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم تركُ السين على حالها، وإنما يقولها من العرب بنو العنبر، وقالوا صاطع في ساطع"[2].

أمَّا مراتبُ إبدالِ السينِ صاداً فهي على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: أن يكون قريباً من الواجب:

يكونُ إبدالُ السِّينِ صاداً قريباً من الواجب وذلك إذا لَقِيَها حرفٌ من حروفِ الاستعلاءِ، وكانَ حرفُ الاستعلاءِ قريباً منها، وعلَّلَ المبرِّدُ ذلك بقوله: "ليكونَ تناولُهما من وجهٍ واحدٍ"[3]، وقريبٌ من هذه العلَّةِ ما ذكرَه سيبويهِ ـ رحمه الله تعالى ـ[4].

(١) قال ابن الجزري - عند ذكره أقسام القراءة -: "والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف" النشر ١ / ١٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٢٨. وانظر أيضاً: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٠، البحر المحيط ٨/ ١٢٢، المزهر ١/ ٤٦٩.

(٣) المقتضب ١ / ٣٦٠.

(٤) انظر: الكتاب ٢ / ٤٢٧.



وهذه المرتبةُ جاءَت عندَ بعضِ النَّحويين من غيرِ تعليقٍ عليها بأنَّها قريبةٌ من الواجب[1]، ونصَّ المبرِّدُ على أنَّها قريبٌ من الواجِبِ.

وعندي أن ما ذهبَ إليه المبرِّدُ - رحمَه الله تعالى - قويٌّ؛ لكونِه لحظَ أمرين:

١- تجاور الحرفين، فجعلَ للحرفِ المجاورِ حكماً خاصاً غيرَ حكمِه إذا كانَ غيرَ مجاورٍ، والأصواتُ تتأثَّر بالجوارِ أكثرَ من غيرها، لأنَّ فيه انتقالاً من منخفضٍ إلى تصعُّدٍ، فيصعب على الناطق به .

٢- اتِّحاد الصفتين، فالحرفان إذا كانا حرفي استعلاء أو حرفي استفال فالنطق بهما متجاورين أكثر، ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ كما قال سيبويه.

أما إذا اختلفا فإن فيه انتقالاً من حال إلى ضدِّها، وتختلف حينئذ جهتا العمل.

المرتبة الثانية: الجواز بإطلاق.

وهذا يعني أنه يجوز إبدال السين صاداً من غير استحسان قلب أو تركه، وذلك إذا لقي السين حرف من حروف الاستعلاء، وكان متراخياً عنها بحرف، ولم يكن متراخياً تراخياً كثيراً نحو: سلخ وصلخ وأسبغ وأصبغ[2].

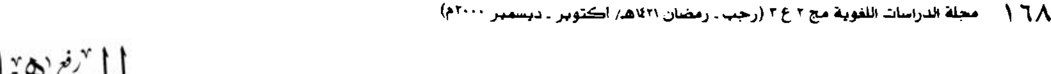
المرتبة الثالثة: الكثير ترك القلب:

وذلك إذا تراخى حرف الاستعلاء عن السين، فكلما بعد حرف الاستعلاء كان الأجود ترك القلب مثل: صملق في سملق[3]، والصراط في السراط، وصماليق في سماليق.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٢١١ - ٢١٢، شرح الشافية ٣ / ٢٣٠.

(٢) انظر: المقتضب ١ / ٣٦٠، الأصول ٣ / ٤٣١، الفرق بين الحروف الخمسة ٤٩٥-٤٩٦، المزهر ١ / ٤٦٩.

(٣) السملق: الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيها. انظر: اللسان ١٠ / ١٦٤.





المرتبة الرابعة: امتناع إبدال السين صاداً:

وذلك إذا تقدَّمَ على السينِ حرفٌ من حروفِ الاستعلاء، وذلك أنَّ السين " إذا تأخَّرَت كـانَ المتكلِّمُ منحدراً بالصوت من عـالٍ، ولا يثقَلُ ذلك ثقل التصـعُّدِ من منخفضٍ، فلا تقـول في: قست قصت "[1]. وقال المبرد: " فـإن كان حرف من هذه الحروف قـبل السين لم يجز قلبـها، نحو: قـست وقسـوت وطست فاعلم؛ لأنهم إنما قلبوها وهذه الحـروف بعدها؛ لئلا يكونوا في انحدار ثم يـرتفعوا، وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحداراً"[2].

إبدالُ السِّينِ صَاداً مشروطٌ بأنَّ تتقـدَّمَ السينُ على حروف الاستعلاء، وأبان عن هذا بصورة واضحة ابن السيد البـطليوسي فقال: "وشرط هذا الباب[3]: أن تكون السين متقدمةً على هذه الحروف لا متـأخرةً بعدها، وأن تكونَ هذه الحروفُ مقاربةً لها لا متباعدةً عنها، وأن تكون السين هي الأصل "[4].

وهنا تبقى مـسألةٌ أخيـرةٌ، فإنَّ حديثَ المـتقدمين سـيبويه والمبـرد وابن السراج وغـيرهم ـ رحـمـهم الله تعـالى ـ تناول إبدال السين صـاداً، فـهل يلزم من هذا العكس، وهو أن تبدل الصاد سيناً ؟

أقول: لا تبدلُ الصَّادُ سيناً، للأمور الآتية:

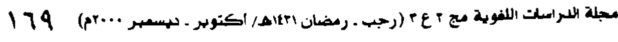
١- ذكر المتقدمون من الصرفـيين الصاد من حروف البدل، ولم يذكروا السين، والذين ذكروا السـين في حروف البدل نصـوا على أنها إنما تبـدل من الشين إبدالاً شاذاً غير مـقيس، وقد تبدل من التاء على خلاف فيـها، ولم ينص أحد على أنها

(١) شرح الشافية ٣ / ٢٣٠.

(٢) المقتضب ١: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٣) يعني باب إبدال السين صاداً.

(٤) الفرق بين الحروف الخمسة ٤٩٦.





تبدل من الصاد.

٢- ذكر المتقدمون من اللغويين حروف الإبدال، ومنهم أبو الطيب اللغوي، فقد ذكر كل حرف والذي يبدل منه، فعند ذكر السين ذكر حروف البدل منها وهي: الشين والصاد والضاد والطاء والظاء والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والياء[١]. وهذا لا إشكال فيه فقد ذكر الصرفيون أن السين تقلب صاداً. وعند ذكر الصاد نص أبو الطيب على الحروف التي تبدل من الصاد وهي: الضاد والطاء والعين والفاء والقاف والكاف واللام والياء[٢]. ولم يذكر السين منها، وهذا جلي في أنه ـ رحمه الله تعالى ـ لا يرى أن الصاد تقلب سيناً.

٣- نصَّ ابن السيد ـ رحمه الله تعالى ـ على أن الصاد لا تقلب سيناً، فقال: "فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سيناً؛ لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف"[٣].

وتلخَّصَ مِمَّا سَبَقَ أنَّ السينَ قد تقلَبُ صَاداً، وذلك لغةٌ فيها، وأنَّ الأجودَ هو بقاؤها، وأن إبدالها صاداً يختلف باختلاف التقائها مع حروف الاستعلاء، التي تقتضي قلبها ولا توجبه لكنها تؤكده، وأن الصاد إذا كانت أصلاً لا تقلَبُ سيناً، وقد أوردتُ ما يؤيِّدُ ذلك، والله سبحانَه وتعالَى المعين.

المبحث الرابع: مختصر الفرق بين السين والصاد:

أولاً: مادة الكتاب:

عرض هذا المختصر لعدد من المواد اللغوية التي وردت فيها السين أو الصاد، وذكر بعض المعاني المتعلقة بها، مرتبة ترتيباً هجائياً، ولم يعرض لجميع الحروف،

(١) انظر: الإبدال ٢ / ١٥٣.

(٢) انظر: الإبدال ٢ / ٢٣٩.

(٣) الفرق الحروف الخمسة ٤٩٦.



وإنما عرض لسبعة أحرف هي: الباء والحاء والخاء والراء والدال والنون والصاد، ثم تحدث بعد ذلك عن المشترك بين عدد من الألفاظ.

وبلغ عدد المواد التي عرض لها هذا المختصر ثلاثاً وثمانين مادَّةً، أول مادة عرض لها هي (بسط)، وآخر مادة هي (صقر)، وقد تباين عرضه بين هاتين المادتين، فتراه في الأولى يعرض لكثرته في القرآن، ويورد لها شاهداً، ويذكر قراءتين سبعيتين، ويذكر أن الخليل وسيبويه يذكران أنها لغة قوم من العرب، ثم يعلل - رحمه الله تعالى - لعلة إبدال السين صاداً، ثم يذكر الدلالة اللغوية للمادة. وهو في المادة الثانية يذكرها فقط، ويذكر أن المشترك كله بالسين والصاد.

وربما كان هذا هو المذكور في أصله، ولكن لا يمكن القطع بشيء من هذا؛ لكون الأصل لم يصل فيحتكم إليه.

ثانياً: الشواهد:

هذا المختصر[١] ورد فيه اثنتان وعشرون آية، استشهد بها على عددٍ من الدلالات التي ورد في المواد اللغوية.

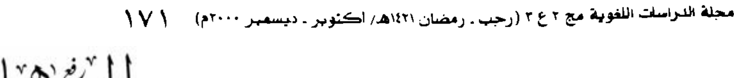
كما استشهد بأربعة شواهد، عزا المصنف منها اثنين، وذكر في الثالث وهي أربعة أبيات أن الخليل أنشده، وإنما أنشد الخليل الأول منها، وقد عزوته لقائله، كما تمكنت من عزو الرابع إلى قائله أيضاً.

ثالثاً: القراءات:

استشهد المصنف بالقراءات في موضعين: الأول في مادة بسط، وهي قراءة سبعية، فقد ذكر قراءة الكسائي بالسين، ورواية أبي بكر بن عياش عن عاصم بالصاد، وعاصم من السبعة.

---

(١) أشار ابن القماح - رحمه الله تعالى - إلى أنه ترك أكثرها في الأصل، وهذا يعني أنه تركَ شواهد كثيرة. ومع هذا فقد جاء في هذا المختصر بعض الشواهد القليلة، ورأيت عدم إغفالها، وأهمية الوقوف عندها.





الثاني: في مادة (حسب) إذ ذكر أنه قرئ (يحسب) بكسر السين وفتحها، وهي في وجهيها قراءة سبعية، وقد أبنت عن ذلك في موضعه من التحقيق.

رابعاً: النقل عن المتقدمين:

تردد في هذا المختصر اسم الخليل في موضعين، فقد نقل في الموضع الأول عن الخليل في مادة بسط، وأورد ما أنشده الخليل في مادة حرس أربعة أبيات هي لصالح بن عبد القدوس، والصحيح ـ كما أسلفت ـ أنَّ الخليلَ أنشدَ البيتَ الأوَّلَ.

ونقلَ عن سيبويهِ نصاً واحداً في مادة بسط، وذكرت موضعه من الكتاب في موضعه.

ونقل عن الأخفش في مادة (نكس) ولم أقف عليه عند غيره.

التحقيق:

أولاً: اسمُ الكتابِ:

حملَ الكتابُ في أوَّله هذا النصَّ: " هذه الفوائدُ لخَّصتُها من كتابِ الفرقِ بين السِّينِ والصَّادِ لابنِ كيسان، والله المستعان "

هنا أمران:

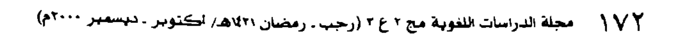
الأوَّل: أصلُ هذا المختصرُ هو كتابُ الفرقِ بينَ السِّينِ والصَّادِ لابنِ كيسان.

الثاني: أنَّ هذا العملَ قامَ باختصارِه كاتبُه ابنَ القمَّاحِ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ولهذا فإن اسمَه الذي اقتضته طبيعته هو:

مختصرُ كتابِ الفرقِ بينَ السِّينِ والصَّادِ لابنِ كيسان المتوفى ٣٢٠هـ

اختصرَه كاتبُه: أبو عبد الله محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ القرشيُّ الشَّافعيُّ (٦٥٦- ٧٤١هـ).





ثانياً: نسخة التحقيق:

تقعُ المخطوطةُ في مـجـمـوعٍ من الورقـةِ ٣٣٦ب - ٣٣٧ب، وتقعُ في ثلاثِ صفحاتٍ، في الصـفحةِ الأولى ثلاثون سطراً، وفي الثانيةِ تسـعةٌ وعشرون سطراً، وفي الثالثةِ ستةٌ وعشرون سطراً، وفي كلِّ سطرٍ ستَّ عشرةَ كلمةً.

ثالثاً: منهجُ التَّحقيق:

١- نسختُ المخطوطةَ، واجـتهدتُ كثـيراً في قراءةِ النَّصِّ، وأثبتُّ مـا ظهرَ لي منه.

٢- ضبطتُ النَّصَّ بالشَّكْلِ، ووضعتُ علاماتِ الترقيمِ التي تخدمُ النصَّ.

٣- جعلتُ كلَّ مادةٍ في بداية سطر.

٤- عزوتُ الآياتِ القرآنيةَ إلى سورِها وبينتُ أرقامَ الآياتِ، وأكملتُ ما يحتاجُ منها إلى إكمالٍ.

٥- وثقتُ القراءاتِ القرآنِيَّةَ التي وردَت في البحثِ من كتبِ القراءاتِ.

٦- خرجتُ الشواهدَ الشعريَّةَ بعدَ التـعريفِ بقائلها، وبينت بحر البيت ومطلع القصيدة، وذكرت مصادر التوثيق.

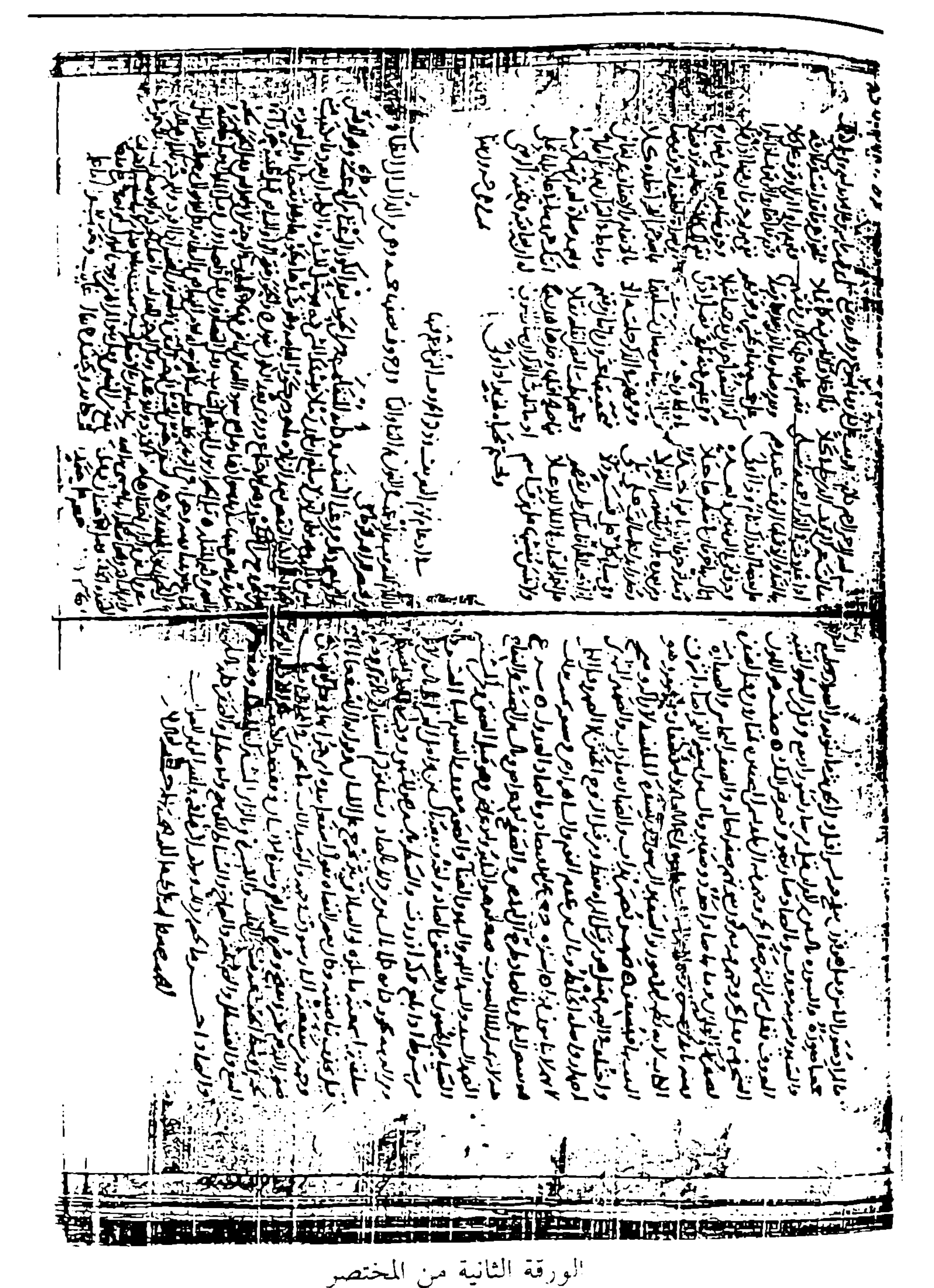
٧- وثَّقْتُ الموادَّ اللغويَّةَ من المراجعِ المعتمَدَةِ.

هذا والله سبحانه وتعالى أسأل التوفيق والسداد.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

بداية المختصر في المجموع





الورقة الثانية من المختصر

النص المحقق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ علَى مُحَمَّدٍ سَيِّدِ المُرْسَلِينَ، وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعِينَ وسَلَّمَ تَسْلِيماً كَثِيراً.

رَبِّ زِدْنِي عِلْماً.

هذه فَوَائدُ لَخَّصْتُها من كتابِ الفرقِ بينَ السِّينِ والصَّادِ لابْنِ كَيْسَانَ، واللهُ المسْتَعَانُ.

إِنَّمَا سُمِّيَتِ الهمـزَةُ في أَصَرَ(١) وأَسَرَ(٢) ألفاً مـجازاً، إذْ لا صُورَةَ للهـمزة، فَرُسِمَتْ بـصورةِ الألفِ، وعن الخليلِ أنَّه رَسَمَ لها صُورَةَ عَـيْنٍ، ومن هنا جُعِلَتْ علامَةُ الهمزةِ عَيْناً صغيرةً من غيرِ تعقيفٍ.

وذَكَرَ السِّينَ والصَّادَ مرتَّباً على حروفِ المعْجَمِ.

البـــاءُ:

بَسَطَ: هو في القرآنِ كثيرٌ، وكلُّه بالسِّينِ تلاوةً وكَـتْباً، إلاَّ قولَه تَعَالَى في سورةِ البقـرةِ: ﴿ويَبْسُطُ﴾(٣) فـرُوِيَ عن الكسائِيِّ وأبي بكرٍ بالصَّـادِ(٤)، وعن بعـضِهِم

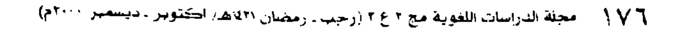
(١) أَصَرَ: قال ابن فـارس: "الهمزة والصاد والراء أصل واحـد يتفرع منه أشيـاء متقاربة، فـالأصر: الحبس والعطف وما في معناهما" معجم مقاييس اللغة ١/ ١١٠ .

(٢) أسر: قال ابـن فارس: "الهمزة والسين والراء أصل واحـد، وقياس مطرد، وهو الحبس وهـو الإمسـاك، ومن ذلك الأسير، وكانوا يشدونه بالقد، وهو الإسار" معجم مقاييس اللغة ١/ ١٠٧.

(٣) تمامها: (واللهُ يَقْبِضُ... وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) البقرة ٢٤٥.

(٤) بالسين أبو عمـرو وحمزة بخلاف عن خـلاد، وقنبل وحفص، وبالصاد قـراءة الكسائي ورواية أبي بكر شعبة بن عياش عن عاصم، وقرأ بها الباقون.

السبعة ١٨٦، الغـاية في القراءات العشـر ١١٦، المبسـوط في القراءات العشـر ١٤٨، التبصرة في القراءات السبع ٤٤١، التيسـير ٨١، الإقناع في القراءات السبع ٢/ ٦٠٩، النشر ٢/ ٢٢٨ -٢٢٩، إتحاف فضلاء البشر ١٦٠.





(. . . .)[1] بالسِّينِ وهو سائغٌ في العربيَّةِ.

وعن سيبويهِ والخليلِ هي لغةُ قومٍ من العربِ[2].

وسَبَبُه أنَّ السِّينَ مستفلةٌ والصَّادَ مستعليةٌ[3]، فيتنافَرَان، فكَانَ إخراجُ الصَّادِ أسْهَلَ على اللِّسَانِ عَقِيبَ الطَّاءِ من السِّينِ عَقِبَها[4].

والبَسْطُ: الاتِّسَاعُ[5].

بَسَرَ: معناه عَبَسَ مِنْ هَمٍّ[6].

وعن الخليلِ: عَبَّاسٌ[7] الوَجْهِ غَضْبَانُ، فإنْ بَدَتْ أَسْنَانُه فكَلَحَ، وإذَا اهتَمَّ وفَكَّرَ كذلكَ قلتَ: بَسَرَ[8]، وَهْوَ مَعْنَى قَولِه تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وبَسَرَ﴾[9] ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾[10].

---

(١) كلمات مطموسة في الأصل.

(٢) قال سيبويه: "هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات" الكتاب ٢/ ٤٢٧، وانظر أيضاً: العين ٧/٢١٨، وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٤٥، عن الليث.

(٣) السين من حروف الاستفالة والصاد من حروف الاستعلاء، وهي علة القرب من الوجوب.
انظر: المقتضب ١/ ٣٦٠، التكملة ٢٢٥، سر صناعة الإعراب ١/٦٢، شرح الشافية ٣/ ١٤.

(٤) العلة في هذا أن الطاء من حروف الاستعلاء، وإذا كانت السين مع حرف من حروف الاستعلاء حسن قلبها صاداً، فإذا قربت منه فهو أولى، قال المبرد: "فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف - يعني حروف الاستعلاء - في كلمة جاز قلبها صاداً، وكلما قرب منها كان أوجب" المقتضب ١/ ٣٦٠.

(٥) البسط: الاتساع وامتداد الشيء في عرض أو غير عرض.
انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٣٤٥ - ٣٤٧، الصحاح ٣/ ١١١٦، مجمل اللغة ١/ ١٢٥، معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٤٧، اللسان ٧ / ٢٥٨ - ٢٦١ (بسط).

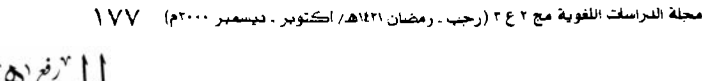
(٦) انظر في معاني بسر: تهذيب اللغة ١٢ / ٤١١، الصحاح ٢ / ٥٨٩، مجمل اللغة ١ - ١٢٦، اللسان ٤ / ٥٨ (بسر)، تاج العروس ٣/ ٤١ (بسر).

(٧) في العين: عابس.

(٨) انظر: العين ١ / ٣٤٣.

(٩) المدثر ٢٢.

(١٠) القيامة ٢٤.





وقولِ الكُمَيْتِ[١]:

. . .[٢] البَاسِرُون اقْتِضَابَا

أي القاهرون.

ابْتَسَرَ الفَحْلُ النَّاقَةَ: قَهَرَها علَى نَفْسِها.

وبالصَّادِ: النَّظرُ[٣].

والبَصِيرَةُ: العِلْمُ، شُبِّهَ لِعِلْمِهِ بالشَّيْءِ بالنَّاظِرِ إليه بعينِه.

بِرْسٌ: لم يَقَعْ في القرآنِ، وهو القُطْنُ[٤].

وبالصَّادِ: المَرَضُ المعروفُ[٥].

والبَخْسُ: النَّقْصُ[٦]، ولم يَقَعْ بالصَّادِ في القرآنِ، ومعناه أَدْخَلْتُ يَدِي في الشَّيْءِ[٧].

بَخَصْتُ عَيْنَه: أي أَدْخَلْتُ يَدِي فيها[٨].

(١) لم أقف عليه في ديوان الكميت بن زيد الأسدي، ولا في ديوان الكميت بن معروف الأسدي.

(٢) كلمة ذهب جلُّ حروفها فلم أتبينها.

(٣) انظر في معاني البصر والبصيرة: تهذيب اللغة ١٢ / ١٧٤ - ١٧٧، الصحاح ٢ / ٥٩١ - ٥٩٢، مجمل اللغة ١ / ١٢٧، معجم مقاييس اللغة ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤، اللسان ٤ / ٦٤ - ٦٨ (بصر).

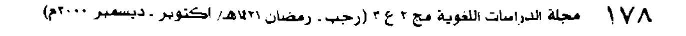
(٤) البرس: نصَّ على أنه بالكسر القطن. انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٤٠٨، الصحاح ٣/ ٩٠٨، مجمل اللغة ١ / ١٢٠، معجم مقاييس اللغة ١ / ٢١٩، القاموس المحيط ٢ / ٢٠٧.

(٥) البرص: مرض معروف. انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ١٨٠ - ١٨١، الصحاح ٣ / ١٠٢٩، مجمل اللغة ١ / ١٢١، معجم مقاييس اللغة ١ / ٢١٩، اللسان ٧ / ٥ - ٦، القاموس المحيط ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ٧ / ١٩٠، الصحاح ٣ / ٩٠٧ - ٩٠٨، مجمل اللغة ١ / ١١٧، معجم مقاييس اللغة ١ / ٢٠٥.

(٧) قال الأزهري: " وقال الليث: البخس: فقء العين بالأصبع وغيرها " تهذيب اللغة ٧ / ١٩٠، وأنكره ابنُ السكِّيتِ كما سيأتي في الهامش التالي.

(٨) قال ابن السكيت: "ويقالُ: قد بخصت عينه ولا تقل: بخستها، إنما البخس: النقصان من الحق.





بَسَقَ: بَسقَتِ النَّخْلَةُ طَالَتْ، وبالصَّـادِ في غَيرِ القرآنِ مَـعْرُوفٌ، وهو الأَجْوَدُ، ويُقَالُ: بالسِّينِ والزَّاي(١).

الحــــاءُ:

الحِرْصُ: بالصَّاد شِدَّةُ شَهْوَةِ الشَّيْءِ(٢)، حَرَصَ يَحْرَصُ فهُـوَ [حريصٌ من قَوْمٍ حُرَصَاءَ حِرَاص](٣)، والكُلُّ في القرآنِ(٤).

والحَارِصَةُ: شَجَّةٌ تَشُقُّ جِلْدَةَ الرَّأسِ قَلِيلاً كَمَا يَحْرِصُ القَصَّارُ الثَّوْبَ(٥).

وبالسِّينِ الحُرَّاسُ الذين يصونونَ الشيءَ من الضَّيَاعِ.

وقولُه تَعَالَى: ﴿مُلِئَتْ حَرَساً﴾(٦) يحتمِلُ كَونَه اسمَ جمعٍ(٧) كغَائِبٍ وغَيَبٍ، وأن يكونَ مَصْدَراً وُصِفَ بِهِ كرَجُلٍ عَدْلٍ، وقد ذَكَرَهما امرؤُالقيسِ(٨) فَقَالَ:

= تقول: قد بخسته حقه " إصلاح المنطق ١٨٤، وانظر هذا النص أيضاً عن ابن السكيت في: تهذيب اللغة ٧ / ١٩٠.

(١) انظر (بسق) واللغات فيها في: إصلاح المنطق ١٨٤، تهذيب اللغة ٨ / ٣٨٥، ٤١٨ - ٤١٩، مجمل اللغة ١ / ١٢٥، معجم مقاييس اللغة ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨، ٢٥٣، اللسان ١٠ / ١٩ - ٢٠ (بزق، بسق).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٤ / ٢٣٩، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٠، اللسان ٧ / ١١ (حرص).

(٣) تكملة يقتضيها السياق.

(٤) ورد (حرصت) في سورة يوسف ١٠٣، و(ولو حرصتم) سورة النساء ١٢٩، و(إن تحرص) النحل ٣٧، و (حريص عليكم) التوبة ١٢٨، و(أحرص الناس) البقرة ٩٦.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٤ / ٢٤٠، الصحاح ٣ / ١٠٣٢، مجمل اللغة ١ / ٢٢٦، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٠، اللسان ٧ / ١١ (حرص).

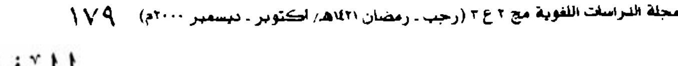
(٦) تمامها: (.... شَدِيداً وشُهُباً) الجن ٨.

(٧) اسم الجمع: اسم موضـوع لمعنى الجمع فقط، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ، وقد جعله الأخفش جمعاً. انظر: شرح الشافية٢/ ٢٠٢-٢٠٤، البحر المحيط ١٠/ ٢٩١، الدر المصون١٠/ ٤٨٩.

(٨) امرؤ القيس: "... - ٨ ق. هـ "

وهو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن آكل المرار، من فحول شعراء الجاهلية، كنيته أبو وهب، ولقبه الملك الضليل، ديوان شعره مطبوع.

انظر: طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١، المؤتلف والمختلف ٩، الأغاني ٨ / ٦٠ - ٧٣.





تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيهَا وَمَعْشَراً ... عَلَيَّ حِرَاصاً لَو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي[1]

فأَحْرَاسٌ جمعُ حَارِسٍ، وحِرَاصٌ جمعُ حريصٍ.

والحَرْسُ: وقتٌ من الدَّهْرِ[2]، أنشدَ الخليل[3]:

إنَّا وَجَدْنَا في كِتَابٍ خَلَتْ ... لَهُ دُهُورٌ لاحَ في طِرْسِه

أَتْقَنَهُ الكَاتِبُ واختَارَهُ ... مِنْ سَائِرِ الأَمْثَالِ في حَرْسِهِ

مَا تَبْلُغُ الأَعْدَاءُ مِنْ جَاهِلٍ ... مَا يَبْلُغُ الجَاهِلُ مِنْ نَفْسِهِ

والشَّيْخُ لا يَتْرُكُ أَخْلاقَهُ ... حَتَّى يُوَارَى في ثَرَى رِمْسِهِ[4]

---

(١) من البحر الطويل، من معلقته، ومطلعها:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

ورواية الديوان لبيت الشاهد:

أَحْرَاساً وأَهْوَالَ مَعْشَرٍ ... عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُشِرُّونَ

وهذه الرواية هي رواية أبي جعفر النحاس وابن الأنباري والزوزني والقرشي وابن النحاس. انظر: الديوان توثيق الروايات: ٣٧٠ البيت ٢٣.

يشرون: يظهرون، يسرون: أراد لو يكتمون مقتلي، ولكن لا يستطيعون لشرفي ونباهتي ومكاني. الديوان ١٣، البحر المحيط ١٠ / ٢٩١، الدر المصون ١٠ / ٤٨٩.

(٢) قال الخليل: " الحَرْسُ: وقتٌ من الدهر دون الحقب قال:

أتقنه الكاتب واختاره ... من سائر الأمثال في حرسه " العين ٣ / ١٣٧.

(٣) إنما أنشد الخليل البيت الأول. انظر: الهامش السابق، فقد نقلت نص الخليل ليظهر ما نقله.

والبيت لصالح بن عبدالقدوس: (٧٧ - ١٦٧هـ)

أبو الفضل صالح بن عبدالقدوس بن عبدالله البصري مولى بني أسد، كان أديباً فاضلاً شاعراً مجيداً، كان يجلس للوعظ في مسجد البصرة، اتهم بالزندقة فقتله المهدي، وعلقه بضعة أيام للناس.

انظر: طبقات الشعراء ٨٩ - ٩٢، تاريخ بغداد ٩ / ٣٠٣ - ٣٠٥، معجم الأدباء ٤ / ١٤٤٥ - ١٤٤٦، فوات الوفيات ٢ / ١١٦ - ١١٧.

(٤) من البحر السريع، من قصيدة له تسببت في قتله، أولها:

يَا أَيُّهَا الدَّارِسُ عِلماً أَلا ... تَلْتَمِسُ العَوْنَ عَلَى دَرْسِهِ

استشهد به على أنَّ الحرس بمعنى الوقت من الدهر



حَصْر: وهو المَنْعُ والحَبْسُ، وحَصُورٌ: لا يَأْتِي النِّسَاءَ، وكَذا الذي لا يُنْفِقُ عَلَى النَّدَامَى، و﴿حَصِيراً﴾[1]: حَبْساً والحَصِيرُ: يُجْلَسُ عَلَيهِ سُمِّيَ بذلكَ لدُخُولِ بَعْضِه في بَعْضٍ، وحَصِيرُ الأَرْضِ: وَجْهُها[2].

وبالسِّين: الإِعْيَاءُ، والدَّابَّةُ حَسِيرٌ ومَحْسُورَةٌ: إذَا أَعْيَتْ من طُولِ المَشْيِ[3].

ومنه قولُه تَعَالَى: ﴿وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [4] والحَسْرَةُ: النَّدَامَةُ[5].

﴿وَلا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [6] لا يفترون.

ويجمع حَسِيرٌ على حَسْرَى[7].

حُسْنٌ: معروفٌ، وبالصَّادِ: الامتناعُ، ومنه الحِصْنُ[8].

وقَولُه تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَّ﴾[9] أي: أَسْلَمْنَ، لأنَّها تَمْتَنِعُ بالإِسْلامِ عن فعلِ الفَوَاحِشِ[10].

= شعر صالح بن عبدالقدوس ١٤١ - ١٤٢، الحماسة البصرية ٢ / ٤٠ - ٤١، والبيت الأخير في: البيان والتبيين ١/ ١٢٠، والحيوان ٣ / ١٠٢، الأغاني ١٣ / ١٤.

(١) الإسراء: ٨.

(٢) انظر في معاني (حصر): تهذيب اللغة ٤ / ٢٣٢ - ٢٣٥، الصحاح ٢ / ٦٣١ - ٦٣٢، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٧٢ - ٧٣، اللسان ٤ / ١٩٣ - ١٩٦ (حصر).

(٣) انظر معاني (حسر) في: تهذيب اللغة ٤ / ٢٨٦ - ٢٩٠، الصحاح ٢ / ٦٢٩، اللسان ٤ / ١٨٧ - ١٩٠.

(٤) قبلها: (يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ البَصَرُ خَاسِئاً. . . .) الملك ٤.

(٥) قال السمين الحلبي: " والحسرة: شدة الندم، وهو تألم القلب بانحساره عما يؤمله، واشتقاقها: إما من قولهم: بعير حسير، أي منقطع القوة، أو من الحسر: وهو الكشف " الدر المصون ٢ / ٢٢١.

(٦) قبلها: (وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، ومَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِه) الأنبياء ١٩.

(٧) قال الجوهري: " وأحسرته أيضاً فهو حَسِيرٌ، والجمع حَسْرَى مثل قَتِيلٍ وقَتْلَى " الصحاح ٤/ ٦٢٩.

(٨) انظر: تهذيب اللغة ٤/ ٢٤٦، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٦٩، اللسان ١٣ / ١١٩ - ١٢٢ (حصن).

(٩) تمامها: (. . . . فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى المُحْصَنَاتِ مِنَ العَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ العَنَتَ مِنْكُمْ، وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ، وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) النساء ٢٥.

(١٠) قال أبو جعفر النحاس: " عن ابن عباس وفسرها: تزوجن، وقال ابن مسعود: فإذا أحصن: أي أسلمن، وقال عاصم الجحدري: فإذا أحصن: أي أحصن أنفسهن " إعراب القرآن ١ / ٤٠٧.



حَصَبَ: هو الحَطَبُ، ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾(1) أي حَطَبُها، ولا يُسَمَّى بذلكَ إلاّ إذَا أُلقِيَ في الوقودِ من حَصَبْتَ: إذَا رَمَيْتَ.

والحَصَبُ: [الحجرُ](2) المرميُّ /1377أ، والحَاصِبُ الذي يَرْمِي الحَصْبَاءَ، الحَصَى الصِّغَار(3).

وبالسِّينِ: منه الحِسَابُ وهو العددُ.

والحُسْبَانُ: العذابُ، أي يُرْسِلُ عَلَيْهَا عَذَابَ حِسَابِها، وهو ما أَجْرَمَتْ وكَسَبَتْ(4).

حَسَبَ يَحْسُبُ حُسْبَاناً في العددِ.

وفي الظَّنِّ حَسِبَ يَحْسَبُ [ويَحْسِبُ](5) وقُرِئَ بهما(6).

---

(1) تمامها: (.... أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ) الأنبياء 98.

(2) تكملة يستقيم بها السياق.

(3) انظر معاني (حصب) وما تصرف منها في: تهذيب اللغة 4/ 260 - 261، الصحاح 1 / 112، مجمل اللغة 1 / 238، معجم مقاييس اللغة 2 / 70 - 71، اللسان 1 / 318 - 321 (حصب).

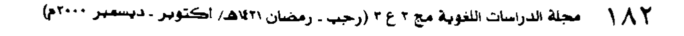
(4) قال الزجاج: " (ويُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَاناً مِنَ السَّمَاءِ) وهذا موضعٌ لطيفٌ، يحتاجُ أن يشرحَ وهو أنَّ الحسبانَ في اللغةِ: هو الحسابُ، قالَ تَعَالَى: (الشَّمْسُ والقَمَرُ بِحُسْبَانٍ) المعنى بحساب، فالمعنى في هذه الآيةِ أن يرسلَ عليها عذابَ حُسْبَانٍ، وذلك الحسبانُ هو حسابُ ما كسبتْ يداكَ " معاني القرآن وإعرابه 3 / 290، واستبعده الأزهري فقال: " والذي قاله الزجاج في تفسير هذه= =الآية بعيد، والقول ما قاله الأخفش وابن الأعرابي وابن شميل، والمعنى - والله أعلم - أن الله يرسل على جنة الكافر مرامي من عذاب، إما برد، وإما حجارة أو غيرهما مما شاء، فيهلكها ويبطل غلتها وأصلها " تهذيب اللغة 4 / 332 - 333.

والذي أراه أنه لا تعارض بين ما قاله الزجاج وما رجحه الأزهري، فقد يكون حساب عذابها البرد أو الحجارة أو ما يفسد غلتها، وكل هذا أو بعضه هو عذاب من الله سبحانه وتعالى، وهو حسبان هذه الجنة في علم الله.

(5) تكملة يلتئم بها السياق.

وانظر حسب بمعنى عدّ، وبمعنى ظنّ في: تهذيب اللغة 4 / 330 - 336، الصحاح 1 / 109-112، اللسان 1 / 310 -316 (حسب).

(6) في قوله تعالى: (يحسبهم الجاهلُ أغنياءَ من التعفُّفِ) البقرة 273، و(يحسبن) آل عمران 178، قال ابن =





الحَسْمُ: القَطْعُ.

حُسُوماً[1] أي: مَشْؤُومَـاتٌ؛ لأَنَّها حَسَمَتْهُمْ، فلـم تُبْقِ منهم أَحَداً، وبه سُمِّيَ السَّيْفُ [حُسَاماً][2].

وحَصْحَصَ الحَقُّ: ظَهَرَ.

قيلَ: هُوَ مِنَ الحِصَّةِ، أي: بَانَتْ حِصَّتُه، فظَهَرَ من حِصَّةِ البَاطِلِ[3].

والمحيصُ: المعدِلُ[4].

الخـــاء:

الخَصْفُ: اللَّزْقُ[5]. ﴿يَخْصِفَانِ﴾[6] يُلْزِقَانِ.

= مجاهد: "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (يحسِبُهم) و (يَحْسِبَنَّ) بكسر السين في كل القرآن، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في كل القرآن، وقال هبيرة عن حفص: إنه كان يفتح م رجع، فكان يكسر" السبعة ١٩١. وانظر أيضاً: ٢١٩ -٢٢٠، التيسير ٨٤، الإقناع ٢ / ٦١٥، التبصرة في القراءات السبع ٤٥٠.

(١) يريد قوله تعالى: (وثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً فَتَرَى القَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) الحاقة ٧.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

وانظر دلالة (حسم) وما اشتق منها في: تهذيب اللغة ٤ / ٣٤٤، الصحاح ٥ / ١٨٩٩، مجمل اللغة ١ / ٢٣٢ -٢٣٣، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٥٧، اللسان ١٢ / ١٣٤ - ١٣٥ (حسم).

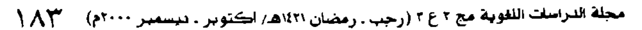
(٣) انظر حصحص في: تهذيب اللغة ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٣، الصحاح ٣ / ١٠٣٣، مجمل اللغة ١/ ٢١٤، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٢، اللسان ٧ / ١٥ - ١٦ (حصص).

(٤) في الأصل: المعتدل، ولعل الصحيح ما أثبته، فإن المحيص: هو المحيد والمهرب، وحاص تكون بمعنى عدل وحاد.

انظر: تهذيب اللغة ٥ / ١٦٢ - ١٦٣، الصحاح ٣/ ١٠٣٥، اللسان ٧ / ١٩ - ٢٠ (حيص)

(٥) ووضع الشيء بعضه فوق بعض. انظر: تهذيب اللغة ٧ / ١٤٧، الصحاح ٤ / ١٣٥١، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٨٦، المحكم ٥ / ٣٩، اللسان ٩ / ٧١ - ٧٤ (خصف).

(٦) جاءت في موضعين في القرآن، هما قوله تعالى: (وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ ونَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ) الأعراف٢٢، وقوله تعالى: (وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى) طه ١٢١





وخَصَفْتُ النَّعلَ: رَقَعتُه.

والمِخْصَفُ: ما يُثْقَبُ [به][1].

وبالسِّين: سَوْخُ الأَرْضِ بِمَا عليها، ومنه خَسَفَ القَمَرُ: صَارَ بِمَنْزِلَةِ الغَائِرِ[2].

والخَرْصُ: التّقدير[3] والتّخمينُ، وهو الكذبُ أيضاً، الخرّاصُونَ: الكذّابون، وهو...[4] ومنه: خَرْصُ النَّخْلِ.

والخُرْصُ يُعَلَّقُ في الأُذُنِ[5].

وبالسِّين: ذَهَابُ الكَلامِ.

وكَتِيبَةٌ خَرْسَاءُ: لا صَوْتَ لَهَا يُسْمَعُ[6]، ولم يردْ في القرآنِ.

والخَسأُ: البُعْدُ[7].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق، ويسمى المِثْقَب والأشفى والمِخْرَز. انظر: معجم مقاييس اللغة٢/ ١٨٦، المحكم ٥/ ٣٩

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٧ / ١٨٣ - ١٨٤، الصحاح ٤ / ١٣٤٩ - ١٣٥٠، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٨٠ - ١٨١، المحكم ٥ / ٥٢ - ٥٣، اللسان ٩ / ٦٧ - ٦٩ (خسف).

(٣) ذهب أكثر حروفها، والتصويب من المعاجم.

(٤) مقدار كلمة لم أتبينها.

(٥) انظر (خرص) ومشتقاتها في: جمهرة اللغة ١ / ٥٨٥، تهذيب اللغة ٧ / ١٢٩ - ١٣٣، الصحاح ٣ / ١٠٣٥ - ١٠٣٦، مجمل اللغة ١ / ٢٨٣، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٦٩، المحكم ٥ / ٣٥، اللسان ٧ / ٢١ - ٢٤ (خرص).

(٦) انظر (خرس) ومعانيها في: جمهرة اللغة ١ / ٥٨٤، تهذيب اللغة ٧ / ١٦٣، الصحاح ٣ / ٩٢٢، مجمل اللغة ١ / ٢٨٢، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٦٧، المحكم ٥ / ٤٦.

(٧) انظر (خسأ) في: تهذيب اللغة ٧ / ٤٨٣ -٤٨٤، الصحاح ١ / ٤٧، مجمل اللغة ١ / ٢٨٩، معجم مقاييس اللغة ٢ / ١٨٢، المحكم ٥ / ١٤٠، اللسان ١ / ٦٥ (خسأ).



الـــرَّاء:

الرَّصُّ: رَصُّ البُنْيَانِ، أي ضَمُّ بعضِه إلى بعضٍ(١).

وبالسِّينِ: بِئْرٌ كَانَتْ لبقيَّةٍ من ثمودَ، وكلُّ بِئْرٍ غيرِ مَطْوِيَّةٍ فهي رَسٌّ، قال(٢):

تَنَابِلَةٌ يَحْفِرُونَ الرِّسَاسَا(٣)

أي آبار المعادن(٤)، والتَّنَابِلَةُ: جمعُ تِنْبَالٍ وهو القصيرُ(٥).

وقيلَ: قَتَلَ أصحابُ الرَّسِّ نبيَّهم ورَسُّوه في بئرٍ. أي: دَسُّوه فيها(٦).

والرَّسِيسُ: ما ثَبَتَ ولَزِمَ مكَانَه(٧).

---

(١) انظر: جمهرة اللغة ١ / ١٢١، تهذيب اللغة ١٢ / ١١١، الصحاح ٣ / ١٠٤١، مجمل اللغة ٢ / ٣٦٧، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٧٤، اللسان ٧ / ٤٠ -٤١ (رصص).

(٢) هو النابغة الجعدي: (. . . - نحو ٥٠ هـ)

أبو ليلى قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة بن جعدة العامري، شاعر فحل، وصحابي جليل، سمي النابغة لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر، ثم نبغ فقاله، عمِّر فجاوز المائة، وهو أحد نعات الخيل، وأخباره كثيرة - رحمه الله تعالى ورضي الله عنه -.

انظر: المؤتلف والمختلف ١٩١، معجم الشعراء ٣٢١، اللآلئ ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٣) من البحر المتقارب، من قصيدة مطلعها:

لَبِسْتُ أُنَاساً فَأَفْنَيْتُهُمْ وأَفْنَيْتُ بَعْدَ أُنَاسٍ أُنَاسَا

وصدر بيت الشاهد:

سَبَقْتُ إِلَى فَرَطٍ نَاهِلٍ

الفرط: الذي يتقدم الواردة فيهيء لهم الأرسان والدلاء، الرساس: المعادن.

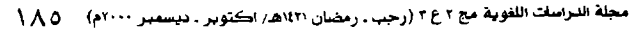
الديوان ٨٢، مجاز القرآن ٢/ ٧٥، جمهرة اللغة١/ ١٢٠، تهذيب اللغة١٢/ ٢٩٠، اللسان٦/ ٩٨ رسس.

(٤) غير واضحة في الأصل، وبيانها من تعليق أبي عبيدة على البيت في مجاز القرآن ٢ / ٧٥.

(٥) التنبال والتنبالة: القصير بيِّن التنبالة. انظر: اللسان ١١ / ٦٤٢.

(٦) قال الزجاج: " كذبوا بنبيهم ورسوه في بئر، أي دسوه فيها " معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٦٨.

(٧) انظر (رس) وما ورد فيها في: جمهرة اللغة ١ / ١٢١، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٨٩ - ٢٩١، الصحاح ٣ / ٩٣٤، مجمل اللغة ٢ / ٣٦٦، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣





الرَّصَدُ: هو الحَرَسُ[1].

التَّرَبُّصُ: الانتظارُ[2].

الـــدَّال:

دَسَرَ: الدُّسُرُ: مساميرُ أَلْوَاحِ السَّفِينَة، واحدُها دِسَارٌ.

ودَسَرَه بالرُّمْحِ طَعَنَه بشِدَّة[3].

والدَّرْسُ: الكِتَابَةُ للحِفْظِ.

ودَرَسَ الرَّبْعُ دُرُوساً: ذَهَبَتْ أَعْلامُه.

والدَّرِيسُ: ثوبٌ خَلِقٌ[4].

النّـــون:

نكَصَ: بالصَّادِ: رَجَعَ[5]، وهو كثيرٌ في القرآنِ[6].

وبالسِّينِ: القَلْبُ[7].

(١) الرصد جمع راصد، كحارس وحَرَسٍ. انظر: جمهرة اللغة ٢ / ٦٢٩، تهذيب اللغة ١٢ / ١٣٧، الصحاح ٢ / ٤٧٤، اللسان ٣ / ١٧٧- ١٧٨ (رصد).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ١٨١، الصحاح ٣ / ١٠٤١، مجمل اللغة ٢ / ٤١٤، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٤٧٧، اللسان ٧ / ٣٩ - ٤٠ (ربص).

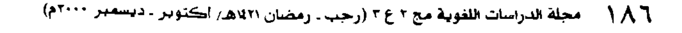
(٣) انظر معاني (دسر) في: جمهرة اللغة ٢ / ٦٢٨، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٥٥ - ٣٥٦، الصحاح ٢ / ٦٥٧، مجمل اللغة ٢ / ٣٢٦، معجم مقاييس اللغة ٢ / ٢٧٨، اللسان ٤ / ٢٨٤ - ٢٨٥ (دسر).

(٤) انظر معاني (درس) وما اشتق منها في: جمهرة اللغة ٢ / ٦٢٧ - ٦٢٨، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٥٨ - ٣٦٠، الصحاح ٣ / ٩٢٧ -٩٢٨.

(٥) انظر: جمهرة اللغة ٢ / ٨٩٦، تهذيب اللغة ١٠ / ٤٣، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٧٧، المحكم ٦ / ٤٣٧، اللسان ٧ / ١٠١ (نكص).

(٦) وردت مادة (نكص) في القرآن في موضعين هما: الأنفال ٤٨، والمؤمنون ٦٦.

(٧) انظر (نكس) في: تهذيب اللغة ١٠ / ٧٠ - ٧٣، الصحاح ٣ / ٩٨٦، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٧٧.





﴿نُكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ﴾[1]: انْقَطَعَتْ حُجَّتُهُم، فَهُم كَمَنْ انْقَلَبَ[2].

و ﴿نُنَكِّسْهُ فِي الخَلْقِ﴾[3] نبدِّلُ قوتَّه ضَعْفاً[4]، وعن الأخْفَشِ لا تَكَادُ العَرَبُ تقولُ: نَكَّسَ بالتشديد إلا فيما يُقْلَبُ، فيُجْعَلُ رأسُه أَسْفَلَ.

نَصْرٌ: هو عَوْنُ المظْلُومِ، وهو كثير[5].

وبالسِّينِ: صَنَمُ قَوْمِ نُوحٍ[6].

وقولُه تَعَالَى: ﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[7] أي: ليسَ حينَ فِرَارٍ، ولا مَنْجًى، من نَاصَ يَنُوصُ: تَأَخَّرَ[8].

---

(1) تمامها: (.... لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ) الأنبياء ٦٥.

(2) قال الطبري: " نكس الشيء على رأسه: قلبه على رأسه، وتصيير أعلاه أسفله، ومعلوم أن القوم لم يقلبوا على رؤوس أنفسهم، وأنهم إنما نكست حجتهم، فأقيم الخبر عنهم مقام الخبر عن حجتهم، وإذ كان ذلك كذلك فنكس الحجة لا شك إنما هو احتجاج المحتج على خصمه بما هو حجة لخصمه " جامع البيان ١٧ / ٤٢.

(3) تمامها: (.... أَفَلا يَعْقِلُونَ) يس ٦٨.

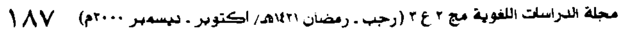
(4) قال الزجاج: " يقال: نكسته أَنْكُسُهُ وأُنَكِسُه جميعاً، ومعناه: من أطلنا عمره نكَّسنا خلقه، فصار بدل القوة ضعفاً، وبدل الشباب هرماً " معاني القرآن وأعرابه ٤/ ٢٩٣.

(5) انظر مادة (نصر) في: جمهرة اللغة ٢ / ٧٤٤، تهذيب اللغة ١٢ / ١٦٠، الصحاح ٢ / ٨٢٩، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٣٥، اللسان ٥ / ٢١٠ - ٢١١ (نصر).

(6) يعني (نسراً). انظر: تهذيب اللغة ٢ / ٧٢٢، الصحاح ٢ / ٨٢٦.

(7) قبله: (كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا....) ص ٣.

(8) انظر (ناص) دلالتها وتصرفها في: جمهرة اللغة ٢ / ٩٠٠، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٤٥ - ٢٤٦، الصحاح ٣ / ١٠٦٠، مجمل اللغة ٣ / ٨٤٨، معجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٦٩، اللسان ٧ / ١٠٢ - ١٠٣ (نوص).





الصَّـــاد:

صَرَّ: الإِصْرَارُ بالصَّادِ: الدَّوَامُ.

والصِّرُّ: بَرْدٌ شَدِيدٌ.

وقيل: صوتٌ.

ويقالُ: صَـرَّ الحَدِيدُ يَصِرُّ صَرِيراً، والبَـابُ، وكلُّ صَوْتٍ يَدُومُ[1] فهو صَرِيرٌ، فإن كَانَ فيه تَرْجِيعٌ قيلَ: صَرْصَرَ يُصَرْصِرُ صَرْصَرَةً.

والصَّرُورَةُ: من لم يحجَّ؛ لِدَوَامِهِ عَلَى تَرْكِ الحَجِّ.

وصُرَّةُ الدَّرَاهِمِ لثباتِها فيها.

والصَّرَّةُ: (ضَجَّةٌ عَظِيمَةٌ)[2] من الصَّرِيرِ الصَّوتُ الدَّائِمُ الممتدُّ[3].

وبالسِّينِ[4]: ما يُخْفَى[5].

والسُّرُورُ: الفَرَحُ[6].

صِبْغٌ: هو تَغْيِيرُ الثِّيَابِ.

---

(١) كذا في الأصل، ولعل المراد: يُدَوِّي.

(٢) كلمتان ذهب أكثر حروفهما، وما أثبته هو الأقرب لهما رسماً ومعنى.

(٣) انظر (صرَّ) وما تصرف منها: جمهرة اللغة ١ / ١٢١، ١٩٦، تهذيب اللغة ١٢ / ١٠٦ - ١١٠، الصحاح ٢ / ٧١٠ - ٧١٢، مجمل اللغة ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٨٢ - ٢٨٥، اللسان ٤ / ٤٥٠ - ٤٥٥ (صرر).

(٤) يعني: السِّرَّ.

(٥) انظر: السر وهو إخفاء الشيء في: جمهرة اللغة ١ / ١٢١، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٨٤ - ٢٨٨، الصحاح ٢ / ٦٨١ - ٦٨٤، مجمل اللغة ٢ / ٤٥٧ - ٤٥٩، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٦٧، اللسان ٤ / ٣٥٦ - ٣٦٣ (سرر).

(٦) انظر: المصادر في الهامش السابق.



﴿وَصِبْغٍ لِلآكِلِينَ﴾[1] الزَّيتُ؛ لأنَّه يَصْبَغُ الطَّعَامَ[2].

ومنه: ﴿صِبْـغَةَ اللهِ﴾[3]، وكَانَ النَّصَـارَى يَصْبَغُـونَ أَوْلادَهُم في ماءٍ لهم[4].

فقيلَ لهم: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾[5]

وبالسِّينِ[6]: طُولُ الشَّيءِ، وأَسْبَغَ عليه نِعَمَه كثَّرَها[7].

﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[8] دروعاً طُوَالاً[9].

صَرْحٌ: كُلُّ بِنَاءٍ عَالٍ.

والصَّرِيحُ الخَالِصُ من كُلِّ شَيْءٍ، وبه شُبِّهَ البِنَاءُ العَالي لارْتِفَاعِهِ عن أمثالِهِ.

وبالسِّينِ: الإِرْسَـالُ، قَالَ تَعَـالَى: ﴿وحِينَ تَسْرَحُـونَ﴾[10] من تَسْرِيحِ الغَنَمِ للرَّعْيِ[11].

---

(١) قبله: (وشجرةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بالدُّهْنِ) المؤمنون ٢٠.

(٢) قال الفراء: " الآكلون يصطبغون بالزيت.... وذلك أن الصبغ هو الزيت بعينه " معاني القرآن ٢ / ٢٣٣.

(٣) البقرة: ١٣٨.

(٤) قال الزجـاج: " قيل: إنما ذكرت الصبـغة لأن قوماً من النصـارى كانوا يصبغـون أولادهم في ماء لهم، ويقولون: هذا تطهير كما أنَّ الختان تطهير لهم " معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١٥.

(٥) تمامها: (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) البقرة ١٣٨.

وانظر دلالة (صبغ) في: جمهرة اللغة ١ / ٣٤٨، تهذيب اللغة ٨ / ٢٧ - ٣٠، الصحاح ٤ / ١٣٢٢ - ١٣٢٣، مجمل اللغة ٢ / ٥٥٠، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٣١، المحكم ٥ / ٢٥٣، اللسان ٨ / ٤٣٧ - ٤٣٩ (صبغ).

(٦) يعني سبغ.

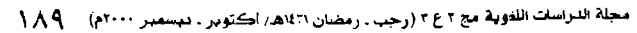
(٧) انظر (سَبَغَ) في: جمـهرة اللغة ١ / ٣٣٨، تهذيب اللغة ٨ / ٤٠، الصحـاح ٤ / ١٣٢١، مجمل اللغة ٢ / ٤٨٤، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٢٩، المحكم ٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠، اللسان ٨ / ٤٣٢ - ٤٣٣ (سبغ).

(٨) تمامها: (وَقَدِّرْ في السَّرْدِ، واعْمَلُوا صَالِحاً إنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) سبأ ١١.

(٩) قال الطبري: " أن اعمل سابغات: وهي التوامُّ الكوامل من الدروع " جامع البيان ٢٢ / ٦٧.

(١٠) قبله: (وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ) النحل ٦.

(١١) انظر (سرح) ودلالاتها في: جمهـرة اللغة ١ / ٥١٢، تهذيب اللغة ٤ / ٢٩٧ - ٣٠٢، الصحاح ١ / ٣٧٤، المحكم ٣ / ١٣٤ - ١٣٦، اللسان ٢ / ٤٧٨ - ٤٨٢ (سرح).





والصُّورَةُ: صُورَةُ الشَّيء (. . .)[1] تصور.

وقَولُه تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[2] قيلَ: جمعُ صورةٍ كصُوفٍ وصُوفَةٍ[3] / ٣٧٧ب فالمرادُ صُوَرُ النَّاسِ، وقيلَ: هو قَرْنٌ يَنْفُخُ فيه إسْرَافِيلُ، وفي الحديثِ ما يُشْعِرُ به[4].

والصُّوَارُ: قَطِيعُ البَقَرِ، جمعُه: أَصْوِرَةٌ[5].

(١) ذهبت بعض حروفها.

(٢) تمامها: (فَجَمَعْنَاهُم جَمْعاً) الكهف ٩٩.

(٣) ذهبت بعض حروفها، و تصويب قراءتها من المرجع الثاني في الهامش التالي.

(٤) قال أبو عبيدة: " ونفخ في الصور: واحدتها صورة، خرجت مخرج سورة المدينة، والجمع سور المدينة، ومجازه مجاز المختصر المضمر فيه أي: نفخ فيها أرواحها " مجاز القرآن ١ / ٤١٦.

وقال السمين الحلبي: ". . . اختلفوا في معنى الصور فيها، فقال جماعة: الصور جمع صورة كالصوف جمع صوفة والثوم جمع ثومة، وهذا ليس جمعاً صناعياً، وإنما هو اسم جنس ؛ إذ يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث، وأيدوا هذا القول بقراءة الحسن المتقدمة، وقال جماعة: إن الصور هو القرن، قال بعضهم: هي لغة اليمن. . . . وأيدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة، قال عليه السلام: كيف أنعم وصاحب القرن قد التقمه " الدر المصون ٤ / ٦٩٣.

وقد ردَّ قول أبي عبيدة أبو الهيثم، قال الأزهري: " وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم أنه قال: في قول الله: (ونفخ في الصور) اعترض قوم فأنكروا أن يكون الصور قرناً، كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادعوا أن الصور جمع الصورة، كما أن الصوف جمع الصوفة، والثوم جمع الثومة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة. قال أبو الهيثم: وهذا خطأ فاحش، وتحريف لكلم الله عن مواضعها ؛لأن الله جلَّ وعزَّ قال: (وصوركم فأحسن صوركم) بفتح= =الواو، ولا نعلم أحداً من القراء قرأها: (فأحسنَ صُورَكم) وكذلك قال الله: (ونفخ في الصور) فمن قرأها ونفخ في الصُّوَرِ) أو قرأ (فأحسن صُوْرَكم) فقد افترى الكذب، وبدَّل كتاب الله، وكان أبو عبيدة صاحب أخبار وغريب، ولم يكن له معرفة بالنحو " تهذيب اللغة ١٢ / ٢٢٨.

(٥) انظر (صور) اشتقاقها ودلالتها في: جمهرة اللغة ١ / ٧٤٥، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩، الصحاح ٢/ ٧١٧، مجمل اللغة ٢ / ٥٤٥، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣١٩ - ٣٢٠، اللسان ٤ / ٤٧٣ - ٤٧٦ (صور).



والسُّورَةُ - بالسِّينِ - من القرآنِ قيلَ: مِنْ سَارَ يَسُورُ: ارْتَفَعَ، وقيلَ: من السُّؤْرِ: البَقِيَّةِ[1].

والسَّيْرُ: وتصريفُه مَعْرُوفٌ[2].

وبالصَّادِ: صَارَ يَصُورُ ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيكَ﴾[3].

صَفَرَ: [الصُّفْرَةُ][4] هو اللَّوْنُ المعروفُ.

وقِيلَ: سُمِّيَ الشَّهْرُ صَفَراً لِخُرُوجِهِم فيه إِلَى بَلَدٍ يُسَمَّى الصَّفِيرَةَ[5] يمتارون.

وقِيلَ: لِصُفْرَةِ الشَّجَرِ فيه.

وقِيلَ: لِخُرُوجِهِم فيه، فيتركُونَ بيوتَهم صِفْراً حاله[6].

---

(١) انظر السورة من الارتفاع أو من السؤر وهو البقية في: تهذيب اللغة ١٣ / ٤٧ - ٥١، الصحاح ٢ / ٦٩٠، اللسان ٤ / ٣٨٦ - ٣٨٧ (سور).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٣ / ٤٦ - ٤٧، الصحاح ٢ / ٦٩١ - ٦٩٢، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٢٠ - ١٢١، اللسان ٤ / ٣٨٩ - ٣٩١ (سير).

(٣) تمامها: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً، ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً، وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ البقرة ٢٦٠.

وانظر مصادر مادة (صور) السابقة.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.

(٥) كذا في الأصل، ولم أقف عليه في كتب البلدان، وإنما الذي فيها: الصفراء وهو وادٍ ناحية المدينة المنورة كثير الزرع والنخل والخير، وقيل: قرية كثيرة النخل والمزارع، وماؤها عيون كلها، وقد يقال لها: الصفيراء. انظر: معجم ما استعجم ٣ / ٨٣٦، معجم البلدان ٣ / ٤١٢، وأشار الزبيدي إلى الصُّفْرة - بالضم - موضع باليمامة. انظر: تاج العروس ٣ / ٣٣٥ (صفر).

أو لعلها: الصَفَرِيَّة يخرج العرب إليها في صفر يمتارون منها الطعام.

انظر: الأيام والليالي والشهور للفراء ٩.

(٦) كذا في الأصل، ولعل المراد: خالية.

والصُّفْرُ: النُّحَاسُ، والصَّفَّارَةُ منه، يُصَفِّرُ بها الغلمانُ، وما بها صَافِرٌ: أحدٌ ذو صفيرٍ(١).

وبالسِّينِ: أَسْفَرَ الفَجْرُ: أَضَاءَ وأَشْرَقَ.

ومنه ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ (٢) هم الملائكة(٣) يكْتُبُونَ أَعْمَالَ العِبَادِ.

والأَسْفَارُ: جمعُ سِفْرٍ، وهو الكِتَابُ؛ لأَنَّه يظهرُ الأمورَ.

والسَّفِيرُ: الرَّسُولُ.

والمِسْفَرَةُ: المِكْنَسَةُ؛ لإِزَالَةِ وَسَخِ البَيْتِ بِهَا فَيُسْفِرُ(٤).

صَهَرَ يُصْهَرُ: يُذَابُ، والصَّهَارَةُ مَا ذَابَ، والصَّهِيرُ: المَشْوِيُّ(٥).

واخْتُلِفَ في الصِّهْرِ:

فقيلَ: هو من قِبَلِ المرأةِ فقط، ومن قِبَلِ الزَّوْجِ الخَتَنُ، لا الصِّهْرُ. وقيلَ: الكُلُّ

---

(١) قال الأزهري: " ما بها صافر، أي: ما بها أحد، كما يقال: ما بها ديَّار، وقال الليث: أي ما بها أحدٌ ذو صفير " تهذيب اللغة ١٢ / ١٦٨.

انظر (صفر) وما اشتق منها في: جمهرة اللغة ٢ / ٧٤٠، تهذيب اللغة ١٢ / ١٦٧ - ١٧٠، الصحاح ٢ / ٧١٤ - ٧١٥، مجمل اللغة ٢ / ٥٣٦، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥، اللسان ٤ / ٤٦٠ - ٤٦٥، تاج العروس ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٨ (صفر).

(٢) عبس ١٥، ١٦.

(٣) مقدار خمس كلمات ذهب أكثر حروفها، وكثير من حروف الآية، وقريب منه ما أثبته عن التهذيب انظر: مصادر المادة.

(٤) انظر (سفر) ودلالة ما اشتق منها في: جمهرة اللغة ٢ / ٧١٧، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٩٩ - ٤٠٣، الصحاح ٢ / ٦٨٥ - ٦٨٧، مجمل اللغة ٢ / ٤٦٤ -٤٦٥، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٨٢ - ٨٣، اللسان ٤ / ٣٦٧ - ٣٧١ (سفر).

(٥) قال الأزهري: " وقال الليث: الصَّهْرُ: إذابة الشحم، والصهارة: ما ذاب منه، وكذلك الإصهار في إذابته أو أكل صُهارته، وقال العجاج:

شَكَّ السَّفَافِيدِ الشِّوَاءَ المُصْطَهَرْ

والصَّهِيرُ: المشويُّ " تهذيب اللغة ٦ / ١٠٩.



أَصْهَارٌ، وأصلُه الخلط(١).

وبالسِّين(٢): عَدَمُ النَّوْمِ.

والسَّاهِرَةُ: أَرْضٌ وَسِيعةٌ(٣)، سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّهُمْ لا يَنَامُونَ فيها(٤).

أَسْرَفَ: خَرَجَ عن الاقتصَادِ(٥).

وبالصَّادِ: العُدُولُ(٦).

سَرُعَ: هو نقيضُ البُطْءِ(٧).

---

(١) انظر دلالة (صهر) والخلاف في الصِّهْرِ: جمهرة اللغة ٢ / ٧٤٥، تهذيب اللغة ٦ / ١٠٧ - ١١٠، الصحاح ٢ / ٧١٧، مجمل اللغة ٢ / ٥٤٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣١٥، المحكم ٤ / ١٤٨، اللسان ٤ / ٤٧١ -٤٧٣ (صهر).

(٢) يعني: السَّهَرَ.

(٣) استعمل من الفعل (وسع) واسع ووسيع. انظر: القاموس المحيط ٣ / ٩٦ - ٩٧ (وسع)، وعليه فإن استعمالها هنا صحيح.

(٤) لم أقف على هذا التفسير في المعاجم التي تحت يدي قبل ابن كيسان.

وهذه الدلالة التي ذكرها تناسب الاسم الذي أطلق عليها، ويؤكد هذا ما ذكره الزمخشري فقال: "قطعوا ساهرة: أرضاً بسيطة عريضة، يسهر سالكها" أساس البلاغة ٣١٥ - ٣١٦.

وانظر دلالة (سهر) في: العين ٤ / ٦- ٧، جمهرة اللغة ٢ / ٧٢٣ - ٧٢٤، تهذيب اللغة ٦ / ١٢٠ - ١٢٢، الصحاح ٢ / ٦٩٠ - ٦٩١، مجمل اللغة ٢ / ٤٧٦، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٠٨ - ١٠٩، المحكم ٤ / ١٥٤ - ١٥٥، اللسان ٤ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (سهر).

(٥) انظر الإسراف بمعنى التبذير والخروج عن القصد في: جمهرة اللغة ٢ / ٧١٦- ٧١٧، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٩٧ - ٣٩٩، الصحاح ٤ / ١٣٧٣، مجل اللغة ٢ / ٤٩٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٥٣ - ١٥٤، اللسان ٩ / ١٤٩ - ١٥١ (سرف).

(٦) الصرف: رد الشيء عن وجهه. انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ١٦٢، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣، اللسان ٩ / ١٨٩ (صرف).

(٧) انظر (سرع) في: جمهرة اللغة ٢ / ٧١٤ - ٧١٥، تهذيب اللغة ٢ / ٨٩، الصحاح ٣ / ١٢٢٨، مجمل اللغة ٢ / ٤٩٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٥٢، اللسان ٩ / ١٤٨.

وبالصَّادِ[1]: طَرْحٌ إلى الأَرْضِ[2].

والصَّفْحُ: الإِعْرَاضُ[3].

وبالسِّينِ[4]: الصَّبُّ، والسِّفَاحُ منه؛ لأَنَّه بمنزلةِ الماءِ المصبُوبِ[5].

صَعَرَ: هو التَّكَبُّرُ والإِعْرَاضُ، وهو ميلُ العُنُقِ[6].

ومن المُشْتَبِهِ: الصَّمَدُ: السَّيِّدُ[7].

والسَّمَدُ: اللَّهْوُ والسَّهْوُ والغِنَاءُ[8].

---

(1) يعني الصَّرْعَ.

(2) انظر (صرع) ودلالتها في: جمهرة اللغة ٢ / ٧٣٨، تهذيب اللغة ٢ / ٢٤ - ٢٦، الصحاح ٣ / ١٢٤٢ - ١٢٤٣، مجمل اللغة ٢ / ٥٥٤، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٤٢، اللسان ٨ / ١٩٧ - ٢٠٠ (صرع).

(3) انظر (صفح) في: جمهرة اللغة ١ / ٥٤١، تهذيب اللغة ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٩، الصحاح ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣، مجمل اللغة ٢ / ٥٣٥ - ٥٣٦، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٩٣، اللسان ٢ / ٥١٢ - ٥١٦ (صفح).

(4) يعني السفح.

(5) انظر (سفح) ودلالة ما اشتق منها في: جمهرة اللغة ١ / ٥٣٢، تهذيب اللغة ٤ / ٣٢٥ - ٣٢٨، الصحاح ١ / ٣٧٥، مجمل اللغة ٢ / ٤٦٤، معجم مقاييس ٣ / ٨١، اللسان ٢ / ٤٨٥ -٤٨٦ (سفح).

(6) انظر (صعر): جمهرة اللغة ٢ / ٧٣٧ - ٧٣٨، تهذيب اللغة ٢ / ٢٦ - ٢٨، الصحاح ٢ / ٧١٢ - ٧١٣، مجمل اللغة ٢ / ٥٣٤، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩، اللسان ٤ / ٤٥٦ - ٤٥٧ (صعر).

(7) انظر (صمد) في: جمهرة اللغة ٢ / ٦٥٧، تهذيب اللغة ١٢ / ١٥٠ - ١٥١، الصحاح ٢ / ٤٩٩، مجمل اللغة ٢ / ٥٤١، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠، اللسان ٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩ (صمد).

(8) انظر السَّمَد بمعنى اللَّهْوِ أو الغفلة والسَّهْوِ أوالغناء في: جمهرة اللغة ٢ / ٦٤٨، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٧٧ - ٣٨٠، الصحاح ٢ / ٤٨٩، مجمل اللغة ٢ / ٤٧٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٠٠، اللسان ٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ (سمد).

والصَّوْمُ: مَعْرُوفٌ(١).

والسَّوْمُ: السِّيمَا. . . (٢)

الصَّيَاصِي: الحُصُونُ(٣).

والصَّعِقُ بالصَّادِ(٤)، ولغةُ ربيعةَ بالسِّينِ.

وأصلُ الصِّرَاطِ بالسِّينِ لا غير؛ من سَرَطَ: إذا بَلَعَ(٥)، وكذا زَرِدْتُ(٦).

والسَّطْرُ بالسِّينِ هو المشهورُ، وكُتِبَ في المُصْحَفِ ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾(٧).

وفي العَرَبِيَّةِ يَجُوزُ كِتَابَةُ كُلِّ ما بالسِّينِ من ذلك بالصَّادِ.

---

(١) الصوم: الإمساك عن المأكل والمشرب. انظر: جمهرة اللغة ٢ / ٨٩٩، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٥٩ - ٢٦٠، الصحاح ٥ / ١٩٧٠، مجمل اللغة ٢ / ٥٤٦، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٣٢٣، اللسان ١٢ / ٣٥٠ - ٣٥٢ (صوم).

(٢) مقدار كلمة لم أتبينها، وما أثبته هو الأقرب، والسِّيمَا: العلامة التي يعرف بها الخير والشر.
وانظر (سوم) في: جمهرة اللغة ٢ / ٨٦٢، ٨٦٣، تهذيب اللغة ١٣ / ١١٠ - ١١٤، الصحاح ٥ / ١٩٥٥ - ١٩٥٦، مجمل اللغة ٢ / ٤٧٩، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١١٨ - ١١٩، اللسان ١٢ / ٣١٠ - ٣١٤ (سوم).

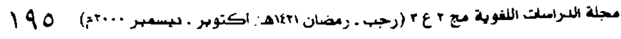
(٣) انظر: جمهرة اللغة ١ / ٢١٠، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٦٥، مجمل اللغة ٢ / ٥٣١، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٢٧٩، اللسان ٧ / ٥٢ (صيص).

(٤) الصعق: هو من غشي عليه وذهب عقله من صوت يسمعه كالهدَّة الشديدة، والصعق أيضاً: هو من أصابته الصاعقة، وقيل: إن الصَّعِقَ هو خويلد بن نفيل بن عمرو الكلابي.
انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٨٨٥ - ٨٨٦، تهذيب اللغة ١ / ١٧٧ - ١٧٨، المحكم ١ / ٨١ - ٨٢، اللسان ١٠ / ١٩٨ - ١٩٩ (صعق).

(٥) انظر سرط في: جمهرة اللغة ٢ / ٧١٣ - ٧١٤، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٢٩ - ٣٣١، مجمل اللغة ٢ / ٤٩٣، معجم مقاييس اللغة ٣ / ١٥٢، اللسان ٧ / ٣١٣ - ٣١٤ (سرط).

(٦) انظر زرد بمعنى بلع في: جمهرة اللغة ٢ / ٦٢٧، تهذيب اللغة ١٣ / ١٨٠ - ١٨١، مجمل اللغة ٢ / ٤٥١، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٥٢، اللسان ٣ / ١٩٤ (زرد).

(٧) قبله: ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ. . . ﴾ الغاشية ٢٢.
والسطر معروف، والمسيطر المتسلط أو الرقيب الحافظ المتعهد للشيء. انظر: جمهرة اللغة ٢ / ٧١٣، ٣ / ١٢٧٢، مجمل اللغة ٢ / ٤٦٠، تهذيب اللغة ١٢ / ٣٢٦ - ٣٢٩، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٧٢ - ٧٣، اللسان ٤ / ٣٦٢ -٣٦٥ (سطر).





و ﴿سَلَقُوكُمْ﴾[1] استَقبَلُوكُم بالأذَى.

ومنه: سَلَقتُه: أَسْمَعْتُه مَا يكْرَه.

والسِّلاقُ: بَثرٌ يَخرُجُ على اللِّسَان [2].

وقولُه تَعَالَى: ﴿لَنسفَعَنْ بالنَّاصيَةِ﴾[3] قيلَ: يُجْذَبُ بِنَاصِيَتِهِ، وكانَ بَعْضُ القضاة[4] يقولُ: اسفَعَا بِيَدِه: أي جُرَّا بِهَا[5].

وقيلَ: لَنسْفَعَنْ وَجْهَهُ: من سَفَعَتْهُ النَّارُ، سَوَّدَتْ وَجْهَه[6].

والوَصيدُ: البَاب[7].

ما يجري في المخاطبات:

... [8] الدِّرْهَمُ يكسر[*] ويفتَحُ.

---

(١) من قوله تعالى: (فَإِذَا ذَهَبَ الخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى الخَيْرِ أُولَئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا، فَأَحْبَطَ اللهُ أَعْمَالَهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً) الأحزاب ١٩.

(٢) انظر (سلق) في: جمهرة اللغة ٢ / ٨٥٠ - ٨٥١، تهذيب اللغة ٨ / ٤٠٢ - ٤٠٦، الصحاح ٤ / ١٤٩٧- ١٤٩٨، مجمل اللغة ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٩٦ - ٩٧، اللسان ١٠ / ١٥٩ - ١٦٣ (سلق).

(٣) قبله: (كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ....) العلق ١٥.

(٤) هو عبيدالله بن الحسن قاضي البصرة. انظر: العين ١ / ٣٤١، ونقله ابن فارس عن الخليل. انظر: مجمل اللغة ٢ / ٤٦٥، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٨٤.

وهو عبيدالله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحرِّ العنبري التميمي، ولي القضاء بعد سوار بن عبدالله العنبري، وكان مولده سنة مائة للهجرة، وقيل: سنة ست ومائة، وتوفي في ذي القعدة سنة ١٦٨هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠ / ٣٠٦ - ٣١٠.

(٥) وقيل في بيان قوله: أي خذا بيده فأقيماه. انظر: العين ١ / ٣٤١.

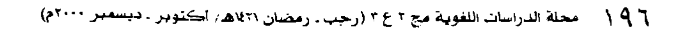
(٦) انظر (سفع) في: العين ١ / ٣٤٠ - ٣٤١، جمهرة اللغة ٢ / ٨٣٩، تهذيب اللغة ٢ / ١٠٨ - ١١٠، الصحاح ٣ / ١٢٣٠، مجمل اللغة ٢ / ٤٦٥، معجم مقاييس اللغة ٣ / ٨٣ - ٨٤، اللسان ٨ / ١٥٦ - ١٥٩ (سفع).

(٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب: الفناء، وأوصدت الباب: أغلقته.

انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٢٢٢، الصحاح ٢ / ٥٥٠ - ٥٥١، اللسان ٣ / ٤٦٠ -٤٦١ (وصد)

(٨) كلمة لم أتبينها.

(*) الدرهم قد تكسر هاؤه فيقال: درهِم؛ حملاً على الأوزان الغالبة. انظر: المصباح ٢٠٦.





وصُرَّةُ الدَّرَاهِمِ.

وسُرَّةُ الإنسانِ[1].

وفَقَصْتُ البَيْضَةَ عن الفَرْخِ[2].

والفَرِيصَةُ: لَحْمَةٌ في وَسَطِ الجَنْبِ عندَ مَنْبِضِ القَلْبِ[3].

والكَسْبَرَةُ، وبالزَّاي[4].

المشترك... [5] وصَفْقَةُ البَيْعِ، والقَسْطَلُ[6] والصَّاعِقَةُ[7]، والصَّاحُ[8]، والسُّنَاطُ للكَوْسَجِ[9]، والإصْطَبْلُ[10] والصَّقْرُ[11] كلُّه بالسِّينِ والصَّادِ.

آخرُ ما لخصتُه من ذلك، وتركتُ أكثرَ ما فيه.

والله الموفِّقُ للصَّوابِ.

(١) هي الوقبة التي تكون وسط البطن. انظر: تهذيب اللغة ١٢ / ٢٨٦، اللسان ٤ / ٣٦٠ (وقب).

(٢) فقصَ البيضةَ وفقــها. انظر: اللسان ٧ / ٦٧ (فقص).

(٣) وهما فريصتان، وتجمع على فرائص، ومنه: فجيء بهما ترعد فرائصهما أي: ترتجف. انظر: اللسان ٧ / ٦٤ (فرص).

(٤) الكَسْبَرَةُ: نبات الجلجلان، والكَزْبَرَةُ لغة فيه. انظر: اللسان ٥ / ١٣٨، ١٤٢، (كزبر وكسبر).

(٥) كلمة طمست بعض حروفها فلم أتبينها.

(٦) القسطل والقصطل: الغبار الساطع. انظر: اللسان ١١ / ٥٥٧ (قسطل).

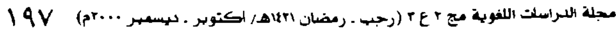
(٧) الصاعقة: الصيحة يغشى منها على من يسمعها، والنار يرسلها الله مع الرعد الشديد.
انظر: تهذيب اللغة ١ / ١٧٦، المحكم ١ / ٨١، اللسان ١٠ / ١٩٨ (صعق).

(٨) كذا في الأصل، وتحتمل أن تكون من الساح جمع ساحة، فأبدلت السين صاداً، ولم يترجح عندي أن تكون (الصاج)؛ لأن الصاد والجيم لا تجتمع في كلمة عربية، والمستعمل منه الصولج والصولجان معرب. انظر: تاج العروس ٢/ ٦٦ (صلج)، ومع هذا لم أجد فيما وقفت عليه من المعاجم أو كتب المعرب من أشار إلى أن الصاج مستعملة، وكذلك لا يترجح أن تكون الصاخ؛ لأن المستعمل منه الصاخة وهي الداهية. انظر: تاج العروس ٢ / ٢٦٧ (صوخ).

(٩) السناط والسنوط: الذي لا لحية له، أو هو الذي لا ينبت الشعر في وجهه. والسناط: الكوسج. انظر: اللسان ٧ / ٣٢٥ (سنط).

(١٠) الإصْطَبْلُ: موقف الدواب. انظر: اللسان ١١ / ١٨.

(١١) الطائر الذي يصاد به من الجوارح، جمعه: أَصْقُرٌ وصُقُورٌ وصُقُورَةٌ. انظر: اللسان ٤/ ٤٦٥ (صقر).





المصادر والمراجع

* الإبدال: لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لمحمد بن أحمد الدمياطي الشافعي، طبع في مطبعة عبدالحميد أحمد حنفي بمصر، سنة ١٣٥٩هـ.

* أساس البلاغة: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار صادر ودار بيروت، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥ م.

* إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، طبع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ.

* الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٥ هـ.

* الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري، المعروف بابن الباذش، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مطابع دار الفكر، دمشق ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ. من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

* إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

* البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، ط: الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.



* بغية الوعاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة، ١٣٨٤هـ.

* البيان والتبيين: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الرابعة، مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

* تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، ١٣٤٩هـ.

* التبصرة في القراءات السبع: للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: محمد غوث الندوي، ط: الثانية، مطبوعات الدار السلفية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

* التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط: الأولى، دار الفكر دمشق، ١٤٠٣هـ (منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة)

* التكملة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الأولى، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية - الرياض ١٤٠١هـ، نشر جامعة الرياض (الملك سعود).

* تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

* التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، مكتبة المثنى، بغداد.

* الحماسة البصرية: لصدر الدين بن الفرج بن حسين البصري، تعليق: مختار الدين أحمد، ط: الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.



* الحيوان: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.

* الخط: لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط: الأولى، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.

* الدر المصون في علم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، ط: الأولى، دار القلم، دمشق، وصدر الجزء الأول عام ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، وصدر الجزء الحادي عشر وهو آخر الكتاب عام ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

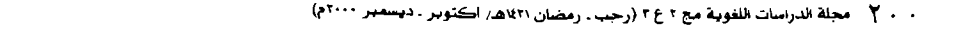
* ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.

* ديوان النابغة الجعدي (شعر النابغة الجعدي): صنعه عبد العزيز رباح، ط: الأولى، منشورات المكتب الإسلامي.

* السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط: الثانية، دار المعارف القاهرة.

* سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* شرح الشافية: للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.





* صالح بن عبدالقدوس (شعر صالح بن عبد القدوس): تأليف وجمع وتحقيق: عبدالله الخطيب، الناشر: دار منشورات البصري - بغداد، ١٩٦٧م.

* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط: الثانية، دار العلم للملايين بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م.

* طبقات الشعراء: لابن المعتز: عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، تحقيق: عبد الستار فراج، ط: الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

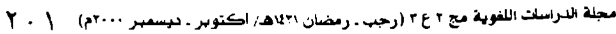
* طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

* طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٧٣ هـ.

* الغاية في القراءات العشر: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: محمد غياث الجمباز، ط: الأولى، العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، ط: الثالثة، مصورة عن الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.

* الفروق بين الحروف الخمسة: لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، ط: الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.





* فوات الوفيات: لمحمد شاكر الكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت لبنان، ١٩٧٣م.

* القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفروزآبادي، ط: الثانية، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

* الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، ط: الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، ١٣١٦هـ.

* ابن كيسان النحوي حياته. آثاره. آراؤه: للدكتور: محمد إبراهيم البنا، ط: الأولى، دار الاعتصام، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

* ابن كيسان النحوي: للدكتور محمد بن حمود الدعجاني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٣٩٧هـ مكة المكرمة، وكانت سابقاً (فرع اللغة، قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز).

* اللآلئ: للوزير أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، ط: الثانية، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

* لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر بيروت.

* المؤتلف والمختلف: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تعليق: ف. كرنكو، ط: الثانية، مكتبة القدس، ودار الكتب العلمية بيروت لبنان.

* المبسوط في القراءات العشر: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: سبيه حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.



* مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: فؤاد سزكين، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠١هـ.

* مجمل اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط: الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

* المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن سيده، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط: الأولى، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٣٩٣هـ، ١٩٥٨ - ١٩٧٣م.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى، دار إحياء الكتب العربية.

* معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط: الأولى، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

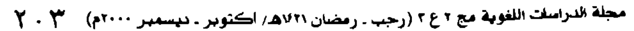
* معجم الأدباء: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

* معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر بيروت، ١٣٧٤هـ -١٩٥٥م.

* معجم الشعراء: لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

* معجم ما استعجم: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق: مصطفى السقا، ط: الثالثة، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣ هـ.

* المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.





* الممتع في التصريف: لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: الرابعة، دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

* النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المكتبة التجارية، القاهرة.

* الوافي بالوفيات: لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، دار النشر فارنز شتاينر - فسبادن، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

ثانياً : الآراء وعرض الكتب



السن المناسبة لتعليم اللغات الأجنبية

إبراهيم بن عبد العزيز أبوحيمد

أستاذ مساعد ـ معهد تعليم اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



مقدمة

إن تعليم اللغات الأجنبية أو الثانية لغير أبنائها تقليد امتد عبر العصور، وكان يأخذ صبغة التعليم المنظم أحياناً والتعليم غير المنظم أحياناً أخرى، ومن أبرز تلك اللغات المعلمة اللاتينية والرومانية والفارسية والتركية. واللغة العربية على سبيل المثال إحدى اللغات العالمية التي تعلمها غير أصحابها وعلموها أبناءهم عبر سنين طويلة.

ومن العوامل التي تساعد على نشر لغة ما:

١ - العوامل الدينية، فلم يكتب للغة العربية، على سبيل المثال، هذا الانتشار إلا بفضل عناية الله ثم بفضل القرآن الكريم.

٢ - العوامل الحضارية، فحين تكون لغة الغالب غنية ثقافياً، ومتفوقة على اللغات المحلية في هذا الجانب فسوف يكتب لها التفوق، وسوف يقبل أهل البلاد على تعلمها، وهذا يتضح في حالة اللغة العربية في البلاد المفتوحة.

٣ - العوامل الإلزامية، فقد تنتشر لغة ليس بفضل حضارتها بل بالفرض المباشر على أهل البلاد المحتلة، وهذا يتضح في فرض اللغة الفرنسية أو الإنجليزية في البلاد التي وقعت تحت استعمارهم.

٤ - كثرة المتكلمين بها، فقد تؤدي تلك الكثرة في أحيان كثيرة إلى انتشار اللغة، فمن أكبر الأسباب في انتشار اللغة الإنجليزية في وقتنا هذا، على سبيل المثال، هو كثرة المتكلمين بها دولياً، مما يغني الشخص غالباً عن تعلم لغة أخرى. وهذه الكثرة من المتكلمين جاءت بفضل عوامل كثيرة هي:



أ ـ كثرة الناطقين الأصليين بها.

ب - فرضها في البداية على شعوب أخرى بالاستعمار المباشر كالحال في القارة الهندية.

ج - القوة العسكرية والاقتصادية لأمريكا وبريطانيا في الوقت الحاضر.

إن القرار بالبدء في تعليم لغة أجنبية مـا في بلد ما تتحكم فيه تيارات وأهواء مختلفـة، كما أن هذا القرار يناقش على كافة المسـتويات فهناك مستويات مـختلفة لمناقشة هذا القرار وهذه المستويات هي:

أولا: المستوى السياسي.

وهو أعلى المستويات، ويتخذ هذا القرار صبغة عامة، أي هل نعلم لغة أجنبية أم لا، و إذا قرر أن هناك لغة ما تعلم فما هي هذه اللغة ولمن تعلم؟.

ويلي هذا المستوى مستوى أدنى منه وهو المستوى الإداري ويتعلق بـ:

١ - الميزانية المخصصة لهذا المشروع.

٢ - المراحل الدراسية التي تعلم فيها اللغة الأجنبية المقررة.

٣ - الوقت المخصص له من الوقت الدراسي.

٤ - أهداف تعليم اللغة الأجنبية.

ويتأثر هذا القرار بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

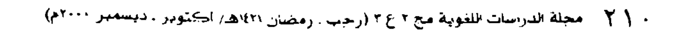
ثانيا: مستوى القرار التنفيذي

ويعلق بتنفيذ القرارات المتخذة في المرحلة السابقة على المستوى الإداري.

وتدور طبيعة القرارات المتخذة في هذا المستوى حول:

١ - المادة اللغوية التي نعلمها.

٢ - كيفية اختيار هذه المادة، والأسس والضوابط التي تتحكم في عملية اختيار





هذه المادة، وهى ضوابط متعددة منها ضوابط :

أ - لغوية

ب - نفسية

ج - تربوية

٣ - تنظيم تقديم هذه المادة من حيث الترابط والتدرج.

ثالثا: المستوى التدريسي

ويتعلق هذا المستـوى بمدرس الفصل، وكلما كان مدرس الفصـل معداً إعداداً جيداً في تعليم اللغات الأجنبية ولديه تفهم واضح للقرارات والخطوات المتخذة في المستويين السابقين كلما كان أقدر على تحقيق أهداف تعليم اللغة الأجنبية.

عوامل تعليم اللغات الأجنبية:

إن المناداة بتعليم اللغات الأجنبية يأتي لمراعاة عوامل مختلفة هي:

أولا: عوامل حضارية

ثانيا: عوامل اجتماعية

ثالثا: عوامل عضوية

رابعا: عوامل نفسية

خامسا: عوامل تعليمية



أولاً: العوامل الحضارية

تسعى كثير من الدول القوية إلى نشر حضارتها وثقافتها وقد كان هذا عن طريق الاحتلال المباشر ويأخذ الآن صبغة غير مباشرة؛ حيث إن التدخل المباشر قد يؤدى إلى نتائج عكسية، لذا اتخذ نشر الثقافة طريقاً غير مباشر مثل:

١ - البث الإعلامي.

٢ - تقوية الروابط الثقافية.

٣ - تقديم المنح الدراسية.

٤ - نشر اللغة، وهذا هو ما يعنينا هنا.

فتقوم أمريكا، على سبيل المثال، بنشر لغتها عن طريق ما يعرف بوكالة الإعلام الأمريكي USIA وفي كل سفارة أمريكية في العالم تقريبا يوجد ملحق ثقافي يتبعه متخصصون في تعليم اللغة الإنجليزية للأجانب TEFL ويسعون إلى تقوية الروابط الثقافية في أقسام اللغة الإنجليزية في البلد الذي يوجدون فيه وتقديم المساعدات العينية والاستشارية، كما أن هناك هيئات كبرى تخدم اللغة الإنجليزية ويتبعها دوريات متخصصة وذات سمعة عالية مثل معهد تعليم اللغة الإنجليزية في جامعة متشجان في أميركا ويتبعه مجلة تعليم اللغة . Language Learning

وفى بريطانيا يقوم مجلس الثقافة البريطاني The British Council بنشر اللغة الإنجليزية وهو مؤسسة كبيرة تشرف عليه الملكة، وله فروع في كل أرجاء المعمورة تقريبا.

وفى فرنسا نجد جهوداً لا تكل وتقدم في سبيل ذلك الأموال الطائلة التي تتم على شكل:

١ - منح مجانية لدراسة اللغة الفرنسية.



٢ - منح مجانية لتدريب الأساتذة.

٣ - دفع رواتب أساتذة أقسام اللغة الفرنسية في الجامعات الأجنبية.

٤ - تقديم الكتب والوسائل التعليمية مجاناً.

وفي ألمانيا نجد جهوداً مشابهة حيث يقوم على هذه الجهود معهد جوته das Institute Goethe ومركزه في ميونخ وله فروع في كل أنحاء العالم تقريباً.

والملاحظ في هذه الجهود ما يلي:

١ - إسناد نشر لغاتهم إلى المختصين في تعليمها بصفتها لغة ثانية، وليس الحال كما هي في كثير من البلدان العربية حيث يسند الأمر إلى من لا يتوقع منه أن يقدم إضافة في هذا المجال، وهذا هو السبب في خلو اللغة العربية من المراجع والدراسات والأبحاث التي تهتم بتعليمها لغير الناطقين بها، وما زلنا عالة على تلك الدراسات التي يقدمها أصحاب اللغات الأخرى لتعليمها لغير الناطقين بها.

٢ - يتم نشر الثقافة الغربية بطريقة غير مباشرة وهذا يؤدى إلى الإقبال عليها، والنظر إليها على أنها هي القيم التي ينبغي أن تحتذى، كما أن الكثير ينظرون إلى متكلمي تلك اللغات على أنهم أصحاب الثقافة الذين ينبغي أن يحتذوا.

أما حين تقدم الثقافة بطريقة مباشرة فسوف يؤدى ذلك إلى النفور منها، وسوف ينظر إلى معاهد تعليم اللغة على أنها مؤسسات موجهة .

وهذا هو ما ينبغي أن نفعله حين نعلم اللغة العربية في الدول غير الإسلامية، فقد يكون من المناسب إقامة مراكز لتعليم اللغة العربية، أو قد يتم ذلك بإرسال أساتذة للعمل في أقسام اللغة العربية في البلاد الغربية. وسوف يتم تقديم المفاهيم الإسلامية بطريقة متدرجة، إذ لا يمكن تقديم اللغة بمنأى عن ثقافتها. ويكفى أن نحقق أمرين:



١ - تقديم التصور الصحيح عن الثقافة الإسلامية والعربية وإبعاد المفاهيم الخاطئة عن الإسلام والعرب.

٢- تقديم اللغة العربية على أنها لغة حياة.

وللتمكن من تحقيق هذا الهدف يجب أن يتوافر في الشخص المكلف بالعمل ما يلي:

١ - معرفة جيدة بلغة البلد الذي يعمل فيه.

٢ - خبرة في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

٣ - التزام إسلامي قولاً وعملاً.

٤ - فهم للثقافة الغربية.

٥ - سعة أفق وبعد عن التعصب.

وتمس العوامل الحضارية مساً مباشراً تقرير السن المناسبة لتعليم اللغة الأجنبية. فلكل شعب ثقافة وحضارة معينة ينتمي إليها ويحرص على غرسها في نفوس شعبه، ومن ثم فتعليم لغة أجنبية تختلف ثقافتها وحضارتها عن ثقافة وحضارة المتعلم يحمل في طياته خطراً كبيراً؛ إذ إن اللغة جزء لا يتجزأ من الثقافة ولا يمكن تقديم اللغة بمعزل عن الأيديولوجية مهما كانت طبيعة برنامج اللغة المقدم.

ومن هنا نادى بعض المهتمين بتعليم اللغات الأجنبية بعدم تعليمها للصغار خاصة؛ إذ إن التأثير وإن كان ليس ظاهراً إلا أن آثاره ستظهر على الشكل التالي:

١- تقليل أهمية اللغة الأم عند الطلاب. وهذا التقليل قد لا يبرز حين يكون الطلاب في مجتمع ينظر إلى لغته الأم نظرة تقدير وإجلال ليس في المجال النظري بل في المجال العملي، فلا يتوقع حين نعلم اللغة العربية للصغار في بريطانيا أن تقل أهمية اللغة الإنجليزية في عيون الأطفال الإنجليز. ولكن هذا الاحتمال وارد



جداً حين نعلم اللغة الإنجليزية في باكستان أو الدول العربية مثلاً.

٢ - إمكانية تأثير اللغة الأجنبية على اللغة الأم لغوياً. وهذا الاحتمال يؤكد أهمية تأخير تعليم اللغات الأجنبية حتى سن الثانية عشرة مما يتح الفرصة للطلاب لتلقي قدر كبير من لغتهم والإحساس بأهميتها مما يقلل من التأثير المحتمل للعامل الأول.

٣ - إحساس الطلاب بالرغبة في التمكن من اللغة الأجنبية، ويخشى من تأثير هذا الإحساس على نظرته نحو إجادة لغته الأم وإلى نظرته نحو شعب وثقافة اللغة الأجنبية.

ولذا فإن بعضاً ممن ينادون بتعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة مقتنعون بعدم جدوى ذلك لغوياً. ويرون أن التعليم المبكر للغة الأجنبية للصغار يبدو تأثيراً في الميول أكثر منه في التحصيل ففي دراسة أجراها نسبت وويلش Nisbet. D and Welsh. J على طلبة بريطانيين يتعلمون اللغة الفرنسية في سكوتلاندا وأثبتا من خلال البحث الميداني:

أن تأثير تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية يبدو تأثيراً في الميول أكثر منه في التحصيل..... والمسوغ لإدخال اللغة الفرنسية في المنهج هو لمساهمة ذلك في توسيع الاهتمامات ولفهم وتطوير المهارات اللغوية بصفة عامة[١].

وهذا كما يرى البعض كاف في تقرير تعليم اللغة الأجنبية على الصغار، إذ يحقق ذلك إضافة إلى ما ذكر:

أ - تهيئة الطفل لتعليم اللغات الأجنبية.

ب - كسر الحواجز الثقافية بين حضارته وحضارة اللغة الهدف.

(1) Nisbet.D and Welsh.J (1972, 4 : 169-75)



ج - إشاعة روح التسامح وإقامة تفاهم عالمي.

ولكن هذه المناداة محل نظر، فإن كانت تلك الأسباب داعية إلى تعليم اللغات الأجنبية لدى البعض كما ذكر فإننا يجب أن ننظر إلى هذه الأسباب من حيث:

أ - كونها لا تساوي التكاليف الاقتصادية التي سوف تبذل لإدخال اللغة الأجنبية في المدارس الابتدائية إذ يتطلب هذا القرار:

١ - إعداد معلمين يفون بحاجة الفصول الدراسة.

٢ - إعداد كتب تعليمية بما يشتمل عليه هذا من عملية طويلة وبطيئة ومعقدة.

ب - لا يتوقع وجود نتائج لغوية كما سوف نرى من تعليم اللغة الأجنبية في سن مبكرة تساوي ما ينفق على ذلك .

ج - كسر الحواجز الثقافية وإقامة تفاهم عالمي هو ذاته محل نظر؛ ذلك أن نزع إيمان الطفل بقيمه الحضارية وثقافته ومن ثم غرس روح المساواة بين ثقافته وثقافة الآخرين سوف يؤدى إلى:

١ - انعدام هوية فكرية واضحة يدين بها الطفل.

٢ - سهولة وقوع الطفل فريسة لأي أفكار معادية.

٣ - إقامة تفاهم عالمي هو مجرد حلم تبثه بعض القوى لتخدير الدول الضعيفة، ذلك أن تفاهماً بهذه الصورة لم يتم ولم يحصل وكل ما هناك تفاهم قائم على ما تقتضيه مصلحة الدولة القوية.

ومن هذا المنطلق دعا بعض المهتمين بتعليم اللغات الأجنبية إلى ضرورة الإجابة على الأسئلة التالية قبل البدء بالدعوة إلى تعليم لغة أجنبية في سن مبكرة:

١ - ألا يؤدى تعلم لغة أجنبية في سن مبكرة إلى تحميل عبء أكبر على الذهن؟



٢ - ألا يؤدى تعلم لغة أجنبية في سن مبكرة إلى التشتت الذهني؟

٣ - ألا يؤدى تعلم لغة أجنبية في سن مبكرة إلى تزعزع الانتماء الوطني؟[١].

وقد انتهى سترن: "أن ليس هناك دليل نفسي على أن التعلم المبكر للغات الأجنبية يؤدي إلى نتائج أفضل من تأخيره بعكس ما هو معتقد"[٢].

ثانياً: عوامل اجتماعية

قد تقتضي ضرورة بعض المجتمعات إلى تعليم اللغة الثانية في سن مبكرة وهذه الحالات هي:

١ - حين يكون المجتمع مجتمعاً ثنائي اللغة وفيه لغات عرقية عديدة والحاجة قائمة إلى وجود لغة توحد الأعراق ولها تاريخ علمي يهيئها لتكون لغة العلم كواقع المجتمع الهندي الذي يقتضي معرفة اللغة الهندية أو الإنجليزية على الجميع.

٢ - أو حين يكون المجتمع ثنائي اللغة وفيه لغتان رسميتان كالفرنسية والإنجليزية في كندا أو الفرنسية والألمانية في سويسرا.

وفي مثل تلك المجتمعات ثنائية اللغة، فإن الدعوة إلى تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة أمر له مسوغاته، ويمكن تفهم أهدافه ودوافعه؛ حيث يحتاج الشخص إلى إجادة لغتين بدرجة متساوية ليتمكن من التعامل مع أفراد المجتمع بكفاءة في كافة شؤونه.

وهناك عوامل اجتماعية تؤثر في الدعوة إلى تعلم اللغات الأجنبية ومن ذلك:

١- المردود من تعلم اللغات الأجنبية، وهذا المردود إما أن يكون:

(1) Stern (1967 :12)

(2) Stern (1967: 11)



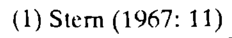
أ - مالياً، ففي كثير من البلدان نجد أن من يتقن لغة أجنبية يجد فرصاً أكبر للعمل. ومن الطبيعي أن نجد المجتمع يقبل على تعلم اللغات ذات المردود المالي الكبير.

ب - مكاسب شخصية، حيث يتمكن من الاطلاع على آداب وثقافات شعوب أخرى، كما يتمكن من إقامة علاقات وصداقات مع أفراد شعوب أخرى، ويسهل عليه التنقل من مكان إلى آخر.

ج - مكانة اجتماعية، حيث ينظر في كثير من المجتمعات إلى تعلم لغة أخرى على أنه ملازم للثقافة ويتيح تعلم لغة أخرى فرصاً أكبر للعمل. ولهذا يحرصون على تعليم أبنائهم إحدى اللغات الأجنبية ويفضلون المدارس التي تعلم اللغات الأجنبية في سن مبكرة. وهذا ليس على مقصوراً على بلد دون آخر، ففي هولندا على سبيل المثال كانت الفرنسية لغة المحاكم وهى لغة الطبقة المثقفة حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي. وحتى اليوم فإن معرفة اللغة الفرنسية في هولندا ضرورة حضارية[١].

وهذه العوامل الاجتماعية الأخيرة تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ثقل البلد السياسي والاقتصادي. وهي عوامل مصطنعة وخارجة عن إرادة المجتمع، وتعليم اللغة الأجنبية في سن مبكرة بناء على تلك الدوافع لن ينتج عنه سوى ترسيخ لضعف المجتمع واستقلاله الثقافي واللغوي.

والمردود المالي والاجتماعي قد لا يكون له علاقة باللغة ذاتها فقد يرغب المجتمع عن لغة ما في الوقت الذي تتمتع فيه هذه اللغة بميزات كبيرة تفوق اللغة التي رغبوا فيها. فلو قارنا رغبة الناس في تعلم اللغة الفرنسية ورغبتهم عن تعلم


(1) Stern (1967: 11)



اللغة الصينية لوجدنا الفرق كبيراً، بالرغم من أن اللغة الصينية تتميز بـ:

١ - كثرة عدد المتكلمين بها.

٢ - امتدادها التاريخي البعيد.

٣ - المحتوى الثقافي والحضاري الواسع.

٤ - التقدم العلمي للشعب الصيني.

أما مسالة صعوبة اللغة الصينية فأمر لا يقر به علم اللغة العام أو التطبيقي، ذلك أن ليس هناك لغة أصعب من لغة أخرى، ولكن الصعوبة تأتى من عوامل خارج اللغة كما سنذكر لاحقاً.

والدليل على أن الصعوبة ليست نابعة من ذات اللغة ما نراه من إجادة الأطفال السويين للغاتهم في السن نفسها تقريباً فلو كان الصعوبة من ذات اللغة لتأخر الأطفال الصينيون في إجادة لغاتهم حين يبرع الإنجليز في إجادة لغاتهم.

أما اختلاف الصعوبة والسهولة الذي يلحظه متعلمو اللغات الأجنبية فيرجع إلى أسباب مختلفة من أهمها:

١ - التشابه أو الاختلاف بين لغة المتعلم الأم واللغة الهدف.

٢ - اختلاف الحضارات.

فكلما كان التشابه بين النظامين كبيراً كانت الصعوبة أقل وكلما كان التشابه بين النظامين أقل كانت الصعوبة أكبر.

فالصعوبة التي يواجهها العربي في تعلم اللغة الصينية مثلاً لن يواجهها الكوري. والصعوبة التي يواجهها العربي في تعلم اللغة الألمانية لن تكون بنفس الدرجة من الصعوبة التي تواجه المتعلم الإنجليزي. والصعوبة التي تواجه الصيني في تعلمه اللغة العربية لن تكون بنفس الدرجة من الصعوبة التي تواجه من لغته فارسية مثلاً وهكذا.



٣ - قلة الاتصال ما بين الشعبين.

٤ - النظام الكتابي للغة الهدف. فكلما كان النظام الكتابي للغة ما سهلاً فإنه يعين على التعلم ولكن حين يكون صعباً فإنه يعيق التعلم، فالأنظمة الكتابية التصويرية مثل الصينية والكورية تعيق تعلم أصحاب اللغات الأبجدية لهما. ولكن هذا لا يعنى صعوبتهما لغوياً، لأن النظام الكتابي ليس له علاقة باللغة، وما النظام الكتابي سوى محاولة غير دقيقة لتسجيل اللغة المستعملة، والكتابة جاءت في مرحلة لاحقة للكلام وهناك كثير من الناس يتكلمون اللغة لكنهم لا يعرفون نظامهم الكتابي.

٥ - طريقة التعليم.

٦ - المواد التعليمية المستخدمة.

٧ - قدرات المتعلم.

٨ - دوافع واتجاهات المتعلم.

٩ - البيئة التعليمية.

١٠ - الوقت المبذول في التعلم.

١١ - استراتيجية المتعلم في التعليم.

ثالثاً: عوامل عضوية

يمكن تقسيم العوامل العضوية إلى قسمين:

١ - عوامل بيولوجية.

٢- عوامل عضوية ذات صلة بأعضاء النطق.

١ - العوامل البيولوجية

إن الدعوة للبدء في تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة لم يحصل إلا بعد



الحرب العالمية الثانية، أما قبل ذلك فلم تكن هناك دعوة له؛ حيث كانت التجربة التطبيقية في تعليم اللغات الأجنبية في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية تثبت قدرة الكبير على التعلم(١).

ويرى الداعون إلى تعلم اللغة في سن مبكرة أن الدماغ البشري مهيأ لتعلم اللغات حتى سن العاشرة. أما بعد هذا العمر فإن الدماغ يفقد مرونته وقابليته للتعلم، ومن هنا عرف ما يسمى بالمرحلة الحرجة في تعلم اللغات Optimal Age لذا يجب كما يرون أن لا نضيع هذه الفرصة الذهبية في استغلال قدرات الطفل البيولوجية، وقدرته ليس في التقليد فحسب، بل في المرونة والعفوية وقلة العراقيل النفسية في التعلم(٢).

وقد أكد سترن على نقطة هامة، وهي أنه ليس من الضروري التأكيد على تعليم اللغة الأجنبية في سن مبكرة معتمدين على المرحلة الحرجة، بل المهم أن ندرك هل تعليم اللغة في سن مبكرة مناسب اجتماعياً وتربوياً للصغير(٣).

وقد كان من أبرز الدعاة إلى تعليم اللغات في سن مبكرة لأسباب بيولوجية كل من بنفيلد وروبرت Roberts and Penfield وهما عالما أعصاب في معهد مونتريال للأعصاب في كتابهما: (Speech and Brain Mechanism) حيث يريان أن السن المناسبة لتعليم اللغات الأجنبية يقع قبل السنة العاشرة من العمر وأفضل ذلك ما بين الرابعة إلى العاشرة حيث يجد بعد هذا العمر صعوبة في التعلم. وقد بنيا دراستهما على التلف الدماغي في مراحل مختلفة من عمر الإنسان، ووجدا أن الطفل الذي فقد مقدرته على استعمال أحد النصفين الكرويين وأصيب

(1) Stern (1967 :20)

(2) Stern (1967: 11)

(3) Stern (1967 :20)



بالأفازيا أمكنه التـعلم مرة أخرى بينمـا لم يتمكن الكبير من ذلك. وقـد جاء في كتابهما: "إن رجائي للموجهين التربويين والآباء هو إعطاء بعض الاهتمام لطبيعة دماغ الطفل، حـيث إنه آلية متـحركة وليس آلة، وفى حـالة حصول خلل فـيه، فيمكنه أن يعوض هـذا الخلل من خلال أداء جزء آخر"[١]. وبفقد الدماغ قدرته ومرونته على التعلم فـان الإنسان يلجأ كما يرى Lenneberge إلى التعلم الواعي المنظم..[٢].

والتعلـم الواعي لاشك يعيق التـعلم ويؤخره لذا تفـسر بعض الصـعوبات في التعلم التي تواجه الكبير إلى هذا التعلم الواعي مقابل الاكتساب غير الواعي الذي نجده عند الصغير.

ولقد أيد كراشن Krashen هذا الرأي في مقالته: " The Critical Period for Language acquisition المنشورة في عـام (١٩٧٥ :٢١٩)، وقد تحـدث كراشن عن تأثير هذا التعلم الـواعي فيما عرف باسم نظرية الإدخـال اللغوي عند كراشن والتي يرى فـيهـا أن قـدرة الإنســان على الكلام لا تأتى من التـعلم الواعي الذي ينهجه الكبيـر بل تأتي من الاكتساب الذي هو معرفة شبه واعـية، ولا يقوم التعلم الواعي إلا بدور المحرر أو المراقب فحسب.

ويقول: تدل الأدلة على أن اكتساب اللغة الثانية بصفة عامة يؤيد وجود المرحلة الحرجة[٣]. ولكنه يمضي ليقلل من أهمية المرحلة قائلاً: إن الـبالغين يستفيدون من التعليم النظامي أكثـر من الاختلاط، كما أن البلوغ ليس له نتـائج ذات تأثير سيئ للكفاية في التعلم.

(1) PENFIELD (1959 : 257)

(2) Lenneberge (1967 : 168 -170)

(3) Krashen (1979: 219).



ثم يؤكد مرة أخرى عدم وجود تفوق للصغير على الكبير في التعلم حيث يقول: "خلافاً للرأي الشائع فليست بهذه البساطة من أن الصغير أفضل وأن الأطفال أحسن من البالغين في تعلم لغة ثانية من جميع الجوانب"[١].

وقد ذهب هذا المذهب كل من روسانكى[٢] وريفيرز[٣] وعللوا هذا الرأي ببداية العمل المنظم عند البالغ. فليسوا إذاً أفضل إلا على المدى البعيد، أي أن الصغير الذي يتعلم سوف يتفوق على الكبير الذي تعلم في سن ١٥ سنة عند استمرار المتعلمين في التعلم. أما على المدى القصير فالكبير أسرع في التعلم[٤]. وفى البداية لابد من أن نشير إلى أنه بالرغم مما لقيته آراء بنفيلد ومن سار على نهجه من قبول وشيوع آنذاك إلا أنها لم تكن مقبولة للجميع على إطلاقها، فقد لاقت معارضة من بعض معاصري بنفيلد من أمثال ميلنر .(Milner (1960 ففي مقالة نشرها في إحدى المجلات اللغوية ذكر ميلنر أن بنفيلد لم يبن دراسته على تجارب ميدانية أو أدلة محسوسة[٥]. كما أن التجارب لم تقدم أدلة على أفضلية تعليم اللغة للصغار فقد ذكر كلير برستال أن ثورنديك ومعاونيه قاموا بسلسلة من التجارب على تعلم لغة الاسبرانتو على طلبة تتراوح أعمارهم ما بين ٩ سنوات إلى ٥٧ سنة. وقد وجدوا أن الطلبة الصغار تعلموا ببطء أكثر من الكبار[٦]. وشبيه بهذا ما توصل إليه Justman and Nass (1956) من أن الصغار لا يتميزون على الكبار على المدى البعيد[٧].

---

(1) Krashen (1979: 219).

(2) Rosansky. W (1975 in Swain (1975: 93-100).

(3) Rivers.W (1978) in Ritchie. William (1978 :202).

(4) Krashen (1983 : 45).

(5) Milner. R . M (1960) Canadian Journal of Psychology. 14 : 140 - 143

(6) Burstall. C . (1978 : 15).

(7) Burstall. C . (1978 : 15).



٢ – العوامل العضوية ذات الصلة بأعضاء النطق:

يرى المؤيدون لتعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة أن ذلك أمر حتمي إن أردنا نتائج مثمرة لأن البطء في تعليمها سيأتي في وقت قد تكيفت فيه أعضاء النطق للغة معينة مما يجعل تطويعها للنظام الصوتي للغة الهدف صعباً. ولكن هذا ليس مسلماً به على إطلاقه؛ حيث نرى كثيراً ممن تعلموا اللغة الأجنبية بعد سن العاشرة وقد أجادوا النظام الصوتي للغة الهدف.

ومن المهم الإشارة هنا إلى نقطة مهمة تتعلق باكتساب الأطفال للغة الأجنبية، حيث نجد أن الأطفال الذين يتعلمون لغات أجنبية في مداس خاصة أو الذين يرافقون آباءهم في بلدان أجنبية يفوقون الكبار في تعلم اللغة الأجنبية، ولا تقارن لغة الكبير بلغة الطفل بعد مضي فترة قصيرة. ولكن هذا التفوق الذي يقال ليس تفوقاً حقيقياً، بل هو تفوق زائف إن صح التعبير، كما سوف نرى، وربما أدى هذا التفوق الصوتي إلى نتائج سلبية، ومن المفيد أن نشير هنا إلى ما قالت به ريفرز من ضرورة التفريق بين أمرين هما:

أ – أهمية الإتقان المطلوب للنظام الصوتي.

ب – عدم الحاجة لهذا الإتقان[١].

فقد تبدو الحاجة لعدم إتقان النظام الصوتي ملحة في بعض الأحيان لأن عدم إتقانه قد يكون ذا فوائد أكثر من إتقانه، إذ به يتمكن المستمع من معرفة أن المتكلم أجنبي فيتجاوز عن كثير من الأخطاء الحضارية التي يقع فيها.

إن التفوق الذي يقول به كثير من الناس هو ما يرونه من إتقان الطفل للنظام الصوتي للغة الأجنبية بحيث يبدو كأنه من أحد الناطقين ويصعب تمييز لغته عن

(1) Rivers (1981: 450).



لغة الناطق الأصلي. وهذا التفوق يبدو في الجانب الصوتي، ولكن حين ننظر إلى الجوانب الأخرى فـالكبير يفضل الصغـير، ذلك أن اللغة لا تقتـصر على الجوانب الصوتية بل تشمل كذلك:

١ - المفردات.

٢ - الصرف أو بناء الكلمة.

٣ - النحو أو تركيب الجملة.

٤ - المفاهيم والمدلولات.

ولو قارنا لغة هذا الصغـير المتفوق في الجوانب الصوتية مع لغـة الكبير لوجدنا الكبير يفوقه في:

١ - عدد الكلمات التي يجيد.

٢ - عدد المعاني التي يعرف لكل كلمة بما في ذلك المعاني المجازية.

٣ - كثرة الصيغ الصرفية التي اكتسبها.

٤ - كثرة التراكيب النحوية المكتسبة.

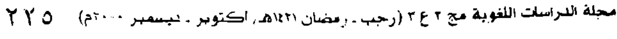
٥ - كثرة عدد المفاهيم التي يستطيع التعبير عنها في اللغة الأجنبية.

وهذا التميز للكبير في هذه الجوانب جاء نتيجة لـ:

١ - النضج اللغوي، واستفادته مـن خبرته اللغـوية السابقة في لغـته الأم أو لغات ثانية أخرى.

٢ - النضج العقلي للكبير.

بحيث تأتى له أن يستفـيد من ذلك النضج اللغوي والعقلي في احتيـاجه لمعرفة ما يقابل ذلك في اللغة الأجنبية التي يتعلم، فهو محتاج إلى معرفة ما يقابل تلك الكلمات الحسية والمعنوية الكثيرة التي يعرفها في لغته إضافة إلى حاجته إلى معرفة





ما يقابل تلك المفاهيم الموجودة في لغته مثل مفهوم الولاء والبراء ومفهوم التقشف والبذل ومفهوم اليأس والأمل ونحو ذلك.

أما الصغير فنتيجة لافتقاره إلى العاملين السابقين فكلماته لا تقارن من حيث:

١ - العدد.

٢ - الشمولية.

وليس الأمر مقصوراً على الكلمات بل يتجاوز ذلك إلى الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية.

فالكبير لديه المقدرة على استخدام اللغة بصورة أسرع من الصغار، أما الصغير فسوف تمر فترة صامتة طويلة لا يستخدم فيها اللغة، إضافة إلى أن خبرتهم بالعالم وبلغات أخرى يدفع اكتسابهم للغة الجديدة خطوات سريعة. فلو أسمعنا شخصين عمر أحدهم ٨ سنوات وعمر الأخر ٢٨ سنة ولديهم الكفاية اللغوية ذاتها رسالة معينة فإن الكبير سوف يتفوق على الصغير في الفهم وذلك بفضل خلفيته الثقافية وخبرته بالحياة[1]. ثم إن الكبير لديه نمو واضح في الذكاء، وتحديد واضح للغرض من دراسة اللغة، مع ما لديه من دافع قوي مما يضاعف لديه المقدرة لتقدير جوانب مختلفة من اللغة والاتصال الحضاري، ويؤدي إلى تعلم كثير في وقت أقل[2]، أما فيما يتعلق بالتفوق الصوتي فهو موجود عند الصغار وقد أيدته بعض الدراسات الميدانية وإن كان ليس في حاجة إلى مثل هذا. فقد قامت آن فاتهمان Ann. Fathman بدراسة على مجموعتين من الدارسين:

١ - المجموعة الأولى من ٦ - ١٠ سنوات

(1) Krashen (1983 : 46).

(2) Stern (1967: 20).



٢ - المجموعة الثانية من ١١ -١٥ سنة

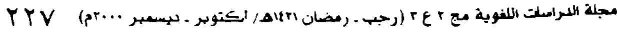
لأطفال يتعلمون اللغة الإنجليزية تعليماً رسمياً، وقد وجدت أن تفوق المجموعة الثانية كان في النواحي الصرفية والنحـوية بينما تفوقت المجموعة الأولى في النظام الصوتي[١] وهذا الإتقان للنظام الصوتي عند الصغار كان أيضاً محل نقاش، ففي دراسة أجراها أولسن وسـاميولس[٢] على أطفال يتـعلمون اللغة الألمانيـة وجد أن البالغين أجادوا النطق بدقة أكثر من الصغار.

وقد قام وليامز Williams بدراسة تعليم اللغة الفرنسـية والإنجليزية في مراحل مختلفة من التعليم العام في ويلز في غرب بريطانيا، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تعليم اللغة بصفتها مادة لن تؤدى إلى إجادة اللغة ما لم تكن هي لغـة التدريس لمواد أخـرى أو أن تكون هي لغة المدرسـة أو المجتـمع من أجل زيادة عدد سـاعات الاتصـال باللغة[٣] وشبـيه بهذا مـا قام به كل من اكـسلسون وكوروستش[٤]، من تجارب استمرت ثلاث سنوات علـى طلبة يتراوح عددهم ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طالب يتعلمون اللغة الإنجليـزية في سبع مدارس في السويد، وقد قسموا إلى مجموعـتين: المجموعة الأولى: تبدأ من السنة الأولى الدراسية أي حوالي سبع سنوات، المجموعة الثانية: تبدأ في السنة الرابعة أي في حدود الحادية عشرة من العمر. وبعد ثلاث سنوات ولأن النتائج لم تكن مشجعة رأت السلطات أن توقف الاستمرار في دعم البحث حيث لم تر نتائج بحثية تشجع على النظر في تغيير السن المتبعة في تعليم اللـغة الإنجليزية وهي عشر سنوات كـما ينادى بذلك البعض في السويد.

(1) Ann. Fathman (1975, 25: 245-253)

(2) Samuels, Oslan (1973, 66: 263-268).

(3) Stern (1967 :42).


(4) Gorosch and Axelsson (1964: 111)



وبالرغم من عدم استمرار البحث كما أسلفنا إلا أن الباحثين توصلا إلا أن مهارة النطق والاستماع والدقة اللغوية تطورت وتحسنت بصورة سريعة وملحوظة عند من تجاوزت أعمارهم الحادية عشرة أكثر مما هي لدى الأطفال الذين هم في السابعة من العمر.

وقد كانت دعوة بعض المهتمين بتعليم اللغات الأجنبية إلى تعليم اللغات في سن مبكرة بناء على النتائج التي يرونها من إتقان الصغير للغة الأجنبية اتقاناً يضاهى إتقان أهل اللغة ومن عدم إتقان الكبير للغة الأجنبية ومن الصعوبة التي يواجهها في التعلم.

ولا أحد يشك في إجادة الصغير للغة الأجنبية حيث تتاح له فرصة للتعرض لها وهذا الإتقان يلاحظه كل من له اهتمام بتعليم اللغات الأجنبية، فالأطفال الذين يرافقون آباءهم أثناء عملهم في البلاد الأجنبية يتقنون تلك اللغات بصورة تفوق آباءهم. ولكن لا بد أن نقف أمام هذا التفوق من حيث:

أولاً: طبيعة تفوق الأطفال في اللغة الأجنبية.

ثانياً: أسباب تفوق الأطفال في اللغة الأجنبية.

ونبدأ بطبيعة تفوق الأطفال للغة الأجنبية:

من المهم الإشارة إلا أننا لا نستطيع أن نقول إن الصغير قد تفوق على الكبير ومن ثم ندعو إلى تعليمها للصغير، إلا إذا اتحدت العوامل والظروف التي تم فيها تعليم اللغة الأجنبية، وهذا لا يتوافر غالباً كما سنرى لاحقاً مما يجعل ذلك قياساً مع الفارق.

ومن المهم كذلك وجود معيار لغوي دقيق نحكم بموجبه على أن لغة شخص جيدة أو رديئة. أي متى نقول إن لغة شخص ما جيدة.



وبهذا المعيار يمكن لنا أن نقول إن هذا الشخص صغيراً كان أم كبيراً قد برع في تعلم لغة أجنبية ما، وبهذه المعايير يمكننا أن ننظر في مدى وصول الصغير أو الكبير لأي منها حتى يمكننا القول إن كفاية الصغير أو الكبير للغة الأجنبية إنما هي كفاية تامة أو محدودة.

وقد اختلفت المعايير التي تناولت هذا الموضوع، ومن أنسب المعايير تلك المعايير التي تصنف الكفاءات اللغوية ومن ذلك:

أولاً: تصنيف ACTFL (١)

الذي صنفت فيه الكفاية اللغوية إلى خمسة مستويات وكل مستوى قسم أقساماً أخرى. وهذه الأقسام هي:

أولا: المبتدئ، وينقسم إلى:

المبتدئ الضعيف novice-low

المبتدئ المتوسط novice-mid

المبتدئ المتقدم novice-high

ثانياً: المتوسط، وينقسم إلى:

المتوسط الضعيف intermediate-low

المتوسط المتوسط intermediate -mid

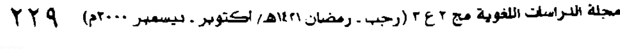
المتوسط المرتفع intermediate-high

ثالثاً: المتقدم، وينقسم إلى:

المتقدم advanced

المتقدم جداً advanced-plus

(1) Foreign Language Annals, Journal of the American Council on the Teaching of Foreign Language, September (1989), Vol. 22, number 4, pp. 319-392





رابعاً: المتفوق Superior

خامساً: المتميز: Distinguished

ثانياً: المعيار الذي تم تطويره في وزارة الخارجية الأمريكية ـ معهد الخدمات الخارجية[1].

والذي قسم فيه المستويات إلى خمسة مستويات وكل مستوى إلى مهارتين: هما المحادثة والقراءة. والمستويات الخمسة هي:

أولاً: الكفاءة الابتدائية Elementary proficiency

ثانياً: كفاءة العمل المحدودة Limited working proficiency

ثالثاً: الكفاءة المهنية (الاحترافية) الدنيا:

رابعاً: الكفاءة المهنية (الاحترافية) التامة: Full professional proficiency[2]

وبالنظر إلى متطلبات هذين المعيارين نجد أن ما يقال عن تفوق الأطفال للغة الأجنبية:

١ - ليس دقيقاً.

٢ - لا يأخذ جوانب اللغة المختلفة في الاعتبار.

٣ - لا ينطلق من معيار واضح المستوى للكفايات اللغوية المختلفة للمهارات اللغوية.

وبالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه من اختلاف العوامل والظروف، يمكننا القول إن الحديث عن تفوق الصغير يفقد مصداقيته العلمية.

---

(1) Rivers, Wilga (1981: 497 - 499)

(٢) لمزيد من التفصيل حول هذا المعيار انظر بحثنا (تصنيف الكفاية اللغوية في اللغة الثانية) في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١ - محرم ١٤١٩ هـ.



ثانياً: أسباب تفوق الصغير في اللغة الأجنبية:

بعد أن تحدثنا عن طبيعة تفوق الصغار في اللغة الأجنبية، وكيف أن هذا التفوق مجرد تفوق شكلي، ولا يمكن له أن يوازي الكبير في إجادته للغة الأجنبية من حيث العمق والكم، فان حديثنا الآن عن أسبابه. حيث نجد البعض ينخدع بهذا التفوق الشكلي صارفاً النظر عن الجوانب الإيجابية لتفوق الكبير والتي لا يستطيع الصغير أن يجاريه فيها.

وبالرغم من عدم التسليم بتفوق الصغير كما أسلفنا إلا في الجانب الصوتي، إلا أن التسليم جدلاً بتفوق الصغير يقودنا إلى الحديث عن الظروف والعوامل التي أدت إلى تفوق الصغير. وبتوافر هذه الظروف للكبير فإنه لن يقل عن الصغير في كفايته اللغوية.

ومن تلك العوامل:

أولاً: الجانب العملي

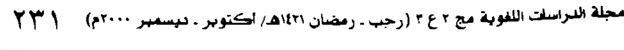
اللغة يتم تعلمها عبر مراحل الإنسان الزمنية عن طريق الاستماع لها كثيراً في المجتمع وعن طريق استعمالها اليومي، كذلك الحال في تعلم اللغة الثانية يتم ذلك من خلال التدرب المتواصل على الاستماع المنظم والتدرب على استخدامها في حياته اليومية، إلا أن هذا الجانب العملي لا يتوافر للكبير كما يتوافر للصغير، ويتمثل هذا الاختلاف في:

أ - المدة التي يقضيها الطفل للتعرض للغة

ب - طبيعة المدة التي يقضيها في التعلم

ج - شمولية اللغة التي يتعرض لها

د - دوافع التعلم





أ - المدة التي يقضيها في التعلم:

إن كثيراً مما قد يلاحظ من تفوق للصغير على الكبير في تعلم اللغة يعود إلى طول الوقت الذي يقضيه الصغير في التعرض للغة، حيث يتعرض للغة طوال اليوم في المدرسة من زملائه ومدرسيه وفي البيت من وسائل الإعلام، بينما الكبير لا تتاح له هذه الفرصة، وباختلال التوازن في مدة الوقت التي تتاح لهما لقضائها ينتج بعض التفوق على المدى القريب، ولكن هذا لا يستمر على المدى البعيد.

و يرى كثير ممن درسوا هذا الموضوع دراسة ميدانية أمثال Carrol. J[1] أن المهم في تعلم اللغات الأجنبية هو الوقت المخصص للتعلم وليس السن كما ينادى البعض بذلك.

أي عندما تكون المسألة مسألة وقت فإن الكبار يتفوقون على الصغار، فحينما يكون الوقت المخصص يتساوى فيه الكبار والصغار فإن الصغار لن يتميزوا على الكبار بأي حال من الأحوال باستثناء الجانب الصوتي، بل على العكس من ذلك فإن الكبار سيتفوقون على الصغار في بعض جوانب اللغة مثل الجوانب الصرفية والنحوية وفى عدد الكلمات التي تم اكتسابها.

فقد وجد بعض الباحثين أمثال سنو وهوفناجيل أنه بعد دراسة مفصلة لاكتساب اللغة في بيئة طبعية قاما بها على أطفال إنجليز يتعلمون اللغة الدانمركية أن الكبار تفوقوا على الصغار. وقد أجريا الدراسة على مجموعات من المتعلمين قسمت على حسب السن إلى خمس مجموعات:

١ - المجموعة الأولى ما بين ٣ - ٥ سنوات

٢ - المجموعة الثانية ما بين ٦ - ٧ سنوات

(1) Carrol. J (1963, 64 :723-33)



٣ - المجموعة الثالثة ما بين ٨ - ٩ سنوات

٤ - المجموعة الرابعة ١٢- ١٥ سنة

٥ - المجموعة الخامسة ما فوق ١٥ سنة

لقد وجدا أن المجموعة الرابعة (ممن أعمارهم تتراوح ما بين ١٢-١٥سنة) أسرع المجموعات في تعلم اللغة الدانمركية حيث حققت درجة عالية من الأداء تقارب أداء صاحب اللغة. ولم يوازهم في ذلك إلا المجموعة الخامسة (فوق خمس عشرة سنة) لبعض الوقت ثم لم تلبث المجموعة الرابعة أن تفوقت عليهم.

وقد حققت المجموعة الثالثة (٨ - ٩ سنوات) المركز الثاني بعد المجموعة الرابعة. وقد وجد أن المجموعة الأولى (٣ - ٥ سنوات) هي أسوأ المجموعات في التعلم.

وقد استنتجا من هذه التجربة أن ما يدعيه البعض من أن هناك مرحلة عمرية (قبل ١٢ سنة) يصعب التعلم بعدها لم يثبت أمام البحث العلمي[1].

ومن التجارب المطولة التي أجريت لمعرفة تأثير السن على الكفاءة في اللغات الأجنبية ما قامت به برستال وزملاؤها، حيث أجريت التجربة على مجموعتين من الأطفال:

١ - المجموعة الأولى تعلمت اللغة الفرنسية في السنة الثامنة من العمر.

٢ - المجموعة الثانية تعلمت اللغة الفرنسية في السنة الحادية عشرة من العمر، وقد استمرت الملاحظة مدة ثماني سنوات، وقد تم ضبط المتغيرات التي تؤثر في التعليم مثل الدوافع والاتجاهات والخلفية الثقافية.

وقد كان مدار الملاحظة في هذه التجربة المستوى اللغوي للمجموعتين، وما

(1) Snow. and Hoefnagel -Hohle (1978, 49:1114-1128)



تميزت به كل مجموعة من كفاية لغوية. وقد وجدت برستال وزملاؤها أن المجموعة الأولى التي بدأت في السنة الثامنة تفوقت تفوقاً جزئياً بعد خمس سنوات من الدراسة على المجموعة التي بدأت في السنة الحادية عشرة من العمر. وهذا التفوق تمثل في مهارتي الاستماع والقراءة فقط، ولم يتفوقوا عليهم في مهارتي الحديث والكتابة.

وبعد ثماني سنوات من التجربة لم يعودوا متفوقين عليهم في مهارة القراءة حيث انحصر التفوق في مهارة الاستماع فقط. وقد سبقتهم المجموعة الثانية في مجال الحديث وتكافأت المجموعتان في مهارتي القراءة والكتابة.

وقد توصلوا من هذه الدراسة إلى أن العامل الأهم في التعليم ليس السن بل الوقت، وقد توصلوا إلى: "أن الترجمة المتحفظة التي يمكن أن تقدمها لنا هذه التجربة هو أن التمكن من المهارات اللغوية في اللغة الأجنبية يعتمد أساساً على مقدار الوقت الذي يقضى في التعلم. وعندما يؤخذ السن بعين الاعتبار فإن المتعلمين الكبار أكثر كفاية من الصغار"(١). وقد استنتجوا من هذه التجربة أن الدراسات الداعية إلى تعليم اللغات في سن مبكرة لم تستطع أن تثبت تفوق الصغار على الكبار وأن ما توصل إليه أمثال لنبرج وروبرت مبني على استنتاج منطقي وليس على ملاحظات أو تجارب مباشرة: حيث يقولون في ص ١٥ "إن تلك الدراسات التي سعت للوصول إلى درجة عالية من الدقة لم تستطع أن تثبت أن الصغار يفضلون الكبار في تعلم اللغات الأجنبية"(٢).

ب - طبيعة المدة التي يقضيها في التعلم

إن الصغير الذي يقضى وقتاً في تعلم اللغة الأجنبية يختلف عن الكبير ليس في

(1) Burstall (1974 : 123).

(2) Burstall. (1978) in Kinsella. Valerie (1978).



مدة الوقت التي يقضيانها في التعلم ولكن في طبيعة المدة وذلك من حيث:

أ - التركيز على اللغة واكتسابها بينما نجد الكبير ينشغل ذهنه بأشياء أخرى.

ب - الصغير يتعلم اللغة عن طريق اللعب أما الكبير فيكون التفكير الواعي مؤثراً في ذلك.

وللدور الواعي أهمية كبيرة في سرعة التعلم من عدمه، فالتعليم الواعي قد يؤدي إلى بطء في التعلم وقد يكون العكس صحيحاً، وقد ذكر دجلاس براون[١] تجربة أجريت في جامعة متشجان لمعرفة مدى تأثير الخوف من الخطأ على الاكتساب. لقد قام بالتجربة البروفيسور الإكساندر قوريا وزملاؤه. وقد قسم الطلبة قسمين: مجموعة (أ) ومجموعة (ب) وقد أعطيت المجموعة (ب) عصيراً مع شراب الفودكا، بينما أعطيت مجموعة (أ) عصيرا بدون الكحول، ولم يخبر الطلبة أنهم أعطوا الفودكا. وبعد ذلك أخذ كل طالب من المجموعتين اختباراً في نطق كلمات من اللغة التايلندية التي لم يسبق لأحد منهم أن تعلمها.

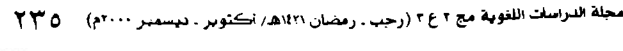
وقد جاءت نتيجة التجربة لصالح المجموعة (ب) وقد استنتج الإكساندر وزملاؤه أن الكحول ساهمت في تحرير المتعلم من القيود النفسية التي قيدت المجموعة (أ)[٢].

ج - شمولية اللغة التي يتعرض لها.

إن متعلم اللغة الصغير يتاح له التعرض لكثير من جوانب اللغة، كما يتاح له التعرض للمتنوعات اللغوية المختلفة؛ إذ يتعرض للهجة الأدبية كما يتعرض للهجات مختلفة ويدرك الفروق بينها كما يدرك الوقت والمقام المناسبين لاستعمال كل منها، كما أنه يدرك كذلك جل الصيغ اللغوية واختلاف كل منها عن الأخرى

(1) Brown, Douglas (1991: 32-33)

(2) Brown, Douglas (1991: . 32-33)





بل واختلاف المعنى الواحد للصيغة الواحدة بسبب عوامل مختلفة منها:

أ- المتكلم أو المتكلمين.

ب - المخاطب أو المخاطبين.

ج - الموقف.

د - الحاضر أو الحاضرين.

هـ - طبيعة الموضوع... الخ من عوامل.

ولكن متعلم اللغة الكبير قد لا تتاح له تلك الشمولية التي تتاح للصغير بسبب طول المدة المتاحة للصغير وبسبب اختلاف المواقف والظروف التي تمر به يومياً.

د - دوافع التعلم

دوافع التعلم عند الصغير تختلف عن دوافع التعلم عند الكبير، فبينما يتعلم الصغير بناء على رغبات طبيعية بدونها لا يمكن له أن يتكيف أو يعيش في هذا المجتمع إلا بمشقة، فإن الكبير يتعلم بناء على دوافع واعية تدفعه إلى تعلمها.

ودوافع تعلم لغة ثانية تنقسم قسمين: دوافع منفعية ودوافع تكاملية:

أولاً: الدوافع المنفعية وهي الدوافع إلى تدفع الإنسان لتعلم اللغة الثانية لتحقيق أغراض جزئية كالقدرة على قراءة النصوص المكتوبة أو لتحقيق أغراض مؤقتة كالقدرة على التفاهم مع أهل بلد يعيش بينهم، وهذه الدوافع تزول بمجرد زوال أسبابها فحين يرجع إلى بلده لا يعد يهتم بتعلم اللغة كما أن تعلمها في الأصل لأغراض محدودة. ومن الدوافع المنفعية تعلم اللغة للأغراض السياسية أو العسكرية كالتجسس.

ثانياً: الدوافع التكاملية:

وهي التي يهدف صاحبها من تعلم اللغة ليس لتحقيق أهداف خاصة ومؤقتة بل



لتحقيق أغراض شاملة ودائمة، فحين يتعلم اللغة الثانية فهو يهدف إلى معرفة كل شيء في اللغة الثانية، ليس هذه فحسب بل ومعرفة كل شيء عن ثقافة وحضارة أهلها وهذا هو الدافع التكاملي غير التام. أما الدافع التكاملي التام فهو محاولة بعض أصحاب الدوافع التكاملية تقمص ثقافة ذلك البلد ولا تنقص هذه الدوافع مع تحقيق بعض الشيء بل تزيد.

والدوافع التكاملية ذات أثر أكبر في تعلم اللغة الثانية من الدوافع المنفعية. ولكن لا بد من الإشارة إلى بلوغ الشخص قمة الدافع التكاملي وهو محاولة الشخص تقمص ثقافة ذلك البلد لا يعنى بحال من الأحوال أن لغته ستصبح أقوى من لغة الشخص ذي الدافع التكاملي غير التام أو حتى صاحب الدوافع المنفعية الجزئية أو المؤقتة[1]. لذا فالكبير الذي يتعلم لغة أجنبية يتعلمها لأغراض منفعية غالباً، أما الصغير الذي يتعلمها وخاصة حين يعيش مع أهلها فهو يتعلمها لأغراض تكاملية وان كانت لا إرادية، حيث يشعر بالحاجة المفروضة لتعلمها كي يمكنه من التكيف مع رفاقه واللعب معهم، أما الكبير فتصطدم هذه الرغبة مع خلفياته الثقافية والفكرية.

وقد قام Burstal وآخرون بدراسة مدى تأثير الدوافع في اكتساب اللغة الثانية، وقد تمت هذه التجربة على طلبة يتعلمون اللغة الفرنسية، وقد دعم هذا البحث من قبل الهيئة الوطنية للبحوث التربوية NFER في سلوق Slough، وقد انتهت الدراسة إلى أن الدوافع وإن كانت لا تخلو من التأثير إلا أنها ليست ذات تأثير كبير[٢].

(1) Gardner. R.C and Lambert W.E (1972)

(2) Burstall. C . (1978) in Kinsella. Valerie (1978:3)



رابعاً: عوامل نفسية:

ويقصد بهذه العوامل العوامل ذات الطبيعة النفسية المتعلقة بالاكتساب اللغوي. إن الإيمان بنظرية معينة في تفسير السلوك اللغوي واكتسابه تؤثر في النظرة نحو تعليم اللغات الأجنبية في سن مبكرة أو متأخرة.

وسوف نستعرض بعض النظريات في الاكتساب اللغوي وانعكاسها على الدعوة إلى تعليم الأجنبية في سن مبكرة أو متأخرة، وسوف نستعرض ثلاث نظريات هي:

أولاً: النظرية السلوكية.

ثانياً: النظرية المعرفية.

ثالثاً: المذهب الطبعي.

وقد اقتصرنا على هذه النظريات نظراً:

١ - لكونها من أشهر النظريات.

٢ - ونظراً لقوة تأثيرها في ميدان تعليم اللغات الأجنبية بصفة عامة وفى هذا الميدان بصفة خاصة وهى:

أولاً: النظرية السلوكية:

ويندرج تحت هذه النظرية أسماء كثيرة لعل من أهمها:

١ - نظرية الارتباط أو المحاولة والخطأ

٢ - نظرية الاشتراط البسيط لبابلوف

٣ - نظرية سكنر

ويندرج تحت كل من هذه النظريات تفاصيل كثيرة ليس هنا مكاناً لإيراد تفصيلها، حيث سنكتفي بإعطاء لمحة عن كل منها، ومدى انعكاسها على تعليم



اللغات الأجنبية في سن مبكرة أو متأخرة.

١ - نظرية الارتباط أو المحاولة والخطأ:

وترتبط هذه النظرية بثورنديك، حيث يرى أن السلوك يأتي استجابة لمثير، وهذا المثير يبدأ بتنبيه السطح الحاسي للكائن الحي، ثم ينتقل هذا الأثر إلى مراكز المستجيب العصبية ليقوم بالتالي المخ بترجمة هذه الاستجابات وتوجيه الأجهزة الجسمية بناء على ذلك.

وقد أجرى ثورنديك تجاربه على القطط. وتتلخص تجربته في مدى معرفة المدة التي يستغرقها القط في التعلم الصحيح بعد المحاولة والخطأ. وقد قام بوضع قط جائع في قفص مع لفت انتباه القط الجائع إلى أن هناك طعاماً خارج القفص، ومن ثم يبذل محاولات للوصول إلى الطعام.

وقد قام القط في البداية بذل محاولات عشوائية للوصول إلى الطعام وفتح الباب الذي يحول بين القط والطعام، وكانت النتيجة أن قلت تلك المحاولات العشوائية مع مرور الوقت ليبدأ في المحاولات المنظمة.

وقد وجد ثورنديك أن المدة الزمنية لفتح الباب تقل مع الزمن، فقد استغرقت المحاولة الأولى ١٦٠ ثانية، بينما استغرقت المحاولة العاشرة ١٥ ثانية، ولم تستغرق المحاولة الرابعة والعشرين سوى ٧ ثوان.

وبهذا توصل ثورنديك إلى أن التعلم قد حدث من خلال المحاولة والخطأ ومن خلال الربط بين المثير (الطعام) وبين الاستجابة (فتح باب القفص)[١].

٢ - نظرية الاشتراط البسيط

وترتبط هذه النظرية بالعالم الروسي بافلوف. وتتلخص هذه النظرية في وجود

(١) صالح، أحمد زكي (١٩٧٩: ٣٨٠-٣٨١).



علاقة بين مثير أصلي ومثير صناعي واستجابة، وقد أبدى بافلوف تجاربه على الكلب، حيث قدم له الطعام بعد ثوان من دقات جرس، ليقيس مقدار اللعاب الذي يسيل من غدة الكلب. وقد سال لعاب الكلب كلما رأى الطعام المصاحب كما أسلفنا لدقات الجرس، وقد وجد بافلوف أن لعاب الكلب يسيل بمجرد سماع دقات الجرس دون تقديم طعام.

وقد استنتج بافلوف من هذا نشوء علاقة بين المثير الشرطي وهو دقات الجرس والاستجابة الشرطية (إفراز اللعاب). فإذا كان (م) هو المثير الطبيعي للاستجابة الطبيعية (س) ورتبنا الظروف التجريبية كي يصاحب (م) مثير آخر هو (م١) ثم كررنا العملية عدة مرات بحيث يحدث اقتران بين هذين المثيرين عدداً من الممرات، ثم بعد ذلك حذفنا المثير الأصلي الذي هو (م) وقصر الموقف على (م١) فإننا نحصل على الاستجابة الأصلية التي كان يستجيب بها الحيوان للمثير (م)[1].

٣ - نظرية سكنر

ويرتبط هذا المذهب بسكنر: لقد قام سكنر بتجربته على فئران وضعت في قفص ذي طابقين، وحينما قام الفأر بالضغط على الطابق الأول سقط الطعام في القفص وعندما ضغط الفأر على الطابق الثاني سقط مسحوق للحكة فوق الفأر. وقد تعلمت الفئران بعد هذه التجربة أن الطابق الذي ينبغي الضغط عليه للحصول على هو الطابق السفلي وليس العكس. وقد استنتج من هذا أن الاكتساب جاء بعد التعزيز الإيجابي. أما سقوط البودرة فلم يتبعه إلا نفور من الطابق العلوي أو ما سمي بالتعزيز السلبي. وقد تكلم سكنر عن التعزيز الإيجابي إذا كان العمل يتكرر باستمرار وتكلم عن التعزيز السلبي إذا لم يتكرر العمل.

(١) صالح، أحمد زكي (١٩٧٩ : ٣٩٧).



ولكن الملاحظ على النظريات السابقة ومن خلال ملاحظتها للسلوك الحيواني غير اللغوي أنها حاولت تفسير اكتساب السلوك اللغوي الإنساني.

والسلوك اللغوي تم تفسيره من خلال:

(أ) ملاحظة سلوك الحيوان غير اللغوي.

(ب) ملاحظة العالم المحيط بمستعمل اللغة، أي من خلال ملاحظة العوامل الخارجية.

وقد كان التكرار لديهم هو العامل المهم الخارجي في عملية تعلم اللغة حيث يتكرر نطق معين في بيئة الطفل في رأي السلوكيين، لذا يرون أن الأطفال يقلدون اللغة المحيطة بهم لدرجة واضحة، ومن ثم فالتقليد هو عامل مساهم قوي في عملية تعلم اللغة. ونتيجة لهذا فإن طبيعة التكرار وطبيعة الكلمات والتراكيب المستعملة في اللغة المحيطة بهم سوف تؤثر في تطور لغة الطفل. بالإضافة إلى ذلك فإن التعزيز ضروري للوصول إلى مستوى عال من المهارة اللغوية. وموافقة الآباء هو نوع مهم من التعزيز في عملية تعلم اللغة عندما ينتج الطفل لغة صحيحة مفهومة بواسطة سياقها، ويعني هذا أن موافقة الوالدين تؤدي إلى تعزيز تلك اللغة. وهكذا فإن البيئة تشجع الطفل على إنتاج لغة سليمة بينما لا تشجع اللغة غير السليمة.

وتأثير النظرية السلوكية في تعليم اللغات الأجنبية يبدو في صورته الجلية في الطريقة السمعية الشفهية. وهذه الطريقة قائمة كما أسلفنا على المدرسة السلوكية في علم النفس.

والنظريات السلوكية وتطبيقاتها في تعليم اللغات الأجنبية تعني أفضلية تعليم اللغة في سن مبكرة، لأن النظرية السلوكية ترى أن الإنسان يكتسب العادات عن



طريق التكرار المصحوب بالتعزيز. والصغير يميل إلى هذا النمط في التعلم، بينما يراها الكبير عملية مملة ولا جدوى منها.

ولذا يرون أنه كلما طالت الفترة التي يسمع فيها الصغير اللغة كلما كانت الفرصة أكبر للتكرار والاحتذاء أي هناك فرصة أكبر للاستجابة لمثيرات لغوية أكثر. كما أن النظام الصوتي سوف يجيده بصورة أفضل حيث يتاح له أن يحتذي نموذجاً بصورة مستمرة.

وقد قاس سكنر اللغة على العادات الأخرى، يقول سكنر: ليس لدينا دليل على أن السلوك اللغوي يختلف عن غيره[١]. وكما هو ملاحظ فقد اعتمد في تفسير السلوك اللغوي الإنساني على العوامل الخارجية أي التكرار حيث يتعلم الطفل اللغة عن طريق سماع اللغة من المحيطين به ثم تقليد ذلك. لذا فإن الطفل سوف يكتسب اللغة من البيئة المحيطة به وسوف يتأثر بطبيعة اللغة التي يسمعها.

ثانياً: المذهب المعرفي

لقد ناقش تشومسكي (١٩٥٩) النظرية السلوكية لسكنر (١٩٥٧) وقد انتقد أفكار سكنر السلوكية حول تعلم اللغة انتقاداً شديداً. لقد رأى تشومسكى أن السلوك اللغوي أكثر تعقيداً من السلوك الحيواني، وزيادة على ذلك فالسلوك اللغوي مقصور على الإنسان لذا لا يمكن تفسيره في ضوء السلوك الحيواني. وطبقاً لما يقول به تشومسكي فإن وصف سلوك اللغة لا يمكن أن يكون وصفاً للمثيرات الخارجية والاستجابات ولكن لابد من أن يكون أساساً وصفاً للمقدرة الفطرية للكائن البشرى ليتعلم اللغة. لذا ناقش تشومسكي المفاهيم النظرية لسكنر واحدة تلو الأخرى وفحص علاقاتها بالتعلم وذلك عن طريق إيضاح أن استنتاج سكنر

(1) Skinner (1957:10)



من تجاربه على الحيوانات لا يمكن أن يؤدي إلى استنتاج في التعلم حول السلوك الإنساني فضلاً عن السلوك اللغوي. وزيادة على ذلك فقد وصف تشومسكي افتراضات سكنر بأنها غير ناضجة حيث لا يمكن أن نقول أو ربما نقول قليلاً عن عملية تعلم اللغة قبل أن تكون لدينا معرفة جيدة عن النظام اللغوي الذي نتحدث عن تعلمه.

إن مناقشة تشومسكي لسكنر أدت إلى ثورة فكرية حول تعلم اللغة في عام ١٩٦٠ وما بعدها. وحتى ذلك الوقت فإن معظم الاهتمام يتركز على العوامل اللغوية الخارجية، وبعد عام ١٩٦٠ فإن مساهمة العامل الرئيس في العملية التعليمية وهو المتعلم ذاته بدأت تلعب دورا مهماً وقد تأثرت هذه الثورة بشدة بالتقدم السريع في التطور الذي حصل في علم اللغة والذي يمكن إرجاعه كذلك إلى تشومسكي.

وقد كانت النظرية التحويلية التوليدية مصدر إلهام لكل أنواع التجارب في تعلم اللغات الأجنبية، وتفترض النظرية التحويلية التوليدية أن المقدرة على تعلم اللغات الأجنبية مقدرة فطرية وما يسمى بجهاز الاكتساب اللغوي يمكن المتعلم من تصور للبناء اللغوي للغة التي يسمعها بصفة عامة.

إن هذه الافتراضات التي يقوم بها الطفل في عملية تعلم اللغة هي عملية شبه واعية يتم اختبارها في الاستعمال الفعلي للغة. وباستمرار يتم ربطها بالمدخلات اللغوية الجديدة التي تحصل عن طريق الاستماع لما يدور في بيئته المحيطة به. وهذا يؤدي إلى التغير السريع للافتراضات التي يقوم بها الطفل. والطفل يطور نظامه اللغوي عن طريق هذا التغير المنتظم نحو نظام اللغة السليم عند الرجل البالغ.

هذه النظرة نحو عملية تعليم اللغة تؤكد على النشاط الذهني لمتعلم اللغة،



وتقلل من أثر العوامل الخارجية في النظرية السلوكية مثل:

١ - الاحتذاء.

٢ - تكرار المثير.

٣ - التعزيز.

١ - الاحتذاء

لا شك أن الأطفال يقلدون إلى حد ما الكلمات والتراكيب التي يستعملها الكبار في لغتهم اليومية، ولكننا نجد الأطفال يبتعدون عن اللغة التي يستعملها الكبار، وهذا الابتعاد هو ابتعاد منتظم، وهو دليل قوي ضد النظرية السلوكية التي ترى أن تعلم اللغة لا يعدو كونه أكثر من سلوك تقليدي.

٢ - تكرار المثير

الاعتبارات التالية توضح أن تكرار الكلمات والتراكيب المستعملة في بيئة الطفل أثرت تأثيراً أقل في لغته مما تميل النظرية السلوكية إلى افتراضه، وهذا يتمثل من خلال ملاحظة ما يلي:

أ ـ المبالغة في التعميم

المبالغة في التعميم في الفعل الماضي عند الأطفال تحدث في الأفعال التي تتكرر كثيراً في لغة الكبار، فبالرغم من كثرة استعمالها في لغة الكبار إلا أنها تشذ عن القياس مما يدل على أن الأطفال غالباً لا يقلدون مثل تلك الأفعال ولكن يبتدعون ابتداعاً منتظماً.

ب - تأخر اكتساب الكلمات الوظفية

الكلمات الوظفية ونهاية الكلمات تظهر تنوعاً مختلفاً إلى حد ما في اللغة الإنجليزية ولكن بالرغم من تكرار الكلمات الوظفية في لغة الكبار إلا أنها لا تظهر في لغة الطفل إلا في مرحلة متأخرة.



لقد درس براون (١٩٧٣) في دراسة مفصلة ترتيب اكتساب أربعة عشر نوعاً من المورفيـمات النحوية (نهـاية الكلمات والكلمـات الوظفية)، وقـد وجد أن ترتيب اكتساب هذه المورفـيمات النحوية متشابه عند جـميع الأطفال. ومن المهم على كل حال أن ترتيب الاكتساب نادراً ما يطرد في اكتـسابه مع تكرار الصيغ التي يسمعها من والديه. لذا يمكن القول إن تكرار الوالدين لصيغ معينة أو كلمات لا يؤدي إلى توقع في اكتسابها قبل الصيغ الأخرى أو الكلمات الأقل تكراراً من الوالدين.

٣ - التعزيز

يرى السلوكيـون أن موافقة الوالدين نوع من الأنواع المهـمة للتعزيز في عـملية الاكتساب اللغوي، كما يرون أن التعـزيز سوف يؤدى إلى تغلب الجمل الصحيحة نحواً؛ لأن ذلك مبني على افتراض أن موافقة الوالدين أو عدم موافقتهم مبنية على القبول النحوي لنطق الطفل.

ولكن هذا الكلام تعوزه الدقة، فقـد لاحظ براون (١٩٦٨) أن موافقة الوالدين في معظم الحالات أو عدم موافقتهم ليست مبنية على الصحة النحوية كما يفترض أصحـاب التعزيز، ولكن تتم بناء على مـا تحمله اللغة من مـعان Truth value. ويعني هذا أن موافـقة الوالدين سوف تشجع الجـمل الصحيحـة وغير الصحـيحة نحوياً على حد سواء.

والمذهب المعرفي لا يحتم تعليم اللغة في سن مـبكرة، لأن الكبير ما تزال عنده المقدرة الداخلية الذاتيـة على الاستنتاج والتحليل، واكتـساب لغة أجنبية لا يعـتمد على التقليد والتكرار والاحـتذاء الذي يميل إليه الصغيـر، لذا فإن بداية تعليم اللغة الأجنبية لا تلعب الدور الحـاسم في اكتساب اللغة الأجنبـة، لأن العوامل المرتبطة بها وهي التقليد والتكرار والاحتذاء ليست ذات تأثير كبير كما يرى السلوكيون.



ثالثا: المذهب الطبيعي أو مذهب كراشن:

لكراشن دراسة جديرة بالاهتمام حول الإدخال اللغوي نوردها هنا لأهميتها. لقد أطلق كراشن على ذلك "افتراضات الإدخال " The Input Hypothesis والتي هي جزء أساس من النظرية الإجمالية لا كتساب اللغة الثانية.

تحتوى افتراضية كراشن حول الاكتساب اللغوي على خمسة افتراضات نجملها فيما يلي:

أولاً: افتراضية الاكتساب ـ التعلم The Acquisition-Learning Hypothesis

لقد فرق كراشن في فرضيته الأولى في الاكتساب اللغوي بين الاكتساب والتعلم، فالاكتساب هو العملية شبه الواعية والتي تشبه عملية اكتساب الأطفال للغتهم. أما التعلم فهو عملية واعية تؤدي إلى معرفة أشياء حول اللغة[١].

ثانياً: افتراضية الترتيب الطبعي The Natural Order Hypothesis

وتعنى هذه الافتراضية أن هناك ترتيباً طبعياً في اكتساب أنظمة اللغة، فبعض الأنظمة يتم اكتسابها قبل البعض الآخر بغض النظر عن سهولة هذه العناصر أو صعوبتها وبغض النظر عن ترتيب تقديم هذه العناصر في الفصل الدراسي[٢].

ثالثاً: افتراضية المراقب The Monitor Hypothesis

وتتعلق هذه الافتراضية بدور كل من التعلم والاكتساب في إنتاج اللغة حديثاً أو كتابة. فيرى كراشن في هذه الافتراضية أن قدرتنا على الإنتاج اللغوي لا تأتي من التعلم الواعي بل من الاكتساب والتي هي معرفة شبه واعية. أما التعلم الواعي فيقوم بدور المحرر أو المراقب فحسب[٣].

(1) Krashen (1985 : 1-4).

(2) Krashen (1983 : 59).

(3) Krashen (1983 : 19).



رابعاً: افتراضية الإدخال The Input Hypothesis

ترى هذه الافتراضية أن التعلم يتم من خلال طريق واحد هو فهم الرسائل اللغوية التي يتعرض لها المتعلم وذلك باستقبال رسائل مفهومة. وهذا الاستقبال المؤدي للتعلم يخضع في الوقت ذاته إلى الافتراض الثاني الذي سبق أن ذكرناه وهو افتراضية الترتيب الطبعي. ويعنى هذا أن الاكتساب من الرسائل المفهومة لا يتم إلا حسب الترتيب الطبيعي للاكتساب، فلو تعرضنا لرسائل محتوية لأنظمة لغوية لم يحن الوقت الزمني لاكتسابها فلن تكتسب. أما فهم الرسائل المحتوية على أنظمة لغوية لم تكتسب فيتم بالاستعانة بعوامل مساعدة غير لغوية لاستيعابها.

خامساً: افتراضية المرشح The Affective Filter Hypothesis

كما أن الإدخال ضروري للاكتساب اللغوي ولن يتم الاكتساب بدونه كما أسلفنا، إلا أن الإدخال ليس كافياً فقط. ويعني هذا أن ليس كل ما يدخل يتم اكتسابه، بل يخضع - إضافة إلى معالج اللغة الداخلي - للدور الذي يقوم به ما سماه كراشن بالمرشح. والمرشح هذا حاجز معنوي وليس حسياً وقد يسهل هذا المرشح عملية الاكتساب وقد يعوقها. فعندما يكون المرشح هذا نشيطاً فإن المتعلم سوف يفهم ما سمع أو ما قرأ ولكن المدخل لن يصل إلى معالج اللغة الداخلي أو جهاز الاكتساب اللغوي بمعنى أن جهاز الاكتساب اللغوي لن يؤدي وظيفته الضرورية في الاكتساب اللغوي. وهذا يحدث عندما يفقد المتعلم الرغبة في التعلم أو عندما يرى أن التعلم في الفصل مجرد فرصة لإظهار نقصه وهفواته في اللغة وليس مكاناً لاكتساب الخبرة التي تتم من الخطأ والصواب وترى الخطأ ضرورياً للتعلم.

أما عندما يكون هذا المرشح خاملاً بمعنى أن المتعلم لا يتخوف من الفشل في التعلم ولا يرى أن الفصل مكان لاكتشاف عيوبه ونقصه في اللغة، فإن المدخل سيصل إلى معالج اللغة الداخلي أو جهاز الاكتساب اللغوي ليقوم بدوره في



الاكتساب اللغوي.

ومن خلال هذا العرض السريع نستطيع أن نقول إن هذه النظرية لا ترى ضرورة تعلم اللغة في سن مبكرة، فالكبير يمكنه أن يكتسب اللغة الأجنبية و سبق أن أشرنا إلى قول كراشن: "خلافاً للرأي الشائع فليست بهذه البساطة أن الصغير أفضل وأن الأطفال أحسن من البالغين في تعلم لغة ثانية من جميع الجوانب". فليسوا إذاً أفضل إلا على المدى البعيد، أي أن الصغير الذي يتعلم سوف يتفوق على الكبير الذي تعلم في سن ١٥ سنة عند استمرار المتعلمين في التعلم. أما على المدى القصير فالكبير أسرع في التعلم(١).

خامساً: عوامل تعليمية:

ويدعو البعض إلى تعليم اللغات الأجنبية من منطلق أن من واجب الدولة تهيئة الفرصة للجميع لتعلم لغة أجنبية لضرورة ذلك لأن المرحلة الابتدائية هي المرحلة التي يمر بها الجميع مما يحتم على السلطات التعليمية أن تتيح للجميع تعلم لغة أجنبية.

ولكن هذا القول يحتاج إلى وقفة متأنية، فإتاحة الفرصة لتعلم لغة أجنبية للجميع في مرحلة مبكرة، وليكن ذلك تعليم اللغة الإنجليزية في أي بلد مسلم عربي على سبيل المثال، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

١ - صدق حاجة جميع المجتمع لتعلم لغة أجنبية. فهل جميع من يلتحق بالمرحلة الابتدائية من ذكور وإناث في حاجة مستقبلية لتعلم هذه اللغة؟. الجواب بالنفي، وخاصة حين ندرك أن نسبة ليست قليلة تكتفي بالمرحلة المتوسطة إن لم يكن أقل، فهل طبيعة الأعمال التي سوف يعملونها تحتم معرفة لغة أجنبية. وليس الأمر مقصوراً على من يكتفي بالمرحلة المتوسطة أو الثانوية، بل إن غالبية من

(1) Krashen (1983 :45).



ينهون المرحلة الجامعية ليسوا في حاجة للغة الأجنبية حاجة عملية.

ويجب أن لا ننخدع بالأوضاع الحالية من ضرورة اللغة الإنجليزية في كل شيء تقريباً فهذه أوضاع ليست سليمة ولم تأت من الحاجة بل جاءت من الهزيمة الداخلية وهذه الأوضاع يمكن تصحيحها بالجهود الصادقة.

٢ - طبيعة الإجادة اللغوية التي سيصل إليها متخرج المرحلة الابتدائية أو حتى الثانوية أو ربما الجامعية، حيث سيكون مستوى ضعيفاً ولا شك في ذلك، والدليل على ذلك الواقع الراهن. ومهما عدل في المنهج أو في الكتب المدرسية أو في تدريب المدرسين فلن تتحسن الأوضاع شيئاً يساوى ما بذل من جهود، وهذا لسبب بسيط وهو:

أن تعليم اللغة الإنجليزية يتم بصفتها مادة مدرسية بمعدل ساعتين أو أربع ساعات أسبوعياً ولا يمكن أن تتحسن الأمور إلا بأمور لا يمكن تحقيقها لاعتبارات دينية وثقافية وقومية. وهذا يكون حين:

١- يتغير وضع تعليم اللغة الإنجليزية من كونها مادة دراسية إلى كونها وسيلة للاتصال داخل المدرسة.

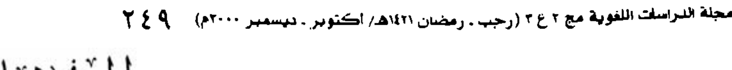
٢ - يتغير اقتصارها على التعليم داخل الفصل لتشمل تدريس مواد أخرى باللغة الأجنبية.

٣ - يتم تدريب المدرسين تدريباً عالياً.

٤ - يتم إيجاد المواد التعليمية المناسبة لوضع اللغة الإنجليزية الجديد في اليوم الدراسي.

ولكن لا بد أن نقف هنا لنقول: إن إجادة اللغة لإنجليزية لن تتحقق بتعليمها في سن مبكرة أو متأخرة إلا بالأخذ بالعوامل السابقة.

ولكن هل يقبل مخلص وغيور على لغته وثقافته أن يؤخذ بها ليكون ذلك:





١ - على حساب لغته العربية.

٢ - على حساب انتمائه الإسلامي أو القومي.

٣ - إلزام الطلاب ببرنامج لغوي مدرسي لا يرغب فيه كثير منهم.

٤- عدم حاجة قطاع كبير ممن أجبروا على اجتياز هذا البرنامج إلى إجادتها.

فالبلدان التي تعلم فيها اللغة الإنجليزية في سن مبكرة كالفلبين والهند لم يتقن المتعلمون اللغة بسبب التقديم المبكر بل بسبب:

١ - كون اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في البلدين.

٢ - كثير من المواد تدرس باللغة الإنجليزية.

أما واقع تعليم اللغة الإنجليزية بوضعه الحالي فهو مجرد عبء على:

أ - الطالب.

ب - البرنامج الدراسي.

ج - ميزانية التعليم.

دون تحقيق فوائد تذكر، ولن يغير الوضع تعديل الكتب أو تدريب المعلمين، فاللغة ليست مادة تعليمية، بل هي وسيلة اتصال ووعاء حضاري. وسوف يبقى الوضع كما هو، ولن يتحقق كما أرى إلا بما ذكرت سابقاً، وهذا لا يمكن الأخذ به لما ذكرت من أسباب.

إذا ما هو الحل:

أرى أن الحل يكمن في تطبيق تجربة على مستوى عام تتمثل فيما يلي:

أولاً: إلغاء مادة اللغة الإنجليزية من جميع مراحل التعليم العام، وذلك:

أ - حتى لا تكون عبئاً على من لا يريدها.

ب - لترسيخ الانتماء الإسلامي والقومي.



ج - لعدم تحقق فوائد تقابل ما ينفق على تعليم اللغة الإنجليزية في مراحل التعليم العام.

ثانيا: فتح مراكز لتعليم اللغة الإنجليزية تابعة لوزارة المعارف أو إحدى الجامعات.

٣ - فتح باب الالتحاق بها لجميع الطلاب الراغبين في تعليم اللغة الإنجليزية مقابل بعض الرسوم الدراسية لضمان جدية الدارسين.

٤- تهيئة البرنامج الدراسي ليكون على ثلاث فترات مختلفة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الراغبين للدراسة فيها.

٥- أن لا تقل مدة الدورة الواحدة عن ١٦ أسبوعا بواقع ٢٠ ساعة أو ١٥ ساعة أسبوعياً على الأقل.

٦ - إلزام من يقتضي مجال عمله اللغة الإنجليزية دراسة فصلين دراسيين على الأقل.

وأعقد أن نتائج فصل دراسي واحد بهذه الكثافة سوف يساوي في نتائجه ما تعلمه الطالب حتى نهاية المرحلة الثانوية. ولو أنهى فصلين دراسيين فأعتقد أن ذلك سيعينه على تلبية متطلبات دراسته الجامعية.

وهذا الاقتراح لن يؤخر الطلبة من الالتحاق بالمرحلة الجامعية لأن:

١ - كثيراً من الطلبة لا تقتضي دراستهم اللغة الإنجليزية.

٢ - وجود ثلاث فترات مختلفة سيتيح الفرصة لأكبر عدد من الراغبين لدراسة اللغة أثناء دراسته إن كان يرغب في ذلك.

ثالثا: إمكانية استمراره في دراسة اللغة الإنجليزية ببرنامجها المكثف أثناء دراسته العلمية.





المراجع

* صالح، أحمد زكي (١٩٧٩) علم النفس التربوي، ط ١١، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

- Ann. Fathman (1975) "The Relationship Between Age and Second Language Production Ability", Language Learning, 25,pp. 245-253
- Brown, Douglas (1991) Breaking the Language Barrier, Intercultural press, Yarmouth, me
- Brown. R (1973) A First Language: The Early Stages, Cambridge, Mass, Harvard University Press
- Brown. R and et al (1968) The Child's Grammar from 1 to 3, in Hill.J (ed.) (1968) The 1967 Minnesota Symposium on Child Psychology, Minneapolis, pp.28-73
- Burstal. C (1970) French in the Primary School: Attitude and Attainment, Slough. NEFR
- Burstal. C. (1978) "Factors affecting Foreign Language Learning: a Consideration of Some Recent Research Findings" in Language Teaching and Linguistics: Survey, Ed. By Kinsella. Valerie, Cambridge University Press.
- Carrol. J (1963) A Model of School Learning, Teachers College Record 64, pp. 723-33
- Chomsky. N (1959) "Review of B.F. Skinner, Verbal Behavior" (1957), Language, 35, pp. 26-58
- Clark. H.E and Clark (1977) Psychology and Language: an Introduction to Psycholinguistics, New York, Harcourt Brace Jovanovich
- Foreign Language Annals (1989) Journal of the American Council on the Teaching of Foreign Language, September , Vol. 22, number 4, pp. 319-392



- Gardner. R.C and Lambert W.E (972) Attitude and Motivation in Second Language Learning, Rowley & Massachusetts, Newbury House Publisher INC.
- Gorosch.M and Axelsson .C.A (1964) English Without a Book: a School Experiment by Audio-Visuaal in Primary Bilingual Means, Berlin and Biclefled : Cornelson Verlag
- Krashen D " The Critical Period for Language acquisition and its Possible Bases" in Aaronson. Doris and Rieber. R (1975) Developmental Psycholinguistics and Communication Disorders, pp. 211-224. New York, New York Academy of Science, pp. 219.
- Krashen Stephan)1979(Research in second language acquisition : selected papers of the Los Angeles Second Language Acquisition Research Forum / edited by Robin C. Scarcella, Stephen D. Krashen, Rowley, Mass. : Newbury House
- Krashen, D. Stephen (1985), The Input Hypotheses : Issues and Implication, London, Longman Group UK Ltd. Pp. 1-4.
- Krashen. S and Terrell. Tracy (1983) The National Approach: Language Acquisition in Classroom, Hayward, Calif. :Alemany Press
- Lenneberge . Eric (1967) Biological Foundations of Language, New York, John Wiley & Sons, pp.168 -170
- Milner. R . M (1960) Review of Speech and Brian Mechanism by Penfield.W and Robert. L, Canadian Journal of Psychology, 14, pp. 140 - 143
- Nisbet.D and Welsh.J (1972) "A Local Evaluation of Primary School French", Journal of Curriculum Studies, 4,pp. 169-75
- Olson. L and Samuels (1973) The Relation Between Age and Accuracy of Foreign Language Production, Journal of Educational Research, 66, pp. 263-268



- Penfield Wilder and Roberts Lamar (1959) Speech and Brain Mechanisms, Princeton, N.J Princeton University press.
- Pride, J.B. (1971) The Social Meaning of Language, London, Oxford University Press
- Purcell.E and Suter.R (1980) " Predictors of Pronunciation accuracy: re-examination", Language Learning, 30, pp. 271-287
- Rivers, Wilga (1981) Teaching Foreign Language Skill, 497 - 499, Skills, Chicago, The University of Chicago Press
- Rivers.W (1978) "Language Learning and language Teaching: Any Relationship" in Ritchie. William, Second Language Acquisition Research : Issues and Implications, New York, New York Academic Press, pp. 202.
- Robert. Lado. (1950). "Linguistic Science and Language Teaching" Language Learning, 3, pp. 75-82
- Rosansky.W (1975) The Critical Period for the Acquisition of Language: Some Cognitive Developmental Considerations " in Swain. M (1975) Working Papers in Bilingualism, no. 6 pp. 93-100, Toronto, and Toronto Institute for Studies in Education.
- Skinner.B (1957) Verbal Behavior, New Yorks, Appleton -Century-Crofts
- Snow. C. And Hoefnagel-Hohle . M (1978) " The Critical Period for Language Acquisition: Evidence form Second Language Learning" Child Development, 49, pp. 1114-1128
- Stern . H (1967) Foreign languages in primary education: the teaching of foreign or second languages to younger children , London, Oxford University Press.



جِزَاف "الكَفَاف"

نظرة في كتاب "الكفاف"

للأستاذ يوسف الصيداوي

محمد أحمد الدالي

أستاذ النحو في جامعة دمشق

عضو مجمع اللغة العربية بدمشق



صدر عن دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر في بيروت خلال شهر (تشرين الثاني ١٩٩٩م/ شعبان ١٤٢٠هـ) كتاب "الكفاف ـ كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية" للأستاذ يوسف الصيداوي.

وهو كتاب مؤلَّف في قواعد اللغة العربية، جديدٌ من غير وجه، خارجٌ عما نعرفه من الكتب المؤلفة في القواعد، أو النحو التعليمي، أو النحو الوظيفي، أو النحو الميسَّر، أو إحياء النحو، أو تجديده، أو ما يشابه ذلك، غيرُ بعيد عنها. حاول صاحبه فيه أن يهذب قواعد اللغة العربية ويصفّيها، فعمد إلى ما اشتملت عليه بعض كتب النحو منها، فاختصر وحذف وأضاف وأصلح واستدرك وغيَّر وبدَّل. ولهذا ما جعل تحت اسم كتابه الكفاف العبارة الآتية "كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية".

وهو جديد في بنائه أيضاً فرسم صاحبه له خطة سار عليها فيه رآها توافق ما أراد. فجعله في جزأين أفراد أولهما للبحوث والأدوات (ص ص ٦١-٥٨٩)، وبدأ بالبحوث فرتبها ترتيباً ألفبائياً (ص ص ٦١-٣٩٢) فذكر (الإبدال، الأحرف المشبهة بالفعل، الاختصاص، الإدغام . . . النكرة والمعرفة، الهيئة ومصدرها)، ثم رتب الأدوات هذا الترتيب (ص ص ٣٩٣-٥٨٩) فذكر (أجل، إذ، إذا. . . الواو، وا، يا)، وأفرد الجزء الثاني (ص ص ٥٩٣-١٢٠١) للمناقشات، ورتّبه على ترتيب ما كان له مناقشة من بحوث الجزء الأول وأدواته.

وقدَّم المؤلف بين يدى كفافه مقدمة ذكر فيها فيما ذكر (ص٢٦) أن الكفاف "ليس موجزاً لقواعد اللغة، بل هو قواعد اللغة تامة" ا هـ، وأنه صاغ القواعد ـ ومثّل لها بقواعد المستثنى بإلا ـ "صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به" اهـ.



ولما كانت قواعد اللغة العربية كقواعد كل علم جداً لا هزل فيه وجافة جفاف موضوعها = لم يستطع صاحب الكفاف أن يخرج بها عن جدّها وثِقَلها وجفافها، لكنه ساقها سوقاً سهلاً ليِّناً.

أما المناقشات ـ وهي أبلغ جِداً وأشد جفافاً - فقد استطاع كاتبها أن يجعلها أو أكثرها أخباراً طريفة وأقصوصات خفيفة بما اختاره لها من عنوانات وبالأسلوب الذي اقتصها به، فجاءت قريبة من كتب السَّمَر على اختلاف مادتيهما. ألا ترى قول الكاتب (ص٩٢٦): "هذا ظريف لطيف إذا سومر به مشتغل باللغة . . . ودونك من المعجن نفسه حديث سمر آخر . . "وقوله (ص٩٧٥) : "أما الآن وقد طال الجد فدونك هذه النكتة "وقوله (ص٩٧٩): "فيطيب لنا أن نختم هذه المسألة بمضحة مبكية"، وقوله (ص٩٩٤): "هذا الذي قلناه حديث للتسلية . . . "؟! ومن أمثلة مناقشاته ما حكاه تحت ما يأتي من عنوانات: اعْلُ هُبَل ٥٩٦ - من آذان الجرار ٦٢٨- ما يستحى من ذكره ٦٥٠ - رحم الله أيام طيئ ٦٧٩- براءة اختراع ٦٨٥- أراجيح ٦٨٥ - زوبعة في فنجان ٧٠٦- ما لقيصر لقيصر ٧٤٩- من الروائع ٧٦٩- بين السندان والمطرقة ٨٠٦- من نوادر الرياضيات ٨١٥-ثم ينهمر ٨٢٦ - مومياء ٨٢٩- وما يمنع من التسلية ٨٧١- دوامة ٨٧٣- طمع قيصر في ما ليس له ٩٢٢ - بين الروعة والترويع ٩٤٥- فاخورة وطينها ٩٤٨- ونفخ في المنفاخ ٩٥٤- الحمار والعندليب سواء ٩٦٥- ملحقات بصوت العندليب ٩٦٧ - قبض الريح ٩٨٣- عاشت الأسامي ٩٩١ - أفي النحو حرب باردة ٩٩٨- تلزيق ١٠٠٠- فيحي فياح ١٠٠٦- مياه وغرابيل ١٠١٥- ملحمة أن ١٠٣٦- تلذذ بالتعذيب ١١١٨- حفى وربطة عنق ١١٤٤ - خذ وهات ١١٥٣- حل اللغز ١١٩٣، وغيرها كثير، وقد وفِّق الكاتب إلى ما أورد توفيقاً عظيماً يحمد له ولا يقدر على ذلك إلا من أوتي مثل ما أوتيه الكاتب من معرفة ومقدرة وبيان

كتب المؤلف كتـابه وطلاب المدارس حاضرون في ذهنه يخاطبهم، فـجاء الجزء الأول مناسـباً لهم. ثم أراد أن يكون لما أعـاد صوغـه من القواعد أسـاس وسند، فناقش في الجزء الثاني ما أراد مناقشته من بحوث النحو وأدواته ليجعله من الكتب الجامعة التي يرجع إليها طلاب المدارس وغيرهم.

وبذل في تأليفه على الوجه الذي أراد ما بذل من جهد ووقت، ففكر وقدّر، ثم صاغ مـا صاغ وناقش مـا ناقش، ثم ابتنى بمواد بنائه بناء مـوافقاً لـما رسم، ورتبه ترتيباً ألفبائياً.

ولا يعلم صعوبة ما حاول المؤلف العِلْمَ إلا من ألجئ إلى قراءة مسألة أو مسائل من علم العربية في المظان النحوية والصرفية المصنفة في الأعصر الخالية، وفيها من اختلاف النحـويين في تأويل بعض أساليب العربية وضبـط قواعدها ما فيهـا. فما ظَنُّكَ بما يعانيه من يحاول أن يختار قولاً من أقوال أهل العربية ويعلل اختياره؟ وما ظنُّك بمن نظر فيما وقف عليه من أقوالهم في مسألة فلم يجدها مرضيَّة؟ وما ظنُّك بمن حاول أن يختـصـر قواعد العـربية؟ ثم ما ظنك بمـن حاول أن يصوغ قـواعد العربية صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة به وهو ما حاوله الأستاذ؟!.

ووراء تأليف "الكفاف" بلا ريب حبٌّ للغة عظيم، ورغبةٌ صادقة في استخراج قواعد العربية تكون كـافية للمتعلمين، ونيَّةٌ صالحة في تهذيب القواعـد وتنقيتها، وفي إحكام صوغها وتيسير تعليمها وتعلُّمها، وخبرةٌ بتعليم الطلاب قواعد لغتهم، واستجابةٌ لدواعي النفس في التعبير عما اطمأنت إليه في بعض مسائل علم العربية مما خالفت فيه ما استقر عليه الناس، وغير ذلك مما قد يستخرجه من ينظر فيه.

ومن حقِّ العلم على طلابه، ومن حق المؤلـف على قارئ كتـابه= أن يُنظر في الكتاب ويُنبَّه على ما فيه رعايةً لهذا الحق وصيانةً له.



نظرت في الكتاب، ورجعت البصر في كلام صاحبه في قواعده ومناقشاته، فما استقر لي وجه أحمل عليه ما في الكتاب من وجوه الخلل على ما ذكرته قبل قليل مما كان وراء تأليفه، فلم يَقْوَ كلٌّ أولئك على مساعدة الأستاذ في عمله. ففي قواعد الكتاب جرأة على الزيادة في مواضع، وإقدام على الحذف في مواضع، ومجازفة في إطلاق الأحكام. وفيما أسماه صاحب الكفاف مناقشات ـ وكثير مما ذكره فيها لاحظ له منها إلا الاسم ـ قلة بصر بكتب أئمة العربية المتقدمين، وولوع بالسخرية من أئمة العربية وكتبهم والاستهزاء بهم وبها، واستعمال أساليب في (المناقشة) خارجة عن أساليب الكتب العلمية الرصينة الجادة.

وهذا وما إليه ينتهي بالناظر في الكتاب إلى أنه موضع مخافة وزلل، ولا يُطمأن إلى ما فيه، ولا يوثق به ، فإن المؤلف خلط خطأ ما قَعَّده بصواب ما استقر عليه الناس، وغير قليل من وجوه الخلل فيه لا يعرف الوجه فيها كل ناظر فيه، ومنها ما يحتاج إصلاحه إلى معارضته بمصادر العربية.

ولكي يكون قارئ كلامي على بينة من أمره أذكر أشياءَ جعلها المؤلف في القواعد مخالفةً لما استقر في كتب التعليم، ولم ينبِّه على هذه المخالفة حيث يجب ذلك في موضعه من القواعد إلا في بعض المواضع.

من أمثلة ذلك زعمُه:

١ـ أن فعل الأمر (اشربْ) لا فاعل له فليس فيه ضمير، وأما اشربي واشربا واشربوا واشربن فهي أفعال أمر متحركة بحركات تجانس ما اتصل بها، والياء والألف والواو والنون حروف تدل على المخاطب ولا فاعلين لها (ص٢٥٢، ٨٨١).

٢ـ وأن الفاعل فاعل تقدم أو تأخر. فقولك: زيد جاء، زيد فاعل (ص١٧٢).



وقولك إن الضيوف حضروا فاستقبلهم الضيوف فاعل لحضروا، والواو في حضروا حرف للجماعة (ص١٧٢).

٣ ـ وأن الفعل المضارع لا يدل على الحال ولا على الاستقبال (ص٨٩٣).

٤ـ وأن قولك: لا رجلَ في البيت، رجل اسم لا منصوب (ص٥٢٠).

٥ـ وأن قولك: ليس يعلم الغيب إلا الله، ليس حرف نفي (ص٥٥٢).

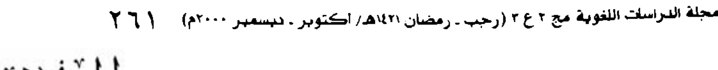
٦ـ وأن قولك: "ما جاء إلا خالد" ليس من تراكيب الاستثناء (ص٣٠٠).

٧ـ وأن قولك: أحقاً أنك منطلق، حقاً منصوب بنزع الخافض (ص٢٢٧).

٨ـ وأن الواو تحذف من مضارع الفعل المثال الواوي إذا كان متعدياً مثل يَعد (ص٢٥٥).

وغير ذلك مما أتى به، وهو كثير، وكان الرأي فيه أن يذكره المؤلف في مقدمة كتابه تنبيهاً عليه وليكون قارئ كتابه على بينة.

ومن ذلك أيضاً أن صاحب الكفاف لم يثبت حذف كان في نحو قولك أما أنت منطلقاً انطلقت (ص ص٩٠٥-٩٠٦)، ولا لمّا بمعنى إلا (ص١١٤٧)، ولا لعل حرف جر (ص ١١٤٢)، ولا لام العاقبة (ص١٠٣٤)، وأسقط الاستشهاد بالأبيات المجهولة القائل (ص٨٠٣، ١١٦٣ وغيرهما)، وبالأبيات التي روايتها في دواوين الشعراء تخالف رواية كتب العربية (٩٠٥ وغيرها)، ورأى أن ضرورة الشعر "ليست عند التحقيق سوى استخفاف بلغة أمة" (ص٩٩٦) وأنها من الشعراء عجز وقصر باع (ص٩٩٧)، وأنها "ليست في آخر المطاف غير تجاوز وتخطّ لسنن كلام العرب، وما كانت قط ولا يمكن أن تكون إلا خروجاً من المعروف المجمع عليه إلى المجهول الذي لا يعرفه أحد .. "(ص٤١)، وتوقف عند باب الحذف من أبواب الضرورة" ليرى الناظر ما في بدعة الضرورة من مبكيات مضحكات!! وما





فيها من العبث باللغة وكرامة أهلها أيضاً. . " (٤٣)؟ !!.

ولولا أن هذا الكتاب قد قام بتسويد صحائفه من تولى تعليم اللغة العربية في المدارس، وأنه موجَّه إلى متعلمي اللغة ولا سيما طلاب المدارس، وأن فيه تصرفاً في المادة النحوية والصرفية خطيراً اضطربت به اضطراباً شديداً فجاءت في جوانب منها مخالفة لما اشتملت عليه المقررات الدراسية، وأنه بني على أوهام ظُنت أسساً استحالت وجوهاً من الخلل تهز الشقة به هزاً عنيفاً وتوجب على قارئه أن يكون شديد الحذر وأن يراجع ما يقرؤه فيه في بعض المصادر التي بين يديه ـ لولا ذلك كلُّه وما إليه وأنَّ بيان وجه الحق فيه مكتوب على من يَعْلمه ـ لم أتكلَّف النظر في مثله.

ولو أراد مريد أن يتكلم فيما وقع في الكتاب من وجوه الخلل، وفيما انفرد به صاحبه مخالفاً ما اجتمعت عليه كلمة النحويين أو موافقاً لقول فرد أو شرذمة قليلة لا يثبت على النظر، وفي غير ذلك ـ لكتب في ذلك كتاباً يكون حجمه مِثْلي حجم الكفاف إن كتبه على حذف واختصار.

ولهذا ما سأقتصر على ذكر أمثلة من ذلك يسيرة، يدل المثال منها على ما وراءه من أمثلة لدلالته على خلل المنهج الذي اتبعه صاحب الكفاف في صنع كتابه. وقد أردت فيما أردت التنبيه على بعض أصول النظر في الكتب ومدارسة النصوص ومناقشتها.

١ـ المستثنى بـ"إلاّ"

جعل صاحب الكفاف المستثنى بإلا نموذجاً لعمله على تحقيق إعادة صوغ قواعد اللغة العربية وحكى بعض ما عاناه خلال مراحل الصياغة (ص٢٢ فما بعدها). حتى إذا حركته نشوة الانتصار واستخفه الطرب بعد فراغه من الصياغة، ورأى ما



صنعه في باب الاستثناء يدلّ على عمله كله، قال (ص٢٦): " . . . أوردنا قواعد المستثنى بـ"إلا" مصوغة صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به . . "اهـ.

وعلى أن قارئ هذا الكلام قد ينتابه شعور باستعظامه واستغرابه والتعجب منه ويفتح عينيه ويرفع حاجبيه ويبتسم محركاً رأسه حركات معبرة عن الحال = على ذلك فإن من حقّ صاحب الكتاب أن يقول، ومن حق القارئ أن يرى في الكتاب ما يراه متقبلاً ما زعمه صاحبه على عجبه من كبر الزعم وضخامته، أو غير متقبّل ذلك لِما فيه.

وأنقل فيما يأتي كلام صاحب الكفاف في المستثنى ثم أكشف ما فيه، قال (ص ص٣٠٠-٣٠١).

المستثنى بإلا: اسم يذكر بعد إلا، مخالفاً ما قبلها. نحو جاء الطلاب إلا خالداً. وهو منصوب قولاً واحداً. غير أنه إذا سبقه نفي أو شبه النفي جاز مع النصب إتباعه على البدلية مما قبله نحو: ما جاء الطلاب إلا خالداً + خالدٌ (بدل من الطلاب)، ما مررت بالطلاب إلا خالداً+ خالدٍ(بدل من الطلاب). فإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه نحو لم يسافر إلا خالداً أحد.

ملاحظة: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، فيسمون ذلك الاستثناء المنقطع نحو وصل المسافر إلا أمتعته.

تنبيه ذو خطر: إذا كان الكلام قبل إلا غير تام وكان معتمداً على نفي أو شبهه، فهو حصر أو قصر، لا استثناء. فالتراكيب التالية [ما جاء إلا خالد، وما رأيت إلا خالداً، وما مررت إلا بخالد] ليست تراكيب استثناء (وإن كانت كتب الصناعة تعدّها من تراكب الاستثناء وتخلطها بها) وإنما هي كما تقول كتب البلاغة



ـ تراكيب قصْر أو حصْر. ومنها قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ أي محمد ﷺ رسول، مقصور على الرسالة، لا أن كلمة رسول مستثناة من محمد !! يدلك على صحة ما تقول أن [خالد] في التركيب الأول فاعل، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور بالباء، ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء!!" اهـ.

هذا نظم الأستاذ لما صاغه من مصوغات بعد قراءته "بحث الاستثناء في معظم كتب النحو إن لم يكن فيها كلها" (ص٢٣) وقوله "لم نكن نخطّ حرفاً من حروف القاعدة حتى نقرأ ما قال النحاة فيها ونناقش أقوالهم..."(ص٢٧).

فإذا علمت أنّ فيما أتى به صاحب الكفاف ههنا من وجوه الخلل والفساد ما فيه = لم تنته إلى ما يصلح أن يكون علَّةً لما وقع وكشفاً له!! ويظل السؤال (مفتوحاً): أيّ شيء هذا؟ أوَ يعلم قائله ما قال، وأنى قاله؟!

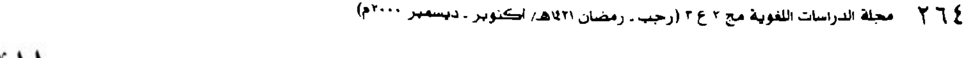
وهذا ما رأينا الوقوف عليه من كلامه ههنا:

١ـ جعل صاحب الكفاف "المستثنى" في رسمه في حرف الميم منه. ولم يذكر "الاستثناء". ولقائل أن يقول: أفما كان الوجه أن يذكر الاستثناء في حرف الألف ويذكر ثمة أن الكلام فيه سيأتي برسم "المستثنى".

٢ـ لم يذكر صاحب الكفاف تعريفاً للاستثناء وأركانه وأنواعه، وقد ذكر تعريفاً للاختصاص ٦٤ والاشتغال ١٠٣ ولهذا ما اختل ما ذكره في هذا الباب.

٣ـ قوله في حد المستثنى بإلا: "اسم يذكر بعد إلا مخالفاً ما قبلها" كلام ناقص غير بيِّن. فلسائل أن يسأل عن وجه المخالفة، فللمخالفة كما قد يعلم الأستاذ وجوه، وتمام الكلام وصحته أن يقول: مخالفاً ما قبلها (في الحكم)، انظر قواعد اللغة العربية للشيخ مصطفى طموم وصحبه ص٦٧، وغيره.

٤ـ قوله "ملاحظة: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، فيسمون ذلك





الاستثناء المنقطع نحو . . " .

يَرِد عليه أن صاحبه لم يتقدم له كلام فيـما كان من "جنس ما قبله" فيذكر هنا ما "لا صلة له بجنس مـا قبله"= وأنه ذكر "الاستثناء المنقطع" ولـم يتقدم له لفظ فيه استثناء" غير منقطع" أو "متصل".

٥ـ قوله " إذا كان الكلام قبل إلا غير تام" لم يتقـدم لصاحبه ذكر معنى التمام ولا الكلام التام في هذا الباب فيذكر بعد ذلك "غير تام".

٦ـ قوله "تنبـيه ذو خطر. إذا كان الكلام . . . فهـو حصر أو قصر لا اسـتثناء فالتراكيب . . ليست تراكيب استثنـاء . . وإنما هي كما تقول كتب البلاغة تراكيب قصر أو حصر . . ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء" اهـ.

كلامه ههنا فـي الاستثناء المفرغ، وعدَّه فـيما سماه (منـاقشات) ص٩٢٥ خلطاً بالغ الضرر، فقـال ثمة: "تخلط كتب الصناعة القـصر بالاستثناء، فتـجعله جزءاً منه. تقول: إن الاستثناء صنوف، منها صنف يسـمّى الاستثناء المفرغ . . وما أبعد هذا الزعم عن حقيقة التركـيب وعن دلالته المعنوية . . " اهـ، وقال في كلامه في إلاّ ص٤٠٥ في الحاشيـة(٣) ما نصه: "ومن الغريب أن كتـب الصناعة تجعل هذا الصنف من التراكيب فرعاً من فروع الاستثناء وتسميه: الاستثناء المفرغ" اهـ.

هذا الكلام وما إليه من فيض خاطر الأستاذ أو صيده، وهو مما حمله في صدره نحو أربعين عاماً (ص٢٤). ومن الغريب أن يقـوله من غير أن يراجع فيما لاح له كتب الصناعة وكـتب البلاغة وإن زعم أنه قرأ بحث الاستـثناء في "مظان البحث قديمها وحديثها" (ص٢٣).

فذكر ما ذكره منها وليس فيما ذكره (ص٢٣، ٩٢٩) كتاب سيبويه ولا شروحه ولا المقتضب ولا الأصول، ولا كتب أبي علي، ولا كتب ابن جني ولا الجمل و[illegible]

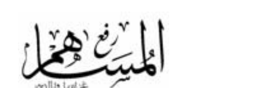


شروحه ولا ارتشاف الضرب ولا همع الهوامع، وغير ذلك من أصول علم العربية التي لم ينظر فيها الأستاذ، وزعم ما زعم، ولو ذكر الأستاذ هذه الأصول التي ذكرتها وغيرها مما لم أذكره= لم يَنْهَه ما فيها من العلم عما أتى به في هذا الباب لأنه يقلِّبها باحثاً عن شيء لاح له في بعض القواعد لا قارئاً قراءة علمية نقدية واعية. والكلام في هذا المعنى يطول وينتهي بي إلى بيان طريقة تصنيف الكتاب وذكر المسائل التي خالف فيها ما قرره المحققون من أئمة النحو البصريين والكوفيين أو ما قرره أكثرهم، وليس هذا موضعه.

دع ذا، وانظر فيما قاله في هذا الكتاب، وملخصه قوله: "ومن الغريب أن كتب الصناعة تجعل هذا الصنف من التراكيب فرعاً من فروع الاستثناء وتسميه الاستثناء المفرغ".

بيِّن بياناً ظاهراً أن الأستاذ خفي عليه وجه دخول الاستثناء المفرغ في باب الاستثناء. ورأيت أن أنقل كلام بعض الأئمة في ذلك:

قال سيبويه (في الكتاب ١/ ٣٦٠): "اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين. فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ... والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام ... فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه. وذلك قوله ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد وما لقيت زيداً وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا لأنها بعد محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق



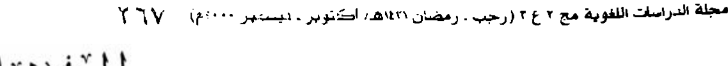
ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها" اهـ.

وقال أبو سعيد السيرافي في شرح كلام سيبويه في كتابه "شرح كتاب سيبويه" فيما لخصه الأعلم الشنتمري وهذَّبه من كلامه في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه ص٦١٤، ولفظُه عنه:

"وأفرد سيبويه هذا الباب بالاسم الذي تدخل عليه إلا فلا تغيره عما كان عليه كقولك: ما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيداً، وسماه استثناء. ولقائل أن يقول: كيف جاز أن يستثنى الشيء من لا شيء؟ فيقال له: هذا وإن حُذف واعتمد ما قبل حرف الاستثناء على الاسم الذي بعده في العمل فلا يخرجه ذلك من معنى الاستثناء كما أن المفعول إذ حذف فاعله وأقيم هو مقامه لم يخرجه ذلك من أن يكون مفعولاً به إلا أنه رفع لاحتياج الفعل إلى لفظ الفاعل، وكذلك لما حضر حرف الاستثناء الذي يثبت لما بعده ما ينفي عن كل شيء سواه = عُلم أن المفعول أثبت لزيد وحده ونفي عن غيره، ولو لم يذكر غيره، فإذا قلت ما قام إلا زيد كان معناه كمعنى ما قام أحد إلا زيد، فإذا حذفت أحداً استوى حذفه وإثباته في المعنى، واحتيج إلى تصحيح اللفظ عند حذفه، وتصحيحُه ألا يعرى الفعل من فاعل وليس في الكلام فاعل سوى ما بعد إلا فجعل فاعله" اهـ.

ونقل أبو إسحق الشاطبي في كتابه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" ١/ ٣٧٧-٣٧٨ بعض كلام السيرافي، وأحال محققه الصديق الدكتور عياد الثبيتي على شرح كتاب سيبويه له جـ٣/ الورقة ٩٩-١٠٠، وانظر إغارة الأعلم على شرح السيرافي في مقالة الصديق الدكتور عوض القوزي "نكتة النكت في سرقة الأعلم الشنتمري" في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٢ جـ٤، عام ١٩٨٧.

ورأيت أن أنقل كلام الشاطبي في المقاصد ١/ ٣٧٥-٣٧٦ ففيه زيادة ...





وبيان، قال:

"هذا هو القسم الثاني من قسمي المستثنَى، وهو المفرَّغُ: عبارةٌ عن كون ما قبلَ إلاّ طالباً لما وقع بعدها طلبـاً لا يفتقر إلى إلاَّ من حيثُ التـركيبُ، فلا يَتِمُّ الكلام من حيثُ القصـدُ إلاَّ به، فيطلبُه إمَّا بالفاعليـة وإمَّا بالخبرية، وإمّا بالمفـعولية على أقسامها، وإمّا بالحالية، وإمَّا بغيـر ذلك من الأحكام التي يقتضيها فيه ما قبل إلاّ؛ لأنّه لم يذكر له قبلها شيءٌ من ذلك، فيريد أن ما قبل إلاّ إذا كان مُفَرَّغاً لما بعدَها لأنْ يطلبَه بما تقتضيه من الأحكام، فإنَّه يـعربُ بإعراب ما يطلُبه به على حَدٍّ ما لو عُدِمت إلاَّ من الكلام فلم تذكـر، لكن لابُد أنْ يتقدَّمَ نَفْيٌ أو شِبْـهُه؛ إذ لا يصحّ التفريغُ مع عدمهما كما يأتي، فتقول في الفاعلية" ما قام إلاَّ زيدٌ، فزيدٌ فاعل بقام كما كان فاعلاً في قوله: ما قام زيدٌ، وفي الخبرية: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ فقائم خبرُ زيد على حَدِّ قـولك: ما زيد قائم، وعلـى ذلك يجري الأمر في المفـعولية نحـو: ما ضربتُ إلاّ زيداً، ومـا قمتُ إلاّ قيـاماً حسناً، وما خـرجتُ إلاّ يومَ الجمعـة، وما قعدتُ إلاّ مكانَك، ومـا ضربتُه إلاّ تأديباً، وفي الحال: ماسـرتُ إلا مسرعاً، وفي المجرور: ما مررتُ إلاّ بزيدٍ، وما اشتريتُ إلاَّ من السـوق، وفي التمييز: ما امتلأَ الإناءُ إلاّ ماء، أو مـا أشبـه ذلك، وإنما كان كـذلك لأن المستـثنى صار خلَفـاً من المستثنـى منه حين تُرِك؛ إذ كان الأصل: ما قام أحـدٌ إلاّ زيدٌ، وما رأيتَ أحداً إلاّ زيداً، وما زَيْدٌ في موضع من المواضع إلا مكانَ كـذا، وكذلك سائرُها، فلما تُرك ذكرُها لفَهْم معانيها أُقيم المستثنى مُقَـامها، فأعطِيَ اللفظُ حقَّه من العمل فيها على حَسَبِ ما كان يطلبُ المستـثنى منه، وقَطْعُه على الحكم بذلك بناءٌ منه على مذهب الجمهور القائلين بأنْ لا مقدَّرَ قبلَ إلاَّ يُعْتَدُّ به في أحكام اللفظ . . " اهـ.

وقال شهاب الدين القرافي في كتابه (الاسـتغناء في أحكام الاستثناء) خلال كلامه في قوله تعالى: ﴿وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور﴾ [سورة آل عمران: ١٨٥] ص ص٢٥٧-٢٥٨:

"وهو مفرَّغ لتوسطه بين المبتدأ وخبره . وفيه أسئلة . . . ما هو المستثنى وما هو المستثنى منه . . . " ثم قال ٢٦١: " وأما المستثنى والمستثنى منه فجوابه أن إلاّ لا تنفك أبداً عن الإخراج المحقق أو المتوهم كيف كانت في المفرغ أو المشغول أو المتصل أو المنقطع، كما أن حتى لا تنفك عن الغاية نصبت أو عطفت أو ابتدئ بعدها الكلام . . . " اهـ.

قد بان لك بما نقلناه من كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي ما الاستثناء المفرغ، ووجهُ تسميته استثناء وذِكْرِ كتب الصناعة إياه في بابه. وبه يسقط قول صاحب الكفاف ويبطل ما تراءى له فيه، ولا حقيقة له ولا محصول.

٧ـ وقول صاحب الكفاف" ليست تراكيب استثناء. . . وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة ـ تراكيب قصر أو حصر . . " اهـ= فيه ما فيه، وما أدري كيف قاله. فمما فيه أنّ عَدَّ كتب البلاغة ما ذكره تراكيب قصر أو حصر فيما زعم = لا يقضي أن تخرج من بابها الذي ذكرت فيه في كتب العربية وهو باب الاستثناء فالنحاة يجعلونه في بابه باب الاستثناء، والبلاغيون يجعلونه قصراً أو حصراً كما قال، ولكل قوم مصطلحهم.

ألم يترك صاحب الكفاف رأي بعض المشتغلين باللغة (ص ص٦٠٠-٦٠١) أن قولك سمبله في سنبلة إقلاب لا إبدال، فذكر أن الإقلاب مصطلح في علم التجويد والإبدال مصطلح في علم اللغة، وكل منهما دقيق حيث وضع، ثم قال: "وليت شعري أكان يسر الأستاذ أن نأخذ برأيه ونطرح مصطلحاً أخذ به الأئمة من سيبويه إلى الشيخ مصطفى الغلاييني فنعرض أنفسنا للنقد والسخرية؟؟" اهـ فيقال لصاحب الكفاف: ليت شعري أيسرك أن يؤخذ برأيك ويخرج الاستثناء المفرغ من بابه حيث وضعه الأئمة من سيبويه إلى الشيخ مصطفى الغلاييني فيستجهل متبعك ويتمكن في الخطأ؟!



ومما فيه أيضاً ـ وهو غاية في الغرابة ـ أن صاحب الكفاف قال «كما تقول كتب البلاغـة" ولم يسمّ كتـاباً منها!! أينسب ذلك إلى جـميع كتب البـلاغة المطبـوعة والمخطوطة؟ أوَ يريد ما طبع من كتب البلاغـة؟ أوَ قال "كتب البلاغة" وهو يعني كتاباً منها قديماً أو حديثاً؟ أفما . .؟ أفلم . .؟! فكيف . . .؟ ! ما أدرى!!

واعلم أن ليس بين النحاة والبلاغيين ههنا اختلاف في لفظ ولا في مصطلح.

فكتب البلاغة يا صاحب الكفاف تذكر أنَّ للقَصْر ـ وهو تخصيص شيء بطريق مخصوص ـ طرقاً أي أسـباباً لفظية تفيده "منها النفي والاستـثناء" كقولك ما زيد إلا شـاعـر، انظر التلخـيص ٧٦، وشـروح التلخـيص ٢/ ١٨٦ فـمـا بعـدها، والإيضاح ٢١٥، ومفتـاح العلوم ١٢٥، وإتمام الدراية بهامشه ١٤٢، والمطول في شرح تلخيص المفتاح ٢١١، وغيرها.

وقـال الإمام بهـاء الدين السبكـي في عروس الأفـراح (شروح التلخـيص ٢/ ٢٠٤-٢٠٥): ". . . فالتحقيق أن القصر لا يسـمى منطوقاً ولا مفهوماً، بل تارة يكون منطوقاً مثل زيد قائم لا قاعد، وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوماً فإن كان بـ"إنما" فهو إثبات للمذكور بالمنطوق ونفي لغيره بالمفهوم، نحو إنما زيد قائم، فإثبات القيام لزيد منطوق ونفيه عن غـيره مفهوم، وإن كان بـ"إلا" والاستثناء تام فحكم المستثنى منه ثابـت بالمنطوق وحكم المستثنى بالمفهوم سواء كان نفـياً نحو ما قام أحد إلا زيد أم إثباتاً نحو قام الناس إلا زيداً، وإن كان الاستثناء مفرغاً نحو ما قام إلا زيد فيظهر أن المستثنى منه ثابت بالمنطوق. . "اهـ.

وقال السيد الشريف في حاشيته على المطول ٢١١: "إن طريق النفي والاستثناء ظاهر في قصر الإفراد فإن قلت: ما جاءني إلا زيد كان المعنى ما جاءني أحد إلا زيد [illegible]. "اهـ.



فالقصر، كما ترى، يكون بطرق: منها العطف بـ"بل ولا ولكن"، ومنها: إنّما"، ومنها "إلاّ" سواء أكان الاستثناء تاماً (منفياً أم موجباً) أم ناقصاً (مفرغاً). وكل منها يدرس في بابه في كتب العربية فلا وبل ولكن" تدرس في العطف، و"إنما" تُدرس في إنَّ وأخواتها (الحروف الخمسة؛ الحروف المشبهة بالفعل)، و"إلا" تدرس في باب الاستثناء هذا كلام ظاهر بين واضح. وكلام أهل البلاغة غير خارج عما رسمه شيخ الصناعة سيبويه والأئمة الأعلام الذين جعلوا الاستثناء المفرغ حيث ينبغي أن يكون في باب الاستثناء بابه.

والظاهر أن صاحب الكفاف لا يدري أن إلا تفيد القصر (أو الحصر) في الاستثناء التام المنفي أو شبه المنفي كما تفيده في الاستثناء الناقص (المفرغ). ولو عرف ذلك إذن لأخرجه من باب الاستثناء كما أخرج المفرغ، فمعناهما واحد كما تقول كتب البلاغة التي سلف ذكرها.

٨ـ وقول صاحب الكفاف: "ومنها [أي من تراكيب القصر أو الحصر] قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [سورة عمران: ١٤٤] أي محمد ﷺ رسول مقصور على الرسالة لا أن كلمة رسول مستثناة من محمد!!.."اهـ.

كذا قال!! ولست أدري كيف قاله!!

وما من قائل خطر أو يخطر بباله ما أراده الأستاذ: أن كلمة رسول مستثناة!! وكل الناس يقولون إن كلمة رسول خبر لمحمد، ويذكرون هذه الآية فيما يذكرونه من شواهد على وجوب تأخير الخبر.

وقول الأستاذ "مستثناة من محمد.." خطأ محض!! فكيف يستثنى رسول وهو اسم صفة من محمد وهو اسم ذات؟! ولو استثني منه ـ ولا يصح في عقل ـ لم يتم الكلام.

ويخفى على الأستاذ وجه ذكْر هذه الآية في باب الاستثناء. وهي داخلة فيه من



جهة المعنى الذي نص عليه سيبويه وشرحه السيرافي.

وبيان ذلك أن قوله تعالى ﴿وما محمد إلا رسول﴾ اختص الله فيه الإرسال من بين الأوصاف التي يتوهم كون محمد ﷺ عليها ونفي ما عدا الإرسال عنه، هذا مذهب الإمام الجرجاني في قولك: ما زيد إلا قائم، انظر دلائل الإعجاز ٣٤٦فما بعدها وانظر تمام كلامه فيه.

٩ـ وهذا الكلام الغريب العجيب الذي قاله صاحب الكفاف في هذا الباب ـ وقد عرفت حاله ومافيه كان من أوائل ما فتح عليه، قال (ص ص٢٤-٢٥): "يوم كنا نعلم قبل نحو خمسين سنة كنا نقول للطلاب: تغافلوا في نحو ما جاء إلا زهير عن النفي وإلا ثم أعربوا تصيبوا. وما كنا نقدر يوم ذاك أن سيكون لهذا الذي نقوله أثر مدهش في التقعيد هنا لبحث المستثنى بإلا . . .[و] زحلقنا البحث في إلا وغير وسوى وبيد وعدا. . . إلى قسم الأدوات أخذاً بالمنهج العلمي. وتلك خطة سرنا عليها في كتابنا كله نبتغي بها توسيع البحث في الأداة . . "اهـ.

كأنَّ الأستاذ لم يقرأ حين كان يدرِّس الطلاب شيئاً من كلام النحاة في باب الاستثناء من كتبهم، وقد نقلنا لك كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي في أن ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ :بمنزلته قبل أن تلحق إلا . . . "، فتهدى بفطرته وعلمه إلى قاعدة محكمة ألقاها على الطلاب: تغافلوا . . . إلخ! ويمضي نصف قرن على ما قال ولم يزد فيه ما ينبِّه على أن ذلك مما قرره إمام النحاة وغيره!!

وقوله "زحلقنا . . . أخذاً بالمنهج العلمي . . . "= فيه أن ذكر أدوات الاستثناء في بابها ليس منهجاً علمياً!! وعلى أننا قد نخالفه فيما رأى من ترتيب كتابه على الوجه الذي رتبه عليه= فلسنا ندفعه عن حقه في أن يرى ما يرى وأن يزحلق ويُعرض ويُقبل وينكر ويفعل ويفعل. ولو قال "أخذاً بالمنهج الذي رأينا أو بالخطة التي رأينا أو بنحو ذلك" لم يُلمْ.

وقد جرى الأستاذ في استعماله "المنهج العلمي" على ما جرى عليه كثير من



الناس يريدون به الطريقة والخطة التي اتبعوها فيما عملوا، وقد تكون بعيدة أو قريبة من "المنهج العلمي". والقول في المنهج والمنهج العلمي في البحث لا يتسع هذا الموضع لذكر شيء منه، وقد كتبت فيه كتب وبحوث.

١٠ـ وأما قول الأستاذ (ص٢٦): "أوردنا قواعد المستثنى بإلا مصوغة صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به.."= فمما لا ينقضي منه العجب، وهو دعوى عريضة مستطيلة أخذ مدعيها العُجب وازدهاه الغرور. وقد عرفت ما فيه من وجوه الخلل.

ولو خلا ما صاغه من وجوه الخلل ـ وهو مُحْتَبٍ فيه ـ لم يصح ما زعمه وكيف وبين يديك من كتب النحو التعليمي والنحو الميسَّر غير ما كتاب جيّد ذي محاسن؟!

وأنقل لك ما جاء في الكتيب الذي ألفه الشيخ مصطفى طموم وصحبه "قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية". وهو معروف مشهور متداول= لتوازن بينه وبين ما صاغه صاحب الكفاف. جاء فيه (ص ص٦٧-٦٨) في المبحث السادس في المستثنى بإلا: "هو اسم يذكر بعد إلا مخالفاً في الحكم لما قبلها، نحو لكل داء دواء إلا الموت. وإنما يجب نصبه إذا كان الكلام تاماً موجباً بأن ذكر المستثنى منه ولم يتقدمه نفي كما مثّل. فإن كان الكلام منفياً جاز نصبه على الاستثناء وإتباعه على البدلية، تقول: لا تظهر الكواكب نهاراً إلا النيرين أو إلا النيران. وإن كان الكلام ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله في التركيب كما لو كانت إلا غير موجودة نحو لا يقع في السوء إلا فاعله، لا أتبع إلا الحق، لا يحيق المكر السيِّئ إلا بأهله، ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً. وقد يستثنى بغير وسوى.." فذكرتْ بقية أدوات الاستثناء، وقد ذكرها صاحب الكفاف في موضعها من الأدوات في كتابه.

فإذا عارضت ما ذُكر من قواعد هذا الباب في هذا الكتيب وفي الكفاف= رأيت



أنه أحكم صوغاً وأدق عبارة وأوجز لفظاً مما صاغه صاحب الكفاف وزعم له ما زعم. على أن مؤلفي هذا الكتيب قد تركوا ذكر الاستثناء المنقطع وتقديم المستثنى على المستثنى منه فيه لِما رأوه، وإن كنا قد نخالفهم في ذلك.

ولست أريد أن أقول ما قد يخطر ببال قائل: نعم، لا عهد لكتب الصناعة بمثل هذا الكلام الذي قاله صاحب الكفاف لِما فيه مما ذكرتُه ومما تركتُ ذكره.

٢ـ الفاعل

قال صاحب الكفاف (ص٢٤٤): "الفاعل: اسم مرفوع يسند إليه فعل أو شبهه .. مسألة عظيمة الخطر: تقول مدرسة الكوفة: يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، ففي نحو [خالد سافر] يجيزون أن يعرب خالد فاعلاً مقدماً. وأما مدرسة البصرة فتقول: بل خالد في المثال إعرابه مبتدأ ولا يجوز إعرابه فاعلاً" اهـ. ثم كرر نحو هذا في جزم الفعل المضارع (ص١٧٢) وقال: "وبناء على ما قدمنا من اختلافهم يكون لكلمة الضيوف من قولك [إن الضيوف حضروا فاستقبلهم] إعرابان: فبناء على رأي الكوفة الضيوف فاعل حضر، والواو علامة جمع شأنها كشأن التاء من [زينب سافرت] فإنها علامة تأنيث. وبناء على رأي البصرة الضيوف فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور .. "اهـ.

ثم قال (ص٨٦٨) تحت مناقشة ما أسماه (في الفاعل): "ومع أننا نرى مذهب الكوفة أعرب وألين وأيسر فقد آثرنا أن نعرض الرأيين ليختار المرء عند الإعراب ما يراه أعلى وأولى ... ولقد بسطنا القول في هذه المسألة في بحث جزم المضارع فلا نعيد هنا، ولكن نذكّر بأننا عرضنا هناك لإعراب الواو من قولهم [الضيوف حضروا] فقلنا إن من يعربون الضيوف فاعلاً يعربون الواو علامة جمع لا فاعلاً، شأنها كشأن التاء من [زينب سافرت] فإنها علامة تأنيث ... ولعل من المناسب أن ننوه بأن قدماء النحاة كانوا إذا عرضوا لمثل هذا قالوا: إن الألف والواو والنون



[أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دل الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث لا أنها ضمائر الفاعلين(١)] "اهـ وأحال في الحاشية (١) على أوضح المسالك ١/ ٣٥١.

ثم قال (ص٧٥٨) في جزم الفعل المضارع بعد كلام كثير لا يدري المرء كيف قاله: "فإن الكوفة في إجازتها تقديم الفاعل على الفعل تستظهر بما قالته العرب وأجمعت على صحة روايته المدرستان. من ذلك قول الشاعرة:

ما للجمال مشيُها وئيدا

ومشيُها بإجماع نحاة المدرستين فاعل للصفة المشبهة وئيداً، فالفاعل إذاً يتقدم على الفعل وشبهه. غير أن مدرسة البصرة ترد هذا فتقول: الشاهد صحيح ولكنه شاذ!! والسؤال هو: شاذ عن ماذا؟! ثم إذا كان شاذاً عما قرروه هم فالحكم بشذوذه يكون موضع نظر، ذاك أن الشاعرة ما كانت لتنطق إلا بلغة قومها"ا هـ.

ثم رجَّح (ص٧٦٢) "أن الفاعل فاعل تقدم أو تأخر، لأن تقدمه وتأخره لا يغيران من فاعليته شيئاً" اهـ.

هذا كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة باختصار مواضع منه. وتلخيص ما يرجّحه أن قولك: الطلاب نجحوا، الطالبان نجحا الطالبات نجحن، يرتفع فيه الطلاب والطالبان والطالبات على الفاعلية للفعل نجح، الواو والألف والنون أحرف للجمع والتثنية لا ضمائر، وعزا هذا القول إلى الكوفيين ورآه "أعرب وأيسر وألين". وأما كلامه في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في نحو إن الضيوف حضروا فاستقبلهم= فنترك الكلام فيه لأنه من مسائل باب الشرط، وله أحكامه الخاصة، والحديث فيه يطول، وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب.

وعلى أن الناظر في كلام الأستاذ تتكاثر عليه فيه وجوه الخلل والفساد فلا يدري



ما يمسك وما يدع = فقد رأيت أن أقف في هذه المواضع الآتية من كلامه:

١ـ ظاهرٌ كلَّ الظهور أن لا فرق عند صاحب الكفاف بين قولك قام زيد وزيد قام، فالفاعل عنده فاعل تقدم أو تأخر. وليت شعري كيف يتكلم في هذه المسألة من لا يحسن هذا القدر منها!! وإذا عزب موضع بيان ذلك من كتب البلاغة - وصاحب الكفاف معذور في ترك الرجوع إليها - فقد كان بين يديه كتاب أوضح المسالك لابن هشام، ولمحقق الكتاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله حاشية علقها على موضع فيه (٢/ ٨٧) دلّ فيها على الفرق بين الخبرين: قام زيد وزيد قام، قال فيها: "تقديم الفاعل [على الفعل] يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت "زيد قام" وكان تقديم الفاعل جائزاً ـ لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه، ولا شك أن بين الحالين فرقاً، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه، ولا يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذي يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه على أي وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي. فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التي لا تعني هذا المتكلم، وإنما تعني متكلماً يدقق في ألفاظ الكلام، وهي الأغراض التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة" اهـ. وهو كما قال رحمه الله.

وقال الإمام المرزوقي في أماليه (ص١٠١): " فهذه خمسة أحرف ذهبت عن سيبويه . . . والرِّوى من بينها من الضوالّ التي أنا وجدتها" اهـ. ألا ترى أن قوله "وجدتها" من غير "أنا" كلام غير محتاج إلى شيء لأنه جملة من فعل وفاعل ومفعول به. وظاهرٌ الفرقُ بين قولك: من الضوال التي وجدتها، وقوله: من



الضوال التي أنا وجدتها.

أفيقول صاحب الكفاف: "أنا" فاعل، والتاء من "وجدتها" حرف دال على المتكلم، ويرى أن قولك: التي وجدتها، وقوله: التي أنا وجدتها واحدٌ؟! هذا لا يكون كما ترى؛ ولا يصح في المنطق ولا في العقل.

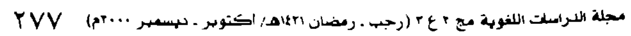
وانظر التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز ١١٠-١٤٥ وكلام الإمام الجرجاني في بيان ذلك ونحوه نفيس لله دره، وانظر تقديم المسند إليه في شروح التلخيص ١/ ٣٨٩ فما بعدها، وغيره.

وقال الإمام أبو الفتح بن جني في الخصائص ١/ ٢٧٩-٢٨٠ في "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى": "هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة.

وذلك كقولهم . . . وكذلك قولنا: زيد قام، ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى . . . " اهـ وقال في موضع آخر ١/ ٣٤٣ في "باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين: ". . ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا قام زيد سمّيته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلاً، وإن كان فاعلاً في المعنى. . "اهـ.

٢ـ خلّط صاحب الكفاف فيما عزاه إلى مدرسة الكوفة في هذه المسألة، وأدخل في هذه المسألة قولاً حكاه عن "قدماء النحويين" وهو في مسألة غيرها!! واخترع قولاً فيها يحسبه قول الكوفيين، ولم يقله ولا يقوله كوفي ولا موفي [هذه إتباع]!!

أما مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله ـ ولم أصبه في شيء مما انتهى إلينا من كتبهم ـ فقد حكاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠-١٣٢١، قال: "وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية





والجمع، فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون. وذكر الخلاف في هذه المسألة أصحابنا وابن الدهان في الغرة وابن كيسان عن ثعلب..."اهـ. وانظر البسيط في شرح الجمل ٢٧٢-٢٧٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٥٥.

فما مثّل به صاحب الكفاف: الضيوف حضروا، على أن يكون الضيوف فاعلاً= لا يقوله الكوفيون فيما حكي عنهم، والذي يجيزونه: الضيوف حضر، بتقديم الفاعل على الفعل، كما حكى أبو حيان وغيره.

٣ـ وليس قول صاحب الكفاف "فإن الكوفة في إجازتها تقديم الفاعل على الفعل تستظهر بما قالته العرب وأجمعت على صحة روايته المدرستان. من ذلك قول الشاعرة:

ما للجمال مشيُها وئيدا

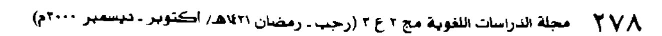
ومشيها بإجماع نحاة المدرستين فاعل للصفة المشبهة وئيدا.." اهـ= إلا تخليطاً وزعماً باطلاً وافتراء. فلم تجمع على صحة روايته المدرستان ولم يجمع نحاة المدرستين على أن "مشيها" فاعل للصفة المشبهة.

وذلك أن قولها:

ما للجمال مشيُها وئيدا

من أبيات نسبت إلى الزبّاء وقال أبو عبيدة: " فصنع لها شعر تكلمت به، فقالت ... " الأبيات (الاختيارين ٧٢٨)، وفي الأغاني (١٥/ ٣٢٠) "قالت - وقيل: إنه مصنوع منسوب إليها -..".

وعزيت إلى الخنساء وإلى قصير صاحب جذيمة، وليست لهما. انظر الأبيات في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٦، والخزانة ٣/ ٢٧٢، والاختيارين والأغاني،





وأدب الكاتب ٢٠٠ والتخريج ثمة.

قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢١٧-٢١٨: "وروى الكوفيون مشيها بالرفع والنصب والخفض، قالوا: فمن رفع أراد: ما للجمال وئيداً مشيُها، فقدم الفاعل ضرورة، ومن نصب فعلى المصدر بفعل مضمر، أراد تمشي مشيَها، ومن خفض فعلى البدل من الجمال، والبصريون لا يجيزون تقديم الفاعل قبل الفعل.." اهـ. وانظر المقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٤٦.

فأنى لصاحب الكفاف أن يدعي إجماع المدرستين على صحة روايته وقد روي مشيها بالرفع والجر والنصب؟!

وليت شعري كيف زعم ما زعم ورأس الكوفيين الفراء روى البيت في موضعين من كتابه معاني القرآن ٢/ ٧٣، ٤٢٤ بجر مشيها على التكرير (البدل)، وقال في الموضع الأول: "أراد: ما للجمال ما لمشيها وئيدا". فقد اختلف الكوفيون أنفسهم في رواية البيت!!.

ولست أدري ما أصنع بقوله "ومشيها بإجماع نحاة المدرستين فاعل للصفة المشبهة وئيداً.." مع اختلاف النحاة في توجيه رواية الرفع:

فعزي إلى الكوفيين أنه فاعل وقد تقدم على عامله(وئيداً).

وإن صحت رواية الرفع فيه كان ذلك ضرورةً، وهذا أحد الوجوه التي ذكرها في توجيه الرفع ابن هشام وغيره، انظر أوضح المسالك ٢/ ٨٦، والمغني ٧٥٨، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٤٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٤٨، وغيرها.

وقيل: مشيها مبتدأ حذف خبره، أجازة أبو علي وغيره، انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ٧/ ٢١٨ والمصادر السالفة.



وقيل: مشيها مبتدأ ووئيداً حال سد مسد الخبر، أجازه أبو علي وغيره، واقتصر عليه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٣٥٨، وعمدة الحافظ ١٧٩، وردَّه ابن هشام.

وقيل: مشيها بدل من الضمير في "للجمال"، أجازه أبو علي وغيره، وأجازه ابن هشام في أوضح المسالك، ثم ردّه في المغني.

فأين إجماع نحاة المدرستين يا صاحب الكفاف؟! أفما كان في رواية الجر التي لا اختلاف في توجيهها بين الكوفي والبصري ما يكفّ صاحب الكفاف عن أن يعيد صوغ القواعد "صوغاً جديداً لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به "فيقول "الفاعل فاعل تقدم أو تأخر.." بناء على هذا البيت المختلف في روايته وتوجيه رواية الرفع فيه؟!.

لست أدري والله كيف قرأ صاحب الكفاف ما قرأ من مسائل العربية ولا كيف فهم منها ما فهم ولا كيف صاغ ما صاغ!!

٤- وقول صاحب الكفاف: "غير أن مدرسة البصرة ترد هذا فتقول الشاهد صحيح ولكنه شاذ!! والسؤال هو: شاذ عن ماذا؟! ثم إذا كان شاذاً عما قرروه هم فالحكم يكون موضع نظر، ذاك أن الشاعرة ما كانت لتنطق إلا بلغة قومها!!" اهـ = عجيب غريب من كل وجه فشذوذ هذا الشاهد على رواية الرفع خروجُه عن الأصل المستقر في هذا الباب وهو أن الفاعل لا يتقدم على عامله، وهذا قول البصريين والكوفيين، ثم حكي عن الكوفيين إجازة ذلك، فأجازوا: الضيفان حضر والضيوف حضر، ولا نظر في هذا يا أستاذ، وهذا غير جائز عند البصريين، وانظر ما سلف برقم(١).

وقوله "ذاك أن الشاعرة..." قولُ من لم يعلم أن البيت يروى برفع مشيها



وجره ونصبه، وأن النحويين اختلفوا في توجيه رواية الرفع، وأن البيت ينسب إلى الزباء وقيل إنه مصنوع انظر ما سلف.

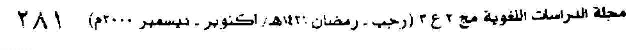
٥ـ وأما قوله في تخريج قول الكوفيين بزعمه "الضيوف حضروا" : "الضيوف فاعل الفعل حضر، والواو علامة جمع" ولعل من المناسب أن ننوه (كذا) بأن قدماء النحاة كانوا إذا عرضوا لمثل هذا قالوا: إن الألف والواو والنون [أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دل الجميع بالتاء في نحو قامت على التأنيث لا أنها ضمائر الفاعلين]" اهـ وأحال على أوضح المسالك ١/ ٣٥١ = فهو قول مخترع مركب تركيباً، ولم يتقدمه إليه أحد ولا يقوله أحد!!

وذاك أن هذا ليس بالقول المحكي عن الكوفيين في المصادر، فالمحكي عنهم: الضيوف حضر، وقد سلف ذكر هذا.

وأما كون الواو والألف والنون علامات للتثنية والجمع لا ضمائر = فلا يكون إلا في لغة من يلحق بالفعل المسند إلى المثنى أو الجمع علامة تدل على تثنية فاعله أو جمعه، وهي اللغة المعروفة بلغة "أكلوني البراغيث". والموضع الذي أحال عليه من أوضح المسالك هو في ذكر هذه اللغة لا في الكلام على الفاعل المتقدم؟! وقد حققت القول في هذه اللغة في مقالتي الموسومة بـ(لغة أكلوني البراغيث) والمنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٨ جـ ٣ عام ١٩٩٣م. فأيّ تخليط هذا؟!.

فبذلك كله يبطل قوله "الفاعل فاعل تقدم أو تأخر".

فترتيب الكلام في الصناعة في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل المسند ويتأخر عنه الفاعل المسند إليه، كقولك: قام زيد. فإن تقدم على الفعل ما ظاهره أنه فاعل له، كقولك: زيد قام = أضمر في الفعل ضمير هو فاعله، وأعرب المتقدم مبتدأ،





وكذلك قولك: الضيوف حضروا، وغيره، والجملة من الفعل والفاعل في موضع رفع خبر للمبتدأ(سلف قولنا إننا تركنا الكلام في المرفوع في باب الشرط في نحو: إن ضيفٌ زارني أكرمته، ففيه خلاف، ولا يتسع هذا الموضع إلا لهذا التنبيه).

فالفاعل لا يتقدم على الفعل، وهو كالجزء من الفعل. قال أبو الفتح في الخصائص ١/١٠٤: "قد صحّ ووضح أن الفاعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء الواحد . ." اهـ وذكر في سر الصناعة ٢٢٠-٢٢٦ تسعة أدلة منها أربعة حكاها عن شيخه أبي علي، وانظر أسرار العربية ٧٩-٨٤، واللباب ١٤٩-١٥١ (وذكر اثني عشر وجهاً) والأشباه والنظائر ٢/١٥٩-١٦٠ (عن اللباب)، وغيرها.

فإن قدمت الفاعل على الفعل فقلت "زيد قام" لم يبق "زيد" فاعلاً وإنما يكون مبتدأ معرضاً للعوامل اللفظية وخبره الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل "قام" وفاعله الضمير المستتر فيه. فقولك: قام زيد جملة فعلية، وقولك زيد قام جملة اسمية كبرى، وهي معرضة للعوامل اللفظية، تقول:

إنَّ زيداً قام

كان زيدٌ قد قام

ظننت زيداً قام، ونحو ذلك

فصحة دخول إنَّ وغيرها من العوامل على هذه الجملة (زيدٌ قام) تجعل عَدَّ هذه الجملة جملة اسمية موضعَ تسليم، فالاسم المتقدم مبتدأ ووقع الخبر جملة فعلية مشتملة على ضمير يربطها بالمبتدأ على الأصل في جملة الخبر، وهذا الضمير المستتر في الفعل (قام) في محل رفع فاعل.

وكذلك قولك: الضيوف حضروا، وغيره.



فأمر الفاعل، كما ترى، بيِّن، وأمر المبتدأ بيِّن أيضاً، وما من أشياء مشتبهات بينهما.

٣ـ فعل الأمر

قال صاحب الكفاف (ص٢٥٢): "يلازم آخر الأمر السكون إذا لم يتصل به شيء نحو اشربْ. فإن اتصل به ما يدل على المخاطب جانست حركة آخره ما يتصل به.

ففي [اشربي] حركة آخره الكسر لأن الكسر يجانس الياء . . . وفي [اشربْن] لزم الأمر السكون لمجانسته سكون النون عند الوقف . . " ثم قال (ص ص٨٨١-٨٨٢): "هل لفعل الأمر فاعل؟!

إذا كان الفاعل هو الذي يفعل الفعل ـ كما يقال لتلاميذ المرحلة الابتدائية ـ فالأمر ليس له فاعل !! إذا خاطبت زيداً، فقلت: [اِشربْ]، فأنت تلقي عليه أمراً، وحظُّك مِن أمرك له، لا يزيد على أن يسمعه بأذنه.

وقد يطيعك زيدٌ ـ مِن بعدُ ـ فيشرب، وقد يعصيك فلا يشرب، ولكنه يظل في الحالين، هو فاعل [يشرب] إذا أطاعك، وهو فاعل [لا يشرب] إذا عصاك، وأما أن تقول له: [اِشربْ]، ثم تقولَ لذوي العقول: [زيد: فاعل اِشربْ] فشيء يدعو إلى التأمل والنظر، أو إعادة النظر!!

إذا قلت لزيد: [اِشربْ]، فقولك أمرٌ منك له بالشرب، ولكنه ليس فعلاً فاعلُه [زيد]. ثم إنّ المستقبل ليس زماناً لـ[اِشرب]، كما يقولون في تعريف فعل الأمر!!

[اِشربْ]: صيغةٌ تأمر بها من تخاطبه. وتتصل بها الألف أو الواو أو الياء أو النون، لتعيين المخاطَب.



وكلُّ قول غير هذا، هو تعبّدٌ بما أتت به الصناعة النحوية، وارتياع من انكشاف حقيقة، كان غطّاها التسليم والتقليد ألف عام.

وقد يقول قائل: وما الذي يُرجى من الخوض في هذه المسألة؟

فنقول: إن هذا الذي مَدّت سُكّتَه الصناعةُ النحوية، ينقطر وراءه من العناء، ما لا يطاق اليوم، ولا حاجة إليه في عصرنا هذا. وما حاجة طلاب العلم اليوم إلى أن يستظهروا عن ظهر قلب أن فعل الأمر يُبنى صنوفاً من البناء، مقطوراً بفاعل مزعوم لا حقيقة له؟ فمرة على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، ومرة على حذف النون إذا اتصلت به الألف، أو الواو أو الياء؟

ثم إنّ من يركب قطار هذا الفاعل وما يجرّه من صنوف البناء، لابدّ له من أن يركب مقطورة الأفعال الخمسة بالضرورة، ليصل من بعدُ إلى أن الأمر المتصل بالألف أو الواو أو الياء: أي: [اشربِي واشربَا واشربُوا]، إنما بني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وقد كان من قبلُ [اشربين!! واشربان!! واشربون!!]؟!

ثم ها هنا مسألة أخرى: كيف نجيز لأنفسنا أن نعلّم أبناءنا ما لا يصحّ في العقل والمنطق، فنقول لمن نعلّمه منهم: إذا أمرت المفرد المذكر فقلت له مثلاً: [اشربْ]، ففاعل هذا الفعل ضمير [مستتر وجوباً تقديره أنتَ]، ولكن إذا أمرت المفردة المؤنثة فقلت لها: [اشربي]، فإنّ المسألة تختلف، فيغدو الفاعل ضميراً [ظاهراً وجوباً]، يلفظه اللسان وتراه العينان.

ولقد انقضى ألف ومئتا سنة، ولم نرَ من أنكر على النحاة إبراز الأنثى، وحجب الذكر!! ولا رأينا نحوياً يأبى هذا التفريق بين الجنسين فيقول منكراً: آلذكر يستتر وجوباً، والأنثى تبرز سافرة وجوباً؟؟!!" اهـ.



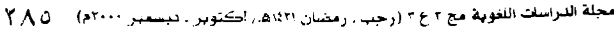
هذا كلام الأستاذ!! وقد رأيت أن أنقله لك بما فيه لترى كيف يقول ما يقول وكيف يناقش ما يناقش(؟!!) ولتعلم ما آفتُه. وحيثما نظرت وجدتَ في كلام الأستاذ مواضع فساد بما فيها من تعالُم وعُجب وسخرية!! ولن أقف إلا على موضع فيه.

قد نسي الأستاذ أن يقرأ حَدَّ الفاعل (تعريفه) في بعض كتب العربية فظلّ مضطرب الذهن خلال ركوبه القطار "الذي مدَّت سكَّته الصناعة النحوية ينقطر وراءه .. مقطوراً بفاعل ... من يركب قطار هذا الفاعل وما يجره .. يركب مقطورة الأفعال الخمسة بالضرورة ليصل ... " اهـ ثم كتب ما كتب في هذه السفرة.

ولمّا رأى أن من يؤمر أن يفعل ما يؤمر به بقول الآمر "اشرب" قد يطيع وقد يعصي، فهو لّما يفعل، فليس "اشرب" فعلاً فاعله اسم مضمر فيه، لأنه لا ضمير فيه ولا فاعل له = ذهب إلى أن الأمر "صيغة تأمر بها من تخاطبه، وتتصل بها الألف أو الواو أو الياء أو النون لتعيين المخاطب. وكل قول غير هذا هو تعبّد بما أتت به الصناعة النحوية وارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم والتقليد ألف عام" اهـ.

وقد أوتي صاحب الكفاف ما مكّنه من أن يكشف خبء مسألة خفيت على الناس جميعاً ألف عام (كما قال هنا) أو ألفاً ومئتي سنة (كما قال بعد قليل!!). وهذا غير مستبعد ولا منكر، فقد يفتح الله على من يشاء من عباده ما لم يفتحه على من تقدمه من الخلق في هذا العلم.

والمنكر كل الإنكار قول الأستاذ" وكل قول غير هذا هو تعبُّد بما أتت به الصناعة النحوية وارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم". فهذا من الأستاذ - لعمري - مما لا ينقضي منه العجب. وأنّى له أن يكره الناس على شيء





تراءى له؟ وأنى له أن يرمي مخالفه بالتعبد بما أتت به الصناعة النحوية والارتياع من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم؟! أو هكذا تكون المناقشات العلمية؟! أو هذا المنهج العلمي الذي يأخذ به الأستاذ ويزهو به في مواضع كثيرة من كتابه؟!

أو لم يبلغه قول الشافعي: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب؟!!

ولم يصحَّ مما قاله شيء فيُقبل، وإن كل ذلك إلا أباطيل وأسمار.

وصاحب الكفاف يقول هنا: الأمر لا فاعل له، وكان قد قال (ص١٥٨) في قوله تعالى ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [سورة البقرة: ٣٥]: ههنا فعل أمر [اسكن] فاعله ضمير مستتر وجوباً، وأما الضمير أنت الظاهر الذي تراه فهو توكيد للضمير المستتر .. " اهـ، وقال [ص١٩]: " ففي قولك سافرْ ضمير مستتر والتقدير سافرْ أنت" اهـ، وقال [٦٩] في هُزّي: إنه "مبني على حذف النون"اهـ. وهذا هو الصواب الصحيح الذي يكره كُلُّ ذي عقل على التسليم به. ولست أدري ما تفسير هذا التناقض!!

ولو ذهب ذاهب ممن لا يتعبدون بما أتت به الصناعة النحوية ولم يرتاعوا من انكشاف حقيقة كان غطاها التسليم، فأجرى ما اخترعه الأستاذ على ما هو من بابة ما ذكره = لانتهى إلى أفعال كثيرة غير أمر المخاطب لا فاعلين لها!!

فإن كانت "افعلْ" صيغة يؤمر بها المخاطب ولا فاعل لها لأن المأمور قد يطيع الأمر وقد يعصيه، ولهذا لا يكون المأمور فاعلاً للصيغة = كانت صيغة المضارع الذي دخلته لام الأمر لغير المخاطب، وقد تستعمل له = لا فاعلين لها أيضاً لما ذكره صاحب الكفاف. فقولك: ليبذل كل منكم جهده، لنذهب، ليعاقب المذنب، لتصدق في كلامك وغير ذلك = حَظُّك من أمرك للمأمور لا يزيد على



أن يسمعه بأذنه وقد يطيعك وقد يعصيك، فقولك أمر منك له بالفعل ولكنه ليس فعلاً فاعله المضمر أو الظاهر، على مذهب الأستاذ في أمر المخاطب!! فأمر المخاطب بصيغة (افعلْ) وأمر غيره بلام الأمر داخلة على المضارع، وهما من باب واحد.

يقول الله تعالى: ﴿فليصمه﴾ [سورة البقرة: ١٨٥]، ﴿فليستجيبوا﴾ [سورة البقرة:١٨٦]. ﴿وليكتب بينكم كاتب بالعدل﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢]، ﴿وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾ [سورة آل عمران: ١٢٢]، ﴿فليستأذنوا﴾ [سورة النور: ٥٩]، ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ [سورة العنكبوت: ١٢]، ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ [سورة الطلاق: ٧] ﴿فلينظر الإنسان ممّ خلق﴾ [سورة الطارق: ٥]، ويقول أهل العربية مذ كانت العربية إن الضمير المستتر أو الظاهر أو الاسم الظاهر فاعل للفعل المضارع الذي أسند إليه والمجزوم بلام الأمر.

ليت شعري ماذا يصنع الأستاذ بهذه الأفعال التي أُمر بها من أمر وهي كالأفعال التي يؤمر بها المخاطبون بالصيغة (افعل) من غير لام؟! وليس له إلا أن يقول ما قالت الصناعة النحوية.

ومدار الأمر وملاكه في باب الفاعل إسناد الفعل أو نسبته إلى المسند إليه، قال الإمام أبو الفتح بن جني في اللمع (ص٨٨): "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم .. " اهـ وقال جامع العلوم الأصبهاني في شرح اللمع (اللوح ٣٥/ ١): "الفاعل ليس الذي فعل شيئاً عند العرب بخلاف ما هو عند المتكلمين لأن الفاعل عند العرب ما وجب له الرفع، وإنما يجب له الرفع بفعل مقدم عليه مسند إليه" اهـ. وقال ابن يعيش (في شرح المفصل ١/ ٢٧٤): "وفي الجملة الفاعل في عرف أهل الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي



والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل، يؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لوقدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية. . "اهـ.

وكذلك قولك في الأمر: اصدقْ، ليصدق كل منكم، وفي النهي: لا تكذبْ، وفي التحضيض: هلاّ صدقت، وفي النفي: ما صدق، ولن يكذب، وفي الشرط: إن تجتهد تنجح، وغير ذلك. كل أولئك الأفعال المتقدمة أسندت إلى من أسندت إليه، والمسند إليه يسمى فاعلاً سواء أفعل أم لم يفعل.

وأما صيغة الأمر "افعل" الموضوعة لأمر المخاطَب = فإذا كان المخاطب واحداً مذكراً لزم استتار ضميره وجوباً، ولم يحتج أمره إلى علامة. فإذا أمرت المخاطبة المؤنثة أو المخاطبتين أو المخاطبين أو المخاطبات = لحق فعل الأمر ضمائر هؤلاء، ومحلها الرفع على أنها فاعل الأفعال. هذا ما يصح في العقل والمنطق يا أستاذ.

وما قاله الأستاذ من إبراز الأنثى في اذهبي وحجب الذكر في اذهب = فهو من بابة ما ذكرت لك في صدر المقالة من لوع الأستاذ بأحاديث السمر. وقد رأيت أن ما ذكره الأستاذ هو "ما لا يصح في العقل والمنطق".

وأما ما ذكره الأستاذ: أن فعل الأمر إن اتصل به "ما يدل على المخاطب جانست حركة آخره ما يتصل به . . " فكسر آخر اشربي وفتح آخر اشربا وضم آخر اشربوا لمجانسة الياء والألف الواو = فهذا شيء اخترعه الأستاذ، وكاد يستعصي عليه إسناد الفعل إلى نون النسوة، فحق الفعل على ما اخترعه الأستاذ أن يفتح آخره لمجانسة نون النسوة المفتوحة؛ فلما رآه مسكّناً استخرج من جعبته حلاً، فقال: "وفي اشربْن لزم الأمر السكون لمجانسته سكون النون عند الوقف



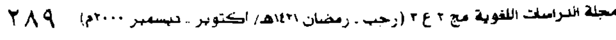
اهـ وقال في الحاشية: "من القوعد الكلية التي لا تتخلف أن الوقوف على متحرك لا يجوز في العربية. وتقيداً بذلك لم نعتد بفتح نون النسوة في أثناء الدرج بل اعتددنا بسكونها عند الوقف .. "اهـ.

وهذه القاعدة الكلية التي لا تتخلف: أن الوقوف على متحرك لا يجوز في العربية ذكرها المؤلف (ص٢٦٤) فيما ذكره من أحكام "القراءة". فما لأحكام القراءة وبناءَ الأفعال ونظم الكلام يا أستاذ؟! أوَ لم يقل [ص٦١]: "فالإبدال إذاً مسألة لغوية تتعلق بنطق الحروف لا بتركيب الكلام"؟! وإسكان آخر المتحرك في الوقف مسألة تتعلق بالقراءة لا ببناء الأفعال وتركيب الكلام، أي شيء هذا الذي تفعل؟!! إنه لشيء عجيب غريب.

والأمر على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، وهو مبني على ما يجزم به المضارع عند البصريين، وهو مجزوم بلام أمر محذوفة عند الكوفيين (انظر شرح المفصل ٧/٥٨ فما بعدها). فقولك اشربي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير في محل رفع فاعل، وذلك لأن مضارع هذا الفعل المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة يجزم بحذف النون فيقال لم تشربي، لا أنه قد كان من قبل "اشربين" كما توهم الأستاذ!! وكيف تثبت النون في التصور وثبوتها فيما تثبت فيه علامة رفع، والأمر كما تعلم مبني وإنما كان مبنياً على حذف النون لأن صيغته من لفظ المضارع المسند إلى الياء يجزم بحذف النون فالأمر المسند إلى الياء مبني على حذف النون، على مذهب البصريين.

وقد قال صاحب الكفاف نفسه (ص١٦١): "يعامل فعل الأمر عند توكيده كما يعامل الفعل المضارع" فما بالُه لم يعامل الأمر في بنائه كما يعامل الفعل المضارع في إعرابه؟!

والألف والواو والياء والنون التي في اشربا، اشربوا، اشربن = ضمائر أسند





إليها الفعل، وهي في محل رفع فاعل، وليست علامات "لتعيين المخاطب" كما قال الأستاذ!!

وليت شعري كيف استقام للأستاذ أن يقول لطلاب المدارس: إن الواو والألف والياء والنون في الأفعال الآتية: ذهبوا، يذهبون، ذهبا، يذهبان، ذهبن، يذهبن، تذهبين= ضمائر رفع = ثم يقول لهم: إنها في الأفعال الآتية: الضيوف حضروا، الطالبات نجْحن، الطالبان نجحا، حروف للتثنية والجمع عنده = ثم يقول لهم: إنها في الأفعال الآتية: ادرسي، ادرسا، ادرسوا، حروف لتعيين المخاطب؟!!

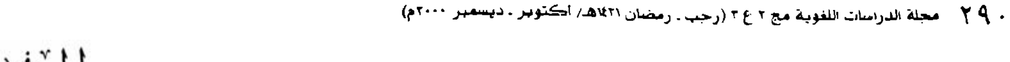
أو يصح هذا في عقل أو منطق؟! أو ليس الذي قاله الأستاذ هزلاً وسمراً حيث لا يحسن بالمرء أن يهزل ويسمر؟!!

أوَقولُ النحاة إن الألف والواو والياء والنون المسندة إليها الأفعال ضمائر رفع وهي فاعل لتلك الأفعال = تعبُّد بما أتت به الصناعة؟! وأكرم بما أتت به!!

أوَ يرى الأستاذ أن قول النحاة "لا يصح في العقل والمنطق" ويرى أن القول الفاسد الذي أتى به ويجعل الواو ضميراً مرة وعلامة جمع مرة وحرفاً للمخاطبين مرة وشيئاً آخر لا أعلمه مرة = يصح عنده في العقل والمنطق. هذه كائنة غريبة من كل وجه.

وأما الكلام في زمان فعل الأمر = فحديثه يطول. واحمل قول الأستاذ" إن المستقبل ليس زماناً لـ [اشرب]. . . " على ما سلف من كلامه الذي جازف فيه أي مجازفة!!

والأمر مستقبل، على ذلك إجماعهم. قال ابن مالك: "لما كان الأمر مطلوباً به حصول ما لم يحصل، كقوله تعالى ﴿قم فأنذر﴾ [سورة المدثر: ٢] ودوام ما حصل، كقوله تعالى: ﴿يا أيها النبي اتق الله﴾ [سورة الأحزاب: ١] = لزم كونه





مستقبلاً . . " (شرح التسهيل له ١/ ١٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١/ ٧٩).
وقال الدكتور محمد خير حلواني رحمه الله في كتابه (النحو الميسر ١/ ١٦٥): "ولنحاول أن نبين في إيجاز بالغ دلالة الفعل العربي على الزمان، أما فعل الأمر فلا يدل إلا على المستقبل. . . " اهـ.

وعلى أن بعض المشتغلين بالعربية قد كتب في الأفعال ودلالتها على الزمان = فإنّ هذه المسألة وتحقيق القول فيها وبيانها البيان الشافي الكافي من المسائل العلمية التي لم تنل ما تستحق من عناية، فعسى أن يتصدى لها بعض ذوي الكفاية من المشتغلين بهذا العلم.

٤ـ لعلَّ

قال صاحب الكفاف (ص١١٤٢) في "لعلّ":

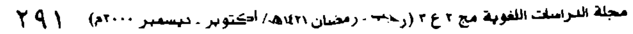
زعمٌ باطل:

زعمت كتب الصناعة أنّ عُقَيْلاً تجرّ المبتدأ بـ[لعلّ]، فهي إذاً حرف جرّ. واستشهدوا لهذا الزعم بقول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المِغوار (شرح ابن عقيل ٢/ ٤):

فقلتُ ادعُ أُخرى وارفعِ الصوتَ جَهرةً   لعلَّ أَبي المِغوارِ منكَ قريبُ

ثم شرعوا يمخضون [لعلّ]: أهي حرف جرٌّ زائد، أم حرف جرٌّ شبيه بالزائد. وفي كلتا الحالتين ما يكون إعراب الاسم بعدها؟ إلخ . . . والفارسيّ ما رأيه في ذلك؟ وابن جنّي ماذا قال؟

وإنّ الأسى ليعصر قلب المتتبّع، حين يطّلع على أنّ رواية البيت ليست كما أوردتها كتب الصناعة، وأنّ ما أُريق من المداد فيها، وما سُوِّد من الورق وما أُنفق من الوقت، قد كان باطل الأباطيل، وقبض الريح!! قال أبو زيد: [والرواية





المشهورة التي لا اختلاف فيها: (لعلّ أبا المغوار منك قريب) يعني أخاه، . .]اهـ.

ثم قال: " من أجل ذلك نبذنا اعتداد [لعلّ] حرفاً جاراً. و اطرّحنا شاهداً لهم لا يُعرف قائله (شرح ابن عقيل ٢/ ٥) هو:

لعلّ الله فضلّكم علينا   بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيْمُ

(شريم: فيها عيب جسديّ) . . . "اهـ.

ثم قال: الوضّاعون قالوه، لا الفرزدق:

زعمت كتب الصناعة أنّ الفرزدق قال:

أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلَّما   أضاءت لك النارُ الحمار المقيَّدا

وانطلقوا من هذا البيت إلى أنّ (ما) تتّصل بـ [لعلّ]، فتكفّها عن العمل، لكنّ الرجوع إلى ديوان الشاعر بيّن أنّ هذه الرواية مصنوعة، وأنّ الفرزدق لم يقل ذلك، وإنما قال:

أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ فربّما   أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

وعلى هذا أسقطنا كفَّها عن العمل لاتّصال [ما] بها. (ديوان الفرزدق ـ دار صادر/ ١٨٠)" اهـ.

هذا كلام صاحب الكفاف في مناقشة هذا الحرف "لعلَّ"، وهذه طريقته في المناقشة، وهذا منهجه في فهم كلام الأئمة وفي إعمال فكره في مسائل العربية، وهذا ما انتهى إليه في شواهد العربية، وهذا كله ثمرة غوصه على دقائق العربية واقتداره على تخليص القواعد وصوغها الصوغ الذي لا عهد لكتب الصناعة به.

وكان صاحب الكفاف قد ألمع فيما قاله بين يدي الكتاب (ص ص٥١-٥٢) إلى هذه المسألة، قال: "وذلك أن كتب الصناعة تغص بشواهد حرفت لإثبات قاعدة باطلة لا مستند لها. . زعموا أن لعل تكون حرف جر واستشهدوا لهذا الزعم ببيت





لكعب بن سعد . . . وقـد تبين لنا أن زعمهم هذا باطل ،وأن الرواية الصحـيحة [لعل أبا المغوار. . .] قال أبو زيد: والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها: لعل أبا المغوار منك قريب . . . "اهـ.

وهذا الذي قاله صـاحب الكفاف أَفْسَد من أن يـوصف بالغلط. وهو من أمثلة اختـلال ما حصَّله مـن الأصول: أصول العـربية التي عليهـا مبنى كـلام العرب، وأصول النظر فيها وفي مسائلها وأساليـبها ووضع قواعدها. وهو داء خبيث منتشر في جسد الكتاب.

فممّا نقف عنده من طامات هذا الكلام:

١ـ اتهام أهل الصناعة بتعمد تحريف الشواهد ووضعها لإثبات القواعد.

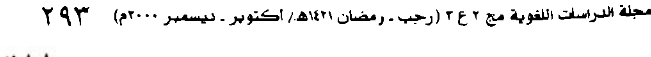
٢ـ وإسقاط القواعد التي استشهدت كـتب الصناعة عليها بشواهد لها رواية غير روايتها لها، أو لا يعرف قائلوها.

٣ـ التسـرع في قراءة كلام أهل الصناعة وغـيرهم من أئمة اللغة والعـربية وفي النقل عنهم.

٤ـ القصور والتقصير في تحقيق مسائل العربية والوقوف على كلام النحاة فيها، وغير ذلك.

وصاحب الكفاف قرَّر أن "لعل" لا تكون حـرف جر، وأن "ما" لا تتصل بها فلا يقال "لعلّما" لأن لـلأبيات التي استشهدت بها كـتب الصناعة روايات تخالف رواياتها، ولأن بعضها لم يعرف قائله.

وكل ما أتى به صاحب الكفاف هنا مما حدّث به نفسه ولا أصل له. ألا ترى أن صاحب الكـفاف رأى في نوادر أبي زيد رواية تخـالف رواية كتب الصناعـة لبيت كعب، فظن أنه وقع على ما يبطل زعم أهل الصناعة أن الجر بـ"لعل" لغة عقيل،





قال صاحب الكفاف: "قال أبو زيد: والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها:

لعل أبا المغوار منك قريب

يعني أخاه . . . " اهـ وأحال على كتاب النوادر ص٢١٩.

ومطلوب من قارئ هذا الكلام أن يسلِّم بما انتهى إليه صاحب الكفاف: أن لعل لا تستعمل حرف جر البتة، ويطمئن إلى قوله لأنه قد أحال على النوادر لأبي زيد.

فما قولك إذا علمت أن ما نقله صاحب الكفاف من النوادر ليس كلام أبي زيد، وأن كلام أبي زيد في نوادره نصٌّ على رواية الجر بها، وأن ما نسبه صاحب الكفاف إلى أبي زيد هو ممّا علّقه أبو الحسن في مواضع من النوادر. وأبو الحسن هو علي بن سليمان الأخفش (ت٣١٥هـ)، وهو روى نوادر أبي زيد من طريقين:

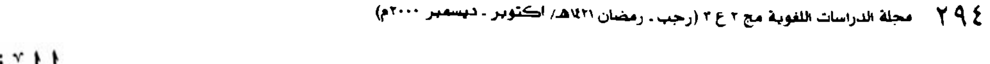
أولهما عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) عن التوَّزي (ت٢٣٠هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) عن أبي زيد (ت٢١٥هـ).

وثانيهما عن أبي سعيد السكَّري (ت٢٧٥هـ) أو عن الرياشيّ (ت٢٥٧هـ) وأبي حاتم، عن أبي زيد. انظر صدر النوادر في طبعتيه.

وأبو زيد إمام ثقة وكتابه النوادر مشهور وأصل في بابه، وهو عند أئمة اللغة يتبوأ المنزلة العليا، قال ابن جني في سر الصناعة ٣٣١" وكان [أبو علي] يكاد يصلي بنوادر أبي زيد إعظاماً لها. وقال لي وقت قراءتي إياها عليه: ليس فيها حرف إلا ولأبي زيد تحته غرض ما، وهي كذلك محشوة بالنكت والأسرار" اهـ.

ونص ما في نوادر أبي زيد (ص٣٧ط. الشرتوني = ٢١٨ ـ٢١٩ ط.د. محمد عبد القادر أحمد): "قال أبو زيد: وقال كعب بن سعد بن مالك الغنوي:

وداع دعا هل من مجيب إلى الندى   فلم يستجبه عند ذاك مجيب





فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة   لعـــل أبا المغوار منك قريب

ويروي: لَعَلٍّ أبي المغوار، وهي الرواية، كـذا أنشد اللام الثانيـة مكسورة وأبي المغوار مجرور بها). قال أبو الحسن: ويروى:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندا

وهذا الشعر يرويه بعض الناس لسهم الغنوى، والثبت ما ذكرت لك..

والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها:

لعل أبا المغوار منك قريب

يعني أخاه. ومن روى:

لَعاً لأبي المغوار منك قريب

فلعاً رفع.." اهـ. ووقع في طبعـة د. محمد عبـد القادر في كلام أبي زيد" ويروى لعاً لأبي المغوار وهي الرواية" وهو خطأ يدفعه ما بعده من قوله "كذا أنشد [في طبعة د. محمد عبد القادر: ينشد] اللام الثانية مكسورة ... الخ.

فأبو زيد صاحب الكفـاف روى قول كعب بن سعد "لعل أبا المغـوار" لعلَّ فيه بفتح اللام الثـانية المشددة وأبا بالنصب ثم ذكر أنه يروى "لعلٍّ أبي المـغوار" بكسر اللام الثانيـة المشددة من لعلٍّ وأبي المغـوار مجرور بهـا ونصّ على أن هذه الرواية "هي الرواية" العالية. وقال ابن جنـي في سر صناعة الإعراب (ص٤٠٧) يحكي قول أبي زيد: "وحكى أبو زيد أن لغـة عقيل لعلٍّ زيدٍ منطلقٌ بكسـر اللام الآخرة من لعلٍّ وجرِّ زيد وقال كعب بن سعد الغنوي.." اهـ.

أما أبو الحسن الأخفش علي بن سليمان فقد ذكر فيما علقه على النوادر الرواية المشهـورة التي قدم أبو زيد روايتهـا (لعلَّ أبا المغوار)، ثم ذكر رواية أخـرى للبيت خارجة عما نحن فيه، وهي: لعاً بالتنوين مثل رحًى، لأبي، باللام.



ولو انفرد أبو زيد بما حكاه لسُلِّم بما رواه، فأبو زيد أبو زيد، وهو الثقة الإمام، فكيف والجر بـ"لعلَّ" قد نقله غيره من أئمة اللغة والعربية؟! قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (ص١٢٨٢): "والجر بلعلّ لغة حكاها أبو عبيدة، والأخفش، والفراء، وأبو زيد وقال: إنها لغة عقيل. ومن أنكر الجر بها محجوج بنقل هؤلاء..." اهـ. وانظر رواية أبي زيد "لعل أبي" في كتاب الشعر ٧٤-٧٥، والبصريات ٥٥٢ - ٥٥٣، والعسكريات ١٥٥ - ١٥٦، وسر الصناعة ٤٠٧، وقول الأخفش في معاني القرآن ١٣١، والجنى الداني ٥٨٣، والعسكريات ١٥٦، وسر الصناعة ٤٠٧، وقول أبي عبيدة في معاني القرآن للأخفش ١٣١، والبصريات ٥٥٠، والعسكريات ١٥٦، وسر الصناعة ٤٠٧، وقول الفراء في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٧، والجنى الداني ٥٨٣. هذه واحدة.

وأما الثانية فعلى أن في بعض كتب الصناعة من شواهد الشعر ما فيه مَغْمَز من بعض الوجوه = فإن شواهد الشعر لا يسقط الاستشهاد بها اختلاف الرواية في بعض ألفاظها، ولا عدم معرفة قائليها.

ومدار الأمر وملاكه في هذا الباب ـ أعني الاحتجاج بشواهد الشعر ـ على مخارج روايتها وصدق رواتها والثقة بهم لا على معرفة قائليها أو تعدد الرواية فيها أو الاختلاف في نسبتها. قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه(١/٣٠٣): "فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أن سيبويه غلط في الإنشاد، وإن وقع شيء مما استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر = فإنما ذلك سمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه، فأنشد ما سمع، لأن الذي رواه قوله حجة، فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين" اهـ. وقال أيضاً (٢/١١٨): "واعلم أن اختلاف الإنشاد إذا وقع في مثل ذا الموقع لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي

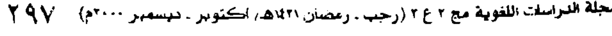


له فيهـا حجة، فينشده على ما سـمعه، ويرويه راو آخر على وجه لا حجـة فيه، والرواة المختلفون إنمـا أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشـعار، فالتغـيير واقع من جهتهم. والشـواهد في كل رواية صحيحة لأن العربي الذي غـيّر الشعر وأنشده على وجـه دون وجه قوله حجـة، ولو كان الشعـر له لكان يحتج به، ألا ترى أن الحطيئـة راوية زهير وكـثيّراً راوية جـميل، والراوي والمروي عنه كـلاهما حجة" اهـ.

والقول في مسألة الاحتجـاج بشواهد الشعر يطول، ولا يتسع له هذا الموضع. وحسـبنا ههنا أن نقول: إن قـول من ذهب إلى أنه لا يجوز الاحـتجاج بشـعر لم يعرف قائله = مدفوع يسقط بأدنى تأمل، فعدم معـرفتنا قائل الشعر المستشهد به لا يلزم عنه أنه ليس له قائل يحتج بكلامه (أو لا يحتج بكلامه). وما لم يعرف قائله من شواهد الشعر قبلاً وما لا يعـرف الآن قد يعرف قائله غداً!! فإن لم يعرف لم يسقط الاحتجـاج به، فالمعول عليه رواية الثقات، قال البـغدادي في شرح شواهد شرح التحفـة الوردية (ص٢): "لأن الشعر المجهول القائل لا يصح الاسـتشهاد به ما لم يستشهد به ثقة من الأماثل. . . "اهـ.

ففي كتاب سيـبويه فيما أحصى أستاذنا العلامة الشـيخ أبو عبد الله أحمد راتب النفاخ عـضو مجمع اللغـة العربية بدمشق ـ رحـمه الله رحمة واسـعة ورضي عنه وجزاه جنة وحريراً ـ(١٠٤٧) بيت من شواهد الشعـر بإلغاء المكرر (فهرس شواهد سيبويه له ص٩). وبلغت في إحـصاء الدكتور خالد عبد الكريم جمـعة في كتابه الجيد (شواهد الشعر في كتـاب سيبويه ص١٢٠) (١٠٥٦) بيت. ولاختلاف عدة الشواهد في إحصاءيهما أسباب ليس هذا موضع بيانها ولا ترجيح أحدهما.

وذكر الدكتور خالد في كتابه (ص٢١٤)" أن سـيبويه لم يكن يعنى عناية كبيرة بنسبة شواهده، وأن العلمـاء من بعده نسبوا عدداً كبـيراً من تلك الشواهد" وذكر





(ص٢١٤) أن عدد الشواهد المنسوبة في الكتاب ٧٣٩ منها ٢٧٢ شاهد اختلف في نسبتهـا، وأن عدد الشواهد التي لم تنسب فيه ٢١٧ شاهد، ثم عـثر الدكتور على نسبـة ١٣٤ منها بلا اخـتلاف في نسـبتهـا، وعلى نسبـة ٧٥ شاهداً في نسـبتـها اختلاف، وما يزال (١٠٨) شاهد من شواهد الكتاب مجهولة القائل.

ثم قال الدكتور خـالد (ص٢٢٣): " ولعل الزمن يعين على كشف قائل بعض تلك الشواهد . . والحـقيقـة هي أننا لن نستطيع أن نصل إلى معـرفة قائل جـميع شواهد الكتاب لأن المصادر التي بقـيت لنا من ذلك التراث الضخم الذي خلفه لنا أجدادنا العرب قلـيلة جداً بالقياس إلى ما خلفـوه، فقد فقـدت عشرات الدواوين وكتب المختـارات ومئات من كتب الأدب والتاريخ، ولم يبق لنا إلا النزر اليـسير. وهذا النزر اليـسير على قلّتـه لم يطبع منه إلا جزء صـغيـر . . " اهـ. وهو كلام عارف خبير.

وبهذا يسقط نبذ صاحب الكفاف اعتـداد لعل حرفاً جاراً لأن قول كعب بن سعد الغنوي "لعلٍّ أبي المغـوار" له رواية أخرى مـشهورة "لـعل أبا المغوار" وعليـها لا شاهد في البيت. فاختلاف الرواية في بعض ألفاظ الشعر لا يسقط الاستشهاد بها.

كما يسقط اطراح صاحب الكفـاف قول الشاعر "لعل اللهِ فضلكم. . " لأنه لم يعرف قـائله. فعـدم معـرفة قـائل الشعـر لا يسقط الاحـتجاج به. والـقول في الاحتجاج بشواهد الشعر ما ذكرته لك وما نقلته عن أهل العلم. واعلم أن المصادر تستشهد على هذه المسألة ببيت معـروف قائله، وهو قول خالد بن جعفر بن كلاب العامري:

لعلّ اللهِ يمكنني عليها   جهاراً من زهير أو أسيدِ

وهو في معاني القرآن للأخفش ١٣١، وكتاب الشعر ٧٥ وسر الصناعة ٤٠٧،



والخزانة ١٠/٤٣٨ - ٤٤٤ (بتحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون (رحمه الله)، والأغاني ١١/ ٨٣. فهذه الثانية.

وأما الثالثة فإن اختلاف رواية شواهد الشعر في هذه المسألة ـ وهي الجر بلعلّ ـ لا يقدح في المسألة، فهي مبنية على ما رواه البصري والكوفي: أن لغة عقيل الجر بلعل، لا على ما ذكر في بعض كتب الصناعة من شواهد عليها يسيرة. وقد علمت أن الجر بلعل قد رواه عن العرب جماعة من كبار أئمة العربية على رأسهم أبو زيد الأنصاري، وحسبك به من ثقة إمام.

وأما ما قاله صاحب الكفاف في قول الفرزدق (لعلَّما) أن النحاة انطلقوا من هذا البيت إلى أن (ما) تتصل بـ(لعل) فتكفها عن العمل، وأن هذه الرواية مصنوعة، وأن الفرزدق لم يقل لعلما وإنما قال «فربما»، فأسقط صاحب الكفاف كفها عن العمل وردَّه = فقد مضى قبل قليل القول في اختلاف رواية شواهد الشعر والاحتجاج بها.

ولستَ تدري كيف زعم صاحب الكفاف أن الفرزدق لم يقل «لعلما» وإنما قال «فربّما» !! أو كان شاهداً حين أنشد الفرزدق كلمته؟! أوَ كلّمه الفرزدق فاه إلى فيه، فسمع صاحب الكفاف من في الفرزدق «فربّما» فلم يضيّع الرواية؟! إنه لشيء غريب عجيب.

ليت شعري أأن وقع في رواية مطبوعة ديوان الفرزدق «فربّما» قطع صاحب الكفاف أنه اللفظ الذي نطق به الفرزدق، ونفى أن يكون قد قال «لعلّما»؟! هذا قول من لا يدري ما شواهد العربية وأسباب الاختلاف في روايتها وفي نسبتها، ولا يدري ما الاحتجاج ولا ما يحتج به على التحقيق!!.

أوَلا يعلم صاحب الكفاف أن الاختلاف في أداء ألفاظ القالة قد وقع في



الحديث الشريف الذي عني أهله أيما عناية بضبطه وروايته على شدة تحريهم وحفظهم وفحصهم؟!.

وكلهم يؤدي ما سمعه، فترى اختلاف اللفظ واقعاً في الحديث الذي تعددت طرق روايته عن راو بعينه. ولم يزعم زاعم فيما أعلم أن لفظاً ما هو لفظ رسول الله ﷺ وأن غيره ليس من لفظه. ولهذا ما تجد منهم من يروي الحديث بلفظ ثم يقول: أو كما قال رسول الله ﷺ.

ولما كان صاحب الكفاف يطمئن إلى ما يتراءى له في المسألة = أغمض عينه عن بيت آخر استشهدت به كتب الصناعة على «لعلما»، وهو قول دِجاجة بن عبد القيس التيمي:

تحلَّلْ وعالجْ ذات نفسك وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعلَّما أنت حالِمُ

وينسب إلى غيره، انظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥. وهو فيه منسوب إلى سويد بن كراع العكلي، فقال محققه الصديق الدكتور محمود الطناحي ـ تغمده الله برحمته وجزاه الجزاء الأوفى ـ: «نسب البيت إليه في الكتاب ٢/ ١٣٨، والأصول ١/ ٢٣٣، والتبصرة ص ٢١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٤٦، والأزهية ص ٨٧، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، ٥٨، ١٣١... ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ١/ ٥٧٠ لدجاجة بن عبد القيس...» أهـ. وانظر التخمير في شرح المفصل ٤/ ٣٩.

فهذا شاهد معروف قائله صحيحة روايته بلا اختلاف فيها، وقد استشهدت به كتب الصناعة على «لعلّما»؛ فما قاله صاحب الكفاف منكر.

فأنى له أن يسقط لغة الجر بـ «لعل» وصحة «لعلما»، وكلتاهما مما نصت عليه كتب الصناعة ورواه العلماء الثقات؟!!.



أوليس غريباً عجيبـاً أن يقول صاحب الكفاف (ص ٢٧): «لم نكن نخط حرفاً من حروف القاعدة حتى نقرأ ما قال النحاة فيها ونناقش أقوالهم. . .» اهـ مع تركه مراجعة كـتاب سيبويه وغيره من كـتب الصناعة في هذه المسألة؟! أي شيء هذا؟! أترك لك أن تسميه باسمه.

٥ـ حذف «كان» وحدها في نحو قولهم: أما أنت منطلقاً انطلقت

قال صاحب الكفاف (ص ٩٠٥-٩٠٦):

فِقْهُ ما لا أصل له، ولا استعمال له:

تورد كتب الصـناعة تركيـباً، تزعم أنه نشـأ من حذف [كان]. وإبقـاء اسمـها وخبـرها. ولقد رأيت أن أنقل نقلاً حـرفياً، شـرح هذا التركيب، من كـتاب في النحو حديث، للتأمل والعبرة، فدونك ذلك.

قال المؤلف شارحاً المسألة:

[تُحذف وحدها (أي: كان)، وكثر ذلك بعـد [أن] المصدرية، الواقعة في موقع أُريد به تعليلُ فـعل بفـعل، في مـثل قـولهم (أما أنـت منطلقـاً انطلقتُ)، أصلُه (انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً)، ثم قُـدِّمَت اللام التعليلية ومـا بعدها على (انطلقت) للاختصاص، أو للاهتمام بالفـعل، فصار (لأن كنت منطلقاً انطلقت). ثم حُذِفت اللام الجارّة اخـتصاراً، ثم حُذِفت (كـان) لذلك، فانفصل الضمـير الذي هو اسم (كان)، فصار: (أن أنتَ منطلقاً)، ثم زيدت (مـا) للتعويض من (كان)، وأُدغِمت النون من (أن) في الميم من (ما)، فـصار (أمّا أنتَ). وعلى ذلك قول العـباس بن مرداس:

أبا خُراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ

أي: لأن كنتَ ذا نفرٍ فخَرْتَ]. انتهى الشرح.



قلت: هاهنا كلمـة، حقهـا أن تقال قبل كل كلمـة، هي: أن هذه الرواية التي تأخذ بهـا كتب الصناعة كلهـا ـ نعم كلها كلهـا ـ مخالفـة لرواية الديوان، فرواية الديوان:

أبا خُراشة أمّا كنتَ ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضبُعُ

(الديوان/ ١٠٦).

ورواية الديوان هـي العليـا، إذ كل رواية أخـرى تظل دونهـا إلـى أن تُذكـر مصادرُها. ومن هنا أن نبذنا المسألة كلها، وأعرضنا عنها إعراضاً، فـ [كنتَ] ماضٍ ناقصٌ، وتاء الضمير اسمه، و[ذا] خبره. وفكّها الله!!.

وأما شروح وتفاسير [كذا] هذا البيت، التي تمتلئ بها كتب الصناعة، فتركناها لمن يجد من وقته فراغاً يملؤه بمثل هذه الأشيـاء، ثم يخرج على الناس متبغدداً بأنه يعرف إعرابَ [أما أنتَ ذا نفرٍ]» أهـ. وقول الشـاعر في البيت «أما كنت» كذا وقع بفتح الهمزة!!.

هذا مثال آخـر من أمثلة «المناقشات»، وهو أيضاً مـثال آخر يدل دلالة لا لبس فيها على أن صاحب الكفاف قليل البصر بكتب العربية وشواهدها ودواوين الشعر وروايتها ومسائل العربية وتحقيقها.

وأول ما يـقال في هذا الكلام أن صـاحب الكفاف نقل عن كـتاب في النـحو حديث، ولم يسمِّه، وقـال في الحاشية: «لم نر اسم الكتاب واسم مؤلفـه مفيدين شيئاً فلم نذكرهمـا» أهـ. ومن حق صاحب الكتاب المنقول منه، ومن حق القارئ أيضاً ـ أن يذكر اسم الكتـاب المنقول منه وصاحبه. وما كان ضـرٌّ صاحب الكفاف لو سمّاهما في الحاشية في موضع هذا الكلام الذي قاله وهو مليم؟!.

وأما قولهم «أمـا أنت منطلقاً انطلقت معك» فـقد بسطت القول فيـه في مقالة



وسمتها بـ (من كلام العرب قولهم «أما أنت منطلقاً انطلقت»، وجولة مع الدكتور رمضان عبدالتواب فيه)، وقد نشرت بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٩ ج٤ ـ ربيع الآخر ١٤١٥هـ/ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤م. وسألمح إلى أشياء فيها خلال الكلام فيما يأتي.

فقول الشاعر:

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفر   فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبع

عزي إلى العباس بن مرداس في بعض المصادر، ونسب إلى مالك بن ربيعة العامري في اللسان (ض ب ع)، وعزي إلى خفاف بن ندبة السلمي، وليس له، انظر ديوانه ١٣٢، وعزي إلى بعض هذيل في بعض المصادر (انظر تخريجه في مقالتي بمجلة المجمع ص ٨٠٦).

وقد روي «إما كنت ذا نفر» في بعض مصادر اللغة والأدب (انظر مقالتي المذكورة ص ٨٠٨).

وأما قول صاحب الكفاف هنا: «هذه الرواية التي تأخذ بها كتب الصناعة كلها ـ نعم كلها كلها ـ مخالفة لرواية الديوان، فرواية الديوان:

أبا خراشة أمَّا كنت ذا نفر   فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبع

(الديوان ١٠٦). ورواية الديوان هي العليا، إذ كل رواية أخرى تظل دونها إلى أن تذكر مصادرها. . . .» اهـ ـ فهو قول من يقول ما يلمُّ به ويذهل عنه ولا يضبطه.

فلو كان قد تولى جمع ديوان العباس بن مرداس أوثقُ جامعي الشعر المتقدمين حفظاً وأضبَطُهم وأشدُّهم استقصاء للرواية، ثم تولى تحقيق الديوان أبْصَرُ الناس كلهم بتحقيق النصوص = لم يصحَّ ما قاله صاحب الكفاف. فكيف وديوان



العباس الذي تولى جمعه وتحقيقه الدكتور الفاضل يحيى الجبوري لا أصل قديم له، فنشره الدكتور عن مخطوطة حديثة يتيمة ناقصة كثيرة الخطأ (انظر مقدمة تحقيقه لديوان العباس ص ٢٨-٢٩)؟!!.

ثم كيف بك إذا علمت أن هذا البيت الشاهد لم يرد في أصل الديوان، وهو بيت مفرد زاده ناشر الديوان برقم ٤٩ ص ١٠٦ عن بعض مصادر العربية واللغة والأدب (انظر تخريج المحقق له).

فأنى لصاحب الكفاف أن يقول: "ورواية الديوان هي العليا"؟! وقد عرفت حال الديوان وحال الشاهد. وسلف كلامنا في اختلاف رواية شواهد الشعر في الفقرة (٤)، وانظر ما قلناه في المقالة المذكورة.

وأما قول صاحب الكفاف: «ومن هنا أن نبذنا المسألة كلها وأعرضنا عنها إعراضاً...» ـ فهو قول ظاهر السقوط. وأنى لك أن تنبذها وتعرض عنها وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك؟! وهي مسألة من مسائل العربية مبنية على ما أطبق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب في كلامها نحو «أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه». والبيت بروايته (أما أنت) شاهد عليها، ولم تُبْنَ المسألة عليها. فقد اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف «كان» وحدها في هذا ونحوه (انظر ما نقلناه من كلام السيرافي في مقالتنا المذكورة ص ٨٠٤). فأنى لك يا صاحب الكفاف أن تنبذ ما اجتمع الأئمة على روايته؟!.

أوَليس كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة وإعراضه عنها = طعناً في جلّة من علماء العربية الذين رووا ما سمعوا من العرب، ومنهم الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه وأهل الكوفة؟!.



قال سيبويه (في الكتاب ١/ ١٤٧-١٤٨): «ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه، وقال الشاعر (العباس بن مرداس):

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفر فإنَّ قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي «أنْ» ضمت إليها «ما»....... وأما لا يذكر بعدها الفعل لأنه من المضمر المتروك إظهاره حتى صار ساقطاً.... فإن أظهرت الفعل قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت....» اهـ.

وقال (في الكتاب ١/ ٤٥٣): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: أمَّا أنت منطلقاً أنطلقُ معك، فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس....» أهـ. وانظر تمام كلامه وكلام غيره في مقالتي المذكورة.

وأما قول صحب الكفاف: «..... ثم يخرج على الناس متبغدداً بأنه يعرف إعراب أما أنت ذا نفر» = فهو خارج عن المسائل العلمية والمناقشات العلمية، وهو لون من ألوان السخرية والاستهزاء والغرور يدخل مع صاحبه، ولا ينفعه شيئاً في مناقشته. وقد علمتَ أنه غير مشتغل بمثل هذه الأشياء التي تمتلئ بها كتب الصناعة مما يعود على المشتغل بها بمعرفة أصول من أصول العربية التي عليها مبنى كلام العرب، ومن أصول النظر فيها.

٦- حذف فاء الفعل (الواو) من مضارع (فَعَل) الفعل المثال الواوي، وعلِّته

تحذف الواو من مضارع (فَعَل) الفعل المثال الواوي مثل يَعِد وأصله: يَوْعِد - لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية. وحُمِل أخواته نحو تَعِد ونَعِد وأَعِد وصيغة أمره عليه (انظر شرح الشافية ٣/ ٨٧. وغيره).

وقال صاحب الكفاف (ص ٢٥٤) متابعاً قول الكوفيين: «إذا كان الفعل المثال متعدياً حذفت الواو من مضارعه وأمره، وذلك نحو وعد يَعد عدْ....» اهـ.



وقـال (ص ٨٨٨ فمـا بعدها): «وهذا يعنـي أن الواو لا تحذف لوقـوعهـا بين ياء وكسـرة. . . . وإنما تحذف لأن الفعل متـعد ينصب مفـعولاً به. وسترى بعـد أنها قاعدة تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فلق الصبح، ودونك البيان:

قال ابن الأنباري (شـرح القصائد السبع الجاهليـات/ ٢٨٧): [وقال الكسائي: حـذفت الواو فرقـاً بين الواقع وغيـر الواقع فـالواقع قولك: يزن الأمـوال، ويلد الأولاد، وغير الواقع: وجل ـ يوجل ووحل ـ يوحل].

وإنك لترى في كلام الكسـائي وضوحاً لا يلابسه غموض، وحسـماً وصرماً، قاطعين باترَين.

ثم يأتي الفرَّاء فيـزيد القاعدة تثبـيتاً وترسيخـاً، ويعلن شمولها وإطلاقهـا بغير تحرز. قـال ابن جني (المنصف ١/ ١٨٨): [وقـال الفراء إن الواو حُذِفت مـن يَعِدُ ويَزِنُ لأنهما متعدّيان. قال: وكذلك كل متعدّ. قال: ألا ترى أنهم قالوا: وجل ـ يوجل ووحل ـ يوحل، فأثبتوا الواو لمّا كان وجل ووحل غير متعدّيين].

والفراء بلغ من الاعتـراف له بالإمامة أن قيل فيه: [لولا الفـراء ما كان نحو]، ولكنه كوفي!!.

ونحو الكوفة كخّ!! فليُطرَحْ قولُه وليُطمَسْ، وليُسخر منه أيضاً إذا ذُكِر!!.

قـال ابن جني وهو يورد سخـرية المبـرد من أقوال الفـراء (المنصف ١/ ١٨٨): [وتعجّب أبو العبـاس (يعني: المبرد) من هذا القول، واستطرفه وقـال: إن التعدّي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع. . . .] اهـ.

هذا موضع الحاجة من كلام صاحب الكفاف. ولا يخرج كلامه ههنا عن كلامه في غير موضع من كتابه مما اطمأن فـيه إلى شيء لاح له سواء أتقدمه إليه أحد أم اخترعهُ.



وهذه القاعدة التي وافق فيها قول بعض الكوفيين ووصفها بأنها «تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فلق الصبح» = غير صحيحة، وتسقط بأدنى نظر، وبطلانها ظاهر ظهور الشمس.

وذلك أنَّ مذهب الخليل وسيبويه وغيرهما من أئمة البصريين أن الواو حذفت من نحو يَعِد لأنهم «كرهوا الواو بين ياء وكسرة» (الكتاب ٢/ ٢٣٢). وقال الكسائي ـ وهو رأس الكوفيين ـ: «والقول الذي يعتمد عليه هو قول الخليل بن أحمد رحمه الله، وهو أن الواو سقطت للكسرة التي بعدها لأني لم أجد شيئاً من [كلام] العرب يأتي عليه بالنقض والإفساد» أهـ عن (دقائق التصريف ٢٢٢). وهذا مذهب أبي العباس ثعلب، وهو من رؤوس الكوفيين (مجالس ثعلب ٣٦٠). واختاره أبو بكر بن الأنباري ـ وهو من كبار الكوفيين ـ في (شرح القصائد ٢٨٧) قال: «فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء» ثم قال: «وقال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع. فالواقع قولك يزن الأموال ويلد الأولاد، وغير الواقع وجل يوجل ووحل يوحل» اهـ.

فهذان قولان للكسائي، ولا يبعد أن يكون قد انتهى به النظر إلى قول الخليل وكان قد قال ما حكاه عنه أبو بكر ثم رجع عنه.

وما عزاه أبو بكر إلى الكسائي هو مذهب الفراء فيما حكي عنه في المنصف ١/ ١٨٨. وحكى صاحب دقائق التصريف (ص ٢٢٣) مذهب الفراء، قال: «والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفراء رحمه الله وهو أن الواو إنما سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على ميزان فاعل نحو وزع يَزَع فهو وازع ووسع فهو واسع، ولوقوعه على المفعول به» اهـ.

ولسقوط الواو من نحو يَعِد علة صرفية خارجة عن باب تعدي الفعل ولزومه، ولا وجه لذكر هذه العلة في هذا الموضع كما قال المبرد في دفع قول الفراء، وهو



لم يسخر من الفراء، وإنما ذلك شيء خيِّل إلى صاحب الكفاف، فنسبه إلى المبرد ظلماً. وقال الرضي في (شرح الشافية ٣/ ٩٢) في رد هذا القول المعزو إلى الكوفيين: «وليس ما قالوه بشيء، إذ لو كان كذلك لم يحذف من وَحَد يَحِد ووَجِد أي حزن يجِد، ونَم الذبابِ ينِم، ووَكَف يكِف» اهـ.

ولو نظر صاحب الكفاف في المعجم نظرة سريعة = لوقف على أفعال لازمة كثيرة من هذا الباب محذوفة الفاء (الواو) في المضارع. من أمثلة ذلك:

١- وأب يئب: استحيا.

٢- وأل إليه يئل: لجأ وخلص.

٣- وبر يبر: أقام.

٤- وبص البرق يبص: لمع.

٥- وتب يتب: ثبت في المكان.

٦- وثب يثب.

٧- وجب يجب.

٨- وجز في منطقه يجز.

٩- وجف يجف: اضطرب.

١٠- وحى يحي: أسرع.

١١- ودس يدس: خفي.

١٢- ودف الشحم يدف: ذاب.

١٣- ودق المطر يدق: قطر.

١٤- وذف الشحم يذف: سال.

١٥- ورذ في حاجته يرذ: أبطأ.

١٦- ورضت الدجاجة ترض: وضعت بيضها بمرة.



١٧- ورف الظل يرف: اتسع وطال وامتد.

١٨- ورك يرك: اعتمد على وركه.

١٩- ورى الزند يري: خرجت ناره.

٢٠- وزب الماء يزب: سال.

٢١- وزف يزف: أسرع.

٢٢- وشل يشل: سال أو قطر، ووشل الرجل: ضعف واحتاج.

٢٣- وصد يصد: ثبت وأقام.

٢٤- وضح الأمر يضح.

٢٥- وضف البعير يضف: أسرع.

٢٦- وغرت الهاجرة تغر: اشتد حرها.

٢٧- وغف يغف: أسرع وعدا.

٢٨- وفض يفض: عدا وأسرع.

٢٩- وقش الرسم يقش: درس.

٣٠- وقل في الجبل يقل: صعد.

٣١- وكب يكب: مشى في درجان.

٣٢- وكل بالله يكل.

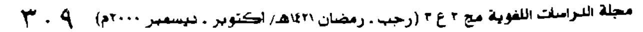
٣٣- ولف البرق يلف: تتابع.

٣٤- ومز بأنفه يمز: رمع به.

٣٥- ومض البرق يمض: لمع خفيفاً.

٣٦- وهجت النار تهج: اتقدت.

٣٧- وهف النبات يهف: أورق واهتز.





فهذا ما استــخرجته بنظرة واحدة في القاموس المحــيط من الأفعال اللازمة التي حذفت الواو من مضارعاتها. فلم تسقط الواو من نحو يَعِد لأنه فعل متعد وهو ما جزم به المجــازف. وإنما تسقط لوقوعهــا بين ياء وكسرة فيــه، وهو مذهب الخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم مــن البصريين وهو مذهب ثعلب وابن الأنباري والكسائي في أحد قوليه من الكوفيين.

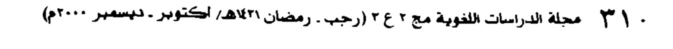
وليت صاحب الكفاف عــوَّل في كلامه على إحصاء للأفعال فــيما بين يديه من معجمات حاسوبية أو غير حاسوبية.

وهذا موضع يحــتاج فيه إلى الإحــصاء. وقد عوَّل صــاحب الكفاف في بعض عمله على الإحصاء (ص ٥٧). وذكر في كلام له (في مــجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٧٣ ج٤ عــام ١٩٩٨م) أنه لازم الحاسوب ثلاث عشرة ســاعة كل يوم في الأقل خمس سنوات إلا قــليلاً. وذلك يكون نحو (٢٤٠٠٠) أربع وعــشرين ألف ساعة لازم خــلالها الحاسوب. فلمَ لمْ يعول عــلى الحاسوب في هذا الموضع الذي لابد فيه منه.

ولو فــعل لانتهى ـ أظن ـ إلى أن حــذف الواو في نحو يَعِــد لِما ذكــره الخليل وغيره من البصريين، وهو القول الذي يعــتمد عليه عند الكسائي، وبه قال ثعلب، واختاره ابن الأنباري من أئمــة الكوفيين الذين خالفهم الفراء فجــعل تعدي الفعل علة لحذف واوه، وهو قول أتى عليه بالنقض والإفساد الأفعال اللازمة التي حذفت واواتها من مضارعاتها.

٧- صيغة (افتعل)

لصــاحب الكفاف كــلام مطوّل في الإبدال (ص ص ٥٩٣-٦٠٢) رأى فيــه أن كتب الصناعة وجدت فيه «ميداناً رحبــاً أجرت فيه جيادها، فحالت من المرئي إلى





المتخـيل» (ص ٥٩٣)، ورأى «أن يغلق باب الإبدال فيهـا وأن يودع متحفـاً لغوياً يرجع إليه الباحثون والمؤرخون وذوو الاختصاص» (ص ٥٩٤).

ونظر في إبدال الواو تاء إذا كانت فاء في افتعل مثل اتَّصل، فرأى أن المعجمات قد ترجمت صيغة افتعل، فلا حاجة لقاعدة صوغ افتعل مما فاؤه واو، ثم قال (ص ٥٩٥): «ومهـما يدر الأمـر فإن من المفـيد في اعتـقادنا أن يعلم مـن يحاورنا أن الأفعـال التي تبدأ بالواو ويصـاغ منها افتـعل هي سبعـة وخمسـون ـ منها سبـعة وعشـرون في الأقل لا يتصـور ولا يتخيل أن تسـتعمل، كنـحو: اتخف ـ اتدن ـ اتشق ـ اتضن ـ اتطأ. . . . فـإذا قال أحـد المكابرين: إن ثلاثين فعـلاً تستـحق أن تصاغ لها قاعـدة. . . " إلى آخر كلامه الذي يحار المرء في تفسـير وقوعه منه على الوجه الذي وقع به.

ورأيت أن أقف عند موضع من كلامـه، وهو قوله: «منها سبعـة وعشرون في الأقل لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل. . . ".

وصاحب الكفاف، كما نرى، قد عوَّل على الإحصاء، والعهدة عليه فيما ذكر، وليس من غرضي ههنا التحقيق في عدة هذه الأفعال في كتب اللغة والمعجمات.

ولست تدري علامَ عوَّل فيما أرسله من حُكْم: أنّ اتخف واتدن واتشق واتضن واتطأ ـ لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل؟!!

أوَ التصور والتـخيل ـ وحظ عباد الله منهـما متفاوت ـ مـقياسان يقـاس بهما استعمال ألفاظ اللغة؟!!

ولو صح مـا ذهب إليـه صـاحب الكفـاف في تصـوره وتخـيله ـ ولا يصح ـ لانتـهينا إلـى أنَّ لكل ذي تصور وتخـيل ألفـاظاً هي عنده مما يتـصـور ويتخـيل استعـمالها، وغيره يوافـقه في ذلك أو في بعضه أو يخالـفه، وانظر بعد هذا إلى اللغة كيف تكون.



ولا أدري ماذا أصنع بقوله هذا مع نص المعجمات على استعمال ما لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل عنده!!!

ففي القاموس:

- اتَّخفت رجلُه: زلَّت.

- ودنه... بلَّه ونقعه ...، كودَّنه، فاتَّدن هو: انتقع، لازم متعد.

- وشقه [أي اللحمَ] يشقه: قدّده، كاتّشقه..

- اتَّضن: اتصل.

- وَطَأَه: هيّأه ودمّثه وسهَّله، كوطَّأه في الكل فاتَّطأ.

فهذه الخمسة الأفعال التي ذكرها صاحب الكفاف من الأفعال السبعة والعشرين التي قال: إنها لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل = مستعملة!!

وأخشى أن يريد صاحب الكفاف بقوله "لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل" = أنها لا تستعمل في أيامنا. وهو يعلم بلا ريب أننا لو ذهبنا هذا المذهب لحذفنا عظيماً من هذه اللغة الشريفة.

٨ـ الحـــال

قال صاحب الكفاف (ص١٠٢): "يكون صاحب الحال معرفة ونكرة، نحو جاء علي مستعجلاً وجاء ضيف مستعجلاً" اهـ.

فجوَّز أن يكون صاحب الحال نكرة مطلقاً بلا قيد أو مسوِّغ، وعزا هذا المذهب (ص٢٠٨) إلى سيبويه. وعلى أن صاحب الكفاف ألمَّ بشيء من هذه المسألة فيما أسماه (مناقشة) = فإنّ تحقيق القول فيها والاستشهاد لها وبيان ما بين الصفة والحال فيما يجوز ذلك فيه من أصحاب الحال النكرات من فرق = يضيق به هذا الموضع من هذه النظرة في الكفاف.



على أن تأمل كلام سيبويه ورجع البصر فيه ربما انتهى بك إلى أن مذهبه أنَّ مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل (انظر الكتاب ١/ ٢٧٢، ٢٧٦، والمقتضب ٤/ ٢٨٦ وتعليق محققه، وهمع الهوامع ٤/ ٢١-٢٣، وغيره).

وأقف في موضع آخر يتصل بما ذكره صاحب الكفاف هنا. وذلك أنه قال (ص١٨٥) وهو يعدد الجمل التي لها محل من الإعراب: "الواقعة نعتاً: نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحك" اهـ.

فلما كان صاحب الكفاف قد أطلق جواز مجيء الحال من النكرة = وجب عليه أن يذكر هنا أن هذه الجملة يصح أن تقدر: نظرت إلى طفل ضاحكاً، فتكون حالاً.

وإذا أجرى صاحب الكفاف ما أطلقه من مجيء الحال من النكرة بلا قيد = لم يصحَّ له أن يمثل بجملة تكون نعتاً ولا تكون حالاً.

وكيف يصح أن يقرر الأستاذ للطالب أن الجملة تقع نعتاً بعد النكرة، وهذه الجملة نفسها يجوز أن تكون حالاً منها؟! أفما ينبغي أن يبيِّن للطالب معنى قولك" نظرت إلى طفل ضاحكٍ، ضاحكاً، يضحك (ضاحكٍ، ضاحكاً) على النعتية وعلى الحالية؟! وقولك: رأيت طفلاً ضاحكاً، يجوز في "ضاحكاً على ما يراه صاحب الكفاف أن تكون صفة لـ"طفلاً" وحالاً.

والمنهج العلمي الذي اتبعه صاحب الكفاف يوجب عليه أن يقول: الواقعة نعتاً أو حالاً بعد النكرة، نحو نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحكٍ على النعتية أو ضاحكاً على الحالية. وذلك أن الوجهين جائزان بعد النكرة على ما أطلقه صاحب الكفاف، أليس كذلك؟!

أوَ يرى صاحب الكفاف أن من سلامة المنهج وبراعة التعليم أن يقال هذا للطالب؟! أم يقال له: الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال.



فإن انتهينا في مسألة مجيء الحال من النكرة المحضة إلى قاعدة تصدقها أساليب العربية = ذكرنا للطالب منها ما لا ينبغي ترك ذكره.

٩ـ الفاء

ذكر صاحب الكفاف (ص ص٤٨٠ - ٤٨١) وجوه الفاء. فذكر وجهين ثم قال: "والوجه الثالث: الزائدة، ويكون دخولُها في العبارة كخروجها نحو أنت فاكتم ما حدثتك به = أنت اكتم ... " اهـ.

فمثَّل صاحب الكفاف لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ. وهذا إذا قاس عليه الطالب قال: أنت فمجتهد، أنت فإن تجتهد تنجح. أنت فابذل جهدك، زيد فلا يكذب.

وجواز زيادة الفاء في كل خبر مّما عزي إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وهو خلاف ما نص عليه في معاني القرآن له، ومذاهب أبي الحسن كثيرة (انظر كشف المشكلات ٣٤٨ - ٣٤٩ وما علقناه ثمة).

أفيرى صاحب الكفاف زيادة الفاء في كل خبر معتقداً حسن ما عزي إلى الأخفش أم لا يرى زيادتها في الخبر إلا حيث يراها سيبويه ومن وافقه: إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكره موصوفة والصلة والصفة فعل أو ظرف (انظر كشف المشكلات ٣٤٧).

وما فائدة قول صاحب الكفاف "الزائدة ويكون دخولها في العبارة كخروجها"؟! وكلٌ زائد كذلك!! يقتضي المنهج العلمي وإعادة صوغ القواعد أن تذكر مواضع زيادة الفاء ما كان منها حسناً يقاس عليه، وما كان قليلاً لا يحسن القياس عليه.



١٠ـ لـمّا

ذكر صاحب الكفاف (ص٥٣٨) أنّ (لمّا على وجهين: الأول حرف يجزم الفعل المضارع . . . الثاني ظرف زمان معناه حين . .) اهـ. ثم قال (ص١١٤٥): (وجهان لا ثلاثة!!

تذهب بعض كتب الصناعة إلى أن لمّا على ثلاثة وجوه: حرف يجزم الفعل المضارع، وظرف زمان بمعنى حين، وحرف استثناء بمعنى إلا" ثم قال (ص١١٤٧): "فتحتَ راية العقل والمنطق اطرحنا كون لمّا بمعنى إلا، وفي ظلّها عجبنا أن تظل كتب القواعد تقول في أيامنا هذه [من وجوه لما أن تكون استثنائية]" اهـ في كلام مطوَّل لا محصَّل له.

وصاحب الكفاف كما علمتَ جريء على أن يقول شديد المجازفة فيه. وليت شعري كيف يطرح كون لما بمعنى إلا تحت راية عقله ومنطقه وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم:

﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [سورة يس: ٣٢]

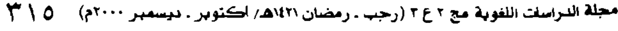
﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ [سورة الزخرف: ٣٥].

و﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ [سورة الطارق: ٤]

و'لمّا' في هذه الآي بمعنى 'إلا' بلا اختلاف؟! قال الرماني في معاني الحروف ١٣٣: 'وقد قدّر جلّة النحويين على ذلك قوله تعالى ﴿ إن كل نفس لمّا عليها حافظ﴾ فـ'إن' بمعنى ما و'لما' بمعنى إلا' اهـ. وانظر البحر المحيط ٧/ ٣٣٤ و٨/ ١٥، ٤٥٤، والدر المصون ٩/ ٢٦٤، ٥٨٦ و١٠/ ٧٥٢، وكشف المشكلات ١٢١٠، ١٤٤٧. وانظر معاني لمّا وذكر مصادر الكلام فيها في كشف المشكلات ٣٣.

١١ـ المنــادى

قال صاحب الكفاف (ص٣٤٧ - ٣٤٩) في "توابع المنادى": "وتعتري هذه





التوابع أحوال يكون فيها التابع مبنياً مرة، ومعرباً مرة، ومنصوباً مرة، ومرفوعاً حملاً على اللفظ مرة، ومنصوباً على المحل مرة، ومحتملاً للوجهين مرة بعد مرة. ويغني عن كل هذا قاعدة كلية تقول: قَدِّر قبل التابع [يا] محذوفة (تصب إن شاء الله) ودونك النماذج: . . . " فذكر الأمثلة الآتية:

يا خالدُ بنَ سعيد، يا سعدُ سعدَ العشيرة، يا خالدُ الفاضلُ، يا خالدُ وسعيدُ، يا أبا الحسن عليُّ، يا عليُّ أبا الحسن، يا عليُّ وأبا سعيد، يا خالدُ صاحبَ زهير، يا رجلُ أبا خليل، يا خالدُ الحسنُ الخلق، ووجهُ ضبط لامات هذه التوابع على ما تقتضيه معانيها الوظيفية تصيبه بتقدير "يا" وتقدير "يا أيها" قبل المعرف بأل (الفاضل، الحسن الخلق) منها من غير أن تعرف وجوهها الإعرابية.

ثم قال فيما ناقشه من مسائل المنادى (ص ٩٩٩ - ١٠٠٠): "لقد بنيتُ أحكام التوابع كلها على عبارة واحدة تقول : [قدر (يـا) محذوفة قبل التابع] فإن تقديرها يغنيك عن جميع ما خاضت فيه كتب الصناعة من أحكام تتعلق بتوابع المنادى. وكنتُ مطمئناً إلى صحة هذا الحكم حين وضعته. ولم أعلنه إلا بعد أن عرضت عليه جميع ما تورده كتب الصناعة فانطبق عليها وخضعت له . . "اهـ.

ثم قال بعد هذا: "ومن ثم يصح أن تقدر في الآية: [يا جبال أوبي معه، ويا أيتها الطيرُ] بالضم. فلما رأيت ابن هشام يقول: الضم قراءة شاذة، انكسرت نفسي، وجلت الجولان الذي ذكرت لك إذ كرهت أن يكون ما قررته فيه حالة ولو واحدة تشذّ. والحمد لله على ما أنعم، فقد سلمت القاعدة" اهـ.

وكان صاحب الكفاف قد قال (ص٩٩٩) تحت عنوان "غير صحيح !!" "قال تعالى ﴿يا جبال أوبِّي معه والطير﴾ [سبأ ٣٤/ ١٠]. الآية لها قراءتان: ضم الراء [الطيرُ]، وفتحها [الطيرَ]. ولقد رأيت ابن هشام يقول ما نصه الحرفي (شرح قطر الندى: ٢١١): [وقال الله تعالى : ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾، وقرئ شاذاً



(والطيرُ)]. فأدهشني قوله، ووجدتني أفتح مرجعاً و أغلق مرجعاً: مجمع البيان، والكشف عن وجوه القراءات، والبحر المحيط، والحجة للقراء السبعة، والنشر، والحجة في القراءات، والمبسوط والمحتسب ...[النقط منه] فلم أر إماماً قال إن ضم [الطيرُ] قراءة شاذة!! بل رأيت الطبرسي يقول (مجمع البيان ٨/ ٣٧٩): [وهي قراءة يعقوب وعبيد ابن عمير والأعرج]. ورأيت أبا حيان يقول (البحر المحيط ٧/ ٢٦٣): [وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية والطير بالرفع..].

ومن هذا، ومن كثير من مثل هذا، يعلم المرء: "أن النحو كالسياسة الدولية، فيها انحياز وتحامل، وأن الهبوط فيهما جميعاً إلى مستوى التصريح بغير الحقيقة!! ليس بالمستبعد ولا الغريب ..." انتهى كلام صاحب الكفاف.

كلام صاحب الكفاف ههنا غير خارج عمّا عرفتَه من جرأته وإقدامه على أن يقول، ومجازفته فيما يخيَّل إليه، ووقوعه في الناس وسخريته منهم، منهج التزمه في كتابه.

وهو كلام فيه من الفساد أنواع وألوان، وأقتصر في رده وإبطاله بما يهدم ما سماه "قاعدة" ، ويكشف جهله بمصطلح "القراءة الشاذة" عند ابن هشام.

١ـ هذه القاعدة الكلية التي صاغها صاحب الكفاف "قدّر قبل التابع [يا] محذوفة" = باطلة وما ذكره من التوابع منه ما يصح تقدير "يا" قبله ـ وهو البدل والمعطوف المجرد من أل والإضافة، لأنهما على نية تكرار العامل فيعاملان معاملة المنادى المستقل ـ ومنه ما لا يصح ذلك فيه، ومنه ما كان صفة أو توكيداً، وهما ليسا على نية تكرار "يا" ومعاني البدل والتوكيد والنعت (الصفة) والفروق بينها مبسوطة في مواضعها من كتب العربية.



وأما المعطوف المقترن بأل فلا يصح تقدير "يا" قبله، لأن ما فيه أل لا ينادى بـ"يا"، ولابد من استعمال أيها أو أيتها في ندائه. ولهذا ما اضطر صاحب الكفاف إلى تقدير " يا أيها" في الصفة المقترنة بأل. ومعلوم أنه لا يصح حذف "أيها"، فلا يقال: الطالبُ ادرسْ، وأنت تريد: يا أيها الطالب.

٢ـ ولو سلمنا لصاحب الكفاف بقاعدته الكلية، وحملنا تقديره "يا أيها" على أنه أمر لفظي يعين على ضبط التابع، ولا يراد جواز حذف "أيها" في الاستعمال = لو سلمنا بذلك لم تنطبق قاعدته على نحو قولك:

يا طلابَ العلم المجدّين حافظوا على أوقاتكم.

ويا واسعَ المغفرة والمجيبَ دعوة الداعي اغفر لي.

فـ "المجدين" صفة لطلاب العلم منصوبة، و"المجيب" اسم منصوب بالعطف على ما قبله "واسع المغفرة" قولاً واحداً. ولو طبقنا قاعدة صاحب الكفاف بتقدير "يا أيها" قبل التابعين لكان تقديراهما: يا أيها المجدون بالرفع، ويا أيها المجيبُ بالرفع. وليس في الأرض تميمي ولا حجازي ولا بصري ولا كوفي ولا شامي ولا مصري ولا مغاربي ولا غيرهم إلا وهو ينصب التابع في هذين الموضعين.

فإجماع الناس قاطبة على نصب صفة المنادى المعرب والمعطوف على المنادى المعرب إذا كان المعطوف مقترناً بأل = شاهد على فساد هذه القاعدة الكلية التي أطلقها صاحب الكفاف وبطلانها.

كيف ادّعى صاحب الكفاف أنه عرض على هذه القاعدة جميع ما تورده كتب الصناعة وأنها مغنية عن جميع ما خاضت فيه كتب الصناعة وأنها لم يشذ عنها حالة واحدة، وأنها سالمة؟!! كيف ادعى ذلك كله وزعم له ما زعم مع اعتلال القاعدة وفسادها؟! لست أدري ولستَ تدري، أظن.



وفساد قاعدته الكلية يعيده إلى القول بما قالته كتب الصناعة، ولك فيما ذكره أستاذنا المعلم البارع عاصم بهجة البيطار ـ حفظه الله ـ في كتابه "النحو والصرف" ص٢٠٠، والدكتور محمد خير حلواني ـ رحمه الله في كتابه "النحو الميسّر" ٢/ ٥٧٠ = كفاية ومقنع، وهو غاية في الوضوح.

٣ـ خطّأ صاحب الكفاف ابن هشام في قوله: وقرئ شاذاً والطيرُ"، ثم سخر من النحو والنحاة ولا سيما ابن هشام الذي انحاز وتحامل وهبط "إلى مستوى التصريح بغير الحقيقة"!! والتصريح بغير الحقيقة كذب أو ضربٌ منه.

وهذا من صاحب الكفاف جريٌ منه على منهجه الذي التزمه. وأراد في هذا الموضع أن يكشف عن جانب آخر من جوانب قدرته على أن يخوض كالذي خاض، ويقول في العلوم حتى علم القراءة ما يلمّ به فيه.

وصاحب الكفاف لا يعلم معنى قول ابن هشام "وقرئ شاذاً"، ولو قرأ ما في بعض الكتب التي عدّدها القراءة الواعية = لكفّه ذلك عما قال، أظن.

وذلك أن قول ابن هشام "وقرئ شاذاً" يعني أن قراءة هذا الحرف بالرفع خارجة عن قراءة القراء السبعة. وقد قال ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ٣٥ – ٣٦: "قرأه السبعة بالنصب . . . قرئ بالرفع" فهذا تفسير قوله.

واعلم أن لا اختلاف عن أحد من السبعة في هذا الحرف، فكلهم قرأ ﴿والطيرَ﴾ بالنصب. ولهذا ما لم يُذكر هذا الحرف في الكتب المؤلفة في قراءات السبعة، ومنها السبعة والتيسير والتبصرة والإقناع وإبراز المعاني وغيرها، ولايكاد يقضي العجب من ذكر صاحب الكفاف للسبعة والكشف والحجة وحجة القراءات فيما ذكره من كتب فتحها وأغلقها!! فليس هذا الحرف فيها لأنه لا اختلاف عن أحد من السبعة فيه!!.



بل لا اختلاف عن أحد من العشرة لا عن أحد من السبعة وحدهم فيه، فلم يذكر هذا الحرف في التلخيص لأبي معشر الطبري ٢/ ٣٧٣، ولا شرح الهداية للمهدي ٢/ ٤٧٨، ولا الموضح لابن أبي مريم ٣/ ١٠٤٦، ولا التذكرة لابن غلبون ٢/ ٥٠٥، ولا غاية الاختصار لأبي العلاء الهمذاني العطار ٢/ ٦٢٢.

على أن يعقوب ـ وهو من العشرة ـ قد روي الرفع عنه من بعض الطرق. فقد قرأ يعقوب بكماله أي بروايتي روح ورويس عنه من جميع الطرق المشهورة عنهما بالنصب، ولهذا لم يذكر في المصادر السالفة اختلاف عنه فيه، وعلى ذلك أجمعت كتب القراءة التي رواها ابن الجزري بأسانيدها (انظر النشر ١/ ٥٤ فما بعدها، وطرق رواية يعقوب ١/ ١٨٠ فما بعدها).

وأما الرفع فقراءة وردت من بعض الطرق عن يعقوب، قال ابن الجزري في النشر ٢/ ٣٤٩: "وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من ﴿والطيرُ﴾، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو" اهـ. وانظر كتابي ابن مهران المبسوط ٣٦١، والغاية ٣٦٦. وفي مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ١٢١ أنه رواية عبد الوارث عن أبي عمرو.

بل القراء الأربعة عشر لا العشرة وحدهم مجمعون على النصب، قال صاحب "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر" ٢/ ٣٨٢: "وأما ما روي عن روح من رفع الراء من ﴿والطير﴾ . . فهي انفرادة لابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عنه، لا يقرأ بها، ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته رحمه الله تعالى، والمشهور عن روح النصب كغيره. . . " اهـ. وقوله صاحب الطيبة يريد ابن الجزري صاحب طيبة النشر، ولم يذكر ابن الجزري هذه القراءة فيه ٣٧٨.

فالقراءة برفع الراء ﴿والطيرُ﴾ شاذة خارجة عن قراءات السبعة والعشرة والأربعة عشر من جميع الطرق المشهورة عنهم.



وورد من بعض الطرق عن أبي عمرو وعاصم من السبعة، وروح عن يعقوب من العشرة، وهي رواية زيد عن يعقوب، وعزيت إلى غير هؤلاء، انظر مجمع البيان المجلد ٤/ ٤٧٩ - ٤٨٠، والبحر ٧/ ٢٦٢، والدر المصون ٩/ ١٥٩.

فما قاله ابن هشام صحيح، أَظْهَرَ فيه الحقَّ، وكان صادقاً فيه كل الصدق.

هذا، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٣ في بيان وجهي رفع المعطوف ونصبه: "تقول في الرفع: يا زيد والحارثُ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني، وقرأ الأعرج ﴿يا جبال أَوِّبي معه والطيرُ﴾ وتقول في النصب: يا زيدُ والحارثَ، وهو اختيار أبي عمرو ويونس وعيسى بن عمر وأبي عمر الجرمي، وقراءة العامة ﴿يا جبال أوبي معه والطيرَ﴾ بالنصب . . . "اهـ.

فكلا الوجهين نصب المعطوف ورفعه في نحو يا زيد والحارث عال فصيح في العربية. فما لصاحب الكفاف وشذوذ رفع ﴿والطيرُ﴾ وخروجه عن قراءة السبعة والعشرة؟!! كأنه ظن أن شذوذه في القراءة قريب من شذوذه في العربية، فجال فيه الجولان الذي ذكره لك !! وليس الأمر كذلك. قال الإمام أبو الفتح بن جني في صدر كتابه المحتسب ١/ ٣٢ في الشاذ الخارج عن قراءة القراء السبعة: ". . إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه . . . " إلى آخر كلامه لله درُّه.

* * *

وبعد، فهذه نظرة في كتاب "الكفاف" ذكرت فيها مما وقفت فيه ـ وهو كثير كثير ـ شيئاً قليلاً قليلاً يدل على ما وراءه، قُلْتُه على حذف واختصار، وقد رأيتني



كلما رجعت البصر فيه تواليت وجوه الخلل والفساد فيه، وظهرت أشياء غير التي ظهرت باديْ بدأة.

إنّ علم العربية تراث عظيم من تراث أمة، وقد عبث به صاحب الكفاف، فاطرح ما اطرح وقال ما قال وصاغ ما صاغ مع زعمه لما صاغه ما زعم!!

أين فينا الضمير العلمي الذي يكفّ المرء عن أن يخوض في تراث أمته كالذي خاض صاحب الكفاف وأن يقفو ما ليس به علم إلا اتباع الظن.

إنَّ لمن آنس من نفسه القدرة على النظر في علم العربية = أن يرى في بعض مسائلها ما يراه سواء أوافق فيه أحداً من أهل العلم بها أم خالف أهل العربية أجمعين فانفرد فيها بما رآه. فيكتب فيما رآه ويعرضه للمناقشة، ولا يقطع فيه بقول حتى يصح له الوجه فيه ويتركه يغِبّ. حتى إذا ما استقر الرأي بثّه وأذاعه في كتاب موجه إلى الطلاب. هذا حق من حقوق العلم على أهله أو على من يعتزي إليهم، وهو ما يمليه العقل والمنطق.

وأما أن تزين لامرئ نفسه أنه قد أحاط علماً بقواعد العربية، والقدرة على إعادة صوغها صوغاً لا عهد للناس به في قاعدة منها، فيستجيب لذلك ويفعل ما يفعل في كتاب لا يعرف صواب ما اشتمل عليه من قواعد من خطئها إلا من يعرفه، وليس الطلاب منهم = فذلك جرأة وتقحّم وسوء تدبير.

لابدّ أن يتولى الإشراف على الكتب المؤلفة في مسائل العلم ولا سيما العلوم ذات التراث العظيم = هيئة علمية أمينة على ما يسند إليها.

وأجدني أخيراً أردد قول الأستاذ الجليل الدكتور سعد مصلوح في كلامٍ له: "ولابد أخيراً من إحياء وظيفة الحسبة الإسلامية في مجال العلم والمعرفة وحماية العقول، وذلك لأن حماية العقل هي من مقاصد الإسلام بإجماع أهل الأصول".





وقفات مع بحث
التركيب المزجي في العربية المعاصرة

حسن بن محمد الحفظي
رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة
كلية اللغة العربية ـ الرياض



الحمد لله وحده، وصلاة وسلاماً دائمين متتابعين على من أرسله الله رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فما أسرع أن تبوأت (مجلة الدراسات اللغوية) مكانة مرموقة، بين المجلات العلمية المحكّمة، فآتت أكلها وهي لم تتجاوز أعدادها الأولى، ونظر إليها الباحثون وعلماء اللغة بمختلف فروعها نظرة إعجاب وتقدير واحترام وهيبة، ولعل ذلك لما اختطه المسؤولون عنها من حرصٍ على علوّ التحكيم، والنظر إليها أنها منبر للرأي الصحيح، وعدم دخول المجاملة ومراعاة الخواطر فيما ينشر فيها.

ليس هذا الكلام مقدمة لتدفع موضوعي للنشر السريع، فإني أعلم أن منهج المجلة يأبى ذلك، ولكنه كلام دفعني إليه ما أراه من كون هذه المجلة تستحقه وتستحق أكثر منه.

أما الوقفات التي أريد أن أقفها فهي مع البحث المنشور في العدد الأول من المجلد الثاني من المجلة بعنوان: التركيب المزجي في العربية المعاصرة.

والحقيقة أن أول ما قرأته في هذا العدد هو هذا الموضوع لطرافة العنوان، ولأني أرى أن على أهل العربية أن يحرصوا على أن تكون لغتهم سهلة ميسرة، وأن تعنى بحوث علماء اللغة بالقضايا المعاصرة لتقويمها ونقدها، ومعرفة مدى ملاءمتها للغة القرآن، من باب أمانة المحافظة على هذه اللغة، والحرص على أن تفيد اللغة العربية من التقدم العلمي ووسائله المعاصرة فما أن رأيت هذا العنوان حتى استهواني، وعمدت إليه لأقرأه وأفيد منه، ولن أثني على الموضوع ولن أذمه ولكني سأقف معه وقفات، وأترك الحكم للقارئ الكريم ليجعل الموضوع في مكانه اللائق به، بعد أن ينتهي من هذه الوقفات، ومعرفة ما وافق الحق منها وما جانبه



سائلاً الله العلي القدير أن يجنبنا الزلل في القول والعمل، وأن يجعل الأعمال خالصة لوجهه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الوقفة الأولى: الموضوع والكاتب:

الموضوع التركيب المزجي في العربية المعاصرة، والكاتب رفعت هزيم رئيس قسم اللغة العربية - جامعة تعز - اليمن.

المترقَّب بعد معرفة العنوان والكاتب وعمله أن يكون من باب قولهم أعط القوس باريها، فالموضوع: التركيب المزجي والكاتب رئيس قسم اللغة العربية فقد وافق شنّ طِبقه، وأعطيت القوس باريها.

الوقفة الثانية: ثقافة الكاتب:

الذي يظهر من البحث أن ثقافة الكاتب واسعة، وأنها تجمع بين القديم؛ كتاب سيبويه وغيره، والحديث؛ الكتب الأجنبية المترجمة، وقرارات مجمع اللغة العربية، وكتب بعض المعاصرين كإبراهيم أنيس وغيره. ولكن الصبغة الواضحة التي صبغ بها البحث ـ وبخاصة في أوله ـ هي الكتب الأجنبية المترجمة. وكونُ الباحث واسع الثقافة، جامعاً بين القديم والحديث ميزةٌ لا تحصل لكل الباحثين، لكنها وجّهت البحث ـ في رأيي ـ وجهةً لم أكن أتوقعها عند رؤية عنوان البحث، وهذا لا يعني أن هذه الوجهة التي صار إليها البحث سيئة، لكنها غير متوقعة من العنوان ولا من رئيس قسم اللغة العربية.

الوقفة الثالث: قال الباحث في ملخص البحث:

عَرَفتِ العربية قديماً التركيب المزجي في أسماء الأعلام، وبعض الأعداد والظروف والأحوال[1]. أما كون التركيب المزجي في الأعلام فمسلَّم، وأما كونه

(1) ص١٩٣ (التركيب المزجي في العربية المعاصرة ع١ المجلد الثاني من مجلة الدراسات اللغوية) وسأشير إليه فيما بعد بـ "البحث" ثم أذكر الصفحة فقط.



في بعض الأعداد فلعله يعني نحو ثلاثة عشر، وكونه في الظروف لعله يعني نحو: بين بين، وصباح مساء، وكونه في الأحوال لعله يعني به نحو قولهم: هو جاري بيتَ بيتَ.

ونقف معه في كون المركبات من الأعداد والظروف والأحوال تسمى مركبات مزجية، فأما من حيث المعنى اللغوي فالمزج هو: الخلط؛ مزج الشيء يمزجه مزجاً خلطه، وعلى هذا قد يقبل جعلُه الأعداد والظروف المركبة من التركيب المزجي لأنها خلطت فلم تصبح كل كلمة منها مستقلةً بل صار للكلمتين حكم واحد.

أما من الناحية الاصطلاحية فليس المركب المزجي ـ فيما قرأت ـ يطلق على المركبات من الظروف والأعداد والأحوال، قال سيبويه:

هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد ... وذلك نحو حضرموت وبعلبك .. فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي، وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل[1].

ولما تحدث عن خمسة عشر قال: وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً، وإنما أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة شيء واحد.. فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاءِ[2]. وكلام سيبويه واضح في أن المركبَ المزجيَّ غيرُ المركب العددي من حيث الاصطلاح والحكم، فقد جعل المزجي ممنوعاً من الصرف، وجَعَل العددي مبنياً، وذلك قوله: وجُعل كأولاء، لأن أولاء اسم إشارة مبني على الكسر، كما هو معلوم.

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٩٧-٢٩٨.



أما حديث سيبويه عن الظروف المركبة فهو قوله: وأما يوم يوم، وصباح مساء، وبيت بيت، وبين بين، فإن العرب تختلف في ذلك، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر .. وجُعل لفظُهُنَّ في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر ولم يُبْن ذلك البناء في غير هذا الموضع، وهذا قول كل من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل(١).

وواضح حكمه على الظروف المركبة أنها مبنية، إذ جعلها كخمسة عشر، وقد سبق حكمه على خمسة عشر أنها كأولاء.

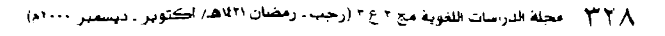
فإذا انتقلنا إلى غير سيبويه ممن جاء بعده فإنا سنجد الحكم على الظروف المركبة والأحوال بجواز بنائها على فتح الجزأين أوضح، واقرأ معي إن شئت قول الرضي: وقد استُعملِ جوازاً كخمسة عشر مبنيةَ الجزأين ظروف كيوم يوم .. وأحوال نحو لقيته كفة كفة، وهو جاري بيت بيت، ويجوز أيضاً إضافة الصدر... إلى العجز، وإنما لم يتعين بناء الجزأين فيهما كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، وأن لا تكون(٢).

وقد تبين من هذين النصّين أن الحكم على المركب المزجي في الأعلام هو الإعراب والمنع من الصرف ما لم يكن مبنياً قبل العلمية نحو سيبويه. في حين أن المركب العددي والظروف والأحوال المركبة مبنية على فتح الجزأين دائماً في نحو خمسة عشر، وجوازاً في نحو بينَ بينَ وبيتَ بيتَ.

الوقفة الرابعة: عند قوله: وقد تأثرت العربية المعاصرة بأساليب التعبير في اللغات الأجنبية .. فظهرت أنماط منها استعملها المترجمون والباحثون فذاع بعضها

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٩١.





وانتشر، والبعض الآخر لم تستسغه الألسنة ولم تتقبله الأسماع، ولكن هذا الضرب ـ خاصة منه ما كان مركباً مع لا النافية ـ غدا طريقة فعالة في توليد الألفاظ(١) . . . الخ.

أـ الذي يظهر لي وجود تناقض في النص إذ حكم على الضرب الثاني بأنه لم تستسغه الألسنة ولم تتقبله الأسماع، ثم استدرك فأثبت أنه غدا هذا الضرب طريقة فعالة في توليد الألفاظ.

ب ـ حكمه على المركب مع لا النافية أنه مركب مزجي ينطبق عليه الكلام المذكور في الوقفة الثالثة، فارجع إليه إن شئت.

الوقفة الخامسة: تحت عنوان: التركيب المزجي في اللغة العربية المعاصرة أورد الباحث مقدمة طويلة استغرقت أكثر من أربع صفحات عن التركيب المزجي في غير العربية (الإنجليزية والفرنسية والألمانية وغيرها)(٢).

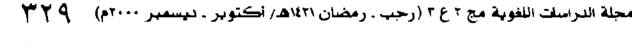
أرى هذه المقدمة طويلة جداً، ولسنا بحاجة إليها في بحث متعلق بالمركب المزجي في العربية المعاصرة، وإن كان ولابد فقد كان يمكنه الاكتفاء ببعض التعريفات للمركب المزجي في اللغات الأخرى للموازنة، ولمعرفة ما حصل من تأثر العربية المعاصرة بالكتب المترجمة عن لغات أخرى.

الوقفة السادسة: صبَّ الباحثُ عنايته على تأثر العربية المعاصرة ـ في التركيب المزجي ـ بما يحصل لدى المترجمين، وأطال الحديث في ذلك(٣)، والإشارة إلى تأثر العربية المعاصرة بالترجمة من اللغات الأجنبية إشارةً سريعةً وضَرْبُ أمثلةٍ موجزةٍ قليلةٍ كان ـ في رأيي ـ أولى من هذه الإطالة لينصرف لما أراه أولى، وهو

(١) البحث ١٩٣.

(٢) البحث ١٩٣-١٩٧ وبعدها أيضاً فقر أخرى.

(٣) البحث من نهاية ١٩٧ إلى آخر ٢٠٢.





ذكر نماذج من التركيب المزجي في العـربية المعاصرة، وبيان موافقتـها لقواعد اللغة العربية أو مخالفتها.

الوقفة السابعة: لم يدخل الباحث في الموضوع دخولاً واضحاً إلا في السطرين الأخيرين من صفحة ٢٠٢، واستـمر في الموضوع إلى نهاية صفحة ٢٠٥، أي أنه بحث الموضوع في ثلاث صفحات وسطرين، في حين أن المقـدمات للموضوع وما يتعلق بالمؤثرات فيه استغرقت عشر صفحات إلا سطرين.

صحيح أن الصفـحات العشر هذه لم تخل تماماً مما يحتـاج إليه البحث، ولكنه قليل جداً، لا أراه يتجاوز صفحتين بحال.

فإذا ضـممناهما إلى الصفـحات الثلاث صارت خـمس صفحات، في مـقابل ثماني صفحات ليست في صميم الموضوع.

وهذا قـد يُسلّم لو خلت الصـفـحـات الثلاث التي فـي صمـيم الموضـوع من الملحوظات، ولكنها لم تخل، كما سيتضح ذلك فيما يأتي.

الوقفـة الثامنة: قال البـاحث ما ملخصه: إذا أردنـا الاحتكام إلى الاستعـمال اللغوي في استـعمال المركب المزجي فإن المركب مع «لا» النافيـة هو النمط الوحيد الذي تَقَبّلُه العربية، واستساغه الناطقون بها، فـهو يُستعمل اسماً نحو اللامركزية، واللاساميـة .. أو صفة نحو: النظام (المركزي) هكذا وأظن مـا عناه اللامركزي، الاتصالات اللاسكية ... وغير ذلك نحو: فعل فلان كذا لا شعورياً ... ويشبه الاستعـمال الوصفي هذا ما ورد في القرآن الـكريم غير مرة، كقـوله تعالى ﴿إنها بقرة لا فارض ولا بكر﴾ البقـرة ٧٨ ... ﴿فاكهة كثيـرةٍ لا مقطوعةٍ ولا ممنوعة﴾ الواقعة ٤٣-٤٤[١].

(١) البحث ٢٠٢-٢٠٣.



أ- أما قوله: إنه التركيب الوحيد الذي تقبله العربية، فأرى أن العربية لا تقبله ولا تقره وبخاصة عند إدخال "ال" عليه نحو: اللامركزية، فإن "ال" حرف يختص بالدخول على الأسماء، بل هو علامة من علاماتها، ولا أحفظ شاهداً دخلت فيه "ال" على غير الأسماء إلا ما يروى من دخول "ال" الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

إضافة إلى عدد قليل من الشواهد المشابهة لهذا الشاهد.

وكذا دخلت "ال" الموصولة على الظرف "مع" في قول القائل:

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٍ بعيشة ذات سعه

ومع ورود هذه الشواهد لدخول "ال" على الفعل المضارع وعلى الظرف "مع" فإنها تظل موقوفة على السماع، وخاصة بالشعر، قال ابن هشام: "ال" على ثلاثة أوجه، أحدها أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين . . . وربما وصلت بظرف، أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، واستشهد لدخولها على الظرف بالبيت:

من لا يزال شاكراً على المعه . . . الخ.

واستشهد لدخولها على الجملة الاسمية ببيت مجهول القائل وهو:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ

واستشهد لدخولها على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع بقول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ثم قال: والجميع خاصٌ بالشعر، خلافاً للأخفش وابن مالك في الأخير[1] (يعني الجملة الفعلية التي فعلها مضارع).

(١) مغني اللبيب ٧١-٧٢.



ولا أحفظ شاهداً واحـداً لدخول "ال" غير الموصولة على غيـر الأسماء، ولا أحفظ شاهداً لدخول "ال" الموصولة على غير ما ذكر ابن هشام.

ويجـدر التنبيـه إلى أن ابن هشـام أشـار إلى أن (من الغـريب أن "ال" تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب "ال فعلت؟" بمعنى "هل فعلت؟" ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً[1]).

وقد ذكرت هذا مع يقيني أن "ال" في اللامعقول ونحوه غيرها.

ب ـ قوله: واستساغه الناطقون بها.

استساغة بعض الناطقين لهذا الأسلوب ليست دليلاً ولا حجة على صحته، ولا أرى المستسيغين له ممن يعتدّ باستساغته.

وفي تعميمـه هذا نظرٌ؛ لأن الناطقين بالعربية ليسوا كلهم مستـسيغين له، وكان الأجـدرُ النصَّ عليـهم جهـاتٍ أو أفـراداً أو مؤسـسـات علميـة ليـعرف قـدرهم ومكانتهم، ومدى الاحتجاج برأيهم.

ج ـ الأمثلة التي ذكرها لاستعمال "لا" مركـبة مع ما بعدها - على أنها أسماء أو صفات أو غيرها - متعددة ومتنوعة، ولكن فيها أمرين:

الأول: ماسبق الإشارة إليه من عدم فصاحتها.

الثاني: أنها ليست مركبات مزجية بالمعنى الاصطلاحي، أما من الناحية اللغوية فهي مركبات مزجية، وأحسبه لا يريد المعنى اللغوي بل المعنى الاصطلاحي، وهو أول ما يتبـادر إلى ذهن القارئ في مجلة متـخصصة، من كاتب مـتخصص، في موضوع خاص.

د ـ تشبـيهـه الاستعـمال الوصـفي (الاتصالات اللاسلكيـة، والاتجاه اللاديني

---

(1) السابق ٧٨.



...الخ) بما ورد في القرآن الكريم غير مرّة كقوله تعالى ﴿إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوانٌ بين ذلك﴾ البقرة ٦٨ إلى آخر الآيات التي ذكرها[١]، أرى أن هذا التشبيه لا يستقيم لما يلي:

أولاً: أن النحويين يرون أن "لا" النافية لا تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها، فليست لا مع مدخولها هي صفة البقرة في هذه الآية، بل الصفة هي كلمة فارض، وقد أدخلت "لا" هنا لمعنى النفي، لكونه مراداً، كما ذكر ذلك العكبري[٢].

ولها توجيه آخر ذكره العكبري، وهو أن تكون كلمة "فارض" خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير - والله أعلم - لا هي فارض، وعلى هذا تكون مهملة لمجرد النفي.

ويقال في قوله جل من قائل ﴿توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية﴾ إن كلمتي شرقية وغربية صفتان دون "لا" أما لا فقد أدخلت لإرادة معنى النفي.

ولا أرى مانعاً مما يراه بعض النحويين في "لا" إذا وقعت نعتاً أن تكون في هذه الآيات وما أشبهها اسماً وقد ألقيت حركة الإعراب التي تستحقها على ما بعدها لعدم تحملها الحركة.

وقد جعله ابن هشام محصوراً في الواقعة بين الخافض والمخفوض، وجعل الاسم الذي بعدها مجروراً بالإضافة، فقال: من أقسام "لا" النافية: المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء، وعن الكوفيين أنها

(١) البحث ٢٠٣.

(٢) التبيان ١/ ٧٤.



اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة[1].

وأرى أن عدم حصرها في الواقعة بين الخافض والمخفوض أولى.

ثانياً: الأمثلة التي ذكرها (اللاشعوري، والعمل اللا أخلاقي . . .الخ) مقرونة بال، وهي كما ذكر في الاستعمال الغالب لدى المعاصرين، لكن الآيات التي ذكر أن الاستعمال الوصفي يشبهها خالية من "ال" فبَعُد الشبه.

ثالثاً: «لا» في الآيات الكريمة ليست مركبة مع ما بعدها، ولو كانت كذلك لبني ما دخلت عليه على الفتح، وقد قال النحويون: إن سبب بناء اسم لا النافية للجنس على الفتح تركيبه مع لا كتركيب خمسة عشر[2].

الوقفة التاسعة: أشار الباحث إلى أن النحويين أوجبوا تكرار "لا" إذا دخلت على مفرد خبراً أو صفةً أو حالاً.

ثم أورد كلام ابن منظور نقلاً عن الأصمعي، إذ أجاز نمطاً من الكلام لا تكرر فيه لا، قال: إذا قال لك الرجل: ما أردت؟ قلت: لا شيئاً، وإذا قال: لم فعلت ذلك؟ قلت: للاشيءٍ، وإذا قال: ما أمرك؟ قلت: لا شيءٌ، تنوّن فيهنّ كلهن[3].

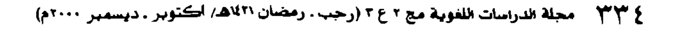
الذي أراه أن الأمثلة التي أوردها اللسان كلها ليست مما أوجب النحويون فيه تكرار "لا" (أعني ليست صفاتٍ ولا أخباراً ولا أحوالاً) بل هي في الأول مفعول به، وفي الثاني مجرور بحرف الجر، وفي الثالث مبتدأ خبره مقدر: أي لا شيء أمري، وقد أهملت "لا".

وغني عن القول بيان صحة الابتداء بكلمة شيء هنا لتقدم النفي عليها.

(١) المغنى ٣٢٢ (٢).

(٢) انظر مثلاً المقتضب ٤/ ٣٥٧ وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٥ وأوضح المسالك ٢/ ١٤ وغيرها.

(٣) البحث ٢٠٣ وانظر اللسان مادة (شيء).





الوقفة العاشرة: ما نقله عن ابن هشام مؤيداً عدم تكرار "لا" في بعض الكلام بمثالين هما: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ[1]. يقال فيه ما قيل في الوقفة التاسعة.

ويمكن أن يقال في الوقفتين التاسعة والعاشرة: إن هذا كله مما لم تمنع فيه "لا" عمل ما قبلها فيما بعدها، وانظر الكلام المذكور في الوقفة الثامنة.

الوقفة الحادية عشرة: ما نقله عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة من توجيهٍ لما (يجري في الاستعمال المعاصر مثل قولهم: اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب...)[2].

هذا ـ في رأيي ـ من القرارات التي كان يجدر بمجمع اللغة العربية في القاهرة أن يردها لا أن يوجهها، لعدم وجود ما يستند إليه في صحة استعمال مثل هذا الأسلوب.

أما ردّ الباحث كلام المجمع وتوجيهه فقد أحسن فيه الباحث أيّما إحسان، مع أني كنت أتمنى أن يردّ أصل المسألة، لا أن يكتفي برد التوجيه، ولكنه سبق أن رأى أن ذلك موافق للاستعمال اللغوي، وأنه مستساغ من الناطقين بالعربية.

الوقفة الثانية عشرة: أشار في خاتمة بحثه إلى أن بعض الباحثين المعاصرين أدرك أن هذا الاستعمال يحمل - لا محالة - إرادة اعتبار "لا" مركبة مع ما بعدها ... ولكنهم ظنوا أن هذا المركب مخالف لكل أنواع المركبات المعروفة بالمركب المزجي.

ثم قال: وإن كان يظل - فيما أزعم - نمطاً من أنماط المركب المزجي، وأياً كان

---

(١) البحث ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) انظر البحث ٢٠٤-٢٠٥.



الرأي . . . فمن الواضح أن العربية عرفته قديماً واستعملته[1].

هذه النتيجة التي وصل إليها الباحث من عدّه هذا النمط (المركب مع لا النافية) من المركب المزجي، سبق بيان ما فيه وأنه إن أراد بكونه من التركيب المزجي المعنى اللغوي فلا بأس، وإن أراد المعنى الاصطلاحي والحُكمي ـ وهو الظاهر ـ فلا أوافقه على ذلك.

أما قوله: إن العربية عرفته قديماً واستعملته فقد سبق ردّه في الوقفة الثامنة فلا أعيده.

ومع كلّ ما تقدم فإن البحث جميل وطريف، وهو في رأيي يحمل بين طيّاته دليلاً لا غبار عليه على ثقافة الباحث، وسعة اطلاعه. وهذا البحث وأمثاله من البحوث التي ينبغي للباحثين أن يناقشوها ويبينوا ما فيها قبولاً ورداً، لأن اللغة العربية ـ كأي لغة ـ كائن حيّ ينمو ويتطور، ولكن لغة القرآن الكريم ـ اللغة العربية ـ تتميز عن كثير من اللغات غيرها بارتباطها بالمصدر الرباني؛ القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، فيجب الحرص والحذر عند تناول قضاياها من أي مزلق قد يكون طريقاً إلى تذويب أصولها أو التعدي عليها والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله وسلم على خير أنبيائه سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحابته أجمعين.

* * *

(١) البحث ٥ ٢



المصادر والمراجع

١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، طبع دار الفكر، تعليق محمد محيي الدين عبدالحميد.

٢- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي بن محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضي، طبع دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

٤- الكتاب لسيبويه، بتحقيق عبدالسلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٥- لسان العرب لابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، مطابع كوستاتسوماس وشركاه.

٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، طبع دار الفكر ط١ عام ١٤١٢هـ.

٧- المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ـ مطابع شركة الإعلانات الشرقية.

تنبيه واعتذار

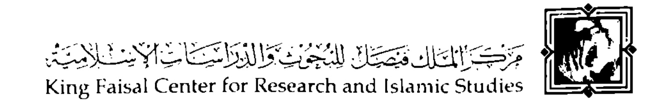
وقع في بحث «المركب المزجي» المنشـور في (م٢ع١) بعض الأخطاء بسبب من عطل في الحاسب، وفيما يلي بيان بها، مع الاعتذار للباحث والقارئ.

الصفحة	السطر	الخطـأ	الصواب
١٩٥	٣	four A bedroon poster	a four - poster bedroom
	٥	المركّب	المركّب التابعي
		Watch gold carat 24a	a 24 carat goldwatch
	٧	compound syntactic	syntactic compound
		Low Father - in	father - in - law
	١٣	School night	night school
		السياقي	الساقيّ
	١٤	Picjpocjet	Pickpocket
١٩٦	٦ من الأسفل	وثالثهما	وثالثها
١٩٨	١٠	الفلكور	الفولكلور
٢٠١	٣	المنطقة	المنطق
	٢ من الأسفل	hydoelectric	hydro - electric
٢٠٢	١٢	رأستقدميات	رأسقدميات
		مسجناميات	مُسْجناحيات
٢٠٣	٢	تقبله	تقبّلته
	٥	المركزي	اللامركزي
	٩	«ظل. . .	' وظلٍ
	١٠	' فاكهة. . .	' وفاكهةٍ
٢٠٧	الأخير	havigen Hocharabischern	hevtigen Hocharabischen

وسقط من السطر السـادس ص ١٩٤ ما يلي: المركّب ـ بصفتـه وحدةً واحدةً ـ متكافئاً نحوياً ودلالياً مع واحد من أجزائه على الأقل هو المركز Center الذي. . .

كما سقط من السطر ١٤ ص ٢٠٥ ما يلي: المعـروفة في العربية مما دفعهم إلى جعله نوعاً مستقلاً منه اقترحوا تسميته المركّب المنفي، وإن كان. . .

[هيئة التحرير]



مجلة الدراسات اللغوية

استمارة اشتراك فردي

سعادة رئيس تحرير مجلة الدراسات اللغوية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أبلغكم رغبتي في الاشتراك في مجلة الدراسات اللغوية، آملاً التكرم بإرسالها على العنوان التالي:

البيانات الشخصية :

الاسم: ....

العنوان: ....

صندوق بريد : .... المدينة: .... الرمز البريدي: ....

الدولة: ....

رقم الهاتف: .... رقم الفاكس: ....

سنوات الاشتراك :

- ○ لسنة واحدة (٤ أعداد) ١٥٠ ريال سعودي.
- ○ لسنتين (٨ أعداد) ٢٨٠ ريال سعودي.
- ○ لخمس سنوات (٢٠ عدداً) ٦٥٠ ريال سعودي.

تسديد قيمة الاشتراك :

- ○ شيك مصدق لأمر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- ○ قسيمة إيداع بحساب المركز رقم (٠٠١-٠٥٥٥٠٥-٠٠٤) في البنك السعودي البريطاني (فرع العليا بالرياض).

التاريخ / / ١٤٢هـ الموافق / / ٢٠٠م التوقيع ....

ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ . المملكة العربية السعودية . هاتف ٤٦٥٢٢٥٥ . ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 - Saudi Arabia - Tel. 4652255 - Fax 4659993



مطبعـــة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

